

العائلة الحلبية

العائلة الحلبية والمجتمع في العهد العثماني

والأولاد الأحرار بعضهم إلى بعض

Margaret Meriwether

ترجمة خالد الجبيلي

- القرابة الحقة -

العائلة الحلبية والمجتمع

في العهد العثماني

الناشر : شعاع للنشر والعلوم

الفرنسيسكان فاكس : 2244229 (21) 00963

سورية - حلب

ص.ب 7875

لمزيد من المعلومات وللحصول على كتب شعاع للنشر والعلوم يرجى زيارة

موقعنا على الإنترنت www.raypub.com

البريد الإلكتروني e-mail:raymail@raypub.com

شعاع للنشر والعلوم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة العربية الأولى 2002

من الأصل : THE KIN WHO COUNT: FAMILY AND SOCIETY IN OTTOMAN ALEPPO

1770 - 1840

By: Margaret L. Meriwether

مرخصة قانونياً بموجب اتفاق خطي مع الناشر

Originally published in 1999 as THE KIN WHO COUNT: FAMILY AND SOCIETY
IN OTTOMAN ALEPPO, 1770 - 1840 by Margaret L. Meriwether, Copyright ©
1999 by the University of Texas Press. All rights reserved.

- القرابة الحقة -

العائلة الحلبية والمجتمع في العهد العثماني

ترجمة
خالد الجبيلي

تأليف
Margaret L. Meriwether

مراجعة وتقديم
الدكتور محمود حريثاني

وإنَّ الذي بيني وبينَ بني أبي
وبينَ بني عمِّي لمختلفٌ جداً
فإن أكلوا لحمي وفَرْتُ لُحُومَهُمْ
وإن هَدَمُوا مجدي بَنَيْتُ لَهُمْ مَجْدًا
وإن ضَيَّعُوا غَيِّي حَفِظْتُ غُيُوبَهُمْ
وإن هُم هَوَّأُوا غَيِّي غَوَيْتُ لَهُم رُشْدًا
وإن قَطَعُوا مِنِّي الْأَوَاصِرَ ضَلَّ
وَصَلْتُ لَهُمْ مِنِّي الْحَبَّةَ وَالْوَدَا
وَلَا أَحِلُّ الْحِقْدَ الْقَدِيمَ عَلَيْهِمْ
وَلَيْسَ رَئِيسُ الْقَوْمِ مِنْ يَحْمِلُ الْحِقْدَا

المقنَّع الكندي

بين يدي الكتاب

الدكتور محمود حريتان
مدير آثار ومتاحف المنطقة الشمالية السابق
أستاذ الدراسات العليا في جامعة حلب

قلّة من الباحثين من تصدّى لبحث الحياة العائلية، ليس في الشرق وحده، بل في بلاد أخرى. وكل عائلة تحتفظ بأخبارها الخاصة لنفسها.

إن البحث والتأليف، يحتاج إلى مصادر موثقة، ومصادر مثل هذا البحث قليلة، وتغيب في طيات بحوث عامة، يجب التفتيش عنها. كما أن البحث في حياة الأسر وتسميتها، قد يخلق جدلاً ونقاشاً يطول.

إن تأليف مثل هذا الكتاب، وإحياء التاريخ الخاص للحياة الأسرية في حلب، هو جهد كبير، بُذلت فيه مراجعة عشرات الكتب، والبحث في سجلات المحاكم الشرعية، وربما التحقيق الشخصي الذي تناول الحياة الخاصة لعدد من العائلات الحلبية في فترة قرون متعددة. هذا فضلاً عن المقارنة بين مجتمعات متعددة لإلقاء الضوء على التطور الاجتماعي في مدينة حلب.

إن أهمية هذا المؤلف كبيرة، إذ لم يتناول العائلة الحلبية والمجتمع في العهد العثماني فقط، بل قدم لنا معلومات هامة جداً عن التطور الاجتماعي والإداري والسياسي والاقتصادي والعمراني والديموغرافي لمدينة حلب؛ فكان موسوعة كاملة لمن يريد أن يبحث في تاريخ هذه المدينة العريقة خلال عدة قرون وإن الحفاظ على

تقاليد الحياة العائلية والأسرية، وهي مازالت قائمة في حلب؛ تبدو واضحة في هذا المؤلف الهام.

إن عدداً نادراً من الباحثين، تحدث عن دور المرأة عامة وفي إدارة الوقف خاصة، وإن مؤلفة الكتاب، أوفت المرأة حقها في دورها الواضح في هذا المجال؛ كما تحدثت عن دورها في الرابطة الاجتماعية لعدد كبير من الأسر، وتناولت تقاليد الزواج والمهر والقرابة وتعدد الزوجات والطلاق والوفاة... وحتى الميراث أيضاً. إن البحث في سجلات أوقاف حلب يطول، لأن "حلب الوقف" كما عرفت لدى عدد كبير من الباحثين تعتبر الرائدة في هذا المجال.

بحث علمي كبير وهام، تفتقر المكتبة العربية لمثله، ويلبي حاجة ملحة في التعرف على تاريخ أغفله كثير من الباحثين في تاريخ حلب.

لا بد في هذا الاستهلال الموجز للكتاب، من أنوةً بجهد كبير بذله مترجم الكتاب الأستاذ خالد جبيلي، وهو المتمكن من ناحية الترجمة لدى هيئة الأمم المتحدة، وهو حليبي، والذي سبق له أن ترجم كتاباً مماثلاً عن حلب يتحدث عنها في القرن الثامن عشر.

إن عرض معلومات هذا الكتاب واهتمام الناشر بتقديمه لقراء العربية - شجاعة- في مجال البحث العلمي، وسيكون هذا المؤلف مجال نقاش وبحث مستمرين ولدة طويلة. فضلاً عن اهتمام الكثيرين بدراسته والاطلاع على تاريخ الأجداد الأوائل، ودورهم خلال فترة الحكم العثماني الطويلة في حلب.

قد تكون كلمتي هذه مختصرة، لتوفي هذا البحث حقه. وإن ما بذل في تأليفه وترجمته ونشره وتقديمه للحليبيين، من الجهد؛ واضح وإن الاطلاع عليه سيوضح الكثير.

استهلال

استغرق إعداد هذا الكتاب فترة طويلة من الزمن. ويعود اهتمامي بأعيان حلب وتاريخ الأسرة فيها منذ أن كنت طالبة في الجامعة قبل قرابة عشرين عاماً. ففي ذلك الوقت لم يكن يولي مؤرخو الشرق الأوسط اهتماماً كبيراً بتاريخ الأسرة. لذلك ركزت في أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه على موضوع الأعيان أكثر من موضوع الأسرة. ومنذ ذلك الحين، تولد لدي إحساس أفضل بكيفية استخدام المصادر المتاحة لدينا لبحث تاريخ الأسرة. ويعود سبب ذلك في جزء منه، إلى أن الدراسات الجديدة عن تاريخ الأسرة في الشرق الأوسط لم تبدأ إلا مؤخراً، ولأن نظرتي إلى المسائل التاريخية والمنهجية المتبعة في دراسة الأسرة تأثرت كثيراً بهذا البحث. لذلك يتناول هذا الكتاب الأسر التي صدف وكانت تنتمي إلى طبقة الأعيان. ويحدوني الأمل بأن يسهم هذا الكتاب في الأدبيات التي بدأت تصدر عن الأسرة في الفترة العثمانية. وقد حاولت أن أؤلف كتاباً يفيد دارسي الشرق الأوسط المهتمين بالأسرة والمرأة والمدن العثمانية وغير المختصين والطلاب.

وقد استفدت خلال سنوات البحث من دعم العديد من الأشخاص وتوجيههم. إذ كان دعم توم ناف، وباسم مسلم، وعبد الكريم رافق، وألبير حوراني في غاية الأهمية. لاسيما في المراحل المبكرة من هذا المشروع، كما كان له كبير الأثر في مساعدتي في تحديد اهتماماتي بدقة، وفي الإعداد للقيام ببحث أرشيفي، والإفادة من معرفتهم الواسعة بالتاريخ العثماني والسوري. وقام كل من إليزابيث فرنيا، وجوديث تاكر، وبهرام تافاكوليان، وجيم ريلي، وأندريه ريمون، ومورييل جوف، بتشجيعي في أوقات مختلفة على مواصلة هذا المشروع. وأخص بالشكر العاملين في مديرية الآثار ودار الوثائق التاريخية في دمشق. وكما يعرف جميع العاملين في

مجال البحوث التاريخية في سوريا، فقد استفاد بحثنا استفادة جمة من مساعدتهم لي وحسن ضيافتهم وتسهيل الوصول إلى السجلات، هذا غير فناجين القهوة الكثيرة التي كانت تساعدنا خلال فترة الصباح في دراسة سجلات المحكمة الشرعية.

وأخيرا، فإن هذا الكتاب لم يكن ليرى النور لولا مساندة عائلتي ودعمها لي. فقد منح والديّ جميع أطفالهم أفضل تعليم ممكن وكذلك الاستقلالية لمتابعة ما كنا نريد أن نفعله. وقد تعين على زوجي وابني أن يعيشا وهذا المشروع يخيم فوق رؤوسنا جميعا لسنوات عديدة. وعربونا لمحبتتي لهم وشعوري بالامتنان، أهدي هذا الكتاب إلى أمي، وإلى مايك وباتريك، وإلى ذكرى أبي.

المقدمة

(إن الشيء الذي أصبح جليا هو أن تاريخ الأسرة أصبح جزءا من المسألة الأكثر شمولاً وهي الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. ولا يوجد ثمة شيء آخر أكثر أهمية بالنسبة للمؤرخين الغربيين من معرفة أسباب وطبيعة، وتوقيت هذا التغيير، والنتائج التي تمخضت عنه... ..وقلما يوجد تغير واحد لم يكن فيه للعائلة دور رئيسي كعنصر نشط وفاعل، أو كموضوع، أو كأداة محفزة، أو كأداة لنقل القيم والتجارب.(1)

يلخص لورنس ستون (Lawrence Stone) في هذه الفقرة، الأثر الذي خلفته فترة عشرين عاما من البحث المكثف عن تاريخ الأسرة الأوروبية. ورغم وجود أصول قديمة للدراسات التاريخية عن الأسرة الأوروبية، فقد أصبح تاريخ الأسرة علماً قائماً بذاته بعد صدور كم هائل من الدراسات التي أجراها مؤرخو الأسرة في العقود الأخيرة. ويدرك أكثر المؤرخين الحاليين الصلة بين تاريخ الأسرة والتغيرات الهيكلية الرئيسية التي طرأت على المجتمع الأوروبي. ورغم التأثير الذي أحدثه تاريخ الأسرة في إعادة تشكيل الدراسات التاريخية، يختتم ستون تقييمه بالقول، إنه لا يزال يوجد عدد من الإجابات التي لا تقبل الجدل حول الأسرة في الماضي. وكل ما تعلمناه هو أننا تعلمنا ما هي الأسئلة التي يجب أن نطرحها (2).

وتؤكد التعليقات التي عرضها ستون عن وضع تاريخ الأسرة الأوروبية الصعوبات التي تواجه المؤرخين الذين يرغبون في دراسة الأسرة، وخاصة في المناطق

التي لا تزال فيها الدراسات الجديدة عن تاريخ الأسرة في بدايتها. وحتى سنوات قليلة ماضية، لم تكن توجد دراسات عن تاريخ الأسرة في الشرق الأوسط. بل كانت توجد بعض الدراسات التاريخية عن بعض الأسر، إلا أنها لم تتناول الأسرة كمؤسسة، ولم تبحث تطورها مع الزمن، أو تدرس العلاقة بين الأسرة والمجتمع. وقد بدأ حالياً ملء هذه الفجوة القائمة في الدراسات التاريخية للشرق الأوسط مع بداية انجذاب المؤرخين لدراسة الأسرة من جوانب متعددة، إذ يجد الباحثون المهتمون بتاريخ المرأة مثلاً أنهم بحاجة إلى فهم وظيفة الأسرة ككل بشكل أفضل لفهم مكانة المرأة فيها. ويجد المؤرخون في علم السكان أن المسائل الأساسية المتعلقة بتغير السكان ترتبط ارتباطاً شديداً بسلوك الأسرة (3).

ولا يعتبر سبر أغوار تاريخ الأسرة في الشرق الأوسط مهمة سهلة. إذ تكتنف مسألتي التفسير والمنهجية مشاكل معقدة، ففي حين يجد مؤرخو الأسرة الأوروبيون في غالب الأحيان قدراً كبيراً ومتنوعاً من المصادر الملائمة للقيام بهذه المهمة، وقاعدة تاريخية راسخة ينطلقون منها، يجد الطلاب الذين يدرسون الأسرة في الشرق الأوسط عقبات أكبر. فكيف ندرس الأسرة - القضايا المنهجية التي تنطوي عليها - والتي يزيدتها تعقيداً قلة المصادر، وخاصة في فترة ما قبل نهاية القرن التاسع عشر. وتعترض مسألة السبب الذي يدعونا إلى دراسة الأسرة وكيف نفسر ما نجده بعض الفرضيات التي ليس من السهل تجاهلها: وهي أن الأسرة "الإسلامية" مؤسسة متراسة ومتناغمة وغير متغيرة، على الأقل حتى بدأت قوى التحديث تؤثر في العالم الإسلامي في القرن العشرين، وأن حياة الأسرة هي شأن "خاص" ولذلك فهي ليست موضوعاً ملائماً للبحث التاريخي. إلا أنه لم يعد يقبل بهذه الآراء سوى قلة من الناس.

بيد أنه يمكن أن يساعدنا تنامي التطور النظري والمنهجي للدراسات التاريخية عن الشرق الأوسط في التغلب على كلتا العقبتين: المنهجية والإطار المفاهيمي. وشأن التاريخ المتعلق بالفروق بين الجنسين، أو إعادة تشكيل الثقافة اللذين بدا أنه يتعذر

دراستهما بطريقة ذات مغزى في فترة ما قبل الحداثة وبداية فترة الحداثة منذ مدة وجيزة فقط، حيث أصبح تاريخ الأسرة أمراً ممكناً، كما تكشف البحوث الأخيرة. وتتمثل المهمة الرئيسية لمؤرخي الأسرة في الشرق الأوسط حالياً في جمع المعلومات الأساسية عن الأسرة، وهي عملية قد بدأت بالفعل. إذ لا تتوفر لدينا سوى معلومات قليلة جداً عن الزواج والطلاق، وعن بنية الأسرة والميراث والروابط الاقتصادية والعلاقات العاطفية والوجدانية، وذوي صلات القرابة في أكثر مناطق الشرق الأوسط وخلال فترات زمنية مختلفة. وثمة مهمة رئيسية أخرى تتعثل في تحديد الأسئلة التي نرغب في طرحها. وكما يشير ستون، تعد هذه الخطوة في غاية الأهمية في الماضي قدما لفهم الأسرة. ويسير إلى جانب ذلك تحديد الأسئلة الصحيحة وتوثيق الأسرة. وينبغي لنا أن نطرح الأسئلة المناسبة لنتمكن من جمع الأدلة؛ وفي الوقت نفسه، كلما عرفنا المزيد عن الأسرة، تمكنا من تحديد أسئلتنا بدقة ومن طرح أسئلة أدق وأعمق.

لقد بدأت الأبحاث التي أجريت حتى الآن عن عملية تحديد الأسئلة الأساسية وجمع الدلائل والوقائع. وبفضل العمل الرائد الذي قام به آلن دوبن (Alan Duben)، فإن أفضل نهج في البحث يتعلق حتى الآن ببنية الأسرة وتشكلها. وإثر العمل الذي قام به مؤرخون في مناطق أخرى من العالم عن البنية المقارنة للعائلة. تركز سؤال دوبن الرئيسي حول نمط النظام الأسري السائد في المناطق التركية من السلطنة العثمانية خلال السنوات الأولى من إنشاء الجمهورية التركية، وهو سؤال يتداخل مع المسائل المتعلقة بحجم الأسرة وطبيعة الدورة المنزلية - أي فترة الزواج، ومكان الإقامة بعد الزواج، وفترة انقسام الأسرة. ويشير دوبن إلى وجود كل من الأسرة البسيطة والأسرة المركبة⁽⁴⁾. ورغم أنه من السابق لأوانه القول بهيمنة أحد النوعين على الآخر، يفترض هايم جيربير (Haim Gerber) أن "الأسرة النووية كانت منتشرة على نطاق واسع في الماضي أكثر بكثير مما يعتقد" (5). وقد لا نتمكن أبداً من الإجابة عن السؤال "أي النمطين كان سائداً قبل الفترة

الحديثة، نظرا لطبيعة المصادر المتاحة لدينا قبل أواخر القرن التاسع عشر. إلا أن مهمتنا تتمثل في تحديد الأنماط التي كانت سائدة وأسباب انتشارها وإلى أي مدى يتباين النمط الأسري مع تغير الطبقة، والمنطقة، والتباين العرقي، والبعد عن المركز، والموقع (حضري إزاء ريفي)، وظروف الاقتصاد المحلي⁽⁶⁾.

ويركز النهج الثاني من البحث على الزواج. فقد تناولت بحوث كثيرة كتبت عن الزواج في الماضي البنى القانونية التي تكتنف هذه المؤسسة، وإيلاء اهتمام خاص بالزواج من امرأة واحدة، ووجود خليلية، والطلاق، والتحكم بزواج الإناث، أي الجوانب القانونية التي تضع المرأة في حالة تبعية. وركزت البحوث الجديدة على المناقشة في اتجاهين: الأول، أنها لم تنظر فقط إلى قانون الزواج بأنه مجرد نص قانوني، بل نظرت إليه كما كان يفسره وينفذه القضاة والمفتون⁽⁷⁾. والثاني، أنها أولت اهتماما أكبر بأساليب الزواج، التي تأثرت بمتغيرات عديدة متنوعة أخرى بالإضافة إلى أحكام الشريعة الإسلامية. وقد طرحت جوديث تاكر (Judith Tucker) بعض الأسئلة المهمة التي ينبغي تناولها: ما هي أهمية تحديد المهر؟ وما هو مدى شيوع تعدد الزوجات؟ ومدى استدامة الزيجات، والتركيز بشكل خاص على مسألة الطلاق؟ ما هو العمر الشائع عند الزواج؟ وما هو مدى شيوع الزواج من بنات العمومة والخؤولة؟ وتنطوي جميع هذه الأسئلة على الربط بين سمات مؤسسة الزواج هذه ومكانة المرأة داخل الأسرة: أي إلى أي مدى كان الزواج يعتبر وسيلة من وسائل التحكم الأخرى بالمرأة وتقييد استقلالها الذاتي، أو الوسيلة التي كانت تحصل فيها المرأة على شيء من الضمان الاقتصادي لحياتها؟ واستنادا إلى تاكر لا توجد إجابة واحدة عن هذه الأسئلة. فقد كان تأثير الزوج على الزوجة متباينا، ويتوقف كثيرا على الطبقة الاجتماعية⁽⁸⁾. علاوة على ذلك، فإن الزواج يعد أحد العلاقات الأسرية العديدة التي تشارك فيها المرأة. إذ كانت علاقة المرأة بأطفالها وأبويها وأقاربها تلعب دورا هاما في طريقة تعاملها مع زوجها⁽⁹⁾. وفي حين يركز البحث الذي أجراه تاكر على الزواج في الفترة المعاصرة، بحث بيث بارون (Beth Baron)

ودوبن (Duben) وبيهار (Behar) طبيعة روابط الزواج في القاهرة واسطنبول على التوالي، مع بدء حدوث تغييرات على ممارسات الزواج الناجمة عن تأثير التغييرات الاجتماعية التي طرأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد رأى هؤلاء الباحثون أنه بدأت نسبة أكبر من السكان تتحول إلى زواج الرفقة حيث أصبح يتمتع كل من كلا العروسين بحرية أكبر في اختيار الشريك الآخر⁽¹⁰⁾. وبدأت تتكون لدينا معلومات أكبر من الدراسات العامة الجارية على المرأة. وقد بدأنا نجيب عن الأسئلة المتعلقة بالزواج، التي لا يوجد إلا لعدد قليل منها أجوبة بسيطة.

ويركز المسار الثالث من الدراسة على دور الأسرة في تكوين العلاقات بين الجنسين. فقد كانت تتحدد أدوار الجنسين، والعلاقات بين الذكر والأنثى، والعلاقة بين الذكر والذكر وبين الأنثى والأنثى من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة. لذلك فإن الحديث عن المرأة والنظام الأبوي لا ينفصل عن الحديث عن الأسرة. ويتركز الكثير من هذه المناقشة على فيما إذا كان ثمة شيء يدعى "النظام الأبوي الإسلامي" كشكل من أشكال "النظام الأبوي الكلاسيكي". وإذا كان الأمر كذلك، فما هي صفات هذا النظام، وما هي أهمية الأيديولوجية الجنسانية هذه، وهل تتعارض مع العوامل المادية في تحديد مكانة الأنثى⁽¹¹⁾. فوفقا للنموذج الأبوي الإسلامي، تنحدر الأسرة من سلالة الأب، وهي عائلة ممتدة وتتقاسم الممتلكات وكل السمات المتأصلة في الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية الشرعية⁽¹²⁾. وينظر إلى خصائص الأسرة الأبوية الإسلامية هذه بأنها مترابطة بالضرورة، حتى من قبل مؤرخين من أمثال جيرير الذي تساءل فيما إذا كان هذا النمط من الأسرة هو الذي كان شائعا في الماضي⁽¹³⁾. إن فهم سمات الحياة الأسرية الرئيسية - ومبادئ التحدر (الأصل) والزواج والأسرة والميراث - وتوزع القوة داخل الأسرة يرتبط ارتباطا كبيرا بتحديد طبيعة النظام الأبوي. كيف كانت تتوزع القوة والسلطة والموارد بين الذكور والإناث داخل الأسرة وبين الأجيال؟ وعن طريق التحكم

بالزواج وإعالة الأسرة الممتدة، وهل كانت حقوق الأفراد، ولا سيما حقوق المرأة، تخضع تماماً لمصالح الأسرة؟ بمعنى آخر هل كانت الأسرة هي التي تمارس نظام الأبوة، وهل كانت تعتبر مؤسسة غير منصفة للإناث والصغار من الذكور والأكثر ضعفاً على النحو الذي ينطوي عليه النموذج الأبوي الإسلامي؟ (14).

إن البحوث الجارية عن الأسرة والزواج، والصلات التي تربط بين الأسرة والمرأة ما هي إلا بداية لإجراء البحوث في هذه المواضيع. وهي تمثل القمة فيما يتعلق بمدى الأسئلة التي يمكن، والتي ينبغي، طرحها عن الأسرة في تاريخ الشرق الأوسط، وهي تثير أسئلة عديدة بنفس القدر الذي تجيب فيه عن هذه الأسئلة. وفي الوقت نفسه، تركز الأبحاث التي أجريت حتى الآن على ثلاث نقاط هامة، الأولى هي أنه لا ينبغي أن نسلم جدلاً بأي شيء. إذ يجب إعادة بحث جميع الفرضيات والتعميمات المتعلقة بالأسرة في الشرق الأوسط في الماضي في ضوء الدلائل التاريخية الموثقة. إذ تم نقض التعميمات التي كان يبدو أنها صحيحة - بأن الأسرة كانت في الماضي كبيرة، وأن الزواج كان يتم في سن مبكرة، وأن أواصر القرابة كانت أكثر أهمية من الروابط الاجتماعية الأخرى - عندما أُلقت البحوث المستمدة من السجلات بظلال الشك على تطبيقها على الجميع. وقد تثبت صحة الكثير من هذه الافتراضات على بعض الفئات في أماكن محددة وفي بعض الأزمنة. وليس بالضرورة أن تكون صحيحة دائماً، بل تبقى فرضيات يجب اختبار مدى صحتها.

أما النقطة الثانية المتصلة بالنقطة الأولى فهي تنوع الترتيبات العائلية. فقد اتضح في هذا البحث أسطورة الأسرة "الإسلامية" الواحدة أو حتى الأسرة في الشرق الأوسط وضوحاً تاماً. فقد كانت أنماط الأسر تتباين على الدوام من منطقة إلى أخرى؛ وحتى في المدينة الصغيرة كانت ممارسات الزواج تختلف اختلافاً كبيراً من طبقة إلى أخرى. لذلك، لعله من الأفضل الكف عن استخدام عبارات من قبيل "إسلامي" و "شرق أوسطي" وإيجاد مصطلحات أخرى تعكس بدقة أكبر هذا التنوع من خلال تركيز المناقشات عن الأسرة في منطقة محددة وفي فترة معينة. إن الشيء

الذي يجمع بين هذه الروابط هو التركيز على الأسرة في السلطنة العثمانية بين الفترة 1600 و 1914، أو ما يمكن أن نطلق عليه بداية الفترة المعاصرة، والعقود الأولى من الفترة المعاصرة، وهو في الواقع تاريخ الأسرة العثمانية. ولا يقترح البحث وجود شيء يسمى بالأسرة العثمانية ذات النمط الواحد، أو الأسرة الإسلامية أو الشرق أوسطية ذات النمط الواحد. فقد اتسمت السلطنة العثمانية بتنوع الأنماط الاجتماعية والدينية والمجموعات العرقية والمناطق البيئية والاقتصادية والترتيبات السياسية بين المركز والأقاليم، مما يدل على أن المرونة كانت إحدى أكثر نقاط السلطنة قوة. بناء على ذلك، ليس من المحتمل أن يكون هناك نمط واحد من الأسرة العثمانية. ومع أن الحكم العثماني قدم هيكلية سياسية مترابطة ونظاما قانونيا موحدًا، فقد كانت شعوب السلطنة تشترك على نحو واسع في الأعراف والعادات الاجتماعية، والقيم الثقافية، وكان السياق السياسي والاقتصادي معروفا لدراسة الأشكال المتنوعة في الأسرة العثمانية. وما أن تحدد أوجه التشابه والاختلاف بين الأسر في هذا السياق التاريخي المحدد على نحو كاف، سيصبح الباحثون في وضع أفضل لمقارنة أنماط الأسرة في السلطنة العثمانية مع أنماط الأسر الأخرى في بلدان الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية، وتحليل المدى الذي تترسخ فيه القيم الثقافية والإيديولوجية في نظام ديني مشترك، والسمات الهيكلية التي تفرضها عوائق بيئية متشابهة أثرت على هذه الأنماط.

أما النقطة الثالثة التي ركزت عليها البحوث الأخيرة، فهي الخطر الذي يكتنف الافتراض بأنه لم تطرأ تغييرات على الأسرة. إذ يقر الدارسون في الشرق الأوسط أنه قد طرأت تغييرات كبيرة على الأسرة عندما تعرضت المنطقة إلى تحولات اجتماعية خلال السنتي سنة الماضية، وفي بعض الأحيان عندما نجازف بتجاهل التواصل بالماضي. ويبدو أن الكثيرين أيضا يعتقدون أنه قد طرأت تغيرات طفيفة على الأسرة قبل ذلك الوقت، ومرد ذلك جزئيا إلى أنه يصعب كشف هذا التغيير. إن عبارات مثل النظام الأبوي "الإسلامي" أو "الكلاسيكي" تفاقم المشكلة بتأكيد أوجه التشابه عبر الزمان والمكان، وتؤكد الإحساس بالتغيير. وتتداخل التباينات بحيث يمكن رؤيتها بأنها أوجه تشابه عميقة.

وقد بدأ بعض المؤرخين المهتمين بالمرأة يدحضون الرأي القائل بأنه لم يطرأ تغيير على العلاقات بين الجنسين في الفترة التي سبقت فترة الحداثة. وينطوي عدم حدوث تغيير على نظام العلاقات بين الجنسين على الإقرار بأنه طرأ تغيير على الأسرة أيضاً مع مرور الزمن. وقد انتقدت ميرفت حاتم بشكل خاص عدم تمكن الدارسين المهتمين بمسائل الأبوة من التركيز في مناقشاتهم لهذه المسائل على سياق تاريخي محدد، ودراسة كيف تباينت النظم الأبوية، وكيف حدثت التغيرات فيها⁽¹⁵⁾. وقد ربطت هي وباحثون آخرون التغيرات التي طرأت على الأسرة بالتغيرات التي طرأت على الدولة من خلال دراسة الصلات بين نظام لامركزية السلطنة العثمانية والتغيرات التي طرأت على نظام العلاقات بين الجنسين. ففي حالة مصر، تناقش حاتم أن ضعف الدولة العثمانية أدى إلى توسع صلات القرابة مما أدى إلى تزايد سلطة الأب على أسرته الممتدة. وفي مقابل الولاء المستمر للدولة العثمانية، أطلقت الدولة يد النظام الأبوي⁽¹⁶⁾. وترى ليندا شيلشر (Linda Schilcher) وجود ارتباط مماثل في سورية بين ازدياد ضعف سيطرة الدولة العثمانية والتغيرات في الأسرة. وتقول بأن الأسرة الأبوية الممتدة ظهرت في سورية في أواخر القرن السابع عشر. وقد أدى بروز طبقة الأعيان، التي هي نتيجة إعادة توزيع القوى بين المركز والأقاليم، إلى ظهور هذا الضرب من الأسرة⁽¹⁷⁾.

ويتبنى مؤرخان مصريان وجهة نظر مختلفة. فهما يتفقان على أن ضعف السلطة العثمانية كان حافزاً لحدوث تغير في العلاقات بين المرأة والأسرة. إلا أنهما لا يريان أنها أدت إلى توسع الأسرة الأبوية. بل يريان أن هذه التغيرات أتاحت للنساء فرصة أكبر للنقاش مع أزواجهن وآبائهن وحصولهن على مزيد من الاستقلال الذاتي في الأسرة، وأتاحت لهن فرصاً أكبر لجمع المال، مما منحهن قوة أكبر مع الذكور ذوي الأهمية في الأسرة. وقد فقدت المرأة هذه المزايا مع مركزية الدولة وتحديثها في القرن التاسع عشر⁽¹⁸⁾.

إننا لا نعرف سوى النذر اليسير عن الأسرة والنظام الأبوي في الفترة ما قبل المعاصرة وبداية الفترة المعاصرة للشروع في حل هذا الجدل الدائر. إلا أن المسألة النظرية التي أثّرت - عن العلاقة بين التغيرات التي حدثت في الدولة والأسرة - أمر في غاية الأهمية، وتطرح هذه الدراسات أفكاراً مثيرة للاهتمام. وتعود أهمية هذه الأفكار إلى أنها تشجع على إجراء مزيد من البحوث، والاهتمام بالتغيرات الحاصلة، والصلات بين هياكل الدولة والظروف الاقتصادية وأنماط الأسرة.

ويتمثل الهدف النهائي من وضع تاريخ عن الأسرة في الشرق الأوسط في التوصل إلى فهم تطور الأسرة وصلات القرابة في مختلف مناطق الشرق الأوسط، وتوضيح العلاقة بين التغير الذي طرأ على الأسرة والتغيرات الأخرى التي طرأت. وإذا تمكنت الدراسة من بلوغ أهدافها، فإن الدراسات التاريخية التي ستجري مستقبلاً ستبدو غير كاملة إذا لم يتم إيلاء اهتمام تام بالأسرة. ولا يمكن التوصل إلى هذا الهدف إلا بالعمل خطوة خطوة. ويجب علينا إرساء بعض "الوقائع" الأساسية عن الأسرة - حجمها، بنيتها، أنماط الزواج فيها، الترتيبات الاقتصادية، العلاقات الوجدانية - من خلال دراسات حالات مفصلة عن الأسرة في أوقات متباينة وفي أماكن مختلفة، ووضع هذه الحقائق عن الأسرة في سياقها التاريخي، لكي نتمكن من البدء في التعميم بطريقة مفهومة بغية عقد مقارنات، ورؤية التغيرات التي طرأت على مدى الزمن، وتحديد المتغيرات الهامة في تشكيل الأسرة، وفهم الصلة الوثيقة بين تطور الأسرة وتحول مجتمع الشرق الأوسط منذ عام 1500م. وتحاول هذه الدراسة عن عائلات الطبقة العليا في أواخر الفترة العثمانية في حلب وضع لبنات لإقامة بناء يمكننا من خلاله إرساء تاريخ الأسرة في الشرق الأوسط.

إطار الدراسة

يجب أن نضع في الاعتبار أن الأسرة مؤسسة معقدة وأن نعتبرها نقطة أساسية تشكل الفرضية التي تقوم على أساسها هذه الدراسة. وحتى عندما نبحث في عائلات فئة اجتماعية محددة خلال فترة زمنية معينة، يظهر لنا أنه يصعب التعميم بسبب تنوع أنماط الأسرة ومرونة الترتيبات الأسرية. وتنبثق مصادر هذا التعقيد من حياة الأسرة ودورها باعتبارها مؤسسة اجتماعية رئيسية. وفي الماضي، كما هو اليوم، طرأ تغيير على الأسرة مع مرور الزمن. وعندما يطرأ تغيير على مجتمع ما، تتغير معه كذلك البنية الأسرية والعلاقات العائلية. وبما أن الأسرة تعد مؤسسة محورية، فهي تستجيب للتغيرات وتشكل عاملاً هاماً فيها. ولم يطرأ التغيير على الأسرة في الإطار الزمني التاريخي فقط، بل طرأ باستمرار في إطار "الزمن الأسري": فقد كانت الأسر تمر في حالة مستمرة من التطور والتغير خلال الدورة الأسرية منذ أن يولد الطفل ويكبر ويتزوج ثم يبدأ حياة أسرية جديدة، حتى يصبح أباً مسناً ثم يتوفى. ومما يزيد هذا الموضوع المعقد والصعوبات التي ترافق دراسة الأسرة في الماضي صعوبة: هو الغموض الذي يكتنف معنى الأسرة، حيث أن المصطلح نفسه غير دقيق باللغة الإنكليزية ويشير إلى كل شيء بدأ من الأسرة النووية "المنعزلة" إلى كل فرد يرتبط بالقرابة بصلة الدم أو الزواج. كما يشوب المصطلح المتعلق بالأسرة في اللغة العربية الغموض أيضاً (19).

وتتمثل المشكلة التي تعترض المؤرخ في الوسيلة التي يكشف فيها هذا الغموض، وكيف يرسخ في الوقت نفسه وقائع أساسية، ويخلص إلى نتائج هامة عن الأسرة. وتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة جوانب من الحياة الأسرية هي: العائلة والزواج والميراث. وستكون العائلة، التي تشكل الإطار الأساسي لحياة الأسرة، موضوع الفصل الثاني. وتعد الأسئلة المتعلقة بمن هم أفراد الأسرة الذين يقيمون في بيت واحد وإلى متى يبقون كذلك، أسئلة هامة لفهم الأسرة. وسيركز هذا

الفصل على تشكل الأسرة وانقسامها، وإجراء مقارنة بين هذه الأنماط وأنماط أخرى في أماكن أخرى من السلطنة العثمانية والجوانب الثقافية التي تنطوي عليها.

أما الفصل الثالث فسيركز على أنماط وممارسات الزواج في هذه الأسر، مع إيلاء اهتمام خاص بالمواضيع التي تم بحثها باستفاضة والمتمثلة في تعدد الزوجات والطلاق والمهر، وتأثير هذه الممارسات على طبيعة وقوة رابطة الزواج. وبما أن الزواج كان يخلق علاقات وتحالفات سياسية واجتماعية واقتصادية بين الأسر، على الأقل بين أسر الطبقات العليا، فقد كان يعتبر مؤسسة في غاية الأهمية في تحديد العلاقات الاجتماعية والأسرية ورسم الحدود الاجتماعية.

وسيبحث الفصلان الرابع والخامس في موضوع انتقال الثروة من جيل إلى آخر. إذ كان نقل الثروة يتم من خلال إحدى وسيلتين رئيسيتين كانتا تتبعان في حلب وهما: نظام التوريث الإسلامي والأوقاف، رغم أن التوريث قبل وفاة المورث، وبيع العقارات، وتقديم النقد إلى العريسين كان أمراً شائعاً. وسيبحث الفصل الرابع في انتقال الملكية بواسطة نظام الميراث، وسيركز على العلاقة بين القانون والممارسات الفعلية وأثر إستراتيجيات التوريث على بنية الأسرة. أما الفصل الخامس فسيبحث في استخدام الأوقاف كوسيلة أخرى من وسائل التوريث، والبحث فيما إذا كان هذا الضرب من نقل الملكية ينطوي على نتائج أساسية مختلفة بالنسبة للعائلة. وفي سياق المناقشة عن الأسرة والزواج والتوريث، سيناقد الفصل الأول الأعيان في حلب بوصفهم مجموعة اجتماعية والأقارب من فرع الأب.

كانت القرارات المتعلقة بتشكيل العائلة وترتيب الزيجات ونقل الثروة من جيل إلى آخر أكثر القرارات التي تواجه أي أسرة أهمية. فالخيارات المتبعة تكشف عن الوسائل التي تتبعها الأسرة لتحقيق بعض الأهداف في حدود الفرص المتاحة، والقيود المفروضة عليها الناجمة عن العديد من المتغيرات، التي تشمل

حجم الثروة ونمط الموارد التي تملكها، والظروف الاقتصادية السائدة، ونوع الجنس والعمر في الأسرة، فضلاً عن معدلات الخصوبة والوفيات. وكانت بعض هذه العوامل تدخل في إطار سيطرة الأسرة، في حين لم يكن بوسعها التحكم في عوامل أخرى. ولم تكن هذه القرارات بسيطة، وكان يترتب عليها نتائج تتعلق ببنية الأسرة والعلاقات مع الأسر الأخرى آنئذ وعلى الأجيال القادمة، كما كانت تنطوي على مفاوضات حساسة، وتوازنات في المصالح وتضارب المصالح والأولويات، والجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات التي تكتنف هذه العملية. وتتيح لنا هذه المصادر في بعض الأحيان الاطلاع على هذه العمليات مباشرة، إلا أنها تظهر لنا النتائج في كثير من الأحيان بشكل غير مباشر. ومن هذه النتائج تبرز أنماط تتيح لنا إجراء بعض التعميمات على طبيعة الأسرة والزواج والوراثة في مدينة حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

إن معرفة من كان يعيش تحت سقف واحد، ومن يتزوج من، والفترة التي يدوم فيها الزواج، ومن هم الذين كانوا يحصلون على جزء من الميراث من فرع الأب، يضع الأسس لفهم الأسرة في حلب في الماضي على نحو أفضل. كما يكشف التركيز على العائلة والزواج والتوريث الكثير من المسائل التي تتعلق بالعلاقات بين الأقارب، وطبيعة علاقاتهم ومدى حيوية الحياة العائلية، مما يتيح لنا أن نذهب شأواً أبعد من مجرد وصف هذه المؤسسات. فمن خلال هذا التفاعل بين الأقارب، تبرز لنا أفكار عن ثلاث مسائل تاريخية رئيسية تشكل مواضيع هذا الكتاب. إذ يتناول الموضوع الأول الأسرة والقانون، وأثر الشريعة الإسلامية على المرأة، والتمييز بين الجنسين. فقد كانت الأسرة موضع دراسات شيقة للغاية في السنوات الأخيرة. وقد فند الكثير من هذه البحوث الرأي القائل بأن الشريعة الإسلامية تعد عاملاً أساسياً في استمرار خضوع المرأة⁽²⁰⁾، وأسهمت هذه الدراسات في عرض المسائل القانونية التي تؤثر على الأسرة تأثيراً كبيراً. إلا أن هذه الدراسة لا تتعرض للمسائل الشرعية كما تعرضت لها الدراسات الأخرى، بل

تبحث في الزواج وأساليب التوريث من خلال سجلات المحكمة الشرعية، وتنتقل إلى الشرع بوصفه أحد العوامل التي أثرت على هذه الممارسات والأنماط.

أما الموضوع الثاني فيتطرق إلى العلاقة بين طبيعة الأسرة والمرأة. وقد تم بحث موضوع الأسرة ونظام الأبوة في الفصل السابق. ويمكن طرح السؤال التالي: ما هو الإسهام الذي تقدمه دراسة عن أسر تنتمي إلى الطبقة العليا في حلب في هذه المناقشة؟ هل إن الطريقة التي تتشكل فيها العائلات وأساليب الزواج والتوريث تثبت أنه كانت توجد عائلة بطركية أو عائلة ذات نسب أبوي تعيش في بيت واحد ويهيمن عليها رب أسرة قوي يهيمن على الموارد الاقتصادية، ويحد إلى درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الأسرة ولا سيما المرأة؟ أو إن وقائع الحياة اليومية تضع قيوداً على إمكانية تشكل هذه الأسر وتؤدي إلى حدوث خلل في التوازن تجاه المرأة؟ إن توفر الأدلة عن الأسر من الطبقة العليا أمر في غاية الأهمية في هذه المناقشة. فعلى الرغم من أن طبقة الأعيان لم تكن تشكل سوى جزء صغير من السكان، وكانت ثروتها ونفوذها ومكانتها توفر لها حياة تختلف كثيراً عن حياة باقي السكان ونظام حياتهم وقيمهم، على الأقل من الناحية النظرية، فقد كانت تجسد نواحي مثالية تطمح إليها الطبقات الأخرى، ولذلك كان "للترتيبات العائلية" تأثير عملي وإيديولوجي يتجاوز الحدود الطبقية. (21)

أما الموضوع الثالث والأكثر أهمية فيتناول الأمور التي تشكل الأسرة. إذ يتطلع مؤرخو الأسرة إلى معرفة ماذا كانت تعني الأسرة بالنسبة للناس في ذلك الوقت. ولسوء الحظ لا يمكننا أن نطرح هذا السؤال على أعيان حلب في القرن الثامن عشر، كما أنهم لم يخلفوا لنا سجلات تتيح لنا معرفة كيف كانوا ينظرون إلى الأسرة، كما فعل بعض الأفراد في عصر النهضة في إيطاليا مثلاً. (22) ولكن بما أنهم كانوا يبيعون ويشتررون البيوت، ويشكلون عائلات جديدة ويتزوجون، ويسوون التركات، وتنشأ بينهم الضغائن والعداوات، ويتبوؤون مناصب ويصبحون أوصياء

على القاصرين، ويقومون بالأعمال الحياتية اليومية كما تظهر في سجلات المحكمة الشرعية، نرى هذه الأسر "وهي في أوج نشاطها وحركتها". وما يبرز من هذه الأنشطة هي أنماط توحى لنا بفكرة عن ماهية الأسرة. فعلى مستوى معين لم يكن يوجد لها حدود واضحة، إذ كان كل فرد يعيش في عدة دورات أسرية. وتمثل دورتان من هذه الدورات أكبر بنى القرابة وأصغرها، وتوضح هذه الحدود تقريبا: قرابة الأسرة الزوجية (أي الزوج والزوجة أو الزوجات والأطفال). وتشمل القرابة جميع من يحمل اسم الأسرة، بمن فيهم الأقارب البعيدين، وقد تكون عائلة كبيرة جدا. فقد كان استخدام الاسم الأخير (الكنية) يدل على القرابة البيولوجية وينطوي على اعتراف بهذه القرابة. ومن الناحية الأخرى، كانت تربط الأسرة الزوجية حقوق والتزامات وربما صلات حميمة ومشاعر مودة وتعاطف بين الأزواج والزوجات والآباء والأطفال. كما كانت الأسرة الزوجية هي لبنة الوحدة العائلية. إلا أن هاتين "الدائرتين الأسريتين" لم تكونا الدائرتين الوحيدتين. فقد كانت هناك الأسرة التي يعرفها القانون، والتي قد لا تصبح فعالة إلا عندما يتقرر توزيع التركات أو الوصاية على الأطفال. وكانت هناك الأسرة أو الأسرة المقيمة، التي قد تضم أفرادا من غير الأقارب في العلاقات الأسرية. وكانت هناك عائلة المصاهرة التي تنشأ عن الزواج. إلا أنه ليس من الواضح أي من هذه الدوائر وحدها هي الأسرة التي ينتمي إليها المرء في نظر الأعيان في حلب. فقد كان جميع أفراد الأسرة يرتبطون بصلات متعددة من القرابة إلى أن يطرأ تغيير على حياة المرء. وكانت تتشابك هذه الدوائر العائلية، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون متشابهة. من كان يشكل جزءا من الدوائر العائلية المختلفة هذه؟ وما هي درجة أهميتها وفي أي ظروف تصبح روابط أشكال القرابة المختلفة في غاية الأهمية؟.

إذا بحثنا في التواصل بين أفراد الأسرة وهم يشكلون عائلات، ويرتبون الزيجات، وينقلون الثروة من جيل إلى آخر، نستطيع أن نبدأ بالتعرف على ماهية الصلات

العائلية التي يبدو أنها الأقوى، ومن هم أفراد الأسرة الذين يحتل أنهم كانوا يعيشون في بيت الأسرة نفسه أكثر من غيرهم؟ ومن هم الذين كان يتم اختيارهم كشركاء في الزيجات المرتبة؟ ومن هم أفراد الأسرة المستفيدين فعلاً كورثة أو كمستفيدين من الأوقاف؟ ومع بروز هذه العلاقات، تظهر أهم الروابط العائلية وترسم حدود الأسرة. وهذا لا يعني القول إن هذه الحدود ثابتة وإنه لا يمكن اختراقها أو إنه يتم استبعاد صلات القرابة الهامة، بل تعني أن أنماطاً معينة من التواصل بين الأقارب كانت أكثر تكراراً، وتتمحور حول أكثر الجوانب أهمية في الحياة العائلية. وفي الواقع يتم تعريف الأسرة بطريقة تجعلها ذات معنى بالنسبة للأفراد في ذلك الوقت. وهكذا فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يكمن في محاولة رسم حدود الأسر بين أعيان حلب، وتحديد بنية الأسرة ضمن هذه المصطلحات، بمعنى آخر من هم الأقارب الذين يعول عليهم.

المصادر والمنهجية

إن الاهتمام المتزايد بتاريخ الأسرة في الشرق الأوسط لهو دليل واضح على أهمية المواضيع ذات الاهتمام بالنسبة لمؤرخي الأسرة. إلا أن المؤرخين المهتمين بدراسة الأسرة في الشرق الأوسط، وخاصة خلال الفترة التي سبقت القرن العشرين، يواجهون تحديات منهجية هامة، تشمل توفر مصادر محدودة، وحتى في أفضل الحالات، تكتنف هذه المصادر الكثير من المشاكل، من أجل تحديد كيفية استخدام المصادر المتاحة بنماذج قليلة لتوجيهها، وصياغة أسئلة يمكن الإجابة عنها، والخروج بشيء ذي مغزى عن الأسرة. وبسبب هذه المشاكل المنهجية، من المهم مناقشة المصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وكيفية استخدامها.

إذ يتاح للمؤرخين الأوروبيين المهتمين بدراسة الأسرة قدرا كبيرا من المصادر.

وحتى بالنسبة للفترة ما قبل المعاصرة، تتوفر بأعداد كبيرة روايات عن العائلات، وسجلات الكنائس والسجلات الموجودة لدى كتاب العدل، والمفكرات والرسائل. وثمة سؤال رئيسي يطرح أمام المؤرخ وهو كيف سيختار من بين هذا الكم الهائل من المعلومات التي يحتاجها. أما مؤرخو الشرق الأوسط فلا يسعفهم حظ كبير. فعلى الرغم من وفرة المصادر الأدبية والسجلات خلال الفترة ما قبل المعاصرة، لا يمكن الحصول على معلومات وافرة عن الأسرة إلا من عدد قليل منها. والاستثناء الرئيسي لهذه الصورة المحبطة نوعا ما، وجود نوعين من المصادر القانونية وهما الفتاوى وسجلات المحكمة الشرعية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

إن قيمة سجلات المحكمة الشرعية بالنسبة لتاريخ الأسرة تكمن في طبيعة الشريعة الإسلامية وإرساء النظام القانوني والقضائي في ظل الدولة العثمانية. إذ إن أساس الشرع الإسلامي، وقانون الأحوال الشخصية يوضح بالتفصيل وبدقة حقوق أفراد الأسرة وواجباتهم إزاء الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال والأبوة والعلاقات بين الزوجين. لذلك، كانت جميع القضايا المتعلقة بالأسرة تعرض على المحاكم ويبت فيها القضاة وفق الشريعة. ولم يكن القضاة يعملون كقضاة في المحاكم المدنية بالنسبة للقضايا المتعلقة بقانون الأسرة فحسب، بل كانوا كذلك يقومون بدور يماثل وظيفة الكاتب بالعدل في الغرب، حيث كانوا يقومون بتسجيل القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق وتسوية الميراث والوصاية. وبالإضافة إلى القضايا التي لم تكن ترتبط بشكل محدد بقانون الأحوال الشخصية، كشفت هذه السجلات أيضا عن العلاقات داخل الأسرة، من قبيل العقارات والصفقات التجارية، حيث كانوا يمثلون أمام القاضي لتسجيل هذه الوقائع أو إيجاد حلول لها. وفي كل القضايا، كانت تسجل بدقة علاقات القرابة المتعلقة بالمسائل الخاصة بالأسرة.

ورغم أن العثمانيين بذلوا جهوداً كبيرة لتنظيم القضاء، ورغم أن القضاة كانوا يتمتعون بسلطة قضائية تشمل طائفة واسعة من المسائل القانونية، فإن

المسائل التي كانت تسجل فعلاً، وطريقة تسجيلها، وكمية المعلومات الواردة، وما تبقى منها يتباين من مدينة عثمانية إلى أخرى. فرغم أن القضاة كانوا يسجلون وقائع الزواج في حلب في القرن الثامن عشر مثلاً، لا توجد عقود الزواج في السجلات المتوفرة. إلا أن عقود الزواج بقيت محفوظة في العديد من الأماكن الأخرى، مثل القاهرة والعديد من المدن في فلسطين. (23) وقد تأثر محتوى وشكل هذه السجلات بعوامل عديدة كتأثير السيطرة العثمانية في مختلف الفترات، وقوة وسلطة القاضي، وأهمية المدينة، وكفاءة الكتاب بالعدل.

عند تقييم فائدة هذه المصادر ومدى موثوقيتها، يواجه المؤرخ الذي يستخدم المصادر القانونية مشكلتين عامتين هما: الأولى، طرح التساؤل إلى أي مدى كانت تستخدم المحاكم؟ فمما لا شك فيه كانت العديد من الأمور تسوى داخل الأسرة أو من خلال شبكات غير رسمية من التحكيم في الحارة. (24) علاوة على ذلك، يحتمل أن يكون هناك تحيز طبقي في القضايا المسجلة. وكما هو الحال في نظامنا القضائي، فإن الأشخاص الذين كان بوسعهم تحمل نفقات المحكمة، والمتعلمين المطلعين على المسائل القانونية ممن كانوا غالباً على صلة بالهيئة القضائية الذين سيحققون مكاسب كبيرة من جراء تسجيل عقود رسمية تكون ملزمة قانوناً في أغلب الأحيان، سيلجئون إلى المحاكم. وقد خلص الباحثون ممن قاموا بدراسة هذه المصادر بشكل عام إلى نتيجة مفادها بأن الناس كانوا يسجلون عقوداً، وكانوا يعرضون الخلافات الناشئة بينهم لحلها على المحاكم بشكل روتيني، وخاصة في المدن العثمانية الكبيرة. ومما يؤيد هذا الاستنتاج الأكثر إقناعاً الدراسة التحليلية التي أجراها هايم جيربير عن الأشخاص الذين كانوا يلجؤون إلى المحاكم في مدينة بورصة. إذ صُنّف عينة من القضايا وفق الخلفية الاجتماعية للمتقدمين بهذه القضايا ووجد أن معظمهم لم يكونوا من الأعيان. أما في القضايا التي شملت الأعيان، فكان "المستضعفون اجتماعياً" هم الذين كانوا يتقدمون بدعاوى إلى المحكمة في معظم الحالات. ويخلص جيربير إلى أن المحكمة "تعد أداة أساسية

بالنسبة للأشخاص العاديين لحماية جزء من حقوقهم القانونية".⁽²⁵⁾ ففي حين لا يوجد تحليل مشابه عن خلفية المتقاضين في المحاكم الأخرى، فإن مجرد عدد القضايا في سنة معينة في مدينة كحلب أو القاهرة يوحي بأنه كان يلجأ إليها أفراد ينتمون إلى طائفة محددة من جماعات عرقية ودينية ومجموعات اجتماعية واقتصادية إلى حد كبير. وكان يبدو أن الناس يثقون بالمحاكم كوسيلة للحصول على حقوقهم.⁽²⁶⁾

أما المشكلة الثانية فهي إلى أي مدى تعكس فيه المعلومات المسجلة في المصادر؛ الحقيقة. فهل كانت القرارات الصادرة في أي قضية تطبق فعلاً؟ إذ إن إلقاء نظرة سريعة على نظامنا القانوني يكفي لمعرفة أنه لا يتم تنفيذ القرارات الصادرة عن القاضي فعلياً. إلا أن ذلك يبدو أقل صعوبة مما يبدو في بادئ الأمر. فلا تكمن قيمة هذه المصادر في معرفة القرارات النهائية الصادرة عن القضاة بقدر ما تكمن أهميتها في القضايا المطروحة والمتاح عنها معلومات مفصلة⁽²⁷⁾. علاوة على ذلك، هل يمكن التأكد من أن ثمة قرار تم تنفيذه بشأن عقار ما مدون في السجلات التي تورّد معلومات عن العقار نفسه. والمسألة الأكثر تعقيداً تتمثل في السجلات القانونية الوهمية. إذ يحتمل تسجيل عقود وهمية، أو عقود بيع عقارات وهمية لتحقيق غرض معين للأطراف المشاركة. ومثال على ذلك، فقد يسجل تاجر غني عقد بيع عقار إلى رجل دين بارز للتهرب من تعرضه للمصادرة، دون أن ينقل إليه العقار فعلاً. وقد برز هذا الضرب من المشاكل المنهجية لدى المؤرخين الذين يعتمدون على سجلات الكاتب بالعدل في المدن الإيطالية في عصر النهضة.⁽²⁸⁾ ولا تتوفر لدينا وسيلة لمعرفة فيما إذا كانت قد تمت مثل هذه العقود القانونية الوهمية. ومن المهم الانتباه لهذه المشكلة، إلا أنه يجب علينا بكل بساطة أن نضع هذا الشك بعين الاعتبار.

ورغم المشاكل التي تبرز عن المصادر والتقبيدات الموجودة في الأدلة، تبقى سجلات المحكمة الشرعية مصدراً غنياً لدراسة الأسرة العثمانية في بداية الفترة

المعاصرة. وقد تكون نقاط الضعف في هذه السجلات كأدلة على نقاط قوة فيها أيضا، وذلك لأن الحاجة إلى معالجة القيود الكامنة فيها، تحدد المرء لأن يكون حذقا بقدر الإمكان لابتكار سبل للتعامل معها. إن القدر الهائل من القضايا والكم الكبير من التفاصيل المجردة الواردة في معظمهما يشكل مأزقا حقيقيا في أخذ العينات واختبارها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا القدر من المعلومات والتفاصيل التي جعلت المصادر مفيدة جدا، هي التي فتحت نافذة على عالم المجتمع المدني العثماني الاجتماعي والثقافي غير المتاح في المصادر الأخرى.

ثمة عدد من الأساليب المختلفة لاستخدام هذه المصادر لدراسة الأسرة. ولغرض هذه الدراسة، رأيت أن أركز على الأسر التي تحمل أسماء عائلية في السلطنة العثمانية خلال هذه الفترة والتي تدل على أنها من عائلات الأعيان.⁽²⁹⁾ أما الأدلة المتعلقة بحياة الأسرة في الطبقات الأخرى فسترد في بعض الأحيان للمقارنة، في حين ستركز الدراسة بصورة رئيسية على فئة واحدة. ويعود السبب الأهم في اختيار هذا التركيز لكونه يتيح لنا إمكانية تحديد الأفراد. إذ إن اتساق التحديد الاجتماعي والارتباط الديني غير متوفر في هذه السجلات. إذ تمكننا دراسة الأعيان، وفق أسماء الأسر، من التغلب على المشكلة التي تبرزها مجهولية المصادر بشكل عام. وهذا بدوره يتيح لنا أن نتبع منهجين يقللان من بعض المشاكل التي تطرحها المصادر وبزידان من إمكانيتهما وهما: إعادة تشكيل بنية الأسرة ووصف الأجناس البشرية في الإطار التاريخي.

إن إعادة تشكيل بنية الأسرة، وهو أسلوب وضعه مؤرخو السكان الأوروبيون، من خلال دراسة سجلات الولادات والوفيات والزيجات المحلية لترسيخ بعض الحقائق الأساسية عن حجم الأسرة وبنيتها، ينطوي أساسا على تقنية إعادة تحديد النسب، وجمع المعلومات المتعلقة بالأسرة من مصادر مختلفة.⁽³⁰⁾ وإن إعادة تكوين الأسرة بهذه الطريقة يمكننا من الإجابة عن أسئلة لن يكون بإمكاننا الإجابة عنها إذا لم نفعل ذلك، بما في ذلك الحجم التقريبي للسلالة عندما لا تتاح

لنا بيانات إحصائية موثوقة. كما تظهر البنية العائلية وترسم حدود النسب، وأكبر مجموعة من الأقارب. بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرتنا على الإجابة عن العديد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بالعائلة والزواج والميراث تتوقف على التعرف على العلاقة بين الأقرباء بدقة. إن تحديد تواتر زواج أبناء العمومة والخؤولة وأهميته، وتتبع التغيرات التي طرأت على أماكن الإقامة التي تشير إلى تشكل عائلة جديدة، ومعرفة من هم الورثة الذي ورثوا بالفعل، يحتاج إلى التعرف على علاقات النسب التي لا تتضح إلا من خلال إعادة تشكيل الأسرة.

إن وصف الأعراق البشرية التاريخي، على النحو الذي وصفته دايان هيوز هفس (Diane Owen Hughes) هي دراسة الخبرات المتراكمة للأفراد لتشكيل نماذج مجتمعية⁽³¹⁾. وقد اقترحت هيوز هذا المنهج للاستفادة من سجلات كتاب العدل في إيطاليا في القرون الوسطى وعصر النهضة، وهي وثائق تشبه كثيراً سجلات المحكمة الشرعية. وتنطوي على تتبع سلوك الأفراد في حياتهم اليومية على مر الزمن كما سجلها كتاب العدل. وبدراسة هؤلاء الأفراد في حلب الذين يحملون اسم الأسرة، يمكننا أن نتتبع نشاطات أفراد كل عائلة من هذه الأسر من خلال المصادر. ويصبح اسم الفرد، الذي لا ينطوي على معنى تقريباً لوحده، هاما عندما يوضع في سياق جميع القضايا الأخرى التي ورد فيها اسم ذلك الفرد. كذلك، يمكن أن تكتسي نشاطات الفرد الواردة في السجلات أهمية قليلة إذا أخذت بمفردها، لكنها تحظى بأهمية جديدة إذا وضعت جنباً إلى جنب مع نشاطات أفراد الأسرة الآخرين. وبهذه الطريقة، يمكن وضع المعلومات المبعثرة، ولكن المفصلة الواردة في المصادر، في سياق ذي أهمية. وبهذه الطريقة نرى هذه الأسر "وهي تنبض بالحياة"، وتظهر أنماطاً تلقي الضوء على مؤسسات حياة الأسرة الأساسية. هذه الوثائق التي يدعوها أيضاً أندريجس بلاكانس (Andrejs Plakans) ووثائق "التواصل والتفاعل"، تشكل نوافذ يمكننا أن نرى من خلالها أفراد الأسرة وهم يتواصلون مع بعضهم بعضاً.⁽³²⁾ وهي تتيح لنا إمكانية التعرف على من هم

أفراد الأسرة الذين يتواصلون مع بعضهم على نحو متكرر، وما هي الأمور التي تجمع بينهم، وما هي أدوار القرابة التي يبدو أنهم يؤدونها. وعندما نعرف من هم الأقارب الذين يتصلون ببعضهم بشكل متكرر والأكثر صلة، يمكننا أن نبدأ في رسم حدود الأسرة الفعالة. إن تتبع الأسر من خلال المصادر وتمكننا من دراسة عائلات عبر الأجيال يساعد في تجنب اتباع نهج جامد يحجب ديناميات تشكيل الأسرة والتفاعل.

وبما أن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة يكمن في محاولة فهم الصلات العائلية المهمة ورسم حدود الأسرة، يجب التطرق إلى قضية منهجية أخرى ألا وهي مسألة المصطلح. فقد ألمحنا سابقاً إلى مشكلة استعمال تعبير غير دقيق كالأسرة (family) لوصف وتحليل مثل هذه المؤسسة المعقدة، ورغم أنني استعيرت في استخدام هذه الكلمة بشكل عشوائي تقريباً في هذه الدراسة للإشارة إلى كل من يتقاسم اسم عائلة مشترك فضلاً عن الأنواع الأخرى من القرابة. ولأغراض أسلوبية، سنواصل استخدام هذا التعبير بهذه الطريقة، ويجب أن يجعل السياق ذلك واضحاً. إلا أنه، ولأغراض تحليلية، يجب استخدام مفردات أكثر دقة للتحديث عن مختلف دوائر الأسرة لدى هؤلاء الأعيان. ومن الأهمية بمكان التمكن من استخدام تعابير تلائم الأسلوب الذي كان سيفهم فيه سكان الشرق الأوسط في ذلك الوقت الأسرة، واستخدام تعابير تتيح لنا أن نضع الأسرة الحلبية في الفترة العثمانية في سياق المقارنة.

إن اللغة العربية تساعدنا أكثر من اللغة الإنكليزية، سواء في تسمية الأقارب أو في وصف فئات القرابة، لأنها تعبر بدقة عن العلاقة بين الأفراد وفئات الأقارب. فهي تستخدم مثلاً تعابير مختلفة للدلالة على العمات والخالات والأعمام والأخوال. إلا أنها لا تزال قاصرة عن تقديم مصطلح واضح تناقش فيه بنية الأسرة والعلاقات فيما بينها. ويظهر الغموض بسبب وجود تنوع إقليمي، بل وطبقي في استخدام هذه التعابير اليوم، وقد تكون هناك خلافات مهمة بين الطريقة التي

تستخدم فيها التعابير اليوم وكيف كانت تستخدم في الماضي. وشأن اللغة الإنكليزية، يمكن أن تنطوي بعض لتعابير العربية الأساسية التي تحدد فئات الأقارب على معاني متعددة.

ومن أجل فهم الاستخدام التاريخي التعابير القرابة في سورية، لعل أفضل مصدر يمكن الركون إليه هو كاظم داغستاني، الذي أجرى مسحاً عن الأسرة المسلمة في سورية في العشرينيات من القرن العشرين، وأبدى ملاحظة حذرة عن استخدام التعابير المتعلقة بالقرابة. ولعل استعمال هذه التعابير في تلك الفترة كان مشابهاً لما كان عليه منذ مائة سنة. إذ كان يستخدم تعبيرين عربيين بشكل عام للدلالة على التجمعات الأسرية الهامة بين الأسر "البرجوازية" الكبيرة في المراكز الحضرية - أي فئة الأسر موضوع دراستنا هنا. فقد كان يستخدم تعبير العائلة (العيلة) للدلالة على مجموعة الأشخاص التي تضم جميع الذكور والإناث الذين ينتمون إلى نفس الأصل ومن يحملون اسم الأسرة ذاته ومن تربطهم علاقات قرابة عن طريق الذكور، أي ما ندعوه بالنسب في اللغة الإنكليزية. وتدعى التقسيمات الفرعية للنسب "بيت" بالعربية. واستناداً إلى داغستاني، يبدأ انقسام العائلة عندما تبدأ في التنامي والتوسع. إذ يصبح على رأس كل بيت ذكر واحد أو عدة ذكور ويضم زوجته أو زوجاتهم وأطفالهم، ويشكل وحدة اقتصادية مستقلة، ويعيش عادة، وليس دائماً، في أسرة منفصلة.⁽³³⁾ وفي حين أن معنى "بيت" في هذا السياق، والعلاقة بين العائلة والبيت يبدو واضحاً لأول وهلة، فإن إلقاء نظرة أدق يكشف شيئاً من الغموض. فقد كانت بعض السلالات تنقسم إلى فروع منفصلة، ويتألف كل فرع من عدة عائلات أو أسر، إلا أن بعض السلالات الأخرى تبقى دون انقسام. هل كانت كلمة بيت تشير إلى فروع النسب أو إلى الأسر أو الأسر الزوجية التي يتألف منها كل فرع؟ هناك أيضاً لبس بين كلمة بيت المستخدمة بالمعنى الرمزي للعائلة، وبيت المستخدمة بمعناها البنائي أو المادي أي دار السكن نفسه، و/ أو الأشخاص الذين يعيشون فيه، العائلة، الذين قد يشكلون أو لا

يشكلون جزءاً من الأسرة. وثمة تعبير آخر وهو الدار الذي كان يستخدم أيضاً للدلالة على البيت كمبنى وبشكل رمزي أكثر، كما في "بيت" عثمان مثلاً. علاوة على ذلك، فقد تعني كل من الأسرة والعيلة، الأسرة الزوجية والنسب أيضاً. لذلك، رغم أن اللغة العربية تميز بدقة أكبر بين مستويات تنظيم القرابة، فإن الغموض في المفردات الدالة على الأسرة والقرابة لن تزول، ولن تحل أيضاً بالكامل مشكلة أسلوب التحدث عن "العائلة" بوضوح أكبر.

لكن يبدو أن اللغة المستخدمة في المحاكم الشرعية توضح التمييز بين العائلة والبيت من ناحية، وبين البيت والدار من الناحية الأخرى، فهي تستخدم العائلة للدلالة على مجموعة أكبر من الأقارب، ويدل البيت على مجموعة أصغر، وتستخدم كلمة الدار للدلالة على البيت بمعنى المسكن أو دار السكن. ويفترض أنها تعكس بعض التمييزات التي وضعها المجتمع ككل للدلالة على أنواع مجموعات القرابة. وقد وضعت ذلك في الاعتبار، واخترت استخدام تعبير النسب كترجمة لكلمة العائلة، وللدلالة على مجموعة أكبر من القرابة بين هذه الأسر: جميع الأفراد الذين يحملون ذات اسم العائلة. وهذا ليس تعبيراً مقنعاً تماماً لأن النسب (العائلة) يستعمل غالباً في سياق الشرق الأوسط للدلالة على مجموعات مشتركة، وقد تشير إلى مضامين تتعلق بتنظيم القرابة غير ملائمة هنا. ويتضح من استخدام أسماء العائلات ومن دلائل أخرى بأن المجموعات التي تنحدر من الأب كان معترفاً بها وأن هذه الارتباطات تعد هامة. وتعتبر تسمية التقسيمات الفرعية للنسب أكثر صعوبة. وكما أشرنا أعلاه، فإن تعبير بيت يمكن أن يشير إلى أي شيء يدل على المجموعة العائلية الأساسية بدءاً من الوالدين والأطفال حتى فئات أكثر امتداداً تتألف من بضعة أجيال وبضع درجات من القرابة. وبالرغم من هذا الغموض، فإن بيت، سترجم بـ "فرع" عندما تشير إلى مجموعة فرعية متميزة من النسب الأبوي. وسيشير تعبير الأسرة إلى وحدات فردية من النسب أو الفرع. وستستخدم عبارات مثل أسرة أولية أو أسرة زوجية للإشارة إلى الزوج والزوجة أو

الزوجات والأطفال. (34) ويشير تعبير الأسرة الممتدة إلى الوالدين والأطفال بالإضافة إلى والدي الأب والأشق وأولاد الأشقاء. ونستخدم هذه التعابير عندما نتحدث عن الأسر كروابط اقتصادية أو شبكات اجتماعية ووحدات مقيمة. إلا أنه عند الحديث عن الأسرة، سيتم استخدام المصطلحات التي يفضلها العلماء المهتمين بالتراكيب الأسرية المقارنة: فالأسر البسيطة تشير إلى العائلات التي تضم أسرة أولية أو زوجية مقيمة واحدة، أما العائلة المضاعفة فتصف الأسرة التي تضم أكثر من أسرة زوجية مؤلفة إما من الأب والأبناء المتزوجين وعائلاتهم أو إخوتهم وعائلاتهم.

ملاحظة: العائلة هي الوحدة الاجتماعية التي تتكون من مجموعة من الأفراد يشتركون معا في مسكن واحد وتربطهم صلة الدم أو الزواج، وتضم أفراد الأسرة وبعض الأقارب والخدم والحاشية، أما الأسرة فهي الوحدة البيولوجية والاجتماعية التي تضم المرتبطين بها فقط ارتباطا زواجيا أو دمويا - المترجم

السياق التاريخي

شهد القرن الممتد من 1750 إلى 1850 فترة من الاضطرابات والتحولت في السلطنة العثمانية. وتعرضت السلطنة إلى عمليتين رئيسيتين هما: (1) اندماج السلطنة في الاقتصاد العالمي مع التوسع الأوروبي، و (2) انتشار نظام اللامركزية السياسية، التي أعقبتها العودة إلى المركزية مع إدخال إصلاحات التنظيمات. ولم يبق مركز حضري رئيسي كحلب معزولا عن الاضطرابات التي نجمت عن هذه التغيرات. إلا أنه إلى أي مدى أثرت التغيرات الهيكلية التي حدثت في السلطنة؟ لا يزال هذا موضع جدل. وقد اعتمد تأثير هذه التغيرات على المجتمع الإقليمي في السلطنة على عدد من العوامل هي: الأهمية التي توليها اسطنبول للإقليم، وقيمتها بالنسبة للأوروبيين كمصدر من مصادر المواد الخام والأسواق، وبنية الاقتصاد

المحلي، واستجابة المجتمع المحلي لهذه التغيرات. وبدأت الأحداث السياسية تتحرك بسرعة بعد عام 1750، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن البنية الاجتماعية أو القيم والمثل السائدة في المجتمع كانت تواكب هذه الأحداث، أو أنه طرأ تغيير على المؤسسات الرئيسية كالأُسرة. وفي الواقع يكاد يكون من شبه المستحيل العثور على دليل يثبت أنه طرأ تغيير في هذه المجالات. ففي الدراسة التي أجراها أبراهام ماركوس (Abraham Marcus) عن حلب في منتصف القرن الثامن عشر في كتابه "عشية الحداثة"، أظهر وجود استقرار كبير في النظام الاجتماعي الأساسي واستمرارية في القيم والتقاليد⁽³⁵⁾. ولم تتضح التغيرات الاجتماعية والثقافية التي نشأت بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية إلا في القرن التاسع عشر. إلا أن بدايات التحول الاجتماعي الرئيسي كانت تسير في إطار هذه الاستمرارية. فقد أثرت الأحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية التي طرأت على الفئات الاجتماعية المختلفة، بما فيها الأعيان، بطرائق شتى وكان لها تأثير على قراراتها وسلوكها، بما في ذلك الأساليب التي اتبعتها في إنشاء الأسر وعقد الزيجات وإدارة موارد الأسرة ومعالجة العلاقات العائلية. ومن المهم إذن، أن نوجز التطورات السياسية والاقتصادية الأوسع على النحو الذي أثرت فيه على حلب وعلى طبقة الأعيان فيها.

وكان للامركزية السياسية في السلطنة جذورها في التغيرات التي حدثت في القرن السادس عشر، مثل تدفق الفضة من العالم الجديد والتضخم الناجم عن ذلك، والهدف من امتلاك أراضي جديدة والموارد عن طريق الغزو، والثورة في التكنولوجيا العسكرية. وقد أثرت الأزمة المالية والتغيرات التي طرأت على الجيش بعد ذلك بشكل كبير، على إدارة الأراضي وتحصيل العائدات تأثيرا كبيرا. وقد أصبح ذلك أساس الالتزام، الذي بدأ يحصل عليه الأعيان المحليون بصورة متزايدة. وبخلاف السلطنة "التقليدية" في القرن السادس عشر، وبخلاف الدولة الأصغر التي أصبحت مركزية ثانية في الفترة التي أعقبت التنظيمات، تعرضت الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى تغيير في القوة من المركز

إلى المحيط. ومن خلال سيطرة الأعيان المتزايدة على الفوائض المحلية وحصولهم على المناصب التي كانت مخصصة في السابق للموظفين في السلطنة، تمكنوا من الحصول على قوة هامة، رغم أنهم قلما ثاروا علنا ضد السلطة العثمانية.

ولم يكن تأثير انتقال السلطة إلى المحيط متجانسا في أرجاء السلطنة، كما لم تكن ذات اتجاه واحد. ويناقش كارل باربير (Karl Barbir) بأن الحكومة العثمانية تمكنت من استعادة سيطرتها على دمشق في النصف الأول من القرن الثامن عشر بعد أن أرغمت على تقديم امتيازات إلى الأعيان المحليين في الشطر الأخير من القرن السابع عشر. ولم يفقد العثمانيون السيطرة فعليا على الولاية لصالح القوات المحلية إلا بعد عام 1760. (36) أما في حلب، فلم تفقد الحكومة العثمانية سيطرتها بنفس الدرجة التي فقدتها في دمشق وفي أماكن أخرى من السلطنة بعد منتصف القرن الثامن عشر. ولم تتمكن أي أسرة محلية مثل أسرة "العظم" في دمشق من السيطرة على المدينة والتصرف باستقلالية. وكما أشار أندريه ريمون (André Raymond)، "إن ولاية حلب كانت بلا شك الولاية الوحيدة التي حكمها الباشوات الذين كان يرسلهم الباب العالي باستمرار تقريبا". (37) فقد كانت حلب أقرب جغرافيا إلى كل من اسطنبول وجبهات السلطنة ومن دمشق، لذلك كانت تتمتع بأهمية إستراتيجية أكبر. علاوة على ذلك، فقد كانت دائما مدينة "عثمانية"، توجد فيها نخبة ذات ميول نحو اسطنبول وفيها سكان متنوعين ومن مختلف الأمصار. وكان لها أيضا ارتباطات تجارية مباشرة مع الأناضول في السلطنة.

إلا أن السيطرة المركزية في حلب ضعفت قليلا بعد عام 1760. وقد عكس عدم الاستقرار السياسي الذي تعرضت له المدينة بين الأعوام 1760 و 1820 ضعف حكم السلطنة كما من قبل (38). وقد تنافست ثلاث فئات على السلطة هي: الإنكشاريون (أفراد فرقة المشاة العثمانية)، الأشراف (النحدرين من سلالة الرسول (ص) الذين كانوا يشكلون في حلب أساس فئة سياسية خلال هذه الفترة)، والمسؤولون الرسميون العثمانيون. وكان يمثل الإنكشاريين والأشراف جماعات

محلية تتناحر مع بعضها الآخر في محاولة منها استغلال مشاكل الدولة العثمانية. إلا أنه فيما عدا فترة قصيرة بين الأعوام 1808 و 1812 أصبحت السلطة العثمانية فعلية في المدينة، عندما حكم الإنكشاريون المدينة عمليا، ، رغم أنها لم تكن تتمتع بالاستقرار في بعض الأحيان. وكان المسؤولون العثمانيون يحكمون المدينة ويتصدون لأي مشاكل قد تعترض السلطة العثمانية باستخدام وسائل فعالة كالمنفى والابتزاز، وتأليب الفئات ضد بعضها البعض. وكان هذا الأسلوب الأخير فعالا بشكل خاص، بسبب حدة المنافسة بين المجموعتين.

وقد بدأت المحاولات العثمانية الرامية إلى القضاء على الإنكشاريين والأشراف لاستعادة الهيمنة التامة على حلب وإقامة علاقة جديدة معها منذ عام 1813. وقد جوبهت هذه الجهود الأولية بمقاومة من الفئات التي تهددت مصالحها، والتي توجت بثورة عامة في عام 1819. وتمكن العثمانيون من إخماد هذا التمرد بصعوبة. ومن خلال سياسة العقاب والاسترضاء، واصل العثمانيون جهودهم في إرساء سلطتهم بإحكام أشد. وقد أوقف هذه العملية قدوم الاحتلال المصري في عام 1831، إلا أنها كانت تمثل أيضا فترة من الهيمنة الحكومية المباشرة وتركزت ميرااثا أقام عليه العثمانيون سلطتهم مرة أخرى وأعادوا إرساءها في عام 1839. وواصلت الحكومة العثمانية سياستين كان قد فرضهما المصريون - فرض الضرائب المباشرة والتجنيد الإجباري. وكان إنشاء جيش حديث واستحداث نظام مالي جديد عنصرين رئيسيين في عملية الإصلاح العثماني وعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإعادة إرساء السلطة المركزية القوية في الولايات، اللتين عارضتهما العديد من الفئات في حلب بشدة. وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، بلغ ذروة الاستياء المحلي ضد هذه السياسات أعمال الشغب التي اندلعت في عام 1850 والتي أخذت شكل أعمال عنف ضد الحكومة ومعادية للمسيحيين (39). إلا أن العثمانيين تمكنوا من استعادة النظام بسرعة تقريبا، وعادت المدينة إلى وضعها "الطبيعي" خلال أشهر. واستمرت السياسة العثمانية المتمثلة في فرض الضرائب والتجنيد كما

في السابق. وبإخماد هذه الثورة بنجاح، أعيد الحكم المركزي العثماني في مدينة حلب.

وقد تمت عملية اللامركزية وإعادة المركزية في السلطنة العثمانية عندما كانت تتعرض فيه لعملية تغير اقتصادي شديدة، وكانت العمليتان وثيقتي الصلة ببعضهما. وتمثلت السمة البارزة لهذه الفترة الانتقالية في التاريخ الاقتصادي العثماني في مشاركة السلطنة على نحو متزايد في السوق العالمي الذي بدأت أوروبا تهيمن عليه على نحو متزايد. وكان تأثير هذه المشاركة على الإقتصادات المحلية متباينا. ففي حالة مدينة حلب، كانت الفكرة السائدة أنها عانت من تدني في المستوى الاقتصادي مع بدء تحول طرق التجارة ونشوء علاقة جديدة مع أوروبا. وخلال القرن السابع عشر، حدثت ثورة تجارية في آسيا، وذلك حسب نيلز ستينسجارد (Niels Steensgaard)، عندما هيمنت التجارة البحرية الأوروبية على تجارة القوافل التي كان يهيمن عليها المسلمون. فقد بدأت التجارة في حلب بالتدهور في مطلع القرن السابع عشر مع بدء الثورة التجارية هذه، واستمرت خلال القرن الثامن عشر ووصلت أوجها في القرن التاسع عشر عندما حلت المدن الساحلية مكان المدن الداخلية كمراكز تجارية مهيمنة في الشرق الأوسط⁽⁴⁰⁾. إلا أن عددا من الدراسات التي أجريت مؤخرا يدحض هذا الرأي. ودون أن ننكر مدى تأثير تاريخ المدينة الاقتصادي بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، فإن الدراسات الأحدث ترى أن فكرة التدهور الاقتصادي مغرقة في التبسيط لتوضيح عملية التغير الاقتصادي المعقدة هذه التي تعرضت لها حلب. وتبحث هذه الدراسات في الوقت الذي جرت فيه هذه التغيرات، والأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت عليها، والميل نحو ربط مصير حلب الاقتصادي بالتقلبات التي طرأت على التجارة الدولية على حساب إهمال النشاطات التجارية الأكثر أهمية المتمثلة في الحيوية الاقتصادية للمدينة. ويوافق بروس ماسترز (Bruce Masters)، الذي أجرى دراسة عن تاريخ الاقتصاد في حلب بين الأعوام 1600 و 1750، عموما على

طرح ستينسجارد، إلا أنه يرى أن تدهور تجارة القوافل، على الأقل على النحو الذي أثرت فيه على حلب، لم يحدث إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر (41). ويقول انطوان عبد النور إن صحة اقتصاد مدينة ما يعتمد أكثر بكثير على ما تنتجه وعلى شبكاتهما التجارية الإقليمية، وإنه كان بوسع حلب مواجهة نتائج تدني دورها في التجارة الدولية لأنها بقيت مركز منطقة هامة ومتنوعة من الإنتاج والتجارة. (42)

إن تعقيدات الوضع وصعوبة وضع تعميمات سهلة تتضح خلال دراسة الفترة الحرجة بين الأعوام 1700 و 1850. ففي عام 1700 كانت تجارة القوافل لا تزال على أشدها، على الأقل ظاهرياً، وكانت حلب شريكا مساوياً، إن لم يكن مهيمناً، مع الأوروبيين في هذه التجارة. وبحلول عام 1850 كانت المدينة قد اندمجت جيداً في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه أوروبا. وأقترح مبدئياً - لأنه باستثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر، لم تخضع هذه الفترة إلى دراسة معمقة أن يحدد المرء أربع مراحل اقتصادية مختلفة خلال فترة الـ 150 سنة هذه. وإذا نظرنا إلى هذا التحول من مختلف المراحل يمكننا أن نكشف الشيء الكثير عن توقيت حدوث هذه التغيرات، والأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية، وأثر هذه التغيرات على سكان حلب.

كان النصف الأول من القرن الثامن عشر فترة ازدهار اقتصادي قوي في المدينة. واستمر السكان في الازدهار كما كان حالهم في القرن السابع عشر، ولكن ليس بالسرعة ذاتها. ورغم أن جدلاً كبيراً يكتنف التقديرات المتعددة لسكان المدينة، يقدر عبد النور أن عدد سكان المدينة كان زهاء 60,000 نسمة في أواخر القرن السادس عشر، و 78,000 نسمة في أواخر القرن السابع عشر، و 100,000 نسمة في عام 1750 (43). ويعزى نمو عدد السكان خلال هذه الفترة إلى استمرار الهجرة إلى المدينة من المناطق الأخرى. وجاء المهاجرون من أصقاع بعيدة من العالم الإسلامي كالهند وشمال أفريقيا، وأيضاً من المناطق القريبة من المدينة. إن أهمية حلب

كمركز تجاري، والفرص التي كانت تتيحها لتحقيق الشهرة والثروة، جلبت هذا الدفق المستمر من المهاجرين. وفي القرن السابع عشر شكّل المسيحيون القادمون من شرق الأناضول وإيران عنصرا هاما في هذه الهجرة، ولذلك تضاعف عدد السكان المسيحيين تقريبا في حلب بين الأعوام 1600 و 1683. وفي الشطر الأول من القرن الثامن عشر، تباطأت هجرة المسيحيين لكنها لم تتوقف؛ ولذلك فقد ازداد عدد السكان المسيحيين بنسبة خمسين في المائة بحلول عام 1750. وكان لأفراد القبائل والفلاحين من الجبال والقرى المجاورة صلات تجارية وسياسية أيضا مع المهاجرين الجدد إلى حلب في مطلع القرن الثامن عشر، (44) كما كان للتجار المسلمين الذين قدموا من المناطق البعيدة من العالم الإسلامي. وانشأ عدد من التجار الذين قدموا من البصرة والحجاز وشمال إفريقيا في العقود الأولى من القرن الثامن عشر الكثير من الأسر الأكثر ثراء ونفوذا في أواخر القرن الثامن عشر (45).

إن ازدياد عدد السكان وحده لا يعد دليلا كافيا للنمو الاقتصادي، إلا أن الدلائل الأخرى من الثروة والازدهار تشير إلى أنها استمرت في تشكيل عوامل "جذب" وليس عوامل "دفع" التي كانت تجلب أعدادا كبيرة إلى المدينة. ويتمثل أحد المؤشرات الهامة في التطور والتوسع الحضريين اللذين حدثا في المدينة في أوائل القرن الثامن عشر. وللمرة الأولى منذ القرن السادس عشر، حصل تطور أو إعادة تطور حضري رئيسي في الأحياء الرئيسية للمدينة. فقد شيد ثلاثة زعماء محليين وهم عثمان باشا، والي عثماني ولد في حلب؛ وأحمد طه، الذي كان عالما دينيا بارزا؛ والحاج موسى أميري، الذي كان تاجرا غنيا، مباني جديدة. وكانت الأوقاف التي تدعم هذه المباني تشمل بناء أو إعادة بناء الأسواق والمباني التجارية في أحياء داخل باب النصر والجلوم وسوقة حاتم. وبنيت الأراضي الشاغرة الواقعة داخل سور المدينة، واستمر توسع الأحياء التي كان يقيم في معظمها مسيحيون في شمال سور المدينة، والأحياء الشرقية التي كان يعمل معظم المقيمين فيها في تجارة القوافل والحبوب، مما دعت الحاجة إلى تشييد أبنية سكنية وتجارية جديدة وإلى الثروة لتمويل هذا البناء في هذه الأحياء.

وتبدي النسبة العالية نسبيا من الحراك الاجتماعي (الحراك الاجتماعي : انتقال الأفراد من مركز إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى، وهو نوعان : فقد يكون أفقيا وهو تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى آخر في نفس الطبقة. وقد يكون رأسياً (صاعدا أو هابطا) وهو انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أعلى أو أدنى - المترجم) أيضا قدوم ثروات جديدة إلى المدينة خلال هذه الفترة، وهذا لا يمكن أن يتم في مدينة اقتصادها آخذ بالتدهور. إذ كانت تجمع ثروات جديدة، وكما سيتم بحثه بتفصيل أكبر في الفصل الأول، فقد اكتسب العديد من عائلات الطبقة العليا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ثرواتهم ودخلت في مرحلة تبوأ مركز اجتماعي عال في أوائل القرن الثامن عشر. كما لم يكن الازدهار الاقتصادي وقفا على الأغنياء. وكان في حلب مجموعة كبيرة من "الأشخاص من أصل متواضع" من صغار أصحاب الأملاك الذين شاركوا أيضا في الازدهار العام ⁽⁴⁶⁾. ويكشف شراء وبيع العقارات، وهو النشاط الذي كان يقوم به الكثير من مجموعات من غير الأغنياء، التوزيع الواسع للملكية العقارات في المجتمع، وكذلك بعض وسائل عمليات الشراء هذه. كما انتشرت الأوقاف خلال هذه الفترة على نطاق واسع. فقد أنشئ ما لا يقل عن مائة وقف جديد في القرن السابع عشر، في حين شيد خمسمائة وقف في القرن الثامن عشر، كان معظمها أوقاف متواضعة أقامها صغار الملاك إما لعائلاتهم أو لأغراض خيرية. وكان تزايد السكان، والنمو الحضري، والحراك الاجتماعي الكبير، وتوزع الازدهار على نطاق واسع يتوقف على توفر الفرص الاقتصادية وعلى الثروات، وهذا لا يعني أن المدينة كانت تمر في حالة من التدهور الاقتصادي.

وقد وردت الثروة إلى المدينة من مصدرين رئيسيين: إذ استمرت التجارة في توليد الثروة كما حدث منذ القرن السادس عشر، رغم الأهمية النسبية للشبكات التجارية المختلفة التي كانت حلب جزءا منها والتي كانت آخذة في التحول. فقد شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر تدني أهمية حلب كمركز تجاري لتصدير

الحرير الإيراني إلى أوروبا، وهو انخفاض انعكس في تقلص عدد الوكالات التجارية البريطانية في المدينة (من ثمان وكالات إلى وكالتين). وكان السبب الرئيسي لخسارة تجارة الحرير تدني الطلب عليه، عندما ظهرت مصادر جديدة أفضل من الحرير. وأدى الخل في تجارة الحرير الناجم عن الحروب الإيرانية العثمانية في الأربعينيات من القرن الثامن عشر إلى توجيه ضربة إلى التجارة الآخذة في الأفول، والتي لم تستعد وضعها السابق أبداً بعد ذلك. إلا أن خسارة تجارة الحرير هذه لم تكن الضربة الاقتصادية التي اعتاد المؤرخون على ذكرها. (47) إن اعتمادنا على المصادر الأوروبية في تاريخ حلب الاقتصادي ينحو نحو المبالغة في أهمية الاقتصاد. ولعله كان أقل أهمية بكثير من صلات المدينة بالأناضول والعراق وشرقي وجنوبي آسيا. إن عدم توفر إحصائيات عن هذه التجارة يجعل من المستحيل تحديد الأهمية النسبية لهذين القطاعين التجاريين، رغم أن عبد النور يشير إلى أن صادرات حلب إلى أوروبا بعد الشطر الثاني من القرن السابع عشر هيمنت عليها المنتجات الزراعية في المناطق الداخلية وليس البضائع العابرة من الشرق (48).

وفي نفس الوقت، كانت تتولد الثروات الجديدة من مصادر غير التجارة. فمع إرساء اللامركزية في السلطنة، فقد بدأت العوائد التي تذهب إلى اسطنبول في السابق تجد طريقها الآن إلى جيوب الأعيان المحليين وإلى اقتصاد المدينة. وقد أشار ماسترز إلى إمكانية أن يكون التجار المسلمون قد وظفوا ثرواتهم في هذه الاستثمارات الجديدة المربحة بدلا من إعادة استثمارها في التجارة، ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى تنوع قاعدتهم الاقتصادية وإلى الاستفادة من ارتفاع نسبة العوائد العالية التي يمكن الحصول عليها من هذه الاستثمارات. (49) ولم يكن لتوقف تجارة الحرير تأثير كبير على قدرة التجار في إيجاد استثمارات مربحة وزيادة ثرواتهم.

وكانت التغيرات الهيكلية التي أوضحها ماسترز وتجاوز توقف تجارة الحرير مع إيران أساس هذا الازدهار العام. وتمثل أحد هذه الأسس في أن التجارة الدولية بدأت تصبح في أيدي الأوروبيين ووكلائهم المسيحيين بشكل متزايد. ومثال على ذلك، فقد استحوذ المسيحيون السوريون على التجارة بين حلب ومصر. وأخذت كميات أكبر من البضائع الواردة من الهند تصل إلى حلب عن طريق الاسكندرونة، الميناء الذي كانت تجلب إليه هذه البضائع على سفن أوروبية. وكان ذلك يعني ازدهارا أكبر للسكان المسيحيين في المدينة، بالإضافة إلى فقدان التجار المسلمين الفرص التجارية، وهي خسارة لم تؤثر كثيرا على الأغنياء، الذين كانوا يجدون منافذ أخرى لرؤوس أموالهم، كما أثرت على الفقراء الطموحين، الذين كان بوسعهم استخدام التجارة كوسيلة لتحصيل شيء من الثروة والانتقال إلى طبقة أعلى (50). إلا أن أثر هذه التغيرات الهيكلية لم يتجلى في الازدهار العام الذي حصل في أوائل القرن الثامن عشر.

شهد عقد الستينيات من القرن الثامن عشر بداية مرحلة جديدة في تاريخ حلب الاقتصادي. فقد بدأ تأثير التغيرات التي طرأت قبل عام 1750 يظهر على المدينة، ورغم أنه أطلق على الفترة بعد عام 1760 فترة "الانحطاط الاقتصادي" فلا نستطيع أن نعرف ماهي القوى المتضادة التي كانت سائدة. وتبدي كل الدلائل أن حجم التجارة في المدينة وخارجها بقي مرتفعا، وقد يكون قد ازداد في الشطر الثاني من القرن. وحل الفرنسيون محل البريطانيين كالشريك الأوروبي الرئيسي في تجارة حلب، وتوسعت التجارة الفرنسية مع حلب بسرعة حتى نهاية القرن الثامن عشر. واستمرت التجارة مع المناطق المجاورة لحلب، ومع مناطق أخرى من السلطنة، وباتجاه الشرق - التي كانت تعتبر دائما ركنا أساسيا في تجارة المدينة، رغم أن عدم توفر الإحصائيات يحبط الجهود الرامية إلى تأكيد انطباعات المراقبين المعاصرين إلى هذا الأمر. وقد علق المراقبون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على ازدهار الوضع التجاري في المدينة، الذي انعكس على ثروة

التجار وتوفر البضائع في السوق بكثرة. إذ كان البن العربي والتبغ، والغلايين (القليان) المستوردة من إيران، والتوابل والشالات والسجاد والمنسوجات الهندية القادمة من الشرق تتوافر بكميات كبيرة في أسواق حلب، كما كانت التجارة مع الأناضول ومصر نشيطة جدا. وقد انعكست أهمية التجارة بهذه المواد في العوائد التي كانت تأتي لموظفي الجمارك المحليين. وكان يجلب الجزء الأكبر من هذه البضائع للاستهلاك المحلي، وهي دلالة على وجود طبقة راقية ناجحة كانت تبدي اهتماما بهذه المواد وقادرة على شرائها. وكما يشير ماسترز، فإن الكثير من هذه المواد، وخاصة القادمة من الشرق الأقصى، كانت تنقل على بواخر أوروبية، إلا أن ثمة دليلا أيضا على أن تجارة القوافل، التي انتعشت بعد عام 1745، استمرت في النمو والتوسع في القرن التاسع عشر (51). وذكر مراقبون معاصرون عدد القوافل التي استمرت في نقل البضائع التقليدية إلى حلب (52). ويقول حنا بطاطو (Hanna Batatu) إن التجارة عبر العراق بقيت نشطة بسبب "ثراء" التجار المسلمين، رغم الفقر الذي كان يعاني منه الريف، والقبائل التي تقوم بأعمال السلب، وزعماء القبائل والمسؤولين الجشعين. وبقيت حلب صلة وصل رئيسية في هذه الشبكة التجارية. (53) وكانت غزوات البدو واضطراب الأوضاع على الجبهة من حين لآخر تعرقل تقدم هذه التجارة وتؤثر سلبا على المدينة، لكنها كانت تتم أيضا لمصلحة التجار في حلب في بعض الأحيان. وفي السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، عندما توقفت التجارة عبر الصحراء إلى دمشق بسبب هجمات البدو والوهابيين، أعيد توجيه هذه التجارة عبر حلب وازداد حجم التجارة في المدينة. (54)

إلا أن استمرار حيوية التجارة كان يرافقتها إشارات مزعجة تنبئ بمستقبل سيئ. فبداية، بدأت معالم التجارة مع أوروبا تتضح الآن بوصفها تجارة "استعمارية". فبدل أن تقوم حلب بدور الوسيط في التجارة الدولية، تحولت إلى مصدر للمواد الخام. فقد أحدث توسع صناعة القطن الفرنسية خاصة طلبا شديدا على القطن الخام الذي بدأ يصدر من حلب بنسب متزايدة خلال الفترة المتبقية من

القرن (55). كما كانت التطورات الأخرى تشير إلى الأزمة التي حدثت فيها الاضطرابات. واستمر عدد السكان في الازدياد، وكان معظم المهاجرين إلى المدينة من الفلاحين ومن أفراد العشائر القادمة من المناطق الريفية المحيطة، الذين قدموا إليها فرارا من الأوضاع البائسة وانعدام الأمن في الريف ولم يأتوا إليها بحثا عن فرص في المدينة. وقد انعكس تدهور الأحوال في المناطق المجاورة لمدينة حلب في هذه الهجرة، الذي أخذ يؤثر سلبا على اقتصاد المدينة العام. وأسفرت هذه الهجرة أيضاً عن نقص خطير في المساكن وازدحام شديد في المناطق الأكثر فقرا من المدينة (56). كما أن الاقتتال الفئوي العنيف في المدينة بين الإنكشاريين والأشراف خلال هذه الفترة أدى إلى تفشي شعور عام بعدم الأمان الاقتصادي ووجود منافسة أكبر على الموارد بسبب سوء الأحوال في الريف.

ومع بلوغ هذه المشاكل ذروتها في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت حلب تواجه تدهورا اقتصاديا حقيقيا. ودخلت المدينة في مرحلة ثالثة من تاريخها الاقتصادي في ذلك الوقت، حيث توقف ازدهارها الاقتصادي. وخلال الفترة الممتدة بين عام 1813 و عام 1825، أثرت عوامل سياسية وسلسلة من الكوارث الطبيعية سلبا على قوة المدينة الاقتصادية. فقد أدى الاقتتال الفئوي الذي شهدته مدينة حلب منذ الستينيات من القرن الثامن عشر (كما ذكرنا أعلاه) في بعض الأحيان إلى عرقلة التجارة وتوقف الإنتاج مؤقتا في المدينة، إلا أن تأثيرها بشكل عام كان ضئيلا نسبيا حتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وقد علق جون باركر، القنصل البريطاني في حلب في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، على ضالة تأثير المنافسة الفئوية في المدينة على حياتها الاجتماعية والاقتصادية حتى تلك الفترة. (57) إلا أن ذلك تغير بعد عام 1813، بعد أن اشتد القتال بين الإنكشاريين والحكومة العثمانية وبدأت تظهر آثاره بشكل كبير. فاستنادا إلى أحد المؤرخين، كانت الأحوال في عام 1813 سيئة للغاية إلى درجة أنه إذا أرادت النساء ارتياد الحمامات، كان يتوجب عليهن الذهاب في مجموعات لا تقل عن عشر نساء

لسلامتهن (58). وأحدثت ثورة 1819 التي أدت إلى هذا الاقتتال الضاري دماراً شديداً، حيث تهدمت أجزاء من المدينة بسبب قصف المدفعية العثمانية. ولم يستقر الوضع إلا بعد أربعة أشهر، وخلف ذلك آثاراً اقتصادية خطيرة. وقبل أن يتاح أمام مدينة حلب الوقت الكافي لكي تستعيد أوضاعها إلى سابق عهدها قبل هذه الثورة، ضرب المدينة زلزال كبير في عام 1822، الذي دمر أجزاء كبيرة من المدينة وأحدث إصابات كبيرة في السكان. وأعقب ذلك سلسلة من الهزات المتعاقبة مما أدى إلى استمرار تدهم المباني التي ضعفت أساساتها نتيجة الزلزال. وبعد هذا الزلزال المدمر بسنتين، اجتاحت حلب وباء الكوليرا لأول مرة، حيث أودى بحياة مئات السكان. وأدت هذه الأحداث مجتمعة إلى تناقص حاد في عدد سكان المدينة وتوقف الحياة التجارية والإنتاجية إلى درجة كبيرة. وكانت النتائج الاقتصادية الطويلة الأمد ظاهرة في الواقع حيث كانت لا تزال توجد أجزاء كبيرة مهدمة من حلب بعد عشر سنوات من أصابتها بالزلزال. إذ لم تكن تتوفر أموال كافية للقيام بمشاريع هامة لإعادة بنائها. (59)

ولعله كان بوسع حلب استعادة عافيتها من سلسلة الكوارث هذه لو أُتيح لها الوقت. إلا أن هذه المشاكل تزامنت مع إعادة توجه اقتصاد الشرق الأوسط. فقد جعل ضعف الاقتصاد في حلب المدينة عرضة بشكل خاص للقوى الاقتصادية الجديدة في المنطقة. فقد تميزت الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثامن عشر بالتحول إلى الاقتصاد الاستعماري في العديد من أجزاء الشرق الأوسط، بما فيها حلب؛ فقد ظهر في حلب العديد من خصائص هذا النوع من الاقتصاد في عام 1850 (60).

وكان الاحتلال المصري الحدث الهام الذي ميّز الانتقال إلى هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة في عام 1831، مما أثر على اقتصاد حلب بطرق شتى. فقد أدى وجود المصريين إلى انتعاش الاقتصاد، وذلك لأن حكومة محمد علي شجعت على الإنتاج في سورية - رغم أن الحافز الرئيسي كان يتمثل في إمداد مصر بالمواد الخام الضرورية وليس بهدف إفادة سورية. والأمر الثاني والأكثر أهمية على المدى

البعيد، يتمثل في أن احتلال محمد علي أثر على اقتصاد حلب بإحياء التجارة مع أوروبا. فبعد التدهور التجاري بين أوروبا وحلب خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر، برز ثانية اهتمام أوروبا، ولاسيما بريطانيا، بالعلاقات التجارية مع حلب في العشرينيات من القرن التاسع عشر. فقد عادت التجارة المباشرة بين إنكلترا وحلب للظهور في عام 1828، وبحلول 1832 كان هناك ثلاثة دور تجارية بريطانية في المدينة؛ وفي عام 1835 عيّن قنصل بريطاني في المدينة مرة ثانية⁽⁶¹⁾. وأدت سياسات الحكومة المصرية إلى تسهيل مزيد من المشاركة الأوروبية في اقتصاد المدينة. وحرص محمد علي على اكتساب الدعم البريطاني لموقفه في سورية، وأمل في أن يتم ذلك بالسماح لبريطانيا بالدخول إلى الأسواق السورية. وكان توسع التجارة البريطانية السريع ونتائجه على اقتصاد حلب نتيجة مباشرة لموقف الحكومة المصرية. وعندما غادرت القوات المصرية حلب في عام 1839، لم يكن بالوسع التراجع عن اندماجها في الاقتصاد العالمي الذي كانت محوره أوروبا.

أصبح تأثر هذا الاندماج جلياً عندما اندلعت أعمال الشغب في حلب في عام 1850، الذي كان أكثر مظاهره إثارة أعمال القتل والنهب ضد السكان المسيحيين في المدينة. وهذه الأحداث معروفة واعتبرت مقدمة لاندلاع أعمال عنف أوسع في مناطق أخرى من سورية بعد عشر سنوات. إلا أن بروس ماسترز قدم مؤخراً تفسيراً جديداً عن سبب اندلاع هذه الأعمال. ففي حين كانت التفسيرات السابقة تؤكد على دور الدخلاء، واستياء الأعيان المحليين من التغيرات التي أدخلتها اسطنبول، أو مشاعر العداء بين المسلمين تجاه المسيحيين، يقول ماسترز "إن الأحداث التي جرت كانت تمثل انهياراً جزئياً للنظام القديم، الذي نجم عن اندماج السلطنة في النظام العالمي".⁽⁶²⁾ وبدراسة هوية المهاجمين والضحايا، يحدد ماسترز بدقة أسباب اندلاع هذه الأعمال. إذ كان المهاجمون من السكان المسلمين من الأحياء الشرقية في المدينة، أما المعتدى عليهم فكانوا من السكان المسيحيين من

صاحبة الجديدة الشمالية. إذ تأثر موقع هذه المجموعة من السكان في المدينة تأثراً كبيراً نتيجة التغير الاقتصادي الذي نجم عن الاندماج في السوق العالمي. فقد عانى السكان المسلمون في الأحياء الشرقية، الذين كانوا يعتمدون في مورد رزقهم على تجارة القوافل وتجارة الحبوب الإقليمية، من تدهور تجارة القوافل ومن سلسلة من مواسم الحصاد السيئة إلى درجة الكارثة. كما أن عبء نظام الضرائب المباشر الذي فرض عليهم وإلغاء فرقة الإنكشارية التي كانت توفر لهم الحماية، أديا إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية في العديد من الأحياء التي فرضت عليها. ومن الناحية الأخرى، كان مسيحيو الضواحي الشمالية هم الذين استفادوا من تغير الظروف. وكان وضع هؤلاء السكان الاقتصادي والسياسي آخذاً في التحسن إلى درجة كبيرة مع تزايد اتصالاتهم التجارية مع أوروبا وحماية القوى الأوروبية في السلطنة لهم، وكانوا من الناحية الثقافية يبتعدون عن إخوانهم الحلبيين ويقتربون أكثر من الجهات الأوروبية التي يتصلون بها. لذلك فإن الأسباب الأساسية لأعمال العنف التي اندلعت في عام 1850، تكمن في الخلل الاقتصادي الذي نجم عن اندماج حلب في النظام الرأسمالي العالمي والتوترات الاجتماعية والثقافية التي نجمت عن تغير النظام الاجتماعي. (63)

وخلال هذه الفترة، تفاعل التغير السياسي والتغير الاقتصادي في حلب وآزرا بعضهما. وقد أدى التغير السياسي في القرن الثامن عشر إلى منح السكان المحليين القدرة على الحصول على المصادر التي كانت تهيمن عليها الدولة سابقاً، وجلبت ثروة جديدة إلى المنطقة.

وفي الوقت نفسه، سبب التغير الاقتصادي شيئاً من القلق وجعل الناس يبحثون عن سبل آمنة لحماية ثرواتهم. وأسفر ذلك عن زيادة التنافس على الأرض ومنتجاتها، وكان كذلك السبب الرئيسي للقتال الفتوي في المدينة. ومع ذلك، فقد سارت التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت بخطوات متباعدة. ورغم عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة، فقد استمر الازدهار الاقتصادي الذي أحدث

استقراراً اجتماعياً أيضاً. وتجلى ذلك في عدم حدوث تغير هيكلي في المجتمع، رغم أن فرص الحراك الاجتماعي واستيعاب عائلات جديدة في طبقة الأعيان أصبح أكثر شيوعاً، وبقيت المواقف والقيم الاجتماعية التقليدية على حالها أيضاً. ومع ذلك لم يكن لتحول طرق التجارة والمراحل المبكرة من اندماج حلب في الاقتصاد العالمي تأثير كبير على المدينة. وبدأ يفرض التغير الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي تأثيراً أساسياً على البنية الاجتماعية التقليدية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وربما لم يعد بالإمكان استيعاب هذه التطورات نتيجة استقرار النظام الاجتماعي. وقد انعكس تأثير التغيرات على الأعيان. ورغم أن طبقة الأعيان كانت لا تزال تتألف من الأسر نفسها، فقد بدأ التغير واضحاً في الأسر الأصغر حجماً من هذه الطبقة، وحدث حراك سفلي لعدد من الأسر، وتباطأ معدل دخل هذه الطبقة، وأعيد توزيع الثروة والنفوذ بين هذه الأسر. وقد تركت طبيعة الاقتصاد المتغيرة من يسيطرون على مواردها في موقع ضعيف، وفي الوقت نفسه، فتحت فرصاً جديدة. وتمثلت المهمة التي واجهت الأشخاص الذين يهيمنون على الثروة فعلياً في اتباع أفضل السبل للحفاظ عليها في هذه الظروف وكيف، وإن أمكن، الاستفادة من الاقتصاد المتغير. وكانت الوسائل التي استخدموها للقيام بهذه المهمة مرتبطة بشكل معقد بتنظيم وبنية الأسرة، وقد أثرت وتأثرت بالعلاقات العائلية. وسنبحث في الفصل التالي بدقة أكبر في أعيان حلب ونبدأ بدراسة الأسرة من فئة الأعيان.

الفصل الأول

الأسرة والنسب

أعيان حلب

كانت البنية الاجتماعية والحضرية التقليدية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في حلب لا تزال كما هي من الناحية الظاهرية، إلا أنه كانت تواكب استقرار النظام الاجتماعي الظاهر، واستمرار المثل والقيم الاجتماعية السائدة، تغييرات عميقة ستؤدي إلى تقويضها خلال القرن التاسع عشر. ففي حين يمكن اعتبار الاقتتال الفئوي من ناحية، أمراً عادياً في القرن الثامن عشر، فإنه كان يمثل أحد علائم التغير الاجتماعي والاقتصادي الأعمق. وبدأ تأثير التغيرات البنوية على الاقتصاد وتعديل العلاقات بين الأقاليم والحكومة المركزية يصبح ملموساً في البيئة السياسية والاقتصادية في حلب في أوائل القرن التاسع عشر.

وتمثلت إحدى التحولات الرئيسية في القرن التاسع عشر في ظهور طبقة جديدة من النظام الاجتماعي القديم، وفي إعادة تحديد الفئات الاجتماعية والعلاقات المتغيرة بين مختلف المجموعات الاجتماعية يتصدرها طبقة راقية بدأت تبرز حدودها وخصائصها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي الفترة قيد الدراسة. وسنبحث في الفصول التالية أنماط الأسرة في هذه المجموعة الاجتماعية. وترتبط فكرة الأسرة وتنظيم المجتمع الإقليمي العثماني الحديث المبكر

ببعضهما ارتباطا وثيقا. إذ تتكون الطبقة العليا في هذا المجتمع من مجموعة من الأسر - تنتمي في الواقع إلى نسب الأب. وكان هذا النسب يشكل أكبر بنى القرابة، ويعطي لأفرادها إحساسا بالهوية ويمنحهم مكانة اجتماعية. وسيبحث هذا الفصل في الفئات التي تنتمي إلى هذه المجموعة، والقواعد الاجتماعية التي تنظم مركز الأعيان، ومفهوم النسب ومعناه كمجموعة عائلية، في سياق العلاقة بين التغيرات التي طرأت داخل طبقة الأعيان والتغيرات التي طرأت على النظام الاجتماعي في حلب.

الأعيان في التاريخ العثماني

ترسخت في النظام الاجتماعي في الفترة ما قبل المعاصرة وبداية المجتمع الإسلامي المعاصر نخبة مدنية احتلت الطبقة العليا من المجتمع المحلي وقامت بدور الوسيط بين السكان والحكومة. وجدت طبقة الأعيان كمجموعة مميزة منذ مطلع القرن التاسع، وارتبطت بتشكيلها بشكل وثيق مع تطور المدينة في المجتمع الإسلامي والهياكل السياسية المتميزة الراسخة فيها (1). وتباين دور طبقة الأعيان هذه وتركيبها مع مرور الزمن ومن منطقة إلى أخرى في العالم الإسلامي، كما تباينت علاقتها بالدولة. ففي نيسابور في القرن الحادي عشر والثاني عشر، مارس الأرستقراطيون، الذين هيمنوا على المناصب المحلية وارتبطوا بالمدينة، حكما ذاتيا كبيرا وقاوموا أي مسعى لإرغامهم على أن يصبحوا وكلاء للحكم المهيمن. أما في القاهرة أو دمشق في القرن الثالث عشر والرابع عشر، فقد منح هؤلاء الأعيان الشرعية لنظام أجنبي، وشكلوا طبقة بينية لأكثر أشكال استغلال السكان المحليين، إلا أنهم قلما وجدوا أنفسهم قادرين على العمل بشكل مستقل عن الحكومة التي اختارتهم وازدادوا خضوعا لها مع الزمن. (2) وكوسطاء بين أنظمة السلطة، التي كانت في أغلب الأحيان أجنبية، وبين المجتمع المحلي، كفلت

هذه النخب استقرار المجتمع المدني مقابل عدم الاستقرار السياسي الذي كان سائدا في الفترة بين الإمبراطوريتين العباسية والعثمانية، وفي الفترات المتعاقبة من التاريخ العثماني⁽³⁾. وكانت هذه النخبة أساسية في وظيفة النظام الاجتماعي الإسلامي.

يبرز دور الأعيان كموضوع تاريخي مهم لا سيما بين المؤرخين العثمانيين منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي بدأت فيها اللامركزية العثمانية ومن ثم فترة الإصلاح. إذ ارتبط ما تعرض له الأعيان ارتباطا وثيقا بالمسائل الأساسية التي شملت تحول مجتمع الشرق الأوسط في بداية الفترة الحديثة، ولا سيما إعادة هيكلة الدولة العثمانية، وبروز مشاعر الوطنية وظهور الطبقات. وتتوفر أدبيات كثيرة عن الأعيان، يركز الكثير منها على "سياسات الأعيان".⁽⁴⁾ وفي مقالة مؤثرة كتبت منذ ثلاثين سنة، عرّف ألبير حوراني الأعيان بأنهم "الأشخاص الذين يمكنهم أن يؤديوا دورا سياسيا معينا كوسطاء بين الحكومة والشعب - وفي حدود معينة كزعماء للسكان في المدن".⁽⁵⁾ ورغم الاتفاق الواسع على تعريف هؤلاء الأعيان حسب وظيفتهم السياسية، إلا أنه توجد خلافات بين المؤرخين تتعلق بمن هم الذين يجب أن يطلق عليهم الأعيان، وفيما إذا كان هؤلاء الأعيان يشكلون مجموعة سياسية متماسكة، وطبيعة الدور الذي كانوا يقومون به بدقة. ويستخدم بعض المؤرخين، مثل خليل إنالجيك، تعريفا حصريا أكثر للأعيان: الأغنياء الذين حصلوا على مناصب إقليمية ومصادر دخل كانت مخصصة في السابق للموظفين الرسميين في السلطنة. وكانت الخلفية الاجتماعية لهؤلاء الأعيان تشابه خلفية من عرّفهم حوراني بالأعيان: العلماء والتجار وشيوخ الصناعات الحرفية والخدم والجنود السابقون الذين كانوا يعملون لدى الحكومة العثمانية.⁽⁶⁾ وفيما يقول حوراني إنه لم يكن بوسع أحد سوى هؤلاء الحصول على السلطة السياسية، يركز إنالجيك على الأفراد الذين حصلوا على مناصب رسمية وتمكنوا من الحصول على موارد الدولة ومنها على إدارة السلطنة. ويستخدم هربيرت

بودمان مصطلح الأعيان في سياق حلب على نحو حصري، فقد شمل استخدامه "تلك الفئة من سكان الأقاليم التي حصلت على إقطاعات أو رواتب، وتمكنت من نقل مصدر الدخل هذا إلى ذريتها". وقد تطورت هذه الفئة إلى طبقة الأعيان بمعنى أكثر تحديدا: جماعة كبار ملاكي الأراضي الذين خدموا في الديوان العثماني.⁽⁷⁾ ويعتبر أعيان بودمان فئة فرعية من أعيان حوراني، رغم أنه لم يحدد خلفياتهم الاجتماعية. ويشابه تعريفه التعريف الذي وضعه إنالجيك الذي قصر المصطلح على الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب رسمية في الإدارة الإقليمية. ويبرز هذا الاختلاف في التعاريف عن الأعيان جزئيا إذا كان ينظر إلى هؤلاء الأعيان من منظور مركز السلطنة أو الولايات.

ويبقى التعريف الدقيق والواضح عن الأعيان غير واضح لأن مدى نفوذهم وعلاقتهم بالحكومة المركزية في اسطنبول تباين تباينا شديدا من منطقة إلى أخرى، ومن عقد إلى عقد. ومما لا يدعو إلى الاستغراب، أن ولايات الروملي التي يعد معظم سكانها من غير المسلمين والواقعة على حدود أوروبا والتي كانت تقيم علاقات تجارية واسعة خارج السلطنة، تظهر شكلا مختلفا تماما عن سياسات الأعيان في بورسة، التي كانت العاصمة الثانية للإمبراطورية، الذين كانوا تحت هيمنة الحكومة السلطنة. وحتى في الولايات المجاورة، يحتمل أن تكون فئة الأعيان مختلفة تماما. ولم تحقق حلب قط درجة من الحكم الذاتي عن اسطنبول كما حدث في دمشق تحت حكم "آل العظم" أو ولاية فلسطين تحت حكم الجزائر باشا. ولم تكن أيضاً العلاقة بين الحكومة المركزية والأعيان الإقليميين تتميز بتزايد قوة السيطرة من اسطنبول. وكانت تتخلل فترات من الحكم الذاتي الإقليمي فترات من السيطرة المركزية الأكبر، وذلك حسب التفاعل بين الأحداث والظروف في اسطنبول والتطورات الحاصلة في الأقاليم. ويحدد كارل باربير مثلا القرن السابع عشر بأنه الفترة التي قام فيها أعيان دمشق "بجس نبض قوتهم لأول مرة في مواجهة السلطة المركزية وتمكنوا من الحصول على امتيازات ضريبية مهمة".

وأعقب ذلك إعادة تثبيت السلطة المركزية في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وبعد عام 1760 لم تتمكن حكومة السلطنة من الاحتفاظ بهذه الدرجة من الهيمنة، وتمكن الأعيان ثانية من الحصول على حكم ذاتي أكبر⁽⁸⁾. وطبقا لفيليب خوري فإن إخفاق الأعيان في أن يشكلوا "وحدة سياسية مميزة" أعاق المحاولات المبذولة لتوسيع دور هؤلاء الأعيان أيضاً. إذ يجادل بأنه كان لأعيان دمشق قواعد مختلفة من النفوذ والأتباع، وأشكال من النشاط السياسي، وعلاقات مع الحكومة العثمانية، ولم يشكلوا وحدة واحدة إزاء المسائل السياسية. لذلك، فإن محاولة وضع جميع هؤلاء الأعيان في بوتقة واحدة وتحليلهم كمجموعة واحدة لا يكشف حقيقة مصالحهم وسلوكهم⁽⁹⁾.

إلا أنه من الضروري اعتبار أن تعقيدات العلاقة بين الولايات والحكومة المركزية وطبيعتها الحيوية، لا تغير الواقع بأن الأعيان، كما تم تعريف وظيفتهم، كانوا ناشطين سياسيين مميزين وهامين في المجتمع الاقليمي في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. وبعد تحليل بنية ونشاطات هذه النخب السياسية في غاية الأهمية لفهم التغير الذي طرأ على السياسة في الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانتقال توازن القوى بين المركز والمحيط، ودرجة السيطرة العثمانية في الفترة التي كان من المفترض أنها فترة إنحطاط الدولة العثمانية، وأسلوب خاص من السياسة يرتبط بميزان القوى السياسية - ولفهم إعادة هيكلة الدولة وبروز مشاعر القومية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين⁽¹⁰⁾.

ويرتبط تاريخ الأعيان أيضاً بتحولات أخرى جرت في السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر، وخاصة ظهور طبقات اجتماعية مميزة. وأظهر خوري أن الأعيان في ولاية دمشق كانوا مجموعة منقسمة على نفسها سياسياً ومتباينة اجتماعياً تطورت وأصبحت طبقة اجتماعية متكاملة، بسبب سيطرتهم على الأراضي والمناصب البيروقراطية.⁽¹¹⁾ ويرى بطاطو أن شيئاً مماثلاً جرى في العراق. فالمجموعات التي كانت تعتبر أنظمة متغيرة ومعقدة ومحلية جداً في الطبقات الاجتماعية، أصبحت

نظاماً طبقياً تميز بالاستقرار والتوسع، وفي نهاية الأمر، أخذ يركز بشدة على الممتلكات الخاصة". وكان سبب التغير الأكثر أهمية اندماج العراق في الاقتصاد العالمي.⁽¹²⁾ وتوحي الأدلة الانطباعية بأن عملية مشابهة جرت في حلب في أواخر القرن التاسع عشر، رغم الحاجة إلى إجراء دراسات مفصلة ومعمقة أكثر عن ذلك.

لا يشمل فهم العمليات الاجتماعية التي ساعدت في خلق نظام طبقي جديد في نهاية القرن التاسع عشر البحث في "سياسة الأعيان" فحسب، بل كذلك البحث في نظام الطبقات الاجتماعية قبل ظهور الطبقات الجديدة هذه. ويمكن استخدام تعبير الأعيان أيضاً بمعنى أكثر شمولية مما هو مستخدم في تأريخ سياسة الأعيان ليشير إلى الأشخاص في المجتمع المدني العثماني الذي كان يتحدد دورهم وأهميتهم في المدينة بارتقاء مركزهم الاجتماعي وثروتهم، وليس بسبب دورهم السياسي. وقد احتلت هذه النخبة الطبقة العليا في الهرمية الاجتماعية. وفي حين كان هناك تداخل هام بين النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية، فقد بقيت النخبتان متشابهتين. وتعني هذه الدراسة بشكل رئيسي بالأعيان باعتبارها نخبة اجتماعية.

كانت أسس ارتقاء المقام الاجتماعي في المدن الإقليمية العثمانية متشابهة على نحو واسع في النواحي المهمة. وفي الوقت نفسه، وكما أشار بطاطو إلى العراق، كان أساس الطبقيّة الاجتماعية محلياً جداً. وقد تباينت الأهمية النسبية التي كانت تمنح لمختلف المؤشرات من مكان إلى آخر. لذلك، فإن تركيب الأعيان ودرجة اندماجهم في الطبقة الاجتماعية لم تكن بالضرورة ذاتها في كل مكان. ومن المهم إدراك هذه الفروق ومضامينها في السبل التي تأثر فيها الأعيان واستجابوا إلى التغيرات التي طرأت في القرن التاسع عشر.

وشأن المدن الأخرى، كان النظام الطبقي في حلب متعدد الجوانب. إذ لم يكن ثمة عامل واحد هو الذي يحدد مكانة الفرد. وكان التمييز الاجتماعي يحدد على أساس الدين، والعرق، والمهنة، والحي، ومركز الأشراف، التي كانت تساعد في تشكيل هوية الفرد وإدراك مكانته في النظام الاجتماعي.

إلا أن الثروة هي التي كانت تميز الناس في هذه الفئات الاجتماعية. ويوضح بروس ذلك عندما يتحدث عن تجار حلب في القرنين السابع عشر والثامن عشر. إذ كان جل اهتمامه يتركز على معرفة فيما إذا كانوا يشكلون طبقة اجتماعية مميزة، وخلص إلى أنهم لم يكونوا كذلك. فقد بقي التجار الأغنياء جزءاً من نخبة اجتماعية واقتصادية أكبر، وليس فئة متميزة تجمعها الاهتمامات الاقتصادية المشتركة. (13) فالفجوات بين التجار الأغنياء والتجار الآخرين كالباعة المتجولين وباعة المرق، كانت كبيرة جداً بحيث يتعذر نشوء مصالح مشتركة فيما بينهم. (14) وفيما يجادل بأن المجتمع العثماني كان منظماً بشكل عمودي وليس أفقي، توضح هذه المناقشة حدود استخدام الفئات التقليدية كالمهنة لفهم الامتيازات الاجتماعية. فقد كانت الثروة والسمعة، وليس الاشتراك في المهنة، أكثر تأثيراً في تحديد الصلات الاجتماعية والاقتصادية. وشدد ماركوس أيضاً على أهمية الثروة في تحديد الطبقة الاجتماعية. فقد كانت حلب "مجتمعاً ذا تناقضات كبيرة في الثروة"، ورغم أن الثروة لم تكن بحد ذاتها تكفي لانتماء الفرد إلى الطبقة الراقية في المجتمع، فإنه "ربما كان مستوى ثروة الفرد الأكثر أهمية" في تحديد حالة المرء وفرصه وهويته الاجتماعية (15). فقد كانت الثروة بالإضافة إلى الخصائص الأخرى هي التي تجعل المرء ينتمي إلى الطبقة الراقية - بعض المهن كالمهن الدينية والوظائف الرسمية، وخلفية العائلة، والقدرة على الوصول إلى النفوذ السياسي ومركز الأشراف - وطبقاً لماركوس، فإن الشخصيات البارزة في فئات الطبقة العليا هي التي كانت تشكل طبقة الأعيان .

وشأن المجتمعات الأخرى التي لم تكن ترسم فيها حدود الطبقات بشكل تام استناداً إلى نسبها، وانتمائها الديني، أو القانوني، فقد كان ارتقاء المقام في حلب يستمد من عدد من المعايير التي يمكن جمعها بطرق شتى. إلا أن السؤال أين يمكن رسم الحدود التي تفصل هؤلاء الأعيان عن بقية السكان يبقى سؤالاً مهماً. فإذا كان يشكل بعض، وليس كل، العلماء والتجار والمسؤولين العثمانيين أو ذريتهم، والأشراف والوسطاء في السلطة، ومشايخ الصوفية، عائلات الطبقة العليا في

المجتمع الحلبي، فكيف نحدد أي هذه الأسر؟ فإذا كان بعض هذه الأسر، وليس جميعها، التي كانت تمتلك ثروة كبيرة تنتمي إلى هذه الفئة، فكيف نعرف أين نرسم الفرع الفاصل؟ وأفضل نهج يتمثل في أن نترك المصادر توجهنا. فقد كان بعض الأشخاص يحملون أسماء عائلات وردت في سجلات المحكمة الشرعية وهي المصدر الأكثر شمولاً عن المجتمع المحلي. ومما يثبت أن هذه الأسماء كانت أسماء عائلات وليس مجرد نسب (تعايير وصفية تشير إلى المهنة ومكان النشأة أو بعض الصفات الشخصية الأخرى) يتضح من الشكل: اسم السلف أو مكان النشأة أو المهنة أو بعض الخصائص المميزة الأخرى المرفقة بكلمة - زادة التي كانت الشكل السائد في أسماء العائلات في السلطنة العثمانية، ولم يكن يستخدم هذا الشكل من الأسماء إلا في أسماء عائلات الطبقة الراقية.⁽¹⁶⁾ وإني أقول بأن استمرار استخدام أسماء العائلات هذه على مدى بضعة أجيال في المصادر الرسمية لهو دليل واضح على أن العائلات كانت تعرف نفسها بأنها تنتمي إلى النخبة الاجتماعية، وأن المجتمع بشكل عام كان يقر بذلك. وإذا بدأنا بدراسة هؤلاء الأشخاص الذين اعتبرهم مجتمعهم المعاصر بأنهم يشكلون نخبة اجتماعية، ثم نقوم بتحليل من هم هؤلاء الأشخاص، وعدم الشروع بدراسة بعض الفئات المتكونة في أذهاننا سلفاً، سنعرف بشكل أوضح من كان يشكل الطبقة العليا في المجتمع الحلبي.

أعيان حلب

عندما يستخدم اسم العائلة للدلالة على ارتقاء المقام، كانت طبقة النخبة الاجتماعية في حلب تشمل قرابة 104 عائلات بين الأعوام 1770 و 1840. وظهر ما مجموعه 178 عائلة في سجلات المحكمة الشرعية خلال هذه الفترة، في حين ظهرت 74 عائلة مرة أو مرتين فقط في السجلات وتم تجاهلها لأغراض هذه الدراسة. وتبدي المعلومات المتاحة عن هذه العائلات أن أفرادها لم يكونوا من

السكان المقيمين الدائمين في المدينة، بل لعلهم كانوا تجارا أو علماء أقاموا في حلب لفترة مؤقتة. أما ما تبقى من هذه العائلات، فلم تكن جميعها تقيم في حلب خلال فترة السبعين السنة التي شملتها هذه الدراسة. فقد وجدت أربعة وستون عائلة منها طوال الفترة؛ أما ما تبقى فهي إما اختفت من المصادر أو ظهرت للمرة الأولى في فترة زمنية معينة.⁽¹⁷⁾ وسنبحث مسألة الحراك الاجتماعي من وإلى هذه المجموعة وأهمية نسبة الحراك الاجتماعي في جزء لاحق من هذا الفصل.

كانت العائلات الـ 104 هذه عبارة عن مجموعة مركبة. وبسبب الخصائص المتعددة لمقامها الاجتماعي، يكتنف شيء من الغموض وعدم الدقة أي تعريف لهذه المجموعة. ومع ذلك، تتضح بعض معايير المقام الاجتماعي: مزيج من الخلفية العائلية والثروة والعمل والتأثير السياسي وأسلوب الحياة فضلا عن أسلوب السلوك اللائق، التي تتميز بالكرامة والحشمة والجدية في الوصول إلى الهدف، الذي كان يتوقع أن يصدر عن هؤلاء الأعيان.⁽¹⁸⁾ ولم يكن أي من هذه المعايير وحده يكفي للحصول على المقام الرفيع، رغم أن امتلاكها جميعها لم يكن يجعل المرء ينتمي إليها أيضاً. وضمن كل معيار من هذه المعايير، حددت بعض المؤشرات من كان ينتمي إلى هذه الطبقة ومن لم يكن ينتمي إليها. وقبل دراسة هذه المعايير كل على حدة، سنعرض سيرة ثلاث عائلات لتوضيح الطرائق المختلفة التي تم فيها الجمع بين خصائص المقام الاجتماعي بالإضافة إلى أوجه الشبه والخلاف بين العائلات.

فقد كانت عائلة طه إحدى أكبر العائلات البارزة في حلب في القرن الثامن عشر⁽¹⁹⁾. وتعود أصول هذه العائلة إلى نقيب الأشراف مصطفى، أحد أبرز الشخصيات في المدينة في أواخر القرن السابع عشر (توفي في عام 1680). وكان مصطفى قاضياً، شغل منصب قاضي مدينة حلب لفترة من الزمن. واستناداً إلى القنصل الفرنسي دارفيو، كان مصطفى ثرياً ويحظى باحترام كبير، وكان واسع الإطلاع وخاصة في الطب والفلك والشعر والقانون والسياسة وضليعاً بتاريخ بلده فضلاً عن البلدان الأجنبية. كما كان يتمتع بعلاقات جيدة في اسطنبول من خلال

علاقته بالمصاهرة بطبيب السلطان محمد الرابع الشخصي. وكان يعاني من نوبات صرع، ومات خلال إحدى هذه النوبات وهو في الخامسة والخمسين من العمر. وكان لدى مصطفى أربعة أبناء، نشأ عنهم ثلاثة فروع متميزة من العائلة في الشطر الثاني من القرن الثامن عشر. (انقرضت سلالة الابن الرابع) وأقامت الفروع الثلاثة بالقرب من بعضها في حي الجلوم.

وتبعت سلالة مصطفى من الذكور طريق مهنة العلماء، وحظيت بدرجات متفاوتة من النجاح. فقد أصبح ابنه ياسين وسالالة ياسين نقيباً للأشراف. ولم يتسلم أحد الأبناء الآخرين، "عمر" منصب نقيب الأشراف وقائم مقام في المدينة فقط. بل أصبح قاضياً أيضاً وعمل في القضاء في حلب وفي أماكن أخرى. وعاد إلى حلب، وبنى ضريحاً كبيراً، وأقام وقفاً كبيراً لعائلته، ضم إليه عقارات كان قد جمعها خلال سنوات طويلة. وعمل أحمد ابن أخيه طه، قاضياً أيضاً في كل من بغداد والقدس. وجمع أحمد أملاكاً ضخمة، استخدمها كلها لإقامة وقف كبير للعائلة، كما أوقف مدرسة بناها في الجلوم، وهي المدرسة الأحمدية. وكانت هذه المدرسة واحدة من أكبر الأوقاف التي أقيمت في المدينة وشملت ما مجموعه 113 عقاراً يقع الكثير منها في حي الجلوم.

إلا أن ثروة أحمد ونفوذه في المدينة بدأ يتلاشيان على يد ابنه محمد. وتظهر مهنة محمد شلبي طه بوضوح الفرص المتاحة للعلماء الطموحين لشغل أدوار جديدة والحصول على نفوذ سياسي مباشر خلال فترة اللامركزية العثمانية. وشأن أبيه، درس محمد ليصبح عالم دين ووصل إلى مرتبة قاضي، رغم أنه ليس من الواضح فيما إذا كان قد عمل في هذا المنصب. وحتى وفاته في عام 1786، أمضى جل وقته في حلب، وأنشأ قاعدة قوية له بصفته نقيباً للأشراف. واعتبره المراقبون الأوروبيون في ذلك الوقت شخصاً يتمتع بنفوذ حقيقي في المدينة، بل وكان نفوذه يفوق نفوذ الوالي العثماني. ويزعم جون بوركهارت أنه عرضت على محمد ولاية حلب عدة مرات لكنه رفض، رغم عدم وجود دليل يؤكد ذلك.⁽²⁰⁾ وبدأ أن

الحكومة العثمانية كانت تدرك جيداً التهديد الذي كان يشكله : فقد أمضى عدداً من السنوات بين الأعوام 1767 و 1786 في المنفى، إثر الاضطرابات التي جرت في المدينة والتي تحمّل مسؤوليتها. وإن عدم نفيه نفيّاً دائماً يدل على تأثير عائلة طه ومكانتها، وتردد الدولة العثمانية الآخذة في الضعف في مواجهته بشكل مباشر.

وكان نفوذ محمد في المدينة يستند في جزء كبير منه إلى سيطرته على العوائد الضريبية والفائض الزراعي عن طريق الالتزام. وقد نجمت هذه الهيمنة عن التغييرات التي حدثت في الحكومة العثمانية، وتصور المدى الذي كان يمكن فيه للعلماء البارزين استغلال الأوضاع. وشأن أبيه وعم أبيه، كان محمد يمثل عائلات كثيرة مما ساعده أيضاً في السيطرة على عدد أكبر من العقارات التي كانت تكون وقف أبيه. كما أنه وسّع استثماراته لتشمل التزام القرى التي كان يجبي منها الضرائب، والتي سيطر على ما لا يقل على ستة وثمانين قرية منها. وكانت العديد من هذه القرى مدينة له بمبالغ كبيرة من المال. ومن خلال التزام الأراضي وقيامه بإقراض المال، تمكن من التحكم بالفائض في هذه القرى واستخدم هذا التحكم للتلاعب بأسواق الحبوب في حلب.

وعندما توفي محمد في عام 1786، صودرت معظم أملاكه، رغم تمكن أبنائه من استعادة الكثير منها. واستفادوا خاصة من الديون الضخمة التي كانت لا تزال العديد من القرى تدين بها لأبيهم. وتبوأ علي أخو محمد وجميع أبنائه الثلاثة منصب نقيب الأشراف، رغم أنهم لم يتمكنوا أبداً من احتكار هذا المنصب لفترات طويلة كما فعل محمد. وكان محمد قد ورث نفوذه السياسي من إبراهيم آغا الذي كان خولياً (والذي أصبح باشا فيما بعد). إلا أنه بسبب نشاطات محمد، كان بوسع فرع عائلته الاستفادة من التغييرات التي أدخلت على قوانين الأراضي خلال فترة التنظيمات، وأصبحوا مالكي أراضي في الريف وأصحاب عقارات في المدينة. وقد انعكست السمة التي خلفها محمد على العائلة في تغيير اسم العائلة في منتصف القرن التاسع عشر، بحيث أصبح نسله يعرف باسم شلبي زادة، إشارة إلى أحد ألقابه.

ويمكن تتبع أصول عائلة شيخبندر أيضاً إلى القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى والي عثماني يدعى محمد باشا بيوني (أصبح واليا في عام 1656)، عن طريق امرأة من سلالته (21). ويوحى اسم العائلة، الذي يعتقد أنه تحريف لاسم شاه بندر (كبير التجار)، بأن الفرع الأبوي ينحدر من طبقة من التجار. ولعل أحد الأسلاف تبوأ هذا المنصب ذات مرة، رغم أن هذا اللقب لم يكن يستخدم في حلب في أواخر القرن الثامن عشر أو بداية القرن التاسع عشر. وفي الشطر الثاني من القرن الثامن عشر، كان لهذا النسب ثلاثة فروع متميزة، ولكنها مرتبطة (عن طريق الزواج)، كان أكثر هذه الفروع بروزا الفرع الذي يقوم على رأسه مصطفى الذي كان يقيم في حي البياضة.

ورغم أصول العائلة التي تجمع بين التجار والعسكر (22) واصلت التقليد الإداري والعسكري لأسلافها العثمانيين. ومن القاعدة الاقتصادية لهذه العائلة والمناصب التي تبوأها أفرادها، يمكن ملاحظة التداخل بين النظامين القديم والجديد لإدارة الأراضي العثمانية. فقد توقف تطبيق نظام التيمار القديم (منحة من الأرض تمنح لقاء خدمة عسكرية) في القرن السابع عشر، عندما أخذت الحكومة العثمانية تبحث عن طرق جديدة لزيادة عائداتها، وعندما قضت التكنولوجيا العسكرية المتغيرة على أهمية قوات الصباهي القديمة (الفرسان)، الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من التيمارات. وبدلاً من هذا الشكل "الإقطاعي" لإدارة الأراضي، أنشأ العثمانيون نظام الالتزام، الذي يتمثل في بيع حق تحصيل الضرائب إلى أعلى عارض يشتري هذا الحق في مزادات تقام سنوياً. ففي بداية القرن الثامن عشر، كانت الامتيازات لتحصيل الضرائب تمنح في العديد من الحالات مدى الحياة (ملكاً)، وأخذ الأعيان المحليون يشترون بشكل متزايد هذه الالتزامات والملكانات. ورغم ذلك، ظلت بقايا نظام التيمار. وبقيت تخصص بعض الأراضي كأراضي تيمار أو Zi'am (تيمار أكبر). ولا تعرف النسبة المئوية للأراضي التي كانت تقع ضمن هذه الفئة في ولاية حلب. وكانت عائلة شيخبندر لا تزال

تسيطر على أراضي تدعى تيمار بجوار اللاذقية، وكان يشار إلى بعض أفراد هذه العائلة في المصادر بأصحاب التيمار. بالإضافة إلى ذلك، كان العديد من أفراد العائلة يحملون لقب ميرالاي، وذلك إشارة إلى الميرالاي الذي كان مسؤولاً عن قوات الصباحي في منطقته. لكنه لا يوجد ثمة دليل على أنهم اضطلوا بأي أعمال عسكرية. وحتى خلال الحملات الروسية في السبعينيات من القرن الثامن عشر، والحملات التي قامت لصد قوات نابليون في عام 1799، عندما تم تجنيد قوات محلية للقتال إلى جانب الجيش النظامي، لا يرد أي ذكر عن قيام عائلة شيخبندر بقيادة هذه القوات، رغم ورود أسماء زعماء محليين آخرين.

ورغم أن النظام القديم لامتلاك الأراضي بقي في أماكن معينة، أو على الأقل بقي المصطلح مستخدماً، بدا أن الحكومة لم تكن تحصل على أي رسوم ترتبط بالتيمار. ورغم ذلك، كان يبدو أن الإحساس بأنها لا تزال تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة العثمانية ما زال سارياً في عائلة شيخبندر. وتسلم عدد من أفراد العائلة منصب المتسلم (الذي ينوب عن الوالي في غيابه) و المحصل (كبير المسؤولين الماليين الإقليميين). وكانت هذه المناصب شبه حكومية، يتم تعيين أصحابها إما من اسطنبول، أو من قبل الوالي العثماني. وفي الشطر الأول من القرن الثامن عشر، كانت هذه المناصب تمنح كلها تقريباً للأفراد المحليين من طبقة العسكريين القدماء أو إلى الخدم الذين خدموا في أسرة أحد المسؤولين العثمانيين. ومع نهاية القرن الثامن عشر، كان يهيمن على هذه المناصب الأعيان المحليين الطموحين. فقد شغل مصطفى شيخبندر منصب المحصل خلال الفترة الممتدة من عام 1779 إلى 1780، ومنصب المتسلم في عام 1778. وأعقبه ابنه عبد القادر في كلا المنصبين، إذ تبوأ منصب المتسلم في عام 1781 ومنصب المحصل من عام 1780 إلى 1784. وقبل ذلك، كانت أسماء أخرى تشغل هذه المناصب وهي كوجك علي آغا وخانكركلي، وكلاهما من عائلات الانكشارية السابقة، إلا أنه بعد عام 1785 بدأت تظهر غالباً أسماء مثل الشريف وإبراهيم باشا والجابري. ولم يظهر اسم شيخبندر إلا في الأعوام 1812 و 1820 عندما تسلم درويش، ابن مصطفى الثاني، منصب المتسلم.

ليس المهم هنا أن نعرف أن بعض أفراد من عائلة شيخبندر قد حصلوا على هذه المناصب، بل المهم معرفة متى تسلموها. ففي السابق، كان يتم اختيار المتسلم والمحصل استناداً إلى خلفيتهم. أما في الأعوام 1812 و 1820، فيبدو أنه تم اختيار درويش شيخبندر بسبب ولائه للسلطات العثمانية. وفي كلتا الفترتين كان قد عيّن في سنوات القلاقل غير العادية التي جرت في حلب. ففي عام 1812 كانت الحكومة العثمانية تحاول إعادة بسط سيطرتها بعد بضع سنوات من حكم الإنكشاريين للمدينة. وفي المرة الثانية، في 1820، كانت الحكومة تحاول إعادة استتباب النظام بعد أن حدث تمرد شديد في تلك السنة. وفي كلتا الحالتين، اتجهت الحكومة إلى عائلة شيخبندر للحصول على مساعدتها، مما يوحي بأنه كان يعتمد عليها بسبب ولائها. إن الإحساس بالانتماء إلى التقليد العثماني منح درجة من الولاء إلى الحكومة العثمانية لم تكن موجودة لدى شرائح أخرى من الأعيان.

وكانت القاعدة الاقتصادية للعائلة تستمد من امتلاكها للتيمار، إلا أن العائلة لم تكن راضية بذلك. كما استغلت الفرص التي أتاحتها نظام الالتزام الجديد وحصلت على العديد من الملكات في المناطق القريبة من حيازاتهم للتيمار. كما كانت العائلة تمتلك أراضي بالقرب من اللاذقية - الجفالك (مزارع ذات ملكية خاصة) مخصصة بشكل رئيسي لزراعة التبغ. وكانت تنوع وتدعم سيطرتها على الأراضي الريفية، إلا أنه لم يكن لها أملاك كثيرة في المدينة. وبقيت القاعدة الاقتصادية لمعظم أفراد هذه العائلات في الريف.

أما عائلة الشريّف فتمثل الفئة المهنية الثالثة التي كانت تشكل طبقة الأعيان المحليين: تجار أثرياء يعملون في التجارة الدولية⁽²³⁾. وتمثل عائلة الشريّف الحديثة أكثر من عائلتي طه أو شيخبندر، الحالة الكلاسيكية للحراك الاجتماعي الرأسي لعائلة تجارية. وتعود أصولها إلى الحجاز، وتدعي أن أصولها تعود إلى قبيلة تميم وتتبع نسبها إلى الخليفة الأول أبو بكر. ولا يعرف متى استقر أول مؤسس لعائلة الشريّف في حلب. فمن المحتمل أن يكون عبد الوهاب (توفي عام 1769)

أو أبوه محمد. وفي كلتا الحالتين، فإن عبد الوهاب هو الذي أسس ثروة العائلة من خلال عمله في التجارة الدولية وإقراض المال. وبعد أن جمع ثروته، كفل موقعه الاجتماعي عن طريق الزواج من عائلتين معروفتين، وهما عائلتا الزنابيلي والعمادي. ورغم أنه لا يعرف الكثير عن العائلة الأولى، فقد جلبت زوجته الأولى رحمة زنابيلي، عقارات كبيرة إلى العائلة. أما زوجته الثانية فاطمة عمادي، فقد كانت ابنة عالم بارز عمل فترة من الوقت نقيباً للأشراف وأقام وقفاً كبيراً في عام 1720. "وبما أنه لم يكن لعائلة العمادي ذكر على قيد الحياة، فقد انتقل الإشراف على هذا الوقف إلى أطفال فاطمة عمادي". وكفل عبد الوهاب موقعه في المجتمع الحلبى أيضاً من خلال رعاية "عثمان باشا" له، سليل عائلة عثمانية قديمة استقرت في حلب والذي كان واليا لها في عام 1737.

وأنجب عبد الوهاب ثلاثة عشر طفلاً من زوجتيه. وفي الجيل الثاني، واصلت العائلة زيادة ثروتها وبدأت تنوع قاعدتها الاقتصادية كثيراً. وواصل عدد من أبناء عبد الوهاب العمل في التجارة البعيدة، في حين بدأ آخرون ينقلون ثرواتهم إلى عقارات في المدن والريف. ورغم أن الاستثمار في العقارات كان أقل ربحاً من الاستثمار في التجارة أو الإقراض، فقد أدى ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي، وبدأ أن يجمع العقارات خطوة هامة لتعزيز مكانة العائلات المتزايدة. وقد استثمر معظم أبناء عبد الوهاب أموالهم في العقارات. وأصبح أحدهم وهو عبد القادر، صاحب أملاك كبيرة. أما أخوه عبد الرحمن، فلم يستثمر كثيراً في العقارات في المدينة، بل ركّز على امتلاك الأراضي في الريف، ليس بشرائها بل بواسطة تحصيل الضرائب لأصحاب حيازات الملكية ومتولي بعض الأوقاف في الريف.

وكان ابننا عبد الرحمن، إسماعيل ونعمان، نشيطين في سوق العقارات في المدينة وكانا يعملان كذلك محصلي التزام. وبالإضافة إلى العقارات التي جمعها إسماعيل في المدينة، أنشأ وقفاً كبيراً لصالح ذريته وذرية نعمان. ولم يكن نعمان وإسماعيل مسؤولين عن استمرار ثروة العائلة فقط، بل كانا مسؤولين أيضاً عن جعل

العائلة قوة سياسية هامة في المدينة. وفي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كانا من أكثر الأشخاص نفوذاً في حلب بسبب تبوأهما مناصب سياسية هامة. فقد تبوأ إسماعيل منصب المحصل من عام 1810 وحتى عام 1811. أما نعمان فقد أصبح نقيباً للأشراف بين الأعوام 1816 و 1822، وهي الفترة التي ضعفت فيها قوة الإنكشارية على يد الوالي العثماني وأصبح الأشراف جماعة تمثل قوة أعظم في المدينة. وخلال الفترة التي كان فيها نعمان نقيباً للأشراف، تسلم إسماعيل منصب المتسلم، وهو منصب من الواضح أنه حصل عليه بتأثير أخيه، وذلك لأن أعداءهما كانوا يعتبرون أن نعمان هو القوة التي تقف وراء إسماعيل. وللوصول إلى هذه المناصب والمحافظة عليها، استخدم الأخوان صلاتهما بالمسؤولين العثمانيين ذوي النفوذ أيضاً في كل من حلب واسطنبول.

إلا أن ذلك أضعف نفوذهما أيضاً. إذ كان لنعمان علاقة وطيدة بالوالي مصطفى باشا البيلوني. إلا أنه عندما نحي الوالي مصطفى باشا في عام 1822، دبر الحاكم الجديد بهرام باشا، منافس الوالي السابق، اغتيال نعمان بذريعة أن نعمان كان قد ساعد في التحريض على التمرد الذي حصل في حلب في عام 1819. وفي حقيقة الأمر، كان غضب الوالي ناجماً عن رفض نعمان أن يقرضه مالا، وقد شجع على إثارة حفيظته أحمد بك إبراهيم باشا، أحد منافسي الأخوين الشريفة، الذي كان يسعى لشغل منصب المتسلم. وقد اغتيل نعمان في عام 1822، وفقد إسماعيل منصب المتسلم الذي تسلمه أحمد بك. غير أن إسماعيل تمكن من الخروج من هذه النكسة، واستعاد منصب المتسلم وبقي فيه حتى وفاته في عام 1826.

وبقي اثنان من أبناء نعمان وهما محمد سعيد ويوسف، من بين أكثر الأشخاص نفوذاً في المدينة. فقد بدأ محمد سعيد، وهو عالم، نشاطه لأول مرة في شؤون المدينة في عام 1822 عند وفاة أبيه تقريباً. وفي عام 1829 تسلم منصب المحصل وأمين بيت المال. إلا أن مهنته السياسية توقفت بوفاته في عام 1835 وهو في الثالثة والثلاثين من العمر. وخلف وراءه ستة أبناء، أصبحوا جميعهم بكوات وباشوات في السنوات التالية.

وكان يوسف بن نعمان الأكبر، أبرز شخصية في عائلة الشريّف في هذا الجيل. وكان يوسف قد ولد في عام 1799 وبدأ يبرز أيضاً في حلب في الفترة التي توفي فيها والده في عام 1822. وفي عام 1828 حصل يوسف على لقب رئيس البوابين (لقب فخري يمنح للأعيان الإقليميين) وهو لقب جعله يتمتع بامتياز في المدينة اعتقاداً من الحكومة العثمانية بأنها ستستفيد من دعمها له. وخلال هذه الفترة حصل أيضاً على ثروة أكبر وكان يشارك كثيراً في رسم سياسة الأعيان في المدينة. وخلال الاحتلال المصري للمدينة، أمضى معظم وقته في المنفى، لكنه عاد في عام 1839، واعتبر أحد أكثر الأشخاص نفوذاً في المدينة خلال فترة الثلاث والعشرين سنة التي تلت ذلك حتى وفاته في عام 1862. وعمل يوسف نقيباً للأشراف واعتمد على مجموعة الأشراف القديمة كأساس لنفوذ. وعمل في المجلس البلدي الذي أنشئ حديثاً، حيث دأب على تحسين مصالح الأعيان، وفي مرات عديدة، أنيطت به قيادة الجيوش غير النظامية التي يتم تجنيدها لإخضاع العناصر المثيرة للشغب في الولاية، وهي دلالة أخرى على اعتماد والي العثماني عليه. وشارك في ثورة 1850 في حلب، رغم أن الدور الذي قام به لم يعرف بدقة. وخلال هذه الفترة، أضاف إلى ملكاناته وعقاراته في المدينة وعمل كملتزم.

وفي حين تختلف هذه العائلات الثلاث في أصولها الاجتماعية والمهنية وتوجهاتها السياسية، وقاعدتها الاقتصادية، فقد كانت جميعها تعتبر "من الناحية النموذجية" عائلات من النخبة الاجتماعية. وتتسم هذه العائلات بأنها تمتعن مهناً رفيعة المستوى، وبأنها غنية، لذلك كان بوسعها الحفاظ على مستوى معين من أسلوب الحياة والمعيشة. وكانت جميع هذه العائلات تدعي أنها تنتمي إلى فئة الأشراف وكانت تتمتع بنفوذ سياسي.

وكان ينظر في المجتمعات الإسلامية إلى بعض المهن بأنها مهن رفيعة، وكانت العائلات التي تنتمي إلى الطبقة العليا في المجتمع الإقليمي العثماني ترتبط بمهن تحظى بالاحترام وهي: التعليم الديني والأعمال التجارية، والخدمة لدى الحكومة

العثمانية. وهذا لا يعني أن جميع الذكور في العائلة كانوا يمارسون مهنة معينة. رغم وجود ميل لأن يتبع ابن واحد على الأقل خطوات أبيه، وكان الأبناء في العديد من العائلات تمارس مهنا مختلفة، ولذلك لم تكن صورة الخطوط المهنية واضحة على مر الزمن. وكمثال على ذلك، كان معظم الذكور في عائلة طه ينتمون إلى طبقة رجال الدين، وكان في عائلة الشريف تجار ومقرضو أموال ورجال دين وأصبح بعض أفراد العائلة مسؤولين إقليميين. وفي بعض العائلات، لم يتبع أحد المهنة التي ارتبطت باسم العائلة في الأصل، رغم أن أهميتها ومقامها قد استمد جزئيا من هذا الارتباط. وقلما تسلم الأفراد من العائلات المنحدرة من المسؤولين أو الجنود العثمانيين ممن أصبحت لهم جذور محلية، مثل عائلة شيخبندر، مناصب رسمية في الحكومة العثمانية، إلا أن مكانة العائلة في المجتمع المحلي كانت تعتمد جزئيا على سمعة الأسلاف الذين خدموا الدولة. وتعرف الروابط المهنية لـ 93 عائلة من أصل 104 عائلات. فقد كان تنتمي 34 عائلة منها إلى رجال الدين، و 30 عائلة إلى طبقة التجار، و 21 عائلة إلى طبقة العسكر بما فيها العائلتان اللتان انحدرتا من رقيق المسؤولين المماليك الذين اعتقوا. وكانت سبع عائلات تنتمي إلى طبقة التجار والعلماء وعائلة واحدة إلى طبقة التجار والعسكر⁽²⁴⁾. وكانت إحدى الخصائص التي اتسم بها أعيان حلب تتمثل في هيمنة عائلات طبقة التجار والعسكر. فقد كانت حلب أولا وقبل كل شيء مركزا تجاريا عظيما. ففي حين قدمت المدينة بعض العلماء من طبقة الأعيان وكان توجد فيها بعض المؤسسات الدينية الهامة، فإنها لم تحظ بسمعة يكونها مركزا تعليميا، ولم تهيمن عائلات العلماء على النخبة الاجتماعية كما كان الحال في دمشق.⁽²⁵⁾ كما كانت حلب في ذلك الحين مدينة عثمانية أكثر من كونها مدينة عربية؛ ذات صلة بالأناضول. وقد انعكست صلاتها الأقوى بالعاصمة نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة للعائلات العسكرية.

وبالطبع لم يكن الارتباط بإحدى هذه المهن يكفي بحد ذاته لإضفاء مكانة اجتماعية عالية. فقد كان يعيش في حلب عدد كبير من العلماء والتجار والعسكر

العثمانيين لكنهم لم يكونوا يشكلون جزءاً من النخبة الاجتماعية. وفي هذه الفئات المهنية، كانت الثروة هي التي تفصل زعيماً دينياً ينتمي إلى الطبقة العليا عن مجموع رجال الدين، أو تاجر الحرير بالجملة عن بائع الفرق الذي يبيع الحرير في دكانه في سوق المدينة. ورغم أن الثروة وحدها لم تكن تكفي لانتماء المرء إلى مركز اجتماعي مرموق، فإنه لم يكن ينظر إلى "محدثي النعمة" بازدراء، إذ كان بوسع الثروة أن تمكن المرء من اكتساب خصائص أخرى للوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة، وهو أمر يكاد يكون تحقيقه مستحيلاً دون توفر الإمكانيات المالية.

ولم تترسخ القوة الاقتصادية لهذه الأسر في شكل واحد من أشكال الثروة، كالتجارة أو حيازة الأرض أو رأس المال. وكما ذكرنا أعلاه، لم تكن هذه الأسر تشكل طبقة محددة، بل كان يجمعها تنوع المصادر الاقتصادية التي كانت تسيطر عليها. وقد حصلت هذه الأسر على ثرواتها بطرائق مختلفة: العمل في التجارة وإقراض المال، والحصول على الفوائد الريفية عن طريق الالتزام لكونهم أصحاب أراضي في الريف، والسيطرة على الأوقاف. كما حصل العديد من هذه العائلات على ثروتها بطريق الاستثمار في العقارات وخاصة في القرن الثامن عشر. وبصورة عامة، كلما كانت العائلة أغنى، كانت المصادر الاقتصادية التي تسيطر عليها أكثر تنوعاً، أو كلما كانت مواردها الاقتصادية أكثر تنوعاً، كانت أكثر ثراءً - وليس من الواضح ما هو سبب ذلك. وكان التجار يستثمرون في العقارات في المدن، ويتقدمون بطلبات للحصول على إقراض وإنشاء الأوقاف فضلاً عن اشتغالهم في التجارة الإقليمية والدولية. وكان العلماء يهيمنون على الأوقاف الدينية، وكانوا يشترون البيوت والدكاكين، كما كانوا يتقدمون بطلبات للحصول على الالتزام، ويقترضون المال ويستثمرون في التجارة. ويتضح حصول الأسر الأغنى على ثروتها من مصادر مختلفة من سيرة الأسر الثلاث الواردة أعلاه. فعندما توفي مصطفى طه في عام 1680، بلغت أملاكه كما كانت مسجلة في المخططات (سجلات الميراث) 27,915,5 قرشاً، يأتي 51 في المائة منها من البضائع التجارية و 16 في المائة من

الديون المدينة له، و 6 في المائة من الحيوانات والرقيق، و 27 في المائة من السلع المنزلية، غير العقارات التي كان يملكها التي لم تكن واردة في السجلات (26). وفي القرن الثامن عشر، كانت عائلة طه تمتلك عقارات ضخمة في المدينة وتدير وقفين كبيرين. وأصبح محمد طه أحد أكبر الملتزمين في المدينة، فيما استفاد العلماء من التغييرات التي طرأت على أسلوب جمع الضرائب. ونتيجة لعملهم كملتزمين، بدأوا في إقراض المال. وكانت عائلة شيخبندر تمتلك عقارات في الريف، وتقوم بتحصيل الضرائب نيابة عن أشخاص آخرين، وتمتلك بعض العقارات في المدينة. كما كانت تستثمر من حين لآخر في التجارة، رغم أنه لم يكن أفرادها أنفسهم من التجار. وجمعت عائلة الشريف ثروتها من العمل في التجارة، وحصلت على عقارات في المدينة والريف بطريق الزواج والشراء، وأقامت أوقافاً ضخمة ودخلت في الالتزام وقرض الأموال. فقد ترك إسماعيل الشريف ثروة لأحفاده شملت ذهباً وفضة وجواهر وأثاثاً ومنسوجات ثمينة وأموالاً وحنطة من أملاك الملكة، وزادت الديون المدينة له على 70,000 قرش (27). وترك ابن أخيه يوسف أملاكاً تقدر قيمتها بـ 70,000 ليرة ذهبية عثمانلية (عملة معدنية عثمانية. 1 عثمانلية تساوي 120 قرشاً في منتصف القرن الثامن عشر) عندما توفي في عام 1826 (28). وفيما تنافست هذه الأسر في الغالب مع بعضها للسيطرة على هذه الموارد، كان يجمعها أيضاً الحرص على عدم تهديد قدرتها في الحصول على الموارد المتنوعة هذه.

وبسبب طبيعة المصادر المشار إليها، يتعذر البت في مقدار الثروة التي كانت تملكها هذه الأسر أو أفراد هذه العائلات. ففي حين تورّد سجلات الميراث الموجودة والأصول الفردية عند الوفاة، فإن ثلاث مشاكل تجعل من استخدامها أمراً متعزراً. كما أن العديد من سجلات المخلفات مفقودة خلال هذه الفترة. وحتى في حال توفرها، فلم تسجل إلا بعض التركات، وذلك لعدم وجود حاجة قانونية تقضي بتسجيل تقاسم التركة عند القاضي. وحتى عندما كانت تسجل، كانت بعض مصادر الثروة التي تدر ربحاً أكثر، كالدخل من الالتزام وحتى من العقارات

في بعض الأحيان، كانت تستثنى من جرد الممتلكات. وبما أن الكثير من الصفقات التجارية كانت تسجل في سجلات المحكمة، يمكن تكوين انطباع عام عن النشاطات الاقتصادية والثروة من تلك المصادر، ومدى تباينها، وطبيعة ومدى تنوع الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة لمختلف العائلات.

وكانت كل هذه العائلات تسيطر على موارد هامة بالمقارنة مع معظم سكان المدينة، إلا أنه كان هناك تفاوت في الثروة فيما بينها. إذ إن ثروة إسماعيل الشريف الضخمة (أنظر الصفحة السابقة) وثروة محمد طه، اللذين بلغ دخلهما السنوي من أملاكهما في المدينة والقرية لا يقل عن 50,000 قرش. تمثل أحد طرفي المقياس. أما الثروة الأكثر تواضعاً بكثير لعبد الرحمن بن مصطفى أوبري البالغة - 23301 قرشاً - فكانت نموذجية من الطرف الآخر للمقياس. (29) وكان التفاوت في الثروة يوجد داخل العائلة أيضاً. إذ لا يعني وصف الأسر بأنها غنية أن جميع أفراد العائلة كانوا أغنياء بالضرورة. إذ إن بعض أفراد أو فروع من العائلة كانوا يسيطرون على بضعة موارد. وسواء كان بوسعهم الحصول على شيء من ثروة العائلة، أو كان يساعدهم في ذلك الأقرباء الموسورين، أمر يتوقف على العلاقات العائلية. بيد أنه في أكثر الحالات، كان بوسع هؤلاء المشاركة في الثراء وذلك حسب صلات عائلاتهم.

وكان لقب الشريف عنصراً آخر من عناصر الدلالة على ارتقاء المكانة الاجتماعية (من سلالة الرسول). فطبقاً لهوراني، فإن الشيء الذي كان يميز أعيان حلب هو زعمهم بأنهم ينحدرون من سلالة الرسول. (30) ورغبة من العثمانيين في أن يظهروا كحماة للدين، فقد جعلوا الاحترام الممنوح إلى المتحدرين من سلالة الرسول مؤسسياً. إذ منح نقيب الأشراف في اسطنبول دوراً مهماً في مراسم البلاط، ومنح الأشراف في أنحاء السلطنة امتيازات عديدة كالحصانة الشخصية، والحق في المحاكمة ونيل العقاب من قبل زعماء الأشراف، والإعفاء من بعض الضرائب. لذلك كان الأشراف عنصراً مهماً في العديد من المدن العثمانية، ولكن ليس في أي مكان آخر أكثر من حلب. إذ كانت أعدادهم كبيرة جداً في

المدينة، وشكّل بعض الأشراف فئة سياسية فيما بينهم وأصبحوا مدافعين عن المصالح المحلية. إلا أن كثرة عدد الأشراف في حلب، أكبر من العدد المتوقع للأشراف بكثير، يعني أن مركز الشريف لم يكن يمنح مقاما اجتماعياً مرموقاً بشكل آلي. إذ كان الأشراف يتوزعون بين جميع فئات السكان. وكما وجد بطاطو في العراق، فإن الانحدار من سلالة الرسول لم يكن القاعدة لارتقاء المكانة الاجتماعية، " فإذا كانوا يحظون [الأشراف] بأهمية في المجتمع، فإن أهميتهم كانت تنبع بشكل رئيسي نتيجة أسباب أخرى". (31) وينطبق ذلك على حلب.

ورغم أن لقب الشريف لم يكن وحده سببا للاندماج في صفوف النخبة الاجتماعية في المدينة، فقد حصلت جميع هذه العائلات تقريباً (حوالي 85 في المائة منها) في نهاية الأمر على هذا اللقب. (32) فقد كانت جميع العائلات التي ينتمي إليها العلماء خلال هذه الفترة من الأشراف. ولم يكن الكثير من عائلات التجار والعسكريين أصلاً من الأشراف لكنها حصلت على لقب الأشراف بطريقة ما، لا سيما عن طريق الزواج. إذ لم يكن الحاج موسى أميري، أحد أكثر تجار حلب ثراء في منتصف القرن الثامن عشر، من الأشراف، في حين كانت اثنتان من زوجاته من الأشراف. ونقلتا لقب الأشراف إلى أولادهن. وتزوج أبناء زوجتيه الآخرين من الأشراف، وتم ذلك على مدى جيلين، وأصبحت العائلة كلها من الأشراف. ولم يشارك الأشراف هؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقة العليا في مجتمع حلب في النشاطات السياسية لفئة الأشراف مباشرة، ما عدا نقيب الأشراف. وخلال هذه الفترة كان نقيب الأشراف دائماً ينتمي إلى إحدى عائلات الطبقات العليا. إذ هيمنت عائلة طه على هذا المنصب خلال معظم القرن الثامن عشر، إلا أنه في العقود الأخيرة من القرن وكذلك في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، تحدى احتكار عائلة طه لهذا المنصب كل من محمد طرابلسي، ولطفي بك عدلي، وأحمد الكواكبي، ومصطفى وعبد القادر الجابري، ومحمد وتقي الدين قدسي، ونعمان الشريف. واستخدم بعض هؤلاء النقباء. وليس كلهم، فصيل الأشراف كقاعدة سياسية لتعزيز قوتهم الشخصية في

المدينة. إلا أنه بالنسبة لمعظم الأشراف من الطبقة العليا، كان الحصول على مركز الأشراف أمراً مهماً للهيبة والمكانة الاجتماعية وليس من أجل النفوذ السياسي، ويشكل جزءاً من عملية توطيد المكانة الاجتماعية المرموقة، وليس للحصول عليها.

كانت العائلة والخلفية المهنية والثروة أساس المقام الاجتماعي المرموق ومصادر النفوذ الاجتماعي في المجتمع الحلبّي. وكما أشار حوراني، فإن النفوذ الاجتماعي هذا هو الذي منحهم الزعامة في المجتمع المحلي، والذي منحهم أهمية أمام السلطات العثمانية كوسطاء بين الحكومة والسكان المحليين.⁽³³⁾ وقد منحهم هذا الدور المحوري قدرة للحصول على النفوذ. لكن كيف تمكنوا من اكتساب هذا النفوذ، وكيف استخدموه، ومدى أهمية تباينه من عائلة إلى أخرى؟. فقد وصل البعض إلى السلطة من خلال المشاركة المباشرة في الإدارة الإقليمية. وفي الشطر الثاني من القرن الثامن عشر، كانت بضعة مناصب، ذات المسؤوليات الإدارية المباشرة أو غير المباشرة، مفتوحة أمام السكان المحليين وهي: المتسلم والمحصل ومفتي الحنفية ونقيب الأشراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المناصب مثل كاتب في المحاكم، رغم أنه أقل أهمية، منحت أصحابها القدرة المباشرة للوصول إلى الإدارة القضائية، وكان الكتاب يؤدون في بعض الأحيان دور نواب للقضاة. وكانت قنوات رسمية أكثر متاحة أيضاً لهذه العائلات لتمارس تأثيرها وتجمع ثروتها وتكون مكانتها في المدينة. وقد حافظت العديد من العائلات على صلات جيدة في اسطنبول، عادة من خلال الرعاية والموالة. ومثال على ذلك، كان محمد قدسي ينتمي إلى عائلة بارزة في أورفة استقرت في حلب في حوالي عام 1785، ونجح بسرعة في الوصول إلى المناصب التي كان يبتغيها وهما مناصبا مفتي الحنفية ونقيب الأشراف - اللذان كانا عادة حكرًا على العائلات الراسخة القدم مثل عائلتي طه وكواكبي - بدعم من نصيره في اسطنبول، وخاصة يوسف آغا، قهرمان أم الملكة وليدة سلطنة كتخداسي.⁽³⁴⁾ إن خسارة أخوة الشريف للعطف من مواليه في اسطنبول وعودتها بسرعة لصالح إسماعيل بعد اغتيال نعمان تظهر مدى أهمية مثل

هذه الارتباطات بالموالاة في اسطنبول في السياسة المحلية. وكان لدى عائلات أخرى أقارب في اسطنبول كان بوسعهم إقامة صداقات في البلاط. وكمثال على ذلك استقر يوسف الجابري في اسطنبول وعمل موظفاً في السلطنة بعد أن شغل لسنوات عديدة منصب رئيس الكتاب في حلب. (35) ويبدو من المحتمل أن لوجوده هناك صلة بتنامي نفوذه والمناصب الجيدة التي حصل عليها أبناء أعمامه - الذين كانوا أيضاً أشهرته في حلب. وأخيراً، فإذا لم يتمكن المرء من الحصول على مناصب ومن إقامة علاقات في اسطنبول، فإن تزويج ابن أو ابنة إلى عائلة مسؤول عثماني كان يعتبر وسيلة أخرى للحصول على نفوذ في المناصب العليا.

كان الوصول إلى السلطة بالنسبة إلى بعض العائلات، مثل عائلة الشریف، أمراً مهماً وذلك بسبب الفرص التي يتيحها ذلك لاكتساب مزيد من الثروة وممارسة نفوذ أكبر في حلب نفسها. أما بالنسبة إلى الآخرين، فيبدو أن الهدف من ذلك يتمثل في خدمة الدولة العثمانية. ويبدو أن ذلك ينطبق على عائلات مثل آل شيخبندر وعائلات أخرى من العسكر. وقد تنامت الانقسامات السياسية في حلب جزئياً بسبب اختلاف توجهات العائلات من مختلف الخلفيات. إلا أنه كانت هناك عائلات أخرى، يبدو أنها لم تكن تبدي اهتماماً بالمشاركة في القلائل السياسية.

عند هذه النقطة يفتقر الأعيان كنخبة سياسية ونخبة اجتماعية. إذ إن النخبة السياسية تضم أفراداً كالأغوات (زعماء) الإنكشارية، وبعض زعماء الأصفاء الحرفية الرئيسية، وعدد من زعماء الأشراف لأنهم مارسوا سلطة سياسية هامة وعملوا كوسطاء هاميين بين الحكومة والمجموعات التي مارست السيطرة عليهم. ومع ذلك كان هؤلاء الأعيان يفتقرون إلى الثروة أو العائلة والصلات المهنية أو "ثقافة" الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الراقية. كما أن النخبة الاجتماعية كانت تضم عائلات مثل عائلة الأميري، الراسخة في حلب، والتي كانت تتمتع بنفوذ اجتماعي مكنها من ممارسة نفوذ سياسي، إلا أنها لم تفعل ذلك أبداً، على الأقل بأي أسلوب واضح.

عند استخدام تعبير أعيان حلب، في هذا السياق، للإشارة إلى النخبة الاجتماعية، فإنهم كانوا يشبهون الأعيان في العديد من المدن الإقليمية العثمانية الأخرى. وفي نفس الوقت، ثمة بعض الفروق الهامة بين مدينة حلب ومدينة مثل دمشق. ويتمثل أحد الفروق في أهمية المصادر المختلفة التي استمدوا منها مركز الأعيان. ولعب العلماء الحلبيون دوراً أقل هيمنة على طبقة الأعيان عن الدور الذي لعبته هذه الفئة في مدينة دمشق، وكانت عائلات التجار والعسكر أكثر بروزاً، كما رأينا أعلاه. أما السمة الثانية التي يبدو أنها كانت تميز بين الأعيان في مختلف المناطق فهي درجة التجانس والتكامل الاجتماعي بين هؤلاء الأعيان. ففي دمشق، حسب ما ذكر خوري يحتل وجود فروق اجتماعية بين فئات العلماء والأغوات وأصحاب الالتزام، والتجار حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر على الأقل، ويتمثل هذا الاختلاف في عدم التزاوج بين هذه الفئات (36). أما في حلب، من الناحية الأخرى، فيبدو أنه كانت توجد درجة عالية من الاندماج في صفوف هذه النخبة الاجتماعية. وفي حين جاءت هذه العائلات البارزة من خلفيات مختلفة نوعاً ما، ولم تكن بالضرورة تتمتع بنفس القاعدة الاقتصادية، وكانت غالباً على خلاف في الصراعات السياسية التي عصفت بمدينة حلب في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كانت من الناحية الجوهرية مجموعة متجانسة في خصائصها الاجتماعية وأسلوب حياتها. وقد عزز هذا التجانس الاجتماعي درجة عالية من الاندماج الاجتماعي بينها، وقد برز ذلك بطريقتين، الأولى الزواج. فقد كانت هذه العائلات مترابطة ومتداخلة بعلاقات الزواج، بغض النظر عن المهنة، وأصل العائلة، ومقدار الثروة، ومكان الإقامة أو الارتباطات السياسية. وكانت كل عائلة من هذه العائلات على صلة بما لا يقل عن عائلة أخرى. وكان العديد منها على صلة مباشرة بثلاث عائلات أو أكثر، وبعضها بثمانية أو تسع عائلات. وإلى حد ما اعتمد ذلك على الفترة الزمنية التي كانت فيها هذه العائلات راسخة في حلب. علاوة على ذلك، كانت العائلات على صلة

بشكل غير مباشر بدائرة أكبر من العائلات بطريق المشاركة مع أقارب مشتركين بالزواج. إذ إن الزواج جعلهم يندمجون في شبكة ضخمة من القرابة والارتباطات. (37)

أما الشكل المرئي الآخر الذي يدل على هذا الاندماج فهو الأنماط السكنية. إذ كانت كل هذه العائلات تقريباً تقيم في حفنة من الأحياء الواقعة في مركز المدينة. وكانت توجد فروق اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة بين الأحياء داخل سور المدينة وخارجها (38). فقد كان معظم السكان المسيحيين في حلب يقيمون خارج السور، بالإضافة إلى العديد من أصحاب الحرف الأقل "أهية" وأغوات الانكشارية والمجموعات العسكرية الأخرى، ورجال القبائل الأكراد والأتراك والفلاحين الريفيين الذين هاجروا مؤخراً إلى المدينة. فيما كانت الأحياء في الضواحي تضم "العديد من البيوت الجميلة" مما يدل على ثروة بعض سكانها، وكان هؤلاء السكان، حسب راسل، "أقل تحضراً ممن هم في الأجزاء الداخلية من المدينة". (39) ولم تكن المدينة داخل السور متجانسة اجتماعياً واقتصادياً، لكن سكانها الأقل ثراء كانوا من أصحاب الدكاكين والحرفيين وصغار العلماء والكتّاب، وهم الجزء الأكثر تقديراً واحتراماً من عامة الناس. وكانت العائلات البارزة تقيم داخل سور المدينة. وكانت تتركز هذه العائلات في 16 حي فقط من بين الأحياء الـ 104 داخل السور، وكان أكثر من نصف عائلات الأعيان هذه يقيم في أحد الأحياء التالية: حي داخل باب النصر، الفرافرة، سوق علي، سوق حاتم، والمصاين، وهي أحياء تقع إلى شمال غرب القلعة؛ والجلوم جنوب سوق المدينة؛ والبياضة شرق القلعة. أما العائلتان اللتان كانتا تقيمان خارج السور، فكانتا عائلة الطباخ وهي عائلة جديدة نسبياً، انتقلت في عام 1850 إلى داخل السور إلى حي داخل باب النصر، وعائلة حطّاب التي اختفت من المصادر. إن الانعزال الجغرافي والافتقار إلى الارتباطات الأخرى للعائلة يبدي أنها كانت هاشمية نوعاً ما بالنسبة للمجموعة. إن الرغبة في الإقامة في هذا العدد القليل من الأحياء والأهية الاجتماعية التي ترتبط بالإقامة في الحي المناسب تتجلى في تلخّف العائلات الصاعدة، مثل عائلة الطباخ وآخرين، للانتقال من

أحيائها القديمة في هذه المناطق. إن التجانس الاجتماعي لهؤلاء الأعيان ودرجة اندماجها مع العائلات التي تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية الراقية تبرر بوصفها مجموعة اجتماعية اقتصادية متميزة، إن لم تكن طبقة بالمعنى التحليلي لتلك الكلمة.

وفي نهاية المطاف، كان المركز الاجتماعي المرموق يرتبط بالانتماء إلى العائلة "الملائمة". إذ لم يكن اسم العائلة يكفي، كما أشار ماركوس: "كان نسب العائلة الجيد يشكل ثروة اجتماعية، إلا أنه لم يكن كافياً بحد ذاته... فقد كانت الارتباطات الاجتماعية الحية في العديد من الجوانب أهم من الارتباط بالأسلاف" (41) وكان على العائلات أن تبذل جهودها للحفاظ على موقعها في المجتمع الحلبي. إذ كان الحراك الاجتماعي إلى الأدنى يعد تهديداً حقيقياً؛ ولم يكن يكفي الركون إلى مجد الأسلاف. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان المقام الاجتماعي الذي يستمر على مدى الزمن يمنح للعائلات، وليس للأفراد. فبدون ارتباطات عائلية، أو توفر الثروة والنفوذ أو التمتع بلقب شريف لا يمكن أن ينتمي المرء إلى مقام اجتماعي. وهنا يتقاطع تاريخ الأعيان وتاريخ العائلة بوضوح. فالانتساب إلى سلالة من الأعيان كان دليلاً على المقام الاجتماعي المرموق. وفي الوقت نفسه كانت هذه السلالات تشكل مجموعات قرابة. وكانت طبيعة هذه السلالات وأهميتها كمجموعات ذات صلات قرابة ترتبط بشكل معقد بعمليات الحراك الاجتماعي والتغير في بداية حلب الحديثة. وسيبحث القسم التالي سلالات الأعيان هذه كمجموعات ذات صلات قرابة.

العائلة والنسب

دأبت الدولة العثمانية في الفترة الكلاسيكية (1300-1600) على الحيلولة دون ظهور طبقة أرستقراطية متوارثة يمكن أن تشكل تحدياً للعائلة الحاكمة. وباستثناءات قليلة، لم يكن بوسع أفراد الفئة الحاكمة تحويل المنصب والمقام الاجتماعي إلى ورثتهم. وعندما أدت التغيرات الهيكلية في القرن السابع عشر إلى

نشوء مزيد من اللامركزية في الدولة، وانتقال السلطة إلى عائلات حكام الأقاليم والمسؤولين العثمانيين الآخرين، كانت هذه العائلات تشبه "الهيئات البيروقراطية" أكثر من كونها أسراً، وكانت الصلات التي تقوم على الرعاية والعبودية على قدر من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية من صلات القرابة، حسب ما ذكر جيربير (41)، الذي يرى أن صلات القرابة لم تكن أيضاً على درجة كبيرة من الأهمية على أي مستوى في المناطق المركزية في السلطنة العثمانية. ويعزو ذلك إلى قرب هذه المناطق من العاصمة، الأمر الذي منحها مزيداً من الأمن وكان للدولة البيروقراطية تأثير أكبر، وهما العاملان اللذان قللا من الحاجة إلى الاعتماد على العائلة والأقارب في أداء وظائف وخدمات مختلفة. وبخلاف ذلك، كان لصلات القرابة أهمية أكبر في الولايات العربية، ويشير جيربير بشكل خاص إلى غياب أسماء العائلات بين أفراد أعيان بورسة، ويثبت أن وجود هذه العائلات في حلب دليل على أهمية الخلاف في معنى صلة "الدم". (42)

إلا أن الاختلاف الذي يلاحظه جيربير ربما لا يعكس التناقضات بين المركز والمحيط، أو بين الأجزاء العربية والتركية من السلطنة، بل بين القرنين السابع عشر والثامن عشر. ففي أنحاء السلطنة في القرن الثامن عشر - وليس فقط في ولايات مثل ولايتي حلب والعراق - كان للأعيان اسم عائلة. ويلاحظ كارتر فيندلي الحماس الذي كانت تبديه الطبقة الحاكمة العثمانية للحصول على اسم عائلة في القرن الثامن عشر، بإضافة لاحقة زادة و أوغلو تلحق بالاسم أو النسبة. ووجدت ماديلن زيلفي أيضاً أن أسماء العائلة كانت منتشرة بين عائلات كبار المُلّا (الزعيم الديني، غالباً القاضي في السياق العثماني) في اسطنبول في مطلع القرن الثامن عشر، رغم أن هذه الأسماء لم تكن ثابتة دائماً، مما يدل على أنه تم الحصول على هذه الأسماء مؤخراً. (43) وكان اسم العائلة معروفاً قبل القرن الثامن عشر، إلا أن الشيء الذي اختلف في هذه الفترة هو الاستخدام الواعي والمستمر لهذه الأسماء بين مختلف الأعيان، والأسلوب الذي كان يحدد فيه المجتمع والدولة

بعض الأفراد بأنهم ينتمون إلى هذه العائلات. وأقول إن اعتماد اسم العائلة كان يعتبر أكثر من تعبير عن حالة وعي جديدة، بل يعكس حدوث تغييرات أساسية أكبر حدثت في المجتمع العثماني وفي طبيعة العائلة وصلات القرابة ودورها. ويبدو أن ما خلصت إليه زيلفي عن استقرار عائلات الملا في إسطنبول، التغير الذي انعكس في احتكاكها منذ فترة قريبة للمناصب الدينية الأكثر أهمية في السلطنة، يدعم هذه النظرية. ⁽⁴⁴⁾ وترى ليندا شيلتشر بأن ظهور طبقة الأعيان في دمشق كان تطوراً حدث في أواخر القرن السابع عشر يرتبط بالتغيرات التي حدثت في الدولة العثمانية، لكنه يرتبط أيضاً بالتغيرات التي طرأت على بنية ووظيفة العائلة، وبالتحديد ظهور عائلة أبوية أكثر ⁽⁴⁵⁾. هذه المجادلة حول الصلة بين استخدام اسم العائلة والتغيرات في أهمية صلات القرابة ومفهوم العائلة يبقى مسألة أولية، خاصة في غياب مزيد من الأبحاث عن العائلات العثمانية في هذه الفترة والفترات السابقة. إن دراسة الأنساب من جهة الأب في حلب كمجموعات قرابة يمكن أن تبدأ في بحث المفاهيم الثقافية للقرابة الهامة خلال هذه الفترة، توفر قاعدة لبحث مفاهيم القرابة على نحو منهجي أكثر قبل هذه الفترة وبعدها.

إن حمل اسم للأسرة مشترك يعبر عن قرابة بيولوجية، وعن وجود صلة "الدم" مع أولئك الذين يحملون الاسم نفسه ويتحدرون من الأسرة ذاتها. وفي الوقت نفسه، تمثل بنية اجتماعية من القرابة. إن الواقع بأن الانحدار من سلف مشترك وتقاسم بعض الجينات لم يكن ذا معنى إلا إذا كان لدى الأفراد المعنيين اعتقاد بأهمية ذلك. ومن المحتمل أن تكون العائلة التي تجمعها صلة "الدم"، عائلة كبيرة، تضم مجموعة واسعة من الأقرباء البيولوجيين في جيل واحد وعبر الأجيال. إلا أن أهمية هذا المفهوم عن العائلة والأقارب تتمثل في أن صلات القرابة لم تكن مع الأقرباء الأحياء فقط. إن حمل اسم عائلة مشترك ينطوي على الشعور بهوية "السلالة"، وبالنسب الممتد إلى الماضي والمستقبل. وكان النسب يشمل العديد من الأجيال الصاعدة مع الاحتفاظ بشجرة النسب وكل الأجيال القادمة في المستقبل.

ويعد الاشتراك في حمل اسم العائلة إقراراً بمكانة العائلة، ودليلاً على توارث هذه المكانة إلى الأجيال القادمة. وأفضل تعبير عن هذه الفئة من القرابة هو النسب، الذي يشمل جميع ممن يشتركون في حمل اسم العائلة، سواء كانوا ذوي قرابة بعيدة، أو إذا كانوا يعيشون معاً، أو تزوج واحداهم الآخر، أو كانت لديهم مصالح اقتصادية مشتركة.

بعد أن نتمكن من رسم حدود القرابة حول كل من يشارك في حمل اسم العائلة، لنطرح السؤال كيف كانت تبدو هذه السلالات ؟ لقد كانت أولاً وأخيراً مجموعات أبوية. إذ كان النسب يعود إلى سلالة الذكر، وتعرف القرابة وفق معايير العلاقة بين الذكور، الذين يتقاسمون سلفاً مشتركاً. كما كانت الإناث أعضاء في هذا النسب، حتى بعد الزواج، وذلك ينعكس في استمرارهن في استخدام اسم العائلة التي ولدن فيها. ويصبح أطفال الإناث من ذات النسب في وضع غامض إزاء نسب أمهم. فحسب مبدأ النسب الأبوي، سيصبحون أفراداً في سلالة أبيهم. إلا أنه، وكما سنرى في الفصول التالية، كانت مطالباتهم الملموسة وغير الملموسة من سلالات أمهاتهم هامة أحياناً. علاوة على ذلك، فإن مبدأ الانحدار الأبوي لم يحل دون انتقال اسم العائلة وخط القرابة عن طريق الإناث. وقد حدثت بضع أمثلة بين سلالات حلب. فقد حصلت عائلة الجابري، وهي عائلة من العلماء الذين أدوا دوراً سياسياً رئيسياً في المدينة، على اسمها من أحد القضاة العثمانيين يدعى جابر حلبلي، الذي كان جد موسى الجابري من جهة الأم. وكانت عائلة الرفاعي، مشايخ الطريقة الصوفية الرفاعية في القرنين الثامن والتاسع عشر، تنحدر من سلالة جندي غني يدعى شاهين (توفى 1695)، تزوج من امرأة من عائلة السيد، التي أمدت طريقة الرفاعية بالمشايخ لسنوات عديدة. وأدى عدم وجود ذرية من الذكور في عائلة السيد إلى انتقال دور الشيخ رفاعي إلى أبنائها وصاليتها. (46) وفي هذه الحالات، لم يستمد اسم العائلة من الفرع الأمومي فقط، بل كان ينتقل كذلك المكانة الاجتماعية والمناصب، وهيمنة العائلة، والسيطرة على أوقاف العائلة

والأملاك الأخرى عبر الأنثى. ولم تكن عائلتا الجابري والرفاعي هما العائلتان الوحيدتان التي حدث فيهما ذلك. بل تتبععت عائلات كل من قاباد بيك، وناصر الدين بيك، وشيخبندر، الذين ارتبط مقامهم الاجتماعي العالي بتحدرهم من الحكام العثمانيين، هذه الصلة أيضاً عن طريق الفرع النسوي. (47) وهناك ما لا يقل عن عشر عائلات كانت تدين بأهميتهما، على الأقل جزئياً، إلى الأسلاف من فرع الأم. وفي حين أن ذلك كان يحدث عادة بين العائلات التي لم يكن لديها أبناء في السلالة المباشرة وفي جيل واحد، فإن ذلك يؤكد على مرونة نظام القرابة.

وبخلاف العديد من المجموعات التي ينطبق عليها تعبير سلسلة النسب، لم تكن السلالات في حلب مجموعات مشتركة. إذ لا تقر الشريعة الإسلامية في معظم الأحيان بالمجموعات المشتركة. (48) ففي المجتمعات الحضرية العثمانية لم يشجع هذا العائق القانوني، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على تشكيل هذه المجموعات كثيراً. إذ لم تكن ترتبط امتيازات قانونية، أو حقوق اقتصادية بعضوية النسب في حلب، بالمقارنة مع بعض المجتمعات العشائرية والفلاحين في الشرق الأوسط حيث كان يحدد الحصول على الأرض والموارد الأخرى وحقوق التوريث عضوية النسب، أو بخلاف بعض المجتمعات الأوروبية في القرون الوسطى، حيث كانت ممارسة الحقوق السياسية أو الحصول على منصب سياسي أو كليهما تتوقف على عضوية النسب. فقد كان الأفراد، لا النسب هم الذين يمتلكون الثروة ويسيطرون عليها، وكانت علاقة الشخص بالموتفى، وليس العضوية في النسب، هي التي تحدد الميراث، كما هو وارد في قانون التوريث الإسلامي. ويسفر عدم وجود الملكية المشتركة عن أمرين: الأول القيود المحتملة المفروضة على السلطة الأبوية (49) وذلك لأنه لم يكن بوسع الذكر كبير العائلة "الأب" أن يستأثر بالموارد الاقتصادية قانوناً، ولم تكن هيمنته على أفراد العائلة الآخرين مطلقة. والثاني، أسهمت في إضفاء مرونة وحيوية في مجموعات الأقارب هذه.

تتضح الحدود المرنة والمتحركة لهذه السلالات عندما ننظر إلى حجمها وتركيبها على مر الزمن. وفي حين قد يستدعي مصطلح النسب صوراً ضخمة ومعقدة عن مجموعات القرابة، وشأن مجموعات القرابة الماثلة في أماكن أخرى، فقد تباينت سلالات حلب إلى حد كبير من حيث حجمها وتركيبتها عبر الأجيال، ومن مجموعات ممتدة جداً من القرابة إلى مجموعات صغيرة من القرابة التي كانت تزيد قليلاً على العائلات الممتدة. فالى أي مدى يمكن تتبع النسب، وما هو مدى تأثير إنجاب الأفراد في النسب الواحد على حجم النسب وتركيبته في كل جيل. ولإيضاح هذا الاختلاف، تم تصنيف سلالات حلب كسلالات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وذلك استناداً إلى عدد أفراد العائلة الذين يمكن تمييزهم على مدى ثلاثة أجيال كاملة. (50) فقد تراوحت أكبر سلالة في الحجم من واحد وثلاثين فرداً (شربجي) إلى سبعين فرداً (أميري)، وبلغ عدد أفراد العائلات متوسطة الحجم ثمانية وأربعين فرداً. وتراوح عدد أفراد العائلات متوسطة الحجم من خمسة عشر فرداً إلى سبعة وعشرين فرداً، بمتوسط تسعة عشر فرداً. ولم يتجاوز العدد الإجمالي ثلاثين فرداً في اثنتي عشرة سلالة، بمتوسط سبع وعشرين سلالة في الفئة المتوسطة. وهذا يعني أن أكثر من نصف كل السلالات كانت صغيرة تماماً. وهذا يعني أيضاً، بالطبع، أن عدد أفراد العائلة في أي جيل كان صغيراً أيضاً. وكان أكبر عدد موثق للأفراد في جيل واحد خلال الفترة - سبعة وعشرين - في عائلة طه؛ ولم يتجاوز المتوسط في الجيل الواحد بين حتى أكبر السلالات اثني عشر فرداً. وكان المتوسط البالغ من ثلاثة إلى خمسة أفراد في الجيل الواحد شائعاً أكثر بكثير.

إن انتشار السلالات الصغيرة يؤكد نقطة هامة عن هذه العائلات. إذ لم تستمر معظم هذه السلالات في النمو على نحو غير محدود، لكي تصبح مركبة أكثر. بل كانت تمر في عملية تغيير مستمرة، تتوسع وتتقلص حسب معدلات الإنجاب والعمر وتوزع الجنسين، ومعدلات الوفيات، وطول عمر الأفراد الذين ينتمون إلى النسب. وكان لدى بعض هذه السلالات، شأن عائلة طه (انظر شجرة

النسب في الملحق 2)، التي أنجبت العديد من الأبناء في كل جيل، عائلات كبيرة نسبياً. وفي سياق هذه الظروف، استمر النسب في التوسع على مدى ثلاثة أجيال. وكانت السلالات الأكثر نموذجية هي السلالات التي بقيت مستقرة من ناحية الحجم، أو تقلصت مع مرور الزمن، سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم. فقد بقي نسب شيخبندر (انظر شجرة النسب في الملحق 2) تقريباً مستقراً ديمغرافياً خلال هذه الفترة. وتدنى عدد أفراد عائلة الشريّف (انظر شجرة النسب في الملحق 2) في الحقيقة مع الزمن. وخير مثال عن النسب الأبوي هو عبد الوهاب الذي كان أبا لثلاثة عشر طفلاً من زوجتين. وبدلاً من أن يكون لديه عدد كبير من الأحفاد من هذه الذرية الكبيرة، لم يكن لديه سوى واحد وعشرين ذرية في الجيل التالي (لا يشملون أطفال بناته لانتمائهم إلى عائلات آبائهم). فقد كان أحد عشر فرداً من أصل ثلاثة عشر من الذكور، ولم ينجب سوى أربعة منهم أطفالاً. ومن بين الأبناء السبعة الذين أنجبوا، لم يكن لدى أحدهم عائلات تقترب من حجم عائلة أبيه. وفي الجيل التالي (أحفاد عبد الوهاب)، بلغ عدد الإناث اثنا عشر من أصل واحد وعشرين، ومن المعلوم أنه كان لدى خمسة ذكور فقط من بين الذكور التسعة أطفال. وفيما عدا نعمان، الذي أنجب ثمانية أطفال، لم ينجب الآخرون أكثر من ثلاثة أطفال. ونتيجة لذلك، لم يكن في الجيل التالي سوى ستة عشر فرداً. وحتى عائلة طه، فبعد نموها على مدى ثلاثة أجيال، انخفض عددها من خمسة وعشرين فرداً إلى عشرة أفراد في جيل واحد. وكان قدر بعض هذه العائلات الانقراض. فلم يبق عدد كبير منهم على قيد الحياة، بسبب عدم وجود أبناء ذكور للاستمرار في الأبوة. وقد تعرض آل الريحاوي والبتروني والبخاش في أواخر القرن الثامن عشر إلى هذا المصير. وحتى إذا لم تنقرض السلالة، كان عدد قليل منها يزداد بشكل غير محدود، لأنه لم يبق على قيد الحياة في معظمها سوى بضعة ذكور أنجبوا ذرية.

إن صغر حجم معظم السلالات نسبياً والتذبذب في حجمها من جيل إلى آخر يعني أن بنية النسب كانت بسيطة نوعاً ما. إذ لم يكن لدى نصف هذه السلالات

تقريباً أقرباء أبعد من أبناء العمومة من الدرجة الثانية. وعندما أصبحت السلالات أكثر تعقيداً، ومع تباعدها عن السلف المشترك، كانت تنقسم غالباً إلى فروع متباينة، أحياناً في كل جيل أو بين جيل وآخر، وأحياناً مرة واحدة على مدى بضعة أجيال، وذلك حسب الظروف. فقد انقسمت عائلة طه إلى ثلاثة فروع متميزة وانقسمت عائلة شيخبندر إلى فرعين في عام 1770. وعلى مدى السبعين سنة التالية تعرضت عائلة الشريف إلى العملية ذاتها، وانقسمت على الأقل إلى أربعة فروع متميزة خلال جيلين. وكان لأربع عشرة عائلة فرعين، ولثلاث عشرة ثلاثة أو أربعة فروع. ولا يبدو أنه كان يوجد لبقية العائلات فروع متميزة خلال هذه الفترة. وربما كان حجم العائلة هو العامل الأكثر أهمية في تحديد الفترة التي انفصلت فيها السلالات إلى فروع متميزة. وكان للنزاعات على السيطرة على الثروة والممتلكات ومدى توافق الأخوة أو أبناء العم دور في ذلك أيضاً. كما أدى ذلك إلى ظهور فجوة في ثروة ونفوذ مختلف أفراد العائلة. فقد كان الأفراد الأكثر نجاحاً يرغبون في الحفاظ على ثرواتهم ومناصبهم لأبنائهم المباشرين ولم يرغبوا في تقاسمها مع المجموعة الأكبر من الأقرباء.

وكانت الآثار المترتبة على انقسام الأقارب إلى فروع منفصلة تتوقف على وجود أواصر قرابة حقيقية. وفي بعض العوائل، مثل عائلة شيخبندر، عاش فرعا العائلة في أسر منفصلة واستقل كل فرع عن الآخر من الناحية الاقتصادية، إلا أنهما حافظا على صلات وثيقة. بمعنى آخر، كان الفرعان متمايزين، لكنهما لم يكونا فرعين مستقلين تماماً. وإذا لم تكن توجد صلات قرابة نشيطة، كان يتلاشى الشعور بالنسب المشترك، حتى لو استمرت الفروع المختلفة في حمل اسم العائلة نفسه.

ومع مرور الزمن، فقدت هوية السلف المشترك، فضلاً عن العلاقة النسبية بين فروع النسب. وكانت الصلة الوحيدة التي تجمعهما هي اسم العائلة، وأحياناً الدخل الوارد من أوقاف العائلة. وتحولت الفروع إلى سلالات منفصلة، مع تقاسمها اسم العائلة ذاته. وفي حالات أخرى، كانت تنقسم بعض السلالات عمداً.

وكان الخيار المتبع "للانفصال" عن نسب وإنشاء نسب جديد يتمثل في قيام أحد الفروع باتخاذ اسم عائلة جديد. وكمثال على ذلك، اعتمد سليلو محمد طه، في القرن التاسع عشر، اسم شلبي، إشارة إلى اللقب الذي كان يعرف به محمد بين عامة الناس، فيما واصل باقي النسب حمل اسم طه. إذ كان محمد شخصية قوية ومشهورة في أواخر القرن الثامن عشر بحيث أراد سليلوه اعتماد اسم جديد لنسبهم المميز. (51) إلا أن ظهور فروع متميزة ومستقلة تماما في غالب الأحيان لنسب ما، وتطورها حتى تصبح عائلات متميزة، لم تكن دائماً عمليات غير عكسية. فبالإضافة إلى العوامل المتعددة التي أدت إلى تقسيم السلالات إلى فروع متميزة مع مرور الزمن، كانت تتوفر ظروف أخرى تؤدي إلى فرع واحد أو إعادة اندماج فرعين أو أكثر. وقد انقرضت بعض الفروع وخلفت وراءها فرعاً واحداً فقط. فقد كان لعائلة الكواكبي المؤسسة منذ فترة طويلة فرعان مميّزان في القرن الثامن عشر. وكان الفرع الأكثر شهرة من هذين الفرعين، الفرع الذي أنجب المفتين الحنفيين ومشايخ الصوفية والعلماء البارزين، الذي انقرض بموت حسن الكواكبي في عام 1814. إذ لم ينجب حسن إلا بنات. وانتقلت أملاكه الشخصية إلى ذرية ابنته التي تزوجت مصطفى بك إبراهيم باشا زادة. ثم انتقلت تلك الأملاك التي كانت مرتبطة بسلالة محددة، وخاصة السيطرة على الأوقاف في القرن السادس عشر، إلى الفرع الباقي في العائلة. وكان يمكن أن يكون للزيجات بين أبناء العم تأثير مشابه، فيصبح الفرعان فرعاً واحداً إذا لم يكن لدى العروس أقارب من الذكور على قيد الحياة في فرعها. وكان زواج أبناء العمومة أيضاً يؤدي أحيانا إلى اندماج سلالتين مختلفتين. فقد تزوجت عائلتا شكري وطرابلسي كثيراً إلى حد أن السلالتين لم تعودا متمايزتين في العديد من النواحي. وبموت آخر ذكر وهو شكري الذي لم يخلف ورثة من الذكور وزواج أخته من ابن خاله طرابلسي، اختفى نسب شكري.

إن التقييدات "الطبيعية" على حجم العائلة والميل نحو انفصال المجموعات الأكبر والأكثر تعقيدا من الأقارب إلى سلالات منفصلة لعبت دورا في إبقاء السلالات

متوسطة الحجم. وكان ثمة عامل آخر في هذه الفترة أيضاً: وهو نسبة الحراك الاجتماعي في حلب في القرن الثامن عشر. فالكثير من أفراد السلالات الأصغر كانت في حراك اجتماعي صاعد، لم تجلب معها وهي تصعد السلم الاجتماعي، سوى عائلاتها المباشرة. بمعنى آخر، ارتبط عدد كبير نسبياً من السلالات الأصغر بعمليات حراك اجتماعي رأسي وأفقي في حلب في القرن الثامن عشر.

ويشير حوراني إلى هؤلاء الأعيان "بالبرجوازيات القديمة" وهي عبارة تدل على أنهم يعتبرون أنفسهم أنهم ينتمون إلى عائلات راسخة منذ زمن بعيد. إن التباهي بتاريخ العائلة والزعم بوجود نسب طويل وبارز يعني أن الحصول على اسم عائلة واستخدامه يخفي الحقيقة بأن عدداً قليلاً نسبياً من السلالات يعود تاريخه إلى فترة بعيدة جداً. فقد كانت كل من عائلتي طه وشيخبندر المذكورتين أعلاه تشكلان جزءاً من الطبقة العليا في المجتمع في حلب لفترة لا تقل عن مائة سنة. ومن أصل العائلات الـ 104 بوسع 26 عائلة فقط أن تتبع أسلافها إلى مائة سنة (ثلاثة أجيال أو أربعة تقريباً). ومن بين الـ 26 عائلة هذه يمكن أن تتبع فقط 9 عائلات بسلفها إلى أكثر من مائة سنة (52). وادّعت بعض العائلات أنها تنتمي إلى سلالات أبعد، مثل عائلة عبد الباقي، التي تتبعت أسلافها إلى الأيوبيين، إلا أنه لم يكن لديها شجرة نسب ولم يكن بالإمكان التحقق من هذه المزاعم (53).

ومن بين العائلات النموذجية آل الشريف التي أسست في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وقد اكتسبت أكثر من ثلاثة أرباع هذه العائلات التي تنتمي إلى الطبقة الراقية مكانتها في الجيل أو الجيلين السابقين، وكانت لا تزال في طور بناء سلالات وتوطيد مكانتها في حلب في أواخر القرن الثامن عشر. وقد انعكس ضعف الذاكرة في شجرة النسب في عدم معرفة أسماء الأسلاف الأكثر بعداً وفي اختيار أسماء العائلة. إذ كانت أغلب هذه الأسماء ترتبط بالأسلاف الأكثر قرباً. إن الفجوة بين الإحساس بإرث العائلة وطول فترة وجودها، وعدم وجود شجرة النسب يعكس طبيعة "حديثي النعمة" بالنسبة للكثير من هذه العائلات. وشأن العائلات

الصاعدة، لم يكن الكثير منها يرغب في توجيه الاهتمام إلى أصولها المتواضعة نسبياً، رغم افتخار بعضها بقصص أسلافها "من الأسمال إلى الثروات".

إن العائلات "القديمة" الحقيقية التي كان بوسعها أن تتبّع أسلافها لأجيال عديدة والتي كان بحوزتها أدلة تاريخية تثبت سلفها تقع في ثلاث فئات. الأولى، عائلات العلماء البارزين، مثل آل طه، التي كان يرجح أنها كانت تتمتع أكثر من العائلات الأخرى بمعرفة دقيقة عن أسلافها الأكثر بعداً. ويعزى ذلك إلى حد كبير لاحتفاظها بسيرة عن تاريخ عائلتها، إذ كانت هذه العائلات تسجل حياة العلماء البارزين الذين ينتمون إليها. وقد ساعدها الاحتفاظ بسجل شامل عن أسلافها من الأعيان في حصولها على بعض المناصب الدينية. فقد ارتبطت عائلة طه بمنصب نقيب الأشراف من القرن السابع عشر، وارتبطت عائلة الكواكبي بمنصب مفتي الحنفية. وكان هذا الميل أقل وضوحاً في حلب منه في دمشق. فعلى سبيل المثال، زودت ثلاث عائلات فقط في دمشق جميع مفتي الحنفية تقريباً على مدى 150 سنة، وحافظت على بقائها في المنصب فترة طويلة نسبياً، أما في حلب فقد زودت اثنتا عشر عائلة مفتي الحنفية على مدى 150 سنة، وكانت تبقى عادة في المنصب لفترات قصيرة نسبياً (54). ورغم ذلك، فقد بدا أن بعض العائلات تتمتع بالحق في تبوؤ المنصب عن طريق ارتباطات عائلية طويلة معها. وأخيراً، فقد ارتبطت هذه العائلات بزعامة فرق الصوفية، مثل الرفاعي والكيالي، التي يمكن أن تتبع أسلافها عبر العديد من الأجيال. وبما أن مناصب الزعامة هذه كانت وراثية، فإن الحفاظ على سجل بشيوخ الصوفية كان يعني الحفاظ على معارف السلف.

أما الفئة الثانية من العائلات التي كان بوسعها أن تحافظ على شجرة نسب أطول، فهي عائلات سليلة كبار المسؤولين العثمانيين. إذ كان للعديد من هذه العائلات ميول عثمانية قوية وكانت تفتخر بخدمة أسلافها للدولة وبمناصبهم شبه الرسمية. وكانت حياة أسلافهم أيضاً مدونة في سجلات العائلة، وكانت تكمل هذه السجلات الرسمية غالباً نشاطات المسؤول في حلب. فقد كانت عائلة عادلي،

سليلة أحد الولاة من القرن السادس عشر، وكانت تذكر باستمرار بدوره في المدينة بوجود جامع العادلية الجميل. ومن الأمثلة الأخرى، عائلة كوجوك علي آغا، سليلة قائد إنكشاري في القرن السابع عشر، وعائلة شيخبندر، سليلة أحد الولاة في القرن السابع عشر، التي كانت تشير بكبرياء أيضاً إلى أهمية أسلافها (55).

وثمة فئة أخيرة من العائلات التي كانت تنحو للاحتفاظ بذكرى أسلافها الأقوياء والتي كانت تتداخل مع الفئتين الأخريين ولكنها لم تكن تماثلهما. وكانت هذه العائلات هي المستفيدة من الأوقاف الضخمة التي كان أفرادها بحاجة إلى تثبيت مطالباتهم بريع الوقف أو منصب متولي الأوقاف. ومع مرور الأجيال، كانت العائلات تكبر وتنمو، وتصبح صلات القرابة أكثر تعقيداً، وازدادت أهمية المعرفة بشجرة نسب العائلة. إن الدعاوى القضائية الكثيرة التي شملت أوقاف آل الغوري في أواخر القرن الثامن عشر كان سببها النزاع على حق الحصول على ريع الأوقاف، ولم يكن احتمال نجاح المطالبة ممكناً إلا إذا كان لدى الشخص اثباتات تدل على مكانة الشخص في شجرة نسب العائلة (56).

أما العائلات التي لم يكن لديها سبل للاحتفاظ بسجل عن أسلافها، فقد كانت معرفة النسب محدودة غالباً. وكان نمط اسم العائلة يساعد في تحديد مدى هذه المعرفة. وبما أن الأسماء كانت تشمل عادة اسماً الأب والجدة، فكانت هذه المعرفة تحفظ على مدى جيلين صاعدين. إلا أن هذا النمط من التسمية حد أيضاً من معرفة أسلاف الشخص. وإذا لم تكن هناك أسباب قوية تدعو إلى حفظ ذكرى الأجيال السابقة أو السبل للقيام بذلك، كانت هذه الذكريات تتلاشى، وخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار فترة الحياة القصيرة نسبياً. وبما أن متوسط العمر المتوقع للأشخاص الذين تجاوزوا فترة الطفولة بأمان لم تكن تتجاوز منتصف الثلاثينات، كان قلة من الناس يعرفون أجدادهم وقليل جداً يعرفون عن أسلافهم الأكثر بعداً.

وقد تباينت السلالات الحلبية كثيراً من حيث الحجم والتركيب على مدى

الزمن، فيما كانت تتوسع أو تنتقل حسب الظروف المتغيرة. وكان بعض هذه السلالات أكثر ثراءً ونفوذاً، وأكثر بروزاً من السلالات الأخرى. وكانت هذه الامتيازات توجد أيضاً داخل السلالة نفسها. فقد كان بعضها قد نشأ في حلب منذ قرون، وأسست أخرى منذ جيل واحد فقط. وقد انضمت عائلات جديدة إلى صفوف الأعيان في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فقد كان الانتماء إلى إحدى هذه السلالات يدل على ارتقاء المكانة الاجتماعية، وكان إحساس الفرد بأنه جزء من طبقة الأعيان وبأن له تاريخ عائلي يمنحه شعور بالهوية الاجتماعية.

إن اعتبار هذه السلالات مجموعات قرابة، وما يمكن أن يعلمنا ذلك عن وظائف ومفهوم العائلة في حلب في القرن الثامن عشر، يؤكد مدى ارتباط تاريخ العائلة وتاريخ العائلات الفردية، إذا ما أخذت مجتمعة، بشكل وثيق بالأسئلة الأساسية المتعلقة بفترة حدوث عملية التغير الاجتماعي في المجتمع العثماني. وسيبحث القسم التالي بمزيد من العمق ماذا يمكن أن نتعلم من تاريخ هذه السلالات عن عمليات الحراك الاجتماعي والاندماج في طبقة الأعيان في حلب.

الحراك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي

إن ارتقاء عدد كبير من عائلات الطبقة العليا إلى مركز الصدارة في القرن الثامن عشر لا يعني أن الحراك الاجتماعي الرأسي كان عاماً. إذ لم يتمكن الأفراد والعائلات الطموحة اجتماعياً الذين ينتمون إلى أصول متواضعة من الاندماج بسهولة في الطبقات العليا في المجتمع الحليبي. وكما أشار ماركوس، فإن العقبات التي كانت تقف في وجه الحراك الاجتماعي الرأسي في هذا المجتمع هائلة ومستحيلة بالنسبة لمعظم الناس. (57) وقد حصلت بعض العائلات "الجديدة" التي نشأت في أوائل القرن الثامن عشر وبعده على فوائد محدودة. وهي عائلات لم تنشأ من أصول متواضعة، بل انتقلت إلى

حلب من أماكن أخرى كانت جزءاً من طبقة الأعيان المحليين فيها. لذلك جلبت معها الثروة والمكانة اللذين جعلاً من اندماجها أمراً سهلاً نسبياً. وإذا أخذنا بالاعتبار الصلات بين المراكز الحضرية الرئيسية في الشرق الأوسط، والشبكات العلمية والتجارية والإدارية بين الأعيان المحليين والأعيان في السلطنة، ومدى الحراك الجغرافي، فقد كانت بعض هذه العائلات دون شك معروفة سلفاً لدى السكان في حلب. فقد كانت عائلات من قبيل عائلة الجزماتي القادمة من شمال أفريقيا، وربما عائلتا الأميري وقرناص من البصرة، والقدسي من أورفة، جديدة في حلب، إلا أنها كانت عائلات معروفة من قبل وشكل اندماجها في طبقة الأعيان حراكاً اجتماعياً أفضياً وليس رأسياً.

وقد حصل حراك اجتماعي هام إلى الأعلى في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وكان الحراك الاجتماعي إلى طبقة الأعيان يتم بالطرق التقليدية المتاحة في بداية المجتمع الإسلامي وما قبل الحديث وهي: التربية والزواج والرعاية والثروة. وكان التعليم الديني والانتماء إلى صفوف العلماء مفتوحاً نظرياً أمام المسلمين الذكور كافة، وربما كان تحصيل العلوم الدينية يشكل خطوة أساسية للحراك الاجتماعي الصاعد من الطبقات الدنيا. إذ لم يكن ذلك في حد ذاته يعطي الأهمية والخطوة فحسب، بل كان يتيح الفرصة أيضاً لتكوين سمعة عالم والارتباط بالعلماء من الأعيان في المدينة - وهي الفرص التي كان من الممكن أن توفر إقامة الصلات وتساعد في تحسين مكانة الفرد. حتى أنه في بعض الأوقات من تاريخ العالم الإسلامي، عندما كان الحراك الاجتماعي محدوداً جداً، كما كان الحال في نيسابور في القرن الحادي عشر، كان يسمح بدخول "دم جديد" إلى الطبقة الراقية بهذه للاندماج في المجتمع. (58) فقد كان التعليم الديني هو الوسيلة التي أحرز من خلالها حسن، مؤسس عائلة الطباخ، (توفي عام 1731) منصبا هاما في حلب. وكما يوحي اسم العائلة، كان أبوه علي، طباحاً جمع ثروة طائلة من جراء تأجير أدوات الطهي في المناسبات والاحتفالات فتمكن من توفير حياة راغدة لابنه حسن وتعليم جيد أتاح له الانخراط في صفوف العلماء. فقد أصبح حسن عالماً بارزاً، وبواسطة ثروته ومركزه الشخصي، ضمن لأطفاله مكانة مرموقة في المجتمع الحلبي. (59)

واستخدم عدد من العائلات الصاعدة خلال هذه الفترة شبكات من الرعاية والحماية لتسهيل صعودها في المجتمع الحلبي؛ وبدون توفر الخلفية الملائمة للعائلة، وحتى بها أحياناً. وكان إحراز تقدم مهني واجتماعي صعباً إذا لم تتوفر مساعدة من أحد المناصرين. وبحلول القرن الثامن عشر، كانت الرعاية ميزة لا غنى عنها في توزيع الحظوة والمناصب العسكرية والسياسية والدينية على كل مستويات الحكومة. وكان أكثر أشكال الرعاية شيوعاً يظهر في البيوتات الكبيرة - على غرار حاشية السلطان في الداخل والخارج - التي أقامها كبار المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين فضلاً عن الأعيان الأغنياء وذوي النفوذ. فقد كان يكافأ الخدم المفضلون في العائلة بمنحهم مناصب وهدايا وثروات ومساعدتهم في تعزيز مهنتهم. وبعد تركهم للعائلة، كانوا يحافظون عادة على صلاتهم مع النصير، التي قد تكون مفيدة جداً لكلا الطرفين.

وأوضح مثال على أهمية الرعاية في تسهيل الحراك الاجتماعي الرأسي في حلب في القرن الثامن عشر هو مثال إبراهيم باشا وعائلته. فقد كان سبب مكانة العائلة في المدينة تعود إلى الثروة والسمعة والنفوذ التي اكتسبها إبراهيم باشا، مؤسس العائلة، نتيجة عمله كوالي عثماني، إلا أن حصوله على هذا المنصب العالي يعزى مباشرة إلى الثروة التي جمعها والصلات التي تمكن من إقامتها كفرد مؤتمن في حاشية عائلة محمد طه. ولا يعرف الكثير عن حياته قبل أن يرتبط بمحمد طه، إلا أن نسبته "قاطار أغاسي"، توحى بأنه هو أو سلفه الأخير كان يرتبط بتجارة القوافل، ويحتمل أن يكون ذا خلفية تركية. فقد بدأ إبراهيم آغا (كما كان يدعى حينئذ) بعد وفاة محمد في عام 1786، صعوده السريع نتيجة عمله كمحصل ثم كمتسلم لحلب من عام 1788 إلى عام 1798. وفي 1799 عين والياً على دمشق، وعمل والياً على دمشق وحلب وطرابلس وديار بكر في أوقات متقطعة بين الأعوام 1802 و1808. ثم تقاعد أو أرغم على التقاعد من العمل بالسياسة (60).

وكان بوسع علاقات الرعاية أن تتطور أيضاً بين فرد ذي نفوذ وأشخاص من خارج العائلة، كما في حالتي حسن مدرّس وعائلة يكن. فقد تنامت أهمية حسن مدرّس في المدينة بسبب رعاية عائلة يكن له، التي منحتة منصب مدرّس في جامع العثمانية. إذ كان النصير يوفر الحماية لرعاياه، ويقدم لهم المساعدة عند الحاجة، ويعمل على تحسين مهنتهم لقاء مبالغ محددة. وبالإضافة إلى المبالغ المادية، كان النصير يجني أيضاً من هذه العلاقة فائدة تتمثل في بث رعايا له، يعملون لمصلحته وتحسين سمعته وهيبته، ويتحدثون عن كرمه وسخائه وقدرته على مساعدة الآخرين، ويزيدون من نفوذه وقوته بجمع مؤيدين ومناصرين يكونون على أهبة الاستعداد عندما يحتاجهم.

وكان الزواج يستخدم أيضاً بصورة عامة لتحقيق الحراك الاجتماعي الرأسي، لأنه كان يتيح الفرصة أمام استيعاب الشخص الغني الذي لم يكتسب بعد مزايا المقام الاجتماعي العالي الأخرى بسهولة في طبقة الأعيان عن طريق الصلات مع عائلة مميزة. وكان الزواج بين رجل غني من أصول اجتماعية متواضعة وامرأة من عائلة بارزة مثالا واضحا عن كون الزواج وسيلة للحراك الاجتماعي. وكانت الأهمية الأكبر لعائلة المرأة تنعكس في استخدام اسم العائلة من فرع الأم. وكما أشير أعلاه، فقد استمدت الأهمية الاجتماعية لعائلي الرفاعي والجابري من هذا الضرب من الزيجات، وارتبطت أسماء عائلتيهما بأسلافهما من فرع الأم. وليس من الواضح إن كان تزويج فتاة بفتى ينتمي إلى عائلة من الأعيان يتيح فرصا مشابهة للحراك الاجتماعي الرأسي. وكان من المرجح أن يتزوج الذكور من الطبقة العليا من خارج فئتهم الاجتماعية أكثر من أخواتهم البنات. ولأنه يصعب تمييز أولئك النسوة، لأنهن لا يحملن اسم العائلة، فإنه يصعب تبين نتائج هذه الزيجات. ولا نعرف إن كان تزويج فتاة إلى عائلة غنية وراقية من شأنه أن يحسن من وضع المرأة فقط، أو أنه يتيح لعائلتها الأصلية فرصة ارتقاء السلم الاجتماعي أيضاً.

إلا أن التعليم أو الرعاية أو الزواج أو جميعها لم تكن تكفي لتحقيق الحراك الاجتماعي الرأسي. إذ كان جمع الثروة في أثناء هذه العملية أساسيا. ورغم أن الثروة نفسها لم تكن تكفي لضمان السمعة والنفوذ العائلي، فإن السبل الأخرى للحراك الاجتماعي كانت تتم بدونها. وكان الارتباط عن طريق الزواج أو تحصيل التعليم الديني والحصول على المناصب الرفيعة يتوقف على إمكانية الحصول على الموارد الأساسية. وكان إيجاد راع ونصير يعد السبيل الوحيد لتحقيق الحراك الاجتماعي دون الحاجة إلى جمع الثروة أولا. وفي الواقع، قد يكون دعم النصير الملائم وسيلة للحصول على الثروة. ورغم ذلك، فحتى الرعاية كانت عادة تعد وسيلة للحصول على المكانة الاجتماعية والوصول إلى السلطة، بعد اكتساب ثروة كافية.

وانضم عدد كبير نسبيا من العائلات الجديدة إلى الطبقة الاجتماعية الراقية في حلب في أوائل القرن الثامن عشر، واستمرت في تعزيز موقعها في الشطر الأخير من القرن. ويكمن السؤال الرئيسي في مدى أهمية نسبة الحراك الاجتماعي هذه. وثمة تفسيران محتملان، الأول أن نسبة الحراك الاجتماعي كانت "طبيعية"، أي أنه في أي فترة زمنية معينة فإن أكثر من نصف العائلات في الطبقة الراقية لم تتمكن من الوصول إلى هذا الموقع إلا في الجيل أو الجيلين الأخيرين. إن الحقائق السكانية، والحراك الجغرافي، والضغوط الاقتصادية والسياسية التي قد تؤدي إلى تدمير عائلة، تعني أنه كان بوسع معظم العائلات الاحتفاظ بمركزها العالي لبضعة أجيال، ثم تحل محلها عائلات صاعدة أخرى. لذلك كانت نسبة التغيير ثابتة نسبيا في طبقة الأعيان.

قد تكون هذه النسبة المرتفعة من التقلب في طبقة الأعيان سمة خاصة بالمراكز التجارية الرئيسية مثل حلب، حيث كان يوجد عدد كبير من عائلات التجار في صفوف الأعيان. ولعله كان بوسع عائلات التجار الصعود بسرعة نسبيا في الهرمية الاجتماعية في حلب، كما فعلت عائلة الرياحوي، التي انتقل مؤسسها نعمة الله، من بائع متجول صغير إلى تاجر ثري في تجارة القوافل خلال فترة قصيرة نسبيا. (61)

ولعلها في الوقت نفسه لم تتمكن من البقاء لفترات طويلة في هذه الطبقة. ويقدم بروس ماسترز أسماء ما يبدو أنها كانت سلالات عائلات تجار في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر: وهي عائلات الشمالي، وابن المشط، وابن لقب، والسامرلي، بالإضافة إلى عائلة الريحاي. (62) ومن بين هذه العائلات، لم تكن سوى عائلة لقب مهمة في أواخر القرن الثامن عشر. ولا تظهر عائلة الشمالي في المصادر إلا مرتين ثم تختفي تماما. وانقرضت عائلة الريحاي مع نهاية القرن. وليس ثمة إشارة إلى العائلتين الأخريين (63). ورغم أن مثل هذا الدليل لا يعتبر دليلا حاسما، إلا أنه يبدو أن عائلات التجار تلك لم تستمر لفترات طويلة. ولاختبار مدى صحة الفرضية القائلة بأن ارتفاع نسبة التقلب في صفوف الأعيان كانت "طبيعية". يجب أن نعود إلى الماضي وإلى المستقبل ونحاول حساب نسبة الحراك الاجتماعي الرأسي، وعمر العائلة، وهو عمل يحتاج إلى مزيد من البحوث.

والتفسير المحتمل الآخر هو أن نسبة الحراك الاجتماعي إلى طبقة الأعيان كانت مرتفعة على نحو غير عادي في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وأنها كانت مؤشرا هاما عن التغيرات الاجتماعية المهمة التي حدثت خلال هذا القرن. وإذا بحثنا في خلفيات العائلات التي برزت في مطلع القرن الثامن عشر، تظهر لنا بعض النقاط الهامة الموحية. فقد كان حوالي نصف العائلات "الجديدة" المعروفة تعود إلى أصول تجارية. وكانت بعض هذه العائلات من عائلات التجار التي انتقلت إلى حلب من مناطق أخرى، وأن العائلات الأخرى من سكان المدينة هي التي تمكنت من التغلب على العوائق التي كانت تعيق الحراك الاجتماعي. إن الواقع بأن عددا كبيرا من العائلات الجديدة، ومعظم العائلات التي كانت ثرية وبارزة وخاصة في أواخر القرن، هي من عائلات التجار لهو دليل على استمرار حيوية المدينة التجارية في النصف الأول من القرن الثامن عشر. ولا بد أن القصص عن التحول من الفقر إلى الثراء مثل حالة نعمة الله الريحاي المذكورة سابقاً، كانت تحدث في النصف الأول من القرن الثامن عشر. فإذا كان ثمة ما يجذب

التجار للقدوم إلى المدينة من أماكن أخرى والاستقرار فيها، وإذا كان بوسع الفقراء الطموحين أن يصبحوا أغنياء، فلا بد أن تكون هناك فرص لجمع الثروة في حلب. علاوة على ذلك، يشير هذا الدليل أيضاً إلى أنه كان بوسع المسلمين، فضلاً عن الأقليات، انتهاز هذه الفرص والاستفادة منها.

ويتمشى هذا الدليل عن الحراك الاجتماعي مع تحليل ماسترز عن التطورات التي حصلت في الاقتصاد الحلبّي بين الأعوام 1600 و 1750. فقد حدثت تغيرات هيكلية في الاقتصادات العالمية والإقليمية، التي أفادت على المدى البعيد تجار الأقليات على حساب التجار المسلمين. وسع تنامي التجارة مع أوروبا من حيث الحجم، ازدادت حصة تجارة المدينة الخارجية، وحصد التجار الروم الأرثوذكس الذين كانوا على اتصال وثيق مع الأوروبيين الكثير من الأرباح. ورغم ذلك، كان التجار المسلمون لا يزالون يجنون فوائد اقتصادية وتجارية جيدة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، رغم توقف تجارة الحرير مع إيران. وواصلوا هيمنتهم على التجارة مع الهند. ورغم عدم توفر إحصائيات تمكننا من تحديد حجم هذه التجارة، إلا أن الإثباتات الانطباعية توحى بأنها كانت سريعة ومربحة خلال هذه الفترة. (64) كما كان يتم تحصيل الثروة بطرائق أخرى، ولم تكن فرص جمع الثروة تقتصر على التجارة. فقد كان الالتزام وإقراض المال متاحين بسهولة، ولعلهما كانا يدران أرباحاً أكبر بسبب الاحتياجات المالية والسياسات المالية للدولة العثمانية. وكان التجار يستثمرون في ميادين متنوعة، ليس في التجارة فقط. وكان الأشخاص ممن لا يعملون في التجارة يستثمرون أموالهم في التجارة والإقراض. وفيما كانت العائلات "الجديدة" تنتمي جميعها إلى أصول تجارية، نشأت كذلك عائلات جديدة تنتمي إلى طبقة العلماء والعسكر، مما يشير إلى أن الفرص المالية هذه لم تكن تقتصر على التجار، وأن آخرين كانوا يستغلونها أيضاً. إذ كان ترميم أجزاء من المدينة، التي كان الكثير منها يرتبط بأوقاف أحمد طه، وعثمان باشا، والحاج موسى أميري، تعتبر دليلاً واضحاً عن ازدهار الاقتصاد. وإذا أخذنا كل هذه الأمور

مجتمعة، يتبين لنا أن الظروف كانت مواتية لحدوث حراك اجتماعي سريع نسبياً في النصف الأول من القرن الثامن عشر. ويدعم هذا الدليل التفسير الثاني - بأن نسبة الحراك الاجتماعي إلى طبقة الأعيان في النصف الأول من القرن الثامن عشر كانت عالية على نحو غير اعتيادي.

غير أن الحراك الاجتماعي السريع الذي حدث في النصف الأول من القرن أخذ يتباطأ بصورة ملحوظة في النصف الثاني من القرن. ومع نهاية القرن الثامن عشر، قلت الكثير من الفرص المذكورة أعلاه بسبب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد والمشاكل السياسية التي حدثت في المدينة وفي السلطنة ككل. إذ لا تظهر في المصادر في نهاية القرن سوى سبع عائلات جديدة لم تكن قد ظهرت قبل عشرين سنة. وظهرت تسع عائلات جديدة أخرى بحلول عام 1840. وكانت فترة السبعين سنة هذه متناقضة بصورة واضحة مع فترة السبعين سنة السابقة.

ومع ظهور هذا العدد القليل نسبياً من العائلات الجديدة التي تم استيعابها في هذه الطبقة خلال هذه الفترة، اختفى عدد كبير نسبياً من العائلات التي كانت من طبقة الأعيان في حلب. فقد اختفت من المصادر في عام 1840 ربع العائلات تقريباً التي كانت تنتمي إلى طبقة الأعيان في السبعينيات من القرن الثامن عشر. ويعود سبب هذا التدهور في جزء منه إلى "أسباب طبيعية"، مع انقراض بعض هذه العائلات. وحسب قانون المعدلات، فإن نسباً مثوية معينة لن تستمر في التكاثر من الفرع الذكوري. ومثال على ذلك عائلة بخشة، المنحدرة من شيخ الخلواتية في أماسيا (توفي في 1523). إذ دعت مجموعة من علماء حلب حفيد الشيخ، وهو وجيه ديني بارز في اسطنبول في القرن السابع عشر، لكي يصبح شيخ زاوية الإخلاصية في البياضة، وهو منصب حافظ عليه الذكور من العائلة إلى أن توفي آخرهم في عام 1792⁽⁶⁵⁾. وقد تعرضت عائلة المواهبي، وهم من شيوخ القادرية، إلى مصير مماثل⁽⁶⁶⁾. وفي كلتا الحالتين، كانت المناصب والامتيازات المرتبطة بها تنتقل إلى أفراد من غير الأقارب من الطبقة ذاتها. كما تعرضت عائلة الريحاوي الآنف الذكر إلى المصير

ذاته. ولم يكن لدى أبناء حفيد نعمة الله أطفال ذكور على قيد الحياة. ففي العائلات التي لم يكن لديها أطفال ذكور يحملون اسم العائلة، كانت الإناث يحصلن في بعض الأحيان على منصب العائلة والثروة، و"الامتيازات" وكان يتم استيعابهن في عائلات أخرى - فقد أصبحت عائلة الدركلي جزءاً من أسرة يكن، وأصبحت عائلة شكري جزءاً من عائلة طرابلسي، والعمادي جزءاً من عائلة الشريّف (67).

ورغم استمرار تناقص عدد السكان، يبدو أن عدد العائلات التي انقرضت، وخاصة في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كان عالياً على نحو غير عادي، وارتبط ذلك دون شك بفترة الاضطرابات التي شهدتها حلب. فقد كان لتفاقم النزاع الفئوي، وثورة 1819، والزلازل الهائل الذي ضرب المدينة في عام 1822، والهزات الأرضية التي أعقبته، وتفشي وباء الكوليرا بعد ذلك بفترة وجيزة أثر سيء جداً على سكان المدينة. وتحدث روث رودد (Ruth Roded) عن اندثار طبقة العلماء التي نجمت عن هذه الظروف، والجهود التي بذلت لتشجيع علماء من أصقاع أخرى من السلطنة للقدوم إلى حلب والعمل فيها (68). لقد كان انخفاض عدد الزعماء الدينيين وعدد السكان ككل موازياً لانحدار عدد العائلات من الطبقة العليا.

كما أثر تفاقم الظروف الاقتصادية والسياسية على حجم السكان بطريقة أخرى. فكما انجذب الناس إلى حلب في أوائل القرن الثامن عشر عندما كانت الفرص الاقتصادية كثيرة، تركوا المدينة في أوقاتها العصيبة. إذ اختفت بعض الأسماء من المصادر بسبب مغادرة العائلات المدينة. إن الأفراد والعائلات التي تركت المدينة لأسباب سياسية أو نتيجة التدهور الاقتصادي، أو لأسباب أخرى إيجابية، سعيًا وراء الثروة أو الحصول على فرص عمل في أماكن أخرى، لم يكن أمراً جديداً على المدينة. وخير مثال على ذلك عائلة جنبلاط في القرن السابع عشر. فقد قرر علي باشا جنبلاط أن حلب لم تعد المكان المناسب له بعد اشتراكه في التمرد ضد السلطة العثمانية في عام 1603. وعندما وجه إليه الأمير بشير الدعوة

للإقامة في جبل لبنان، أعاد تأسيس عائلته هناك في أوائل القرن السابع عشر. وكان قصره الكبير في حي باب النصر لا يزال يعرف بـ "سراي جنبلاط" في القرن الثامن عشر، رغم أن العائلة تركت المدينة منذ عهد بعيد (69). وقد تكرر مغادرة المدينة بهدف الاستقرار بصورة دائمة في مناطق أخرى كثيرا في أثناء الظروف المضطربة في مطلع القرن التاسع عشر.

وحتى لو لم تكن العائلات قد غادرت المدينة، فقد تسبب الحراك الاجتماعي السفلي في فقدانها الحظوة السياسية والتدهور الاقتصادي. وثمة بضعة أمثلة عن عائلات أدى تراكم ديونها إلى بيع معظم أو كامل ممتلكاتها. وفي حالة واحدة على الأقل كان السبب سياسيا وهي حالة عائلة طرابلسي. فقد صادف أن كان محمد طرابلسي نقيبا للأشراف في عام 1770 عندما اندلع تمرد كبير قام به الأشراف. ورغم أنه لم يكن هو الذي حرّض على التمرد، فقد حملته السلطات العثمانية مسؤولية ذلك، وصودرت معظم ممتلكاته الاقتصادية (70) إلا أن هذه الخسائر كانت تعود غالبا لأسباب اقتصادية. ففي زمن جرى فيه تغيير اقتصادي مثل أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فمما لا شك فيه فقد ازداد عدد هذه الاخفاقات الاقتصادية .

ورغم الحراك الاجتماعي الرأسي (إلى الأعلى وإلى الأسفل) خلال هذه الفترة والصعوبات السياسية والاقتصادية التي أثّرت على المدينة بعد مطلع القرن التاسع عشر، فقد استمرت العائلات التي كانت تنتمي فعلا إلى الطبقة الراقية في الحفاظ على موقعها في عام 1770، وخاصة العائلات التي صعدت إلى مركز الصدارة في أوائل القرن الثامن عشر. وبقي أكثر من ثلثي العائلات نفسها في عام 1840 التي كانت في عام 1770. وقد ظلت هذه الاستمرارية في الطبقة الراقية حتى نهاية العهد العثماني. وظلت نسبة عالية نسبيا من العائلات التي كانت تنتمي إلى الأعيان في بداية القرن التاسع عشر هي نفسها حتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أدى التحول الاجتماعي والسياسي الذي طرأ على المجتمع السوري بعد الاستقلال إلى

قطع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي. فإذا أجرينا مقارنة بين أسماء عائلات الأعيان في مطلع القرن التاسع عشر مع عائلات الأعيان في مطلع القرن العشرين، نجد أن معظمها بقيت ذاتها. وفي الدراسة التي أجراها كامل الغزي في عام 1923 عن أحياء حلب، أورد عائلات الأعيان التي استقرت في كل حي. فقد ذكر 69 عائلة مختلفة، كان 53 منها (ثلاثة أرباعها) نفس العائلات التي كانت جزءاً من الأعيان في مطلع القرن التاسع عشر⁽⁷¹⁾. وقد غيرت بعض العائلات أو فروع العائلات أسماءها. وفي حالتين، تغير اسم العائلة عندما كان الاسم الجديد جديدا نسبيا ولم يثبت بعد، مثل العائلة التي أسسها إبراهيم باشا قاتارأغاسي في نهاية القرن الثامن عشر. وكانت العائلة تعرف أحيانا بعائلة إبراهيم باشا زادة وأحيانا باسم قاتارأغاسي في بداية القرن التاسع عشر، ثم ثبت الاسم الأخير في وقت لاحق. وقد تغير العائلة اسمها أيضاً ليعكس حدثاً أو تطوراً هاماً في حياتها كان قد منحها أهمية أو مكانة جديدة وأشار إليه بإطلاق اسم جديد عليها. فعلى سبيل المثال، استضافت عائلة عبد الرحمن سياف أحمد باشا الجزار في عام 1788، وفي أثناء زيارة هذا الأخير ولد لعبد الله سياف صبي، وبدأ يطلق على أسرة سياف اسم الجزار في السنوات اللاحقة⁽⁷²⁾. وفي بعض الأحيان كانت تظهر أسماء عائلات جديدة عندما تنقسم العائلة إلى فرعين مختلفين، كما حدث عندما بدأ يعرف سليلو محمد شلبي طه زادة باسم شلبي زادة⁽⁷³⁾. وانضم إلى هذه الطبقة ما يقرب من عشرين عائلة جديدة في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر، واختفى عدد من العائلات تماماً من السجلات. إلا أن ما تبقى من عائلات الأعيان، كانت تتألف من نفس العائلات التي هيمنت على المجتمع الحلبّي بين الأعوام 1770 و 1840.

وقد درست روث رود الأعيان في حلب وفي مدن سورية أخرى في آواخر الفترة العثمانية في محاولة منها لتوضيح هذه الاستمرارية. وتشير إلى قدرة طبقة الأعيان القديمة على التكيف بنجاح مع الظروف المتغيرة - مثل إرسال أبنائهم إلى المدارس العثمانية والحصول على مهن جديدة في دوائر الدولة وفي الجيش -

والابتكار داخل البنى التقليدية. وقد وجدت في كل هذه المدن "عائلات صاعدة جديدة"، إلا أنه تم استيعابها بين صفوف عائلات الأعيان الموجودة ولم تغر طبيعة هذه الفئة. وقد استمرت هذه العائلات رغم التغيرات التي طرأت عليها. (74)

يظهر هذا الإثبات عن حلب وجود استمرارية بين صفوف الأعيان من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين أكثر من استمرارها بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، رغم التغيرات الكبيرة التي شهدتها حلب، وكذلك بقاع أخرى من الشرق الأوسط خلال هذه الفترة. وتدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث للتوصل إلى نتائج مؤكدة، غير أنها تثبت دليلاً آخر عن قدرة طبقات الأعيان الموجودة على الاستفادة من فترة الإصلاحات العثمانية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوطيد أقدامها. وتلفت روث رودد الاهتمام أيضاً إلى مدى وأهمية التغيرات التي حدثت في السلطنة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر قبل البدء بالإحساس بتأثير التوسع الأوروبي. وبات واضحاً الحاجة إلى تحسين فهمنا للجذور الداخلية ودينامية التغيرات التي طرأت.

الخلاصة

كانت تتربع على قمة المجتمع الحلبي في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر مجموعة من عائلات الأعيان، استمدت نفوذها الاجتماعي من مصادر مختلفة، وكانت في بعض الأحيان تتنافس مع بعضها بعضاً للهيمنة على الموارد الاقتصادية والنفوذ السياسي، إلا أنها كانت في الوقت نفسه متجانسة اجتماعياً ومندمجة جيداً عن طريق صلات القرابة والزواج والإقامة. وكانت هذه المجموعة تشكل قوة واضحة ومهيمنة في حياة مدينة حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد سعد العديد منها إلى مركز الصدارة الاجتماعية في فترة متأخرة نسبياً، إلا أنها تمكنت من توطيد مواقعها في القرن الثامن عشر. وفي مطلع القرن

التاسع عشر، أصبح هؤلاء الأعيان طبقة مستقرة بعد نجاحها في توطيد موقعها في قمة الهرم الاجتماعي وتدني فرص الحراك الاجتماعي. إن اندماج هذه الفئة عن طريق توطيد العلاقات الوثيقة من خلال الزواج والإقامة في أحياء مشتركة، ومصالحتها الاقتصادية المشتركة، وحدودها الاجتماعية التي يصعب اختراقها، تبين المراحل الأولى من تشكل الطبقات التي تسارعت مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية في القرن التاسع عشر.

وقد كان إحساسها القوي بالعائلة أمراً أساسياً للشعور بهويتها ونجاحها في تخليد نفوذها الاجتماعي. وكان يجمعها بصلة القرابة جميع الأفراد الآخرين من فرع الأب الذين يحملون اسم العائلة نفسه. لكن ما هي أهمية النسب بالإضافة إلى وجود هذه الهوية والمكانة الاجتماعية في الهرمية الاجتماعية؟ في الفصول القادمة سنبحث في "دوائر" عائلية أخرى للأعيان - تلك التي نجمت عن الإقامة والزواج والميراث.

الفصل الثاني

الأسرة والعائلة

كانت بيوت الطبقة العليا الواسعة في حلب تقع في أحياء الفراقة و داخل باب النصر وسويقة علي وسويقة حاتم، والبياضة والمصابين، وكان بوسع سكان الحي والمدينة تمييز هذه البيوت بسهولة. وقد وصف الرحالة الذين زاروا المدينة وراقبوا مجتمع هذه المدينة، سواء كانوا من أوروبا أو من الشرق الأوسط، العائلات التي تقيم في هذه البيوت الفخمة بأنها عائلات كبيرة تضم بضعة أجيال تربط بينها درجات مختلفة من القرابة - في الواقع عائلات كاملة - وكانت تقيم في هذه البيوت منذ عقود بل منذ قرون عديدة. وكانت العائلة تضم أيضاً الرقيق والخدم والأتباع. ويزعم وليام غوود (William Goode) أن بيوت الأعيان من التجار وأصحاب الأراضي في حلب في العشرينيات من القرن العشرين كانت تضم من أربعين إلى خمسين فرداً من أفراد الأسرة. (1) ويعتقد أن عائلات الأعيان في القرون السابقة لم تكن تقل عن هذا الحجم، إن لم تكن أكبر. ولم تكن هذه العائلات كبيرة بالمقارنة مع العائلات اليوم فقط، بل كانت كبيرة قياساً كذلك بعائلات الطبقات الأخرى في ذلك الوقت، وذلك لأنه لم يكن بوسع أحد إعالة مثل هذه العائلات سوى الأغنياء. علاوة على ذلك، فإن حجم هذه العائلات وبنيتها وصلات القرابة والخدمة والرعاية المعقدة فيها، كانت تحقق أهدافاً يعتقد أنها كانت مهمة بالنسبة لهذه العائلات: السيطرة الأبوية، مصالح اقتصادية مشتركة، جمع الثروة وحفظها، وتركيز النفوذ السياسي، وحماية شرف العائلة.

سيبحث هذا الفصل في العائلات التي تنتمي إلى الطبقة العليا. (2) ولم يكن للأسرة والعائلة حدود مشتركة. إذ كانت العائلة أكبر وأكثر شمولاً من الأسرة، وكانت تضم غالباً العديد من الأقارب. وفي نفس الوقت، كان لأفراد الأسرة صلات هامة مع الأقارب خارجها. إلا أن أكثر صلات القرابة قرباً وحميمية كانت مع أفراد العائلة نفسها بالنسبة لمعظم الناس. وفي غياب أدلة من قبيل بيانات عن عدد السكان نتعرف من خلالها على الأفراد المقيمين في العائلة وعلاقتهم بكبير العائلة، لا تكون الأجوبة عن العديد من الأسئلة التي يطرحها المؤرخون عن العائلة عادة دقيقة. إذ لا يمكننا أن نعرف مثلاً، كم شخصاً كان يعيش في كل عائلة، وعلاقة هؤلاء الأشخاص برب العائلة، ونسبة الأقارب إلى غير الأقارب فيها. والشيء الذي يمكننا استخلاصه من المصادر عبارة عن دلائل عن تشكل العائلة واستقرارها تمكنا من رؤية أنماط متعددة في هذه العملية، واستخلاص نتائج عن أنماط العائلات التي كان يعيش فيها هؤلاء الأعيان. وتزودنا المصادر أيضاً بفكرة عامة عن الطريقة التي كان ينظر فيها هؤلاء الأعيان إلى العائلة المثالية. وستركّز المناقشة التالية على أنماط العائلات التي كان يعيش فيها هؤلاء الأعيان، والعلاقة بين العائلة والمثل والعادات الاجتماعية السائدة، والصلات بين أنماط العائلة وتوزع النفوذ والسلطة داخلها.

المثل والعادات الاجتماعية السائدة والترتيبات المكانية

كانت البيوت الكبيرة ذات الباحات الواسعة التي كان يقيم فيها أعيان حلب تُجسّد وجود العائلة في المدينة من الناحيتين الرمزية والفعلية. وتتضح الصلة بين دار العائلة وتاريخها من الطريقة التي كانت تميز فيها غالباً البيوت في سجلات المحكمة من خلال اسم عائلة معينة. إذ كانت هناك إشارات عديدة في سجلات المحكمة تشير إلى "بيت أسدي زادة" أو "بيت قرنة زادة" مثلاً. وكانت تعرف

العائلات أيضاً بحسب الأحياء التي كانت توجد فيها هذه البيوت. فقد كانت بعض العائلات تقيم في أحد الأحياء لأجيال عديدة. إذ يوجد مثلاً لدى عائلة الكواكبي دار كبيرة في حي الجلوم، أقام فيها بعض أفراد العائلة لأجيال عديدة. ويؤكد جامع وضريح يخصان العائلة، يعودان إلى القرن السادس عشر، الصلة التاريخية بين العائلة والحي. وإن استمرار هذه الصلة يؤدي إلى زيادة الأهمية الرمزية بتحديد البيت والحي في كثير من الحالات حتى بعد أن تكون العائلة قد انقرضت بفترة طويلة، أو تكون قد غادرت المدينة، أو انتقلت إلى حي أخرى.

وقد عزز الارتباط الرمزي واللموس بين الدار والعائلة المفاهيم الثقافية عن العائلة السائدة في المجتمع الحلبلي. وقد عكست الترتيبات الخاصة بإنشاء أوقاف العائلة هذه الأفكار بوضوح أكبر. وقد منحت أوقاف العائلة صاحب الوقف الحرية في تحديد كيفية استخدام الوقف من قبل أفراد العائلة في المستقبل، بخلاف نظام الميراث الذي لم يكن يتيح للمورث خياراً كبيراً بشأن أسلوب توزيع ممتلكاته بين الورثة. لذلك، فإن الطريقة التي يتم فيها تحديد الوقف تعبر عن رؤية صاحب الوقف إزاء مستقبل عائلته. وبما أن هذه الأوقاف كانت تنطوي غالباً على تحديد أماكن لإقامة الأسرة والتي ستكون جزءاً من العائلة في الأجيال القادمة، فقد كانت تعكس منظور صاحب الوقف نحو العائلة المثالية.

ومن بين الـ 468 وقفاً الواردة في سجلات المحكمة الشرعية في الفترة بين الأعوام 1770 و 1840، كان 199 وقفاً منها عائلياً. وشمل تسعة وسبعين وقفاً تحديد أماكن لإقامة صاحب الوقف كجزء من الوقف وحدد من سيقوم فيها. وفي جميع الحالات، استمر صاحب الوقف في شغل البيت حتى وفاته. وفي 68 حالة من الحالات الـ 79، انتقل البيت إلى أولاد صاحب الوقف، وفي الأوقاف الـ 11 المتبقية، انتقل البيت إلى أشقاء أو أبناء أشقاء صاحب الوقف. وفي 52 من هذه الحالات، انتقل البيت إلى جميع الأولاد بالتساوي، رغم استبعاد الإناث في بعض الحالات عند زواجهن. وفي حالتين فقط استبعدت الإناث تماماً. وحتى

عندما كانت تستبعد الإناث بعد زواجهن، كان يحق لهن غالباً العودة واستعادة حصتهن من البيت إذا تزلجن أو طلقن، وفي بعض الحالات، كان يحق لذريتهن من الذكور الإقامة في بيت العائلة أيضاً. وبعد وفاة الجيل الأول من المستفيدين، يقيم في البيت جميع أطفالهم والأجيال القادمة، وكانت تطبق نفس القيود التي كانت تطبق على المستفيدين الأصليين، مثل استثناء الإناث. ومن الواضح أن صاحب الوقف كان يتصور بأن ذريته من الذكور وعائلاتهم سيستمرون في الإقامة في البيت الموقوف. والشيء المثير للاهتمام بشكل خاص في هذه الترتيبات، هو أنها تركت أيضاً الباب مفتوحاً أمام ذرية الإناث. وكانت ترد في الوقف شروط تكفل للنساء اللاتي لم يتزوجن أو اللاتي يصبحن وحيدات بعد وفاة الزوج أو الطلاق الحق في استخدام الوقف، كما تركت الشروط إمكانية حق إقامة الإناث والذكور في السكن مفتوحاً.

إن حرية الاختيار التي تمتعت بها العائلات الكبيرة الممتدة والتي برزت في هذه الوثائق تتجاوز مجرد صيغة قانونية. فقد كانت الوقفية (الوثيقة التي تحدد فيها شروط الوقف) وثيقة قانونية ملزمة ليس من السهل تغيير شروطها. وكان بوسع ذرية صاحب الوقف ممن يحرمون من حق الإقامة في البيت، رفع دعوى للمطالبة بهذا الحق، رغم أنه قلما كانت تبقى هذه العائلات معاً بعد جيل أو جيلين بسبب ظروف الحياة العائلية. إن تحديد رغبات المرء بعد وفاته بهذه الطريقة القانونية الملزمة تمثل تعبيراً واضحاً عن نظرة صاحب الوقف إزاء العائلة المثالية أو عن طموحاته أو توقعاته بتنفيذ هذه الشروط⁽³⁾.

لم تكن النظرة إلى الأسرة والترتيبات المعدة للأجيال القادمة الواردة في هذه الوثائق، العامل الوحيد الذي يبدو أنه كان يمهّد السبيل أمام هذه العائلات لتشكيل عائلات كبيرة ومعقدة، وقد ساعد تصميم البيت السوري التقليدي في تشكيل هذه العائلات. ففي بقاع عديدة من العالم، كان ثمة حدود بشأن حجم العائلة، حتى بين الأغنياء، وذلك لأن الحيز المكاني يشكل مشكلة مع توسع

الأسرة. أما البيت السوري، فقد كان من الناحية النظرية قابلاً للتوسع بدون حدود بسبب تصميم الباحة فيه. إذ كان بيت الطبقة العليا النموذجية يتألف من باحات تتصل بالغرف، أو من غرف صغيرة داخلية مفتوحة على بعضها، ومطبخ ومكاتب أخرى، واسطبلات، وفي بعض الأحيان من حمام وقنّاق (صالة استقبال)، تتقاسمه غالباً عائلتان قريبتان. وفي حلب، كانت هذه البيوت تتألف عادة من طابق واحد، رغم وجود مصيف في بعض الأحيان، وهي غرفة على السطح تستخدم للنوم في ليالي الصيف الحارة⁽⁴⁾، وكان حجم البيت يصمم بحسب عدد الباحات المتصلة ببعضها. أما في بيوت الأعيان الأصغر، ففيها باحتان على الأقل، لكن يمكن توسيع الدار بإدخال تغييرات هيكلية بإضافة عدد أكبر من الباحات، ووصلها بالدار الأصلية عن طريق إقامة ممر أو هدم جدار. ويمكن ربط الباحات ببعضها، أو تقسيمها إلى بيوت منفصلة حسب تغير حجم العائلة واحتياجاتها وظروفها. وجوهرياً كانت بيوت العديد من عائلات الطبقة العليا هذه مجمعات تتألف من عدة باحات متصلة. فقد كانت عائلة الجزماتي مثلاً، تشغل خمسة بيوت متجاورة، تعرف جميعها "بدور جزماتي زادة" في حي سوق حاتم. وبيت خانكرلي في الفرافرة، وبيت الغوري في البياضة، وبيت قرنة في البستان، حيث توسعت جميعها بهذه الطريقة ذات مرة. ولم يكن تشييد هذه البيوت بوحدات مستقلة السمة الوحيدة التي جعلت من الممكن نظرياً إقامة عدد كبير من الأشخاص فيها. كما كان لاستخدام الحيز المكاني غير المحدود دوراً في تصميم البيت. فقد أتاح تصميم هذه البيوت الفصل بين الأماكن المخصصة للعامة وتلك المخصصة للخاصة. إذ لم يكن يرتاد الباحات المنفصلة - المعدة لاستقبال الزوار والتي لم يكن يرتادها سوى أفراد الأسرة الذكور عند وجود زوار ذكور، ولم يكن يسمح بدخول الذكور من خارج العائلة إلى الحرم - كانت تحدد الأماكن المخصصة للعامة وتلك المخصصة للخاصة. ويعكس ذلك القيم الثقافية والاجتماعية المتعلقة بخصوصية حياة العائلة وضرورة حماية الإناث من عيون الغرباء، رغم أن الميسورين فقط هم الذين كان يوسعهم

العيش في مثل هذه البيوت الكبيرة. وبخلاف بيوت الأوربيين الأغنياء، حيث الغرف مفتوحة على بعضها - قبل أن تؤدي فكرة الخصوصية التي ظهرت في القرن الثامن عشر إلى تغيير تصميم البيوت إلى درجة كبيرة - لم تكن الغرف في بيوت الشرق الأوسط ذات الباحات متصلة ببعضها، بل كانت تطل على الباحة، المكان المخصص للجميع. إلا أنه ضمن التقسيم الإجمالي لهذا المكان، كان ثمة اختلاف وظيفي ضئيل. إذ كان يتم تناول الطعام والنوم والحياة اليومية العادية في الغرفة أو الغرف نفسها. وكانت المفارش المستخدمة للجلوس أثناء النهار، تصيح أسرة في الليل. فقد مكنَ عدم وجود غرفة نوم منفصلة مخصصة لكل فرد أو غرف طعام أو غرف "معيشة" منفصلة إقامة عدد أكبر من الناس. (5)

إن صورة العائلة الكبيرة متعددة الأجيال التي تتقاسم بيت العائلة - بالعرف على العائلة عن طريق دور معينة. وعن طريق الأسلوب الذي شيدت فيه هذه البيوت - تحجب حقيقة شديدة التعقيد. ولكشف هذه الحقيقة، يجب أن نحدد السبل التي كانت تتم من خلالها تشكل الأسرة والتغيرات التي تطرأ عليها، ودراسة آثارها على بنية الأسرة وعلاقاتها.

الأسرة العثمانية من منظور المقارنة

تشكل الكثير من الأفكار المتعلقة ببنية العائلة في الماضي من الأبحاث التي وضعها مؤرخو العائلة الأوروبيون. وكانت بنية العائلة موضوع نقاش واسع ومثار جدل كبير في تاريخ العائلة الأوروبية. وقد أثار النقاش رفض بيتر لاسليت (Peter Laslett) الرأي الذي ساد فترة طويلة من الزمن والقاتل بأن الأسر في المجتمعات ما قبل الصناعية كانت تشكل مجموعات محلية كبيرة ومركبة، لا تضم الأسرة الزوجية فقط، بل تضم كذلك عددا كبيرا من الأقارب. وباستخدام البيانات الإنكليزية المتاحة من القرن السابع عشر، يقول بيتر لاسليت إن العائلات في الماضي كانت

صغيرة ونووية، لذلك فهو يفرض الفكرة القائلة بأن العائلة النووية ظهرت مع مرحلة التصنيع⁽⁶⁾. وكانت النتائج التي خلص إليها لاسليت تقوم على أسس منهجية وعلى تميز الحالة الإنكليزية. إلا أن الجدل الذي أثارته أطروحته حفزت على إجراء أبحاث متقدمة عن بنية العائلة وتشكلها وأهميتها. ووضع المؤرخون الذين عملوا مع لاسليت في كامبردج نظام تصنيف يقر بمدى تنوع أنماط العائلات بشكل واسع في الماضي، مما جعل بالإمكان بحث موضوع العائلة من منظور المقارنة. وقد استخدمت المتغيرات السياسية لمقارنة مختلف أنماط تشكل الأسرة (1) وتركيبية الأسرة في فترة زمنية محددة (من كان يعيش بيت واحد) (2) وعمر الذكور والإناث عند الزواج (3) ومتى يتم انقسام العائلة إلى أسر أصغر (متى يتم ذلك، وهل تنقسم العائلة إلى أسرتين أو أكثر). وقد حددت على الأقل أنماط عائلية "أوروبية" متميزة، وجمعت الأنماط العائلية القائمة في أصقاع أخرى من العالم باعتبارها نمطا "غير أوروبي"، وذلك بسبب عدم إجراء بحوث على النماذج التاريخية لتشكل الأسرة في هذه الأصقاع⁽⁷⁾.

وبفضل البحوث الأخيرة التي أجريت على العائلة في الشرق الأوسط - لاسيما البحوث التي أجراها ألن دوبن (Alan Duben) عن الأسرة التركية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والدراسة التي أجراها كين كونو (Ken Cuno) عن الأسرة الريفية المصرية في القرن التاسع عشر - أخذنا نجمع الأدلة التي تسمح لنا بالتحرك إلى حد يتجاوز الأسرة "غير الأوروبية" التي لم يكن يتم التمييز فيما بينها، وبدأنا نتبين وجود فروق في الأنماط الأسرية في الشرق الأوسط في الماضي، ونحدد المتغيرات التي تقرر هذه الأنماط. وخلص ألن دوبن إلى أن النظام الأسري في تركيا خارج المناطق الحضرية في القرن التاسع عشر كان نظام العائلة المشتركة، التي تتسم بوجود أسرة مؤلفة من زوجين مسنين وابن واحد أو أكثر مع زوجاتهم وأطفالهم، وأبناء وبنات غير متزوجين، ويرتبط هذا النوع من الأسرة بالزواج المبكر لكل من الذكور والإناث. ومع بقاء الأبناء في بيت الأب، كانت زوجات الأبناء

(الكثّات) ينتقلن للعيش في نفس البيت، ويحللن محل البنات اللاتي تزوّجن وانتقلن إلى بيت آخر. وكانت العائلة تنقسم، وتتشكل أسر جديدة بعد وفاة كبير العائلة. ولم يكن انقسام العائلة يتم بسبب زواج الأبناء وتقاسم التركات. لذلك كانت العائلة تنتقل من النموذج الأسري البسيط إلى المعقد أو الممتد، ثم تعود إلى النموذج البسيط. لذلك كانت الأسرة صغيرة نسبياً، إلا في المرحلة الممتدة بين زواج الابن البكر ووفاة كبير العائلة، وهي مرحلة كانت على أي حال قصيرة نسبياً، إذا ما أخذنا بالاعتبار متوسط العمر المتوقع (8). وبعد أن اتضح أن الأسرة التركية كانت صغيرة وبسيطة، إلا في إحدى مراحل الدورة الأسرية، وأن العائلات المشتركة لم تكن تمثل إحصائياً سوى ثلث العائلات جميعها، يواجه دوين مشكلة تماثل النتيجة التي توصل إليها ومفادها أنه يمكن اعتبار بنية العائلة التركية بنية مشتركة. ويجادل بأن نسبة العائلات التي تنتمي إلى هذا النمط في أي فترة زمنية أقل مما هي في الواقع، وهذا ما يميزها عن أنماط العائلات الأخرى (9).

وتخلص الأبحاث التي أجراها جوستن مكارثي (Justin McCarthy) إلى نتائج مشابهة عن الأنماط الأسرية في المدن الصغيرة والمناطق الريفية في السلطنة العثمانية. ففي دراسة أجراها على الأتراك في منطقة البحر الأسود في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وجد أيضاً دلائل تشير إلى وجود العائلة المشتركة. ولم يتطرق إلى مسألة الدورة الأسرية مباشرة، لأنه كان يبحث في فترة زمنية معينة. إلا أن النتيجة التي توصل إليها بشأن شيوع العائلة الممتدة بنسبة إحصائية 33-34 في المائة تلائم عملية تشكل الأسرة وتغيرها التي اقترحها دوين. (10) وقد أجرى مكارثي دراسة على مدينة واحدة كانت تتبع نمطا مختلفا. ففي فيز (Vize)، كان الذكور يغادرون بيت الأب بعد زواجهم، لذلك كانت الأسر البسيطة هي المعيار، وليس فقط مرحلة من مراحل الدورة الأسرية المشتركة. وليس من الواضح سبب وجود هذا الخلاف. إلا أن وجود نمط مختلف من أنماط تشكل الأسرة في مدينة واحدة بين ثلاث مدن قام مكارثي بدراستها أمر يشير إلى عدة أمور. ومن المحتمل

أنه كان يوجد في مدن وقرى صغيرة أخرى أنظمة أسرية مختلفة، لذلك كان يوجد نعتان مختلفتان من التشكل الأسري على الأقل في المناطق الريفية والمدن الصغيرة. وثمة حاجة إلى إجراء بحوث أخرى لتحديد فيما إذا كان هذا صحيحاً وما هي أسباب هذه الفروق.

ووجد كين كونو أيضاً دليلاً عن وجود نظام العائلة المشتركة في الدلتا في مصر في القرن التاسع عشر. وباستخدام بيانات إحصائية عن السكان التي أصبحت متاحة لأول مرة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر في مصر، يخلص إلى أن نمط الأسرة البسيطة كان أكثر الأنماط شيوعاً في أي فترة من الفترات. وشأن دوين، يجادل بأنه كان يوجد نظام العائلة المشتركة لأن العديد من هذه الأسر البسيطة كانت في طور التحول إلى عائلات مشتركة. إذ كان معظم الناس يقضون على الأقل جزءاً من حياتهم في العائلة المشتركة، وكان معظم الناس يعيشون في عائلة مشتركة في فترة ما، رغم أن أغلبية العائلات لم تكن مشتركة. (11) وبما أن كونو يتحدث عن قرى محددة، فقد كان بوسع أن يقدم صورة أكثر دقة وتفصيلاً عن العائلات في هذه القرى عن تلك التي قدمها دوين، وأن يحدد متغيرات أثرت على تشكل هذه الأسر واستقرارها. ووجد عدداً من الصلات الهامة التي يمكن أن توضح أوجه التشابه وبعض الفروق بين العائلات. أحدها الصلة بين حيازة الأراضي والعائلة المشتركة. فلم يكن لدى العديد من الناس في هذه القرى أراضي أو لم يكن لديهم حقوق إجبار، لذلك لا يرجح أن تكون عائلات مشتركة. كذلك، ثمة ارتباط شديد بين الطبقة والعائلة المشتركة. إذ أن احتمالية أن يشكل الأعيان في الريف عائلات مشتركة أكبر، ومركبة أكثر، وأكثر استدامة من الفئات الأخرى أكبر بكثير. (12) وأخيراً، يقترح أن مستويات الازدهار قد تؤثر على تشكل العائلة. وقد تبين من إجراء دراسة على قرية واحدة في فترتين مختلفتين في القرن التاسع عشر، وجود عدد أكبر من العائلات البسيطة في الفترات السيئة. (13)

يظهر هذا البحث عن العائلات الريفية المصرية وتركيبتها تشابهاً واسعاً في ميل الفئات المالكة للأراضي نحو تشكيل عائلات مشتركة. إلا أنه توجد بعض الفروق في نمط العائلة المشتركة وفي استمرارية هذه العائلات من منطقة إلى أخرى. ويتمثل الفرق الأساسي في المنطقتين في العلاقة الاقتصادية بين الذكور بعد وفاة الأب. ففي المناطق التركية، كانت الممتلكات تقسم بين أفراد العائلة وتتشكل أسرة بسيطة جديدة في كل جيل، وكانت الدورة الأسرية بسيطة حيث كانت العائلة تنتقل من أسرة بسيطة إلى عائلة مشتركة ثم تعود إلى أسرة بسيطة.

وكان من الممكن أن تستمر الملكية المشتركة في مصر على مدى بضعة أجيال ربما بسبب الإقامة المشتركة. ووجد كونو أن الدورة الأسرية الأكثر تعقيداً تمر في ست مراحل: الأولى، العائلة النووية، والثانية العائلة المشتركة المؤلفة من الأب والأم والأبناء المتزوجين وعائلاتهم، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بعد وفاة الأب، إذ يستمر أحياناً أو أكثر مع عائلاتهم في الإقامة في البيت نفسه، في حين تبدأ المرحلة الرابعة عندما يتوفى أحد الأخوين. فيعيش الأعمام وأبناء أخوتهم وعائلاتهم معاً. وتضم الأسرة في المرحلة الخامسة أبناء العم بعد وفاة جميع ذكور الجيل الأقدم، ثم تعود هذه العائلات في المرحلة السادسة وتصبح أسراً بسيطة مرة أخرى، بعد أن ينفصل أبناء العم ويشكلون أسراً منفصلة. (14) ورغم أنه من الممكن أن تنفصل العائلة بعد المرحلة الثانية (أي عقب وفاة كبير العائلة، كما وجد دوبرن في تركيا)، يمكن أن تستمر أيضاً حتى جزء من المراحل الأخرى أو جميعها. فقد كانت بعض العائلات المشتركة تتألف من أبوين وأبنائهما المتزوجين، في حين تتألف أسر أخرى من الأخوة الذين يعيشون معاً أو الأعمام وأبناء الأخ. وكانت جميعها تشكل عائلات مشتركة، إلا أنها كانت تضم أنماطاً أسرية وتجارب حياتية مختلفة تماماً. ويمكن ربط الفروق القائمة في النماذج الأسرية بين المناطق التركية من السلطنة العثمانية ومصر بتوافر الأرض. إذ كانت الأرض في مصر شحيحة بالنسبة لعدد السكان، رغم القيام باستصلاح أراضي جديدة في القرن التاسع عشر. لذلك

كانت الطرق المتبعة للحفاظ على الأرض والعمل بها بشكل مشترك ضرورية في الغالب بغية العيش والازدهار. أما في الأناضول فكانت الأراضي وفيرة، وكان بالوسع الحصول على أراضي جديدة للتعويض عن الأراضي الموزعة بين الأخوة. (15)

ولعل الفروق في أنماط تشكل الأسرة تعكس أيضاً الفروق في بنية الطبقة الريفية وفي طبيعة ونسبة التغيرات التي طرأت على حياة الأرض والقوانين المتعلقة بالأراضي في كل من مصر والمناطق التركية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. وأظهر كونوا أن العائلة المشتركة، ولا سيما العائلة التي تستمر لبضعة أجيال، ترتبط بشكل خاص بالأعيان الريفيين، الذين كانوا يحرصون على الاحتفاظ بعائلات مشتركة للحيلولة دون تقسيم ممتلكاتهم عن طريق التوريث، والذين استخدموا نفوذهم في مجلس الأعيان المصري لسن قوانين تقضي بزيادة نفوذ كبير العائلة والحفاظ على الممتلكات دون تقسيمها على حساب مصالح أفراد العائلة. (16) وتدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث على الصلة بين بنية طبقة المجتمع الريفي، والتغيرات التي طرأت على حياة الأرض والقانون وتشكل الأسرة لتحديد مدى أهمية هذه الفروق بين تركيا ومصر.

كيف يمكن مواءمة الأسرة الحضرية مع هذه الصورة؟ إذ إن الكثير من الأمور التي ساهمت في تشكيل الأسرة الريفية تتمثل في علاقة الأسرة بالأرض والحاجة إلى الحفاظ على مورد الأسرة الاقتصادي (أو ازدهارها). وقد أثرت اعتبارات مختلفة على تشكل الأسرة في المناطق الحضرية. فقد بحث دوبرن وزميله جيم بيهار (Cem Behar) الأسرة في اسطنبول بين الأعوام 1880 و 1940. ووجدوا أن نظام الأسرة في اسطنبول كان يختلف تماماً عن نظام العائلة المشتركة السائد في الريف - وتبين لهما أن الاختلاف كبير جداً وقد أشارا إلى ذلك بأنه "مجتمع منقسم إلى قسمين". (17) إذ كان الرجال والنساء في اسطنبول يتزوجون في سن متأخرة، وكان متوسط عمر الزواج بالنسبة للرجال ثلاثين عاماً، وواحد وعشرين عاماً بالنسبة للنساء. علاوة على ذلك، كان الزوجان حديثي الزواج يكوّنان أسرتهما الخاصة بهما ولا يقيمان عادة

في بيت الوالدين. وإذا عاشا مع الوالدين، فمن المرجح أن يعيشا مع أسرة الزوجة أو أهل الزوج. إذ كان يعيش 60 في المائة من السكان في أسرة بسيطة. ولم تكن العائلات الممتدة -أو المتعددة- تشكل سوى 28 في المائة من السكان. ولم تكن الأسرة بسيطة فحسب، بل كانت صغيرة أيضاً. وكان متوسط عدد أفراد الأسرة 3.6 فرداً. وكان للطبقة شيء من التأثير على حجم الأسرة وبنيتها، وهذا أمر لا يدعو للاستغراب. ومن المرجح أن الأعيان كانوا يعيشون في عائلات مركبة وأكبر نوعاً ما. ومع ذلك، لم تكن حتى عائلات الأعيان كبيرة جداً بشكل عام (4.6 فرداً في كل أسرة)، ولم تكن سوى 21 في المائة من عائلات الأعيان، عائلات متعددة الأسر. (18)

ويبدو أن سبب هذه الفروق بين الأسرة في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر، والأسرة في المناطق الأخرى من الدولة العثمانية يكمن في أن التغيرات الاجتماعية التي طرأت في القرن التاسع عشر في اسطنبول تجاوزت التغيرات التي حدثت في المناطق الأخرى. بمعنى آخر، تشكل اسطنبول حالة متميزة ومختلفة عن المناطق الحضرية الأخرى وكذلك عن المناطق الريفية، ولعلها تختلف أيضاً عن اسطنبول في مطلع القرن التاسع عشر. كان ذلك هو الرأي الذي توصل إليه دوبرن وبيهار. (19) وقد لا يكون الجواب الواضح هو الجواب الصحيح. فمن المحتمل أن تشكل الأسرة في الأماكن الحضرية في الماضي يختلف عما كان عليه في المناطق الريفية في السلطنة، ويحتمل أيضاً أنها كانت تشبه تشكلها في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر مما هو في المناطق الريفية. ويجادل هايم جيربير، الذي ينحصر بحثه الشامل في بورصة في القرن السابع عشر، بأن الأسرة النووية كانت واسعة الانتشار في الماضي أكثر بكثير مما كان يعتقد، على الأقل في الأقاليم الرئيسية في السلطنة العثمانية. (20)

ويخلص جيربير إلى هذه النتيجة من الدراسة التي أجراها على 2300 عقار يملكها أشخاص في بورصة. ويبين تحليل هذه العقارات، طبقاً لجيربير أن

العائلات كانت صغيرة نموذجياً، وأن متوسط توقع العمر كان منخفضاً، ولذلك لم يكن الكثير من الرجال يعيشون لفترات طويلة تمكنهم من رؤية أبناءهم يتزوجون ويصبحون أرباب عائلات متعددة الأجيال؛ وفي الغالب كان الأبناء البالغون نشيطين اقتصادياً، وينتقلون إلى بيوتهم الخاصة قبل وفاة آبائهم مما يوحي بأنهم كانوا مستقلين اقتصادياً عن آبائهم، ولعلمهم كانوا يقيمون في بيوت مُنفصلة. ولا توجد أدلة على أن الأخوة كانوا يبقون في البيت معاً لفترة طويلة. وفي حين لم يكن لدى جيربير الدليل الإحصائي الذي كان متاحاً لدوين وبيهار في نهاية القرن التاسع عشر، توحي الأنماط التي يذكرها بأن حجم العائلة والأسرة كان يماثل حجمها في اسطنبول في وقت لاحق. وكما ذكرنا في الفصل الأول، يرى جيربير أن الاحساس بتوفر مزيد من الأمن بالقرب من العاصمة، وطبيعة القانون العثماني / الإسلامي، والطبيعة البيروقراطية للدولة العثمانية قللت من أهمية صلات القرابة في المناطق الرئيسية في السلطنة. فقد كانت الأسر الصغيرة والبسيطة تركز على أواصر القرابة على نحو أقل (21).

ما هذا البحث عن العائلة العثمانية إلا البداية، ومن السابق لأوانه الخروج بأي نتائج مؤكدة. إلا أنه يؤكد خطورة الافتراض بأن جميع العائلات في الشرق الأوسط ذات نمط واحد، ويوفر مجاًلاً للمقارنة لبحث الأسرة في أصقاع أخرى من السلطنة وفي أزمنة مختلفة. وتوحي مناقشة جيربير بأنه قد تكون الأسرة الحضرية خارج الأقاليم الرئيسية من السلطنة مختلفة تماماً عن الأسرة في بورصة واسطنبول، ويؤكد دوين وبيهار على تمييز وضع اسطنبول. وسيبحث الجزء التالي من هذا الفصل في عائلات الطبقة العليا في حلب لنرى مدى تطابق عائلات الأعيان في مدينة إقليمية رئيسية كحلب مع عائلات الأعيان في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط في الماضي، وما نوع العائلة التي تشكلها هذه الطبقة والعوامل التي تحدد ذلك؟ وهل تشبه هذه العائلات التي تنتمي إلى الطبقة العليا في حلب العائلات التي تنتمي إلى نفس الطبقة في بورصة في القرن السابع عشر، وفي اسطنبول في القرن

التاسع عشر، أو في مصر في القرن التاسع عشر؟ وفي الوقت نفسه، تتيح دراسة هذه العائلات الفرصة لبحث العلاقة بين العائلة الكبيرة الممتدة المثالية وحقيقة الترتيبات العائلية الفعلية.

حجم العائلة وبنية الأسرة والدورة الأسرية في حلب

كانت دينامية تشكل الأسرة في الماضي معقدة، سواء كانت حضرية أو ريفية، غنية أو فقيرة. وأثرت عوامل عديدة - ثقافية واقتصادية وسياسية وعائلية وشخصية بطرق شتى على القرارات المتخذة بشأن الترتيبات الأسرية. إلا أنه كان ثمة عامل أكيد يتمثل في ديمغرافية الأسرة. فقد كان من الممكن أن يهيمن حجم العائلة التي تتمحور حولها الأسرة والعوائق المتمثلة في الموت على الاعتبارات الأخرى. وقبل أن نبحث في أنماط تشكل الأسرة في حلب، ينبغي أن نبحث في مسألة حجم العائلة.

ويتعذر استخلاص شئ أكثر من القيام بتقدير حجم الأسرة في حلب بسبب عدم توفر مصادر إحصائية موثوقة قبل نهاية القرن التاسع عشر. إذ لا توجد سجلات عن الولادة من أي نوع كان في الشرق الأوسط في فترة ما قبل الحداثة أو في بداية فترة الحداثة. لذلك اعتمد المؤرخون على سجلات الميراث (المخلقات) في تقدير حجم الأسرة، وتمثل ذلك في حقيقة الأمر باحتساب عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة عند وفاة أحد أو كلا الوالدين. (22) يظهر تطبيق هذه الطريقة بالنسبة لحلب، أن حجم الأسرة بين مجموع السكان كان صغيراً. إذ لم يتجاوز متوسط عدد الأطفال في الأسرة الزوجية 3.3 أطفال (23). ويتطابق هذا العدد مع ما وجدته مؤرخون آخرون اتبعوا نفس المنهج. فقد قدر جيربير أن متوسط عدد الأطفال في الأسرة في بورسة في القرن السابع عشر هو 2.15 طفلاً. وتقدر تاكر (Tucker) هذا العدد بـ 3.3 أطفال في نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتتسق هذه

الأرقام عن عدد الأطفال في الأسرة أيضاً مع تقديرات حجم الأسرة التي استخدمها المؤرخون العثمانيون الذين قاموا بدراسة السجل العقاري وبيانات إحصاء السكان. فقد استعمل أومير باركان المعامل 5 (أي بالغان وثلاثة أطفال) لتحديد عدد سكان الدولة العثمانية في القرن السادس عشر من مسوحات السجل العقاري للبيوت. ورغم أن مكارثي ودوبن اقترحا ن عدد أفراد الأسرة في المناطق الريفية أعلى بقليل (6.5 و 5.3 - 6.5 على التوالي) في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإن الأرقام التي ذكرها تعكس وجود الأسر التي تقيم في بيت واحد ولا تعكس الفروق الهامة في حجم جميع الأسر الزوجية التي تشكل العائلة. وكان عدد الأطفال لكل زوجين يتراوح بين طفلين وثلاثة أطفال⁽²⁴⁾. وتؤكد الأدلة المعاصرة الأخرى عن حجم الأسرة في حلب ما تم العثور عليه في هذه السجلات. فقد أشار هنري غي (Henry Guys)، الذي كان القنصل الفرنسي في حلب في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، إلى أن الأسرة المسلمة كانت صغيرة وتتألف عادة من الأب والأم وطفلين أو ثلاثة أطفال. وفي بعض الأحيان، كانت تقيم كل من الأم أو الخالة، أو أخت الزوج أو الزوجة مع الأسرة⁽²⁵⁾.

لدى دراسة طبقة معينة من المجتمع، فإن متوسط حجم الأسرة لا يتغير كثيراً. إذ لم يكن يبقى على قيد الحياة من أطفال عائلات الأعيان أيضاً سوى أعداد قليلة نسبياً. وبالطبع كان يوجد لدى بعض العائلات عدد كبير من الأطفال. وخير مثال على ذلك عائلة عبد الوهاب الشَّريف (13 طفلاً) وعائلة الحاج موسى أميري (11 طفلاً) وكان لكل منهما أكثر من زوجة واحدة.

وكان لدى الحاج موسى أربع زوجات وعدد من الجواري. وتزوج عبد الوهاب زوجة ثانية، أصغر منه بكثير، ربما بعد وفاة زوجته الأولى. ورغم ذلك، فقد كانت العائلات الكبيرة نادرة. وكان متوسط عدد الأطفال في الأسرة الزوجية بين عائلات الطبقة العليا هذه 6.3 أطفال، أي أعلى بقليل من المعدل الإجمالي. وبما أن هذه الحسابات تستند إلى إعادة تشكيل العائلة من الطبقة العليا - سجل أكثر شمولاً،

رغم أنه ليس كاملاً، من سجلات التركات للسكان ككل - فقد يعزى الفرق إلى اختلاف طرائق الحساب. ففي حين يحتمل أن تكون العائلة من الطبقة العليا أكبر بكثير من عائلات الطبقات الأخرى (وهي مسألة سنبحثها لاحقاً)، لم يكن عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة لدى كل أسرة زوجية محدداً بطبقة معينة. ورغم أن مستوى المعيشة بين صفوف الأعيان أعلى، ويعتقد أن الظروف الصحية والنظافة لديهم أفضل، فإن النتائج التي كانت تتمخض عن ذلك كانت هامشية. إذ كان أفراد الطبقات العليا يصابون بذات الأمراض الخطيرة التي يصاب بها الآخرون. فقد كانت نسبة وفاة الأطفال مرتفعة، وكان متوسط العمر المتوقع بالنسبة للباقيين على قيد الحياة بعد الطفولة هو أواسط الثلاثينات فقط، رغم وجود بعض الأشخاص الذين عاشوا فترة أطول. وتعلق جوديث توكر على الأخطار التي كانت تتعرض لها النساء أثناء الولادة⁽²⁶⁾. إلا أن شيوع الأرامل مع أطفالهن الصغار، يوحي أن حظ الرجال لم يكن أفضل من حظ النساء بكثير.

وفي حين كان ارتفاع معدل الوفيات يشكل العامل الأكثر أهمية في الحد من حجم الأسرة، فلعل عوامل أخرى كانت تؤدي دوراً في جعل حجم الأسرة صغيراً. وربما كانت القيود على الخصوبة هامة أيضاً. وكان انخفاض متوسط العمر المتوقع يعني أن الناس كانوا يموتون وهم في متوسط عمرهم الانجابي، الأمر الذي كان يؤثر على معدلات الخصوبة. ومما لا شك فيه، فقد كان للقيود "الطبيعية" على الخصوبة، مثل العمر عند الزواج والنسبة المثوية للأفراد المتزوجين وفترات الإرضاع الطبيعية والخصوبة، أثر هام، رغم عدم توفر دلائل كثيرة عن هذه الأمور⁽²⁷⁾. وبالإضافة إلى القيود الطبيعية على الخصوبة، يحتمل كذلك وجود محددات للخصوبة بالوسائل الاصطناعية. فقد ناقش باسم مسلم على نحو مقنع بأن المعرفة بوسائل منع الحمل وممارستها كان شائعاً على الأقل عند بعض السكان، لاسيما بين صفوف الطبقات المتوسطة والعليا في المدن. ويرى مسلم أن انخفاض عدد السكان في كل من سورية ومصر من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر كان

متسقاً مع ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض نسبة الخصوبة نسبياً، الناجم جزئياً عن الرغبة الواعية بتحديد النسل. ويشير إلى مصادر مستمدة من القرون الوسطى تربط بوضوح بين الأسر الأصغر ونوعية الحياة الأفضل. وقد حدثت هذه المعرفة بعض الأسر إلى تحديد نسلها في أوقات الشدة، والتي كانت ترغب في تقليل الصعوبات ومشاق الحياة والحفاظ بقدر الإمكان على أسلوب حياتها (28). وبدون توفر أدلة مباشرة من حلب، يستحيل تطبيق فرضية مسلم، إلا أنها تبقى مثيرة للاهتمام وجديرة بالدراسة.

وكان صغر حجم معظم عائلات الطبقة العليا ينطوي على آثار متناقضة لتشكل العائلة. فمن الناحية الأخرى، كان ذلك يعني أن العائلة المشتركة كانت شيئاً عملياً، بمعنى أنه في معظم الحالات لم تكن العائلات الكبيرة جداً تضطر إلى الانقسام بسبب عدم توفر الحيز المكاني الكافي داخل البيت ليتسع للجميع. وكان الكثير من مساكنهم واسعة بحيث تكفي لإيواء الوالدين وأبنائهما وعائلاتهم وبنايتهم العازبات. وفي الغالب، كان ارتفاع نسبة الوفيات - أهم سبب لتدني حجم الأسرة - وتدني متوسط العمر المتوقع يعيق تشكل العائلات المتعددة الأجيال والعائلات المركبة. وكانت العائلة المشتركة التي تضم الأب والأم والأبناء الكبار وعائلاتهم تنقسم غالباً بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما، عندما يكون الأطفال قاصرين أو عندما لا يعيش الأطفال حتى سن البلوغ. فإذا مات الأب وأطفاله قصر، فإما أن تتراأس المرأة الأسرة أو تلتحق النساء والأطفال القصر بعائلة الأقارب. وهذا يعني أيضاً أن الأخوة المتزوجين لن يمضوا جزءاً من حياتهم معاً في عائلة مشتركة يرأسها الأب، بل يقيمون أسراً منفصلة فور بلوغهم سن الرشد وحصولهم على ميراثهم. وقد تؤدي الوفاة إلى تدني نسبة العائلة المشتركة، رغم تفضيل المجتمع لها.

لذلك ما هي أنماط العائلات التي كانت سائدة بين عائلات الأعيان في حلب؟ للوهلة الأولى، فإن الشيء الذي يلفت الانتباه بشأن عائلات الطبقة العليا هو تنوعها. ففي حين كانت معظم العائلات تمر في عملية مشابهة من تكون الأسرة

وانقسامها، حيث ينمو الأطفال ويتزوجون وينجبون أطفالاً، إلا أنه عند وفاة الوالدين، فإن معرفة من هم الأفراد الذين عاشوا في العائلة، وتوقيت انقسام العائلة، وتشكل أسر جديدة، والعلاقة بين هذه الأسر الجديدة اختلفت اختلافاً كبيراً فيما بينها. وفي بعض العائلات، كان يتم الانقسام إلى أسر منفصلة في كل جيل بعد وفاة كبير العائلة بفترة وجيزة. وقد يتم ذلك في عائلات أخرى بعد فترة طويلة من وفاة الأب، وفي بعض الأحيان عبر جيل بأكمله. وفي بعض الحالات، كان كل ابن يقوم بتشكيل أسرة منفصلة. وفي عائلات أخرى، من الممكن أن يبقى أخان معاً، في حين ينتقل الأخوة الآخرون إلى بيت آخر. ومن المحتمل أن تقيم عدة أسر بجانب بعضها بعد انقسامها، أو ربما تتوزع في العديد من الأحياء. وكان التشابه الأمر الأساسي الذي يستند إليه هذا التنوع. ويمكن إطلاق عبارة "العائلة المشتركة" على أغلب هذه العائلات، إذا كنا نعني، استناداً إلى دوين، أن الدورة الأسرية، يمكن أن تنطوي على مرحلة مشتركة وكان في الغالب يتم ذلك، وإذا وضعنا نصب أعيننا إمكانية تطبيق تسمية "العائلة المشتركة"، على الأسر التي كان أحدها يختلف عن الآخر بطرائق هامة.

قبل الشروع في دراسة مختلف أنماط عائلات طبقة الأعيان، لعلنا من المفيد البحث في نسب العائلة على مدى بضعة أجيال. إذ كانت عائلة الجابري إحدى أكبر العائلات البارزة في حلب خلال هذه الفترة وفي بداية القرن العشرين. وهي سليلة قاضي عثماني تزوجت ابنته من رجل ذي خلفية اجتماعية متواضعة، وأصبح أفراد هذه العائلة علماء بارزين في الشطر الثاني من القرن الثامن عشر. وفي عام 1760، كان كبير العائلة أحمد الجابري يقيم في حي العينين، في الضواحي الغربية من المدينة، وكانت له عقارات كثيرة هناك. وفي عام 1765، وقبل وفاته بحوالي خمس سنوات، أنشأ أحمد وقفاً من هذه العقارات، تشمل بيت العائلة، الذي أصبح سكناً لذريته. إلا أنه قبل وفاته انتقل ثلاثة من أبنائه إلى بيوت جديدة في مختلف أحياء المدينة. (توفي ابنه الرابع أسعد قبل وفاة أبيه، وليس من المعروف

أين كان يقيم) فقد انتقل ابنه طه إلى الفرافرة، وانتقل يوسف، الذي عمل مدرسا في المدرسة الجديدة الاسكندرية في حي العينين (مما يدل على أنه أقام في ذلك الحي شطرا من حياته) مع عائلته إلى المصابن، رغم أنه أمضى معظم وقته في اسطنبول، حيث شغل منصب كاتب في ديوان السلطنة، بينما انتقل مصطفى إلى سوقة علي. (29) ويكمن جزء من تفسير اختيار الأخوة الجابري هؤلاء لأماكن إقامتهم هذه في الرغبة التي تحوهم للانتقال إلى طبقة أعلى، وذلك بالانتقال من الضواحي إلى الأحياء "الأرستقراطية" في المدينة. إلا أنها تعكس أيضاً العملية الطبيعية لانقسام العائلة الذي تعرضت له جميع العائلات.

وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، ازدادت ثروة العائلة ونفوذها، لا سيما في فرع عائلة مصطفى. وكان مصطفى وأخوه طه موظفين في المحكمة الشرعية نائبين للقاضي. واستخدم مصطفى هذا المنصب كخطوة للوصول إلى مناصب أكثر أهمية، وهما منصبا مفتي الحنفية ونقيب الأشراف، الذي حل محله فيما بعد أحد أبنائه، عبد الله. أما ابنه الآخر عبد القادر، فقد عمل أيضاً موظفاً في المحكمة ثم أصبح محصلاً. وكان هذان الأخان من آل الجابري، عبد الله وعبد القادر، من بين أكثر الرجال نفوذاً في حلب في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وكانا ضالعين في السياسات الفتوية في ذلك الوقت. وقد اختلفت الأنماط العائلية في هذا الفرع من العائلة عنها في الجيل السابق. فقد عاش مصطفى وأبناؤه معاً حتى وفاة مصطفى، ثم استمر الأبناء في العيش في عائلة مشتركة حتى وفاة عبد الله في عام 1821. وارتبطت نجاحاتهما السياسية بصورة وثيقة بجهودهما المشتركة. وتقاسما فيما بينهما بعض المناصب الدينية المحلية الأكثر أهمية: المفتي ورئيس كتاب المحكمة ونائب (القاضي) ونقيب الأشراف. وأصبح عبد الله أيضاً قاضياً وعمل فترة من الزمن في إزمير، فعمل على تعميق صلات أخيه في المؤسسة الدينية في السلطنة. أما في حلب، فقد أصبح عبد القادر المتسلم لفترة من الزمن. ويعود سبب نجاحهما أيضاً إلى ثروتيهما التي استثمرها في عقارات كثيرة (30). وبعد وفاة عبد الله وعبد

القادر ببضع سنوات، واصل بعض أبنائهما وبناتهما في العيش معاً في بيت العائلة في سويقة علي، رغم عدم معرفة عدد السنوات التي عاشوا فيها معاً. ومن المعلوم أن بعض أبنائهما أنشأوا عائلات خاصة بهم. وانتقل عارف بن عبد القادر إلى دار الماسلي في الفرافرة، واشترى ابن عمه أحمد، ابن عبد الله، بيت آل الجندي في المصابين. (31) ورغم أن يوسف الجابري أمضى فترة طويلة نسياً في مصر، وانتقل بصورة دائمة إلى اسطنبول قبل وفاته ببضع سنوات بسبب تعيينات رسمية في الحكومة العثمانية، إلا أن أسرته (ابن وابنتان) بقيت في حلب. وعندما توفي يوسف، كان ابنه وابنته قد بلغا سن الرشد، وليس معروفًا متى كان ذلك قبل وفاته، وقد توفيت ابنته الأخرى قبله. وتزوج ابنه محمد من ابنة عمه مصطفى واسمها شرف، وعاشا في بيت العائلة في المصابين. ويبدو أن أم محمد وأختها فاطمة عاشا معهما، وليس ثمة إشارة تدل على زواج أخته. وتوفيت أمه وفاطمة قبل محمد. وكان لمحمد وشرف طفل يدعى يوسف بلغ سن الرشد عند وفاة محمد، قبل عام 1792. وعاش يوسف في بيت العائلة حتى وفاته (1819) مع زوجته، وأطفاله الخمسة وأمه. وبعد يوسف، توفي اثنان من أطفاله الخمسة، ابن وابنة قبل أن يبلغا سن الرشد، وتوفي طفل آخر قبله. ويعتقد أن الطفلين اللذين بقيا على قيد الحياة، كانا لا يزالان يعيشان في بيت العائلة مع أمهما وجدتهما في عام 1840. (32) وفي هذا الوقت، كان أحد الإبنين، ويدعى طالب، قد تزوج من حبيبة إخلاصي وكان عنده ابن قاصر. لذا عاش هذا الفرع من العائلة في أسرة بسيطة أو ممتدة، وليس في عائلة مشتركة خلال معظم هذه الفترة. وفي هذا النسب الواحد، كان ثمة أنواع مختلفة من العائلات وأنماط متنوعة من التشكل الأسري. ويعكس هذا التنوع في النسب الواحد التنوع في المجموعة ككل.

لعل أفضل وسيلة لتصوير عائلات الأعيان في حلب هو استمرار الأنماط الأسرية. فقد كانت أعراف العائلة المشتركة هي التي تحدد معايير استمراريتها. وضمن هذه المعايير، كانت العائلات تتراوح من أسر بسيطة إلى عائلات كبيرة متعددة تبقى

دون انقسام على مدى أجيال عديدة. وكانت هناك في صفوف الطبقة الراقية في حلب، في أي فترة زمنية، عائلات مشتركة تضم الأبوين والأبناء المتزوجين (في المرحلة الثانية)، والأخوة البالغين وعائلاتهم (المرحلة الثالثة)، والأعمام وأبناء الأخ (المرحلة الرابعة)، كما يتضح من عائلة الجابري. وقد انفصلت أغلب هذه العائلات في فترة ما، قد تكون في أي فترة من تاريخ العائلة (وكانت تتم عادة، لكن ليس دائماً، بعد وفاة الذكور الرئيسيين). وقد بقيت بعض العائلات دون انقسام طوال هذه الفترة، وكان هناك أسر بسيطة لعلها مرت أو لم تمر في مرحلة العائلة المشتركة. ويصعب معرفة فترة انفصال العائلات بدقة من المصادر. إلا أن كل ما نعرفه هو أن العائلات كانت تنفصل، ولا نعرف بالضبط متى كان يحدث ذلك. إلا أن الأدلة الظرفية متاحة، وتمكننا من فهم شيء من هذه العملية (33). وبإلقاء نظرة أوثق على مختلف أنماط عائلات الطبقة العليا يمكننا أن تسلط الضوء على عملية تشكل الأسرة وانفصالها وبعض العوامل التي تحددها.

كانت العائلة المشتركة التي تتألف من الأبوين والأبناء المتزوجين هي المعيار السائد من حيث توقعات الناس، أي بقاء الأبناء في بيت أبيهم بعد زواجهم. وبما أن هذا كان هو المعيار السائد، فمن الصعب إيجاد دليل واضح عن هذا النوع من العائلة، لأن الناس ينحون لاعتبار أن هذا أمراً مسلماً به، رغم أن ألكسندر راسل، الطبيب البريطاني الذي عاش في حلب في منتصف القرن الثامن عشر، جاء على ذكر هذا الضرب من العائلة بالتحديد في كتابه عن تاريخ حلب. ولعل العدد الفعلي لهذه العائلات هو أقل من المعايير التي قد تقودنا إلى التوقع، إلا أن وفاة الأب قبل وصول أبنائه إلى سن الرشد وزواجهم كان في الغالب يحول دون وجود هذا الضرب من العائلة. ولعل بعض الأبناء، وخاصة النشيطين اقتصادياً والمستقلين مالياً عن آبائهم، أنشأوا أيضاً عائلات خاصة بهم قبل وفاة آبائهم، رغم عدم وجود ما يثبت أن استقلالهم المالي هو الذي جعلهم يقيمون عائلاتهم الخاصة بهم أيضاً (34).

فبعد وفاة الأب، كانت بعض هذه العائلات المشتركة تنقسم خلال فترة قصيرة نسبياً، إذ افترضنا وجود أكثر من ابن على قيد الحياة. فكل ابن سيقوم عندئذٍ عائلته الخاصة به، كما كان حال أبناء أحمد الجابري، وشأن النمط الذي وجدته دوين بين العائلات الريفية التركية. وثمة عائلات أخرى لم تكن تنفصل بعد وفاة كبير العائلة، وفي تلك الفترة كانت العائلات المشتركة هذه تضم الأخوة وعائلاتهم (المرحلة الثالثة). وكان أفراد بعض العائلات من هذا الضرب يبقون معاً حتى وفاة أحد الأخوة، وفي عائلات أخرى لم تكن هذه الترتيبات دائمة. وسواء اعتبرت هذه الترتيبات الأسرية مؤقتة أو دائمة، فإن ذلك كان يتوقف على العوامل التي تؤثر على قرار بقاء الأخوة معاً. ورغم أنه نادراً ما تعرض لنا المصادر أسباباً واضحة يمكننا تفسيرها، فإن الدليل الظرفي يقترح وجود سببين يبينان سبب احتمال اختيار الأخوة الإبقاء على العائلات المشتركة لعدد من السنوات بعد وفاة أبيهم، لكن دون التوقع بأن يصبح هذا الترتيب دائماً. ويكمن أحد هذه الأسباب في وجود الأطفال القصر في العائلة. فمن المحتمل أن تشجع الحاجة إلى توفير الرعاية وإعالة الأطفال القاصرين هؤلاء وإدارة تركاتهم على بقاء العائلة كما هي إلى أن يبلغ هؤلاء الأطفال سن الرشد. أما العامل الثاني فقد ذكره راسل، وينطوي على علاقة حميمية بالكثير من العائلات الحلبية. فطبقاً لراسل، لم تكن العائلات تنقسم عند وفاة الأب، بل عند وفاة الأم. وقدم هذه الملاحظة كوسيلة لتأكيد مقدار السلطة والسيطرة الكبيرين اللذين كانت تتمتع بهما الأم. (35) وقد ردد عالم الاجتماع داغستاني في أوائل القرن العشرين الملاحظة التي ذكرها راسل، الذي ذكر أيضاً العلاقة بين وفاة الأم وانقسام العائلة بين صفوف عائلات الطبقة الراقية في المدن. (36) وليس ثمة دليل مباشر من سجلات المحكمة الشرعية يدحض أو يؤكد هذا الأمر، إلا أن الأدلة غير المباشرة توحي بأن ذلك قد يكون أحد العوامل في بعض الحالات. فقد توفي مثلاً عبد الوهاب الشريف في عام 1765 وتوفيت زوجته فاطمة في عام 1770. وانقسمت عائلة عبد الوهاب بعد وفاتها، رغم أن بعضاً من أبنائه

الأكبر سنًا انتقلوا إلى بيوت أخرى (37). فإذا كانت وفاة الأم وليس وفاة الأب هي التي تشير إلى نقطة انقسام العائلة في هذه الحالات، فإن ذلك يوحي بأن دينامية تشكل العائلة وانقسامها لم يكن يدور بالضرورة حول دورة حياة الذكور فقط. وينطوي ذلك على آثار هامة لموقع المرأة ودورها في العائلة - وهي نقطة سنبحثها في مكان آخر من هذا الفصل - الأسلوب الذي يتعين علينا أن نبحثه في طبيعة العائلة الأبوية هذه.

وثمة ظروف خاصة تجعل العائلات التي يبقى فيها الأخوة وعائلاتهم بعد وفاة والديهم معاً حتى وفاة أحد الأخوة. وأكثر الأمثلة وضوحاً عن العائلات من هذا النمط هي العائلات التي كانت فيها العائلة على قدر من الأهمية أيضاً كخطوة لبلوغ طموح سياسي. وستصبح هذه العائلات عندئذ أساساً لإقامة قاعدة سياسية. وكان تشكيل العائلة بالنسبة للأعيان الإقليميين الطامحين للانضمام إلى الطبقة الحاكمة، أو للحصول على نفوذ سياسي، يتأثر بالطموحات وعدم الشعور بالأمان الناشئ عن طبيعة النظام العثماني. فقد كانت العائلة الكبيرة دليلاً على المكانة وأسلوباً متبعاً لتقليد الطبقة الحاكمة. وفي الوقت نفسه، كان الوضع السياسي الفوضوي والمنافسات الفتوية وانتقال موازين القوى يعني أن القاعدة السياسية الأكثر رسوخاً تكمن في يد الذين كانت تربطهم صلات شخصية من القرابة والرعاية أو الملكية.

لقد أثرت الأسرة التي كانت تعتبر وحدة سياسية ووحدة عائلية واقتصادية أيضاً على طبيعة بنية العائلة وعملية تشكل الأسرة بطرائق متعددة. فقد كانت مكانة العائلة يعني أنه يجب أن تكون العائلة أكبر، ولاسيما الحاجة إلى وجود عدد أكبر من الناس لرعاية مصالح كبير العائلة. وإذا اعتبرنا الأسرة نواة، فإن حجم العائلة سيزداد بواسطة الزواج والنصير والخدم وربما التبني. علاوة على ذلك، ربما كان عدد الأشخاص من غير الأقارب في العائلة أكبر نسبياً منه في العائلات الأخرى. إذ تفرض قيود بيولوجية الحدود العليا لعدد الأقارب، ويمكن

أن تتوسع العلاقات مع النصير والسند بشكل غير محدود إذا توفرت حوافز ملائمة. وبما أن الأقارب يشكلون أساس العائلة فإن استمرارية العائلة المشتركة مع الزمن كان يعتبر أمراً في غاية الأهمية. وتعوض مزايا التعاون أي فوائد تنجم عن الانفصال إلى أسر ووحدات اقتصادية منفصلة. وفي حلب، تجلّى أثر الطموحات السياسية على تشكل العائلة أكثر ما تجلّى في ثلاثة أزواج أخوة، ينتمي كل زوج إلى أصول مختلفة، واتبع كل منهم سبلاً مختلفة للوصول إلى السلطة السياسية، إلا أنه يجب أن تؤخذ جميع هذه القوى في الاعتبار في أوائل القرن التاسع عشر.

وأبرز مثال عن العائلة كمجموعة منزلية ووحدة سياسية عائلة مصطفى الجابري وولديه عبد الله وعبد القادر المذكورين أعلاه. وكان ابنا عبد الرحمن الشريّف، نعمان وإسماعيل حليفين سياسيين وشريكين في العمل وعاشا معاً في بيت العائلة طوال حياتهما. وترد التفاصيل عن أصل عائلة الشريّف وتاريخها في نسب العائلة في الفصل الأول. ولمع نجم نعمان وإسماعيل في العائلة في مطلع القرن التاسع عشر. وشأن الأخوين الجابري أصبح نعمان نقيباً للأشراف وإسماعيل المتسلم. وتعرضت عائلة الشريّف، شأن عائلة الجابري، إلى عملية انقسام "طبيعية" في الجيل السابق، عندما أقام عبد الرحمن في دار أبيه واشترى لأشقائه الآخرين بيوتاً أخرى. إلا أن نعمان وإسماعيل واصلوا العيش معاً بعد وفاة أبيهما وعملاً كفريق واحد سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. وقد تبدى استمرار العلاقة الوثيقة بينهما في اندماج عائلتيهما في نهاية الأمر، الذي انعكس في وقف إسماعيل، الذي أقيم بعد اغتيال نعمان في عام 1822، إذ كان أبناؤه وأبناء نعمان المستفيدون من الوقف (38).

كان ابنا الباشا إبراهيم، أحمد ومحمد، أكبر منافسين للأخوين الشريّف والمسؤولين عن اغتيال نعمان. وقد جعل إبراهيم باشا نفوذه المحلي نقطة انطلاق له للحصول على مناصب الوالي خارج حلب. إلا أن جهوده لم تدم طويلاً، فضلاً عن محاولاته للحصول على مناصب مشابهة لأبنائه. إلا أن أحمد ومحمد بقيا نشيطين

سياسياً على المستوى المحلي، واعتمد نفوذهما على صلاتهما بمختلف الفئات في اسطنبول. إذ يعد التعاون في هذه المنطقة مهماً جداً. ويبدو أن محمد أمضى معظم أوقاته في حلب، في حين عزز أحمد صلاته في اسطنبول. إلا أن هذه الارتباطات لم تنقذهما في نهاية الأمر. ويتضح ضعف الطموحين سياسياً، وخاصة عندما تطرأ تغييرات رئيسية في العاصمة، عندما صدر أمر بقتلهما (39).

بعد وفاة أحد الأخوة في هذا النوع من الأسرة المشتركة، ينقسم بعضها إلى أسر منفصلة، في حين يبقى الأفراد في بعضها الآخر معاً، فتنشأ عائلات تتألف من الأعمام وأبناء الأخ (المرحلة الرابعة)، وبعد وفاة الأخ أو الأخوة الآخرين وأبناء العم (المرحلة الخامسة). في الأمثلة المذكورة أعلاه، يبدو أن عائلة الجابري انقسمت بعد وفاة عبد الله في عام 1821، أو على الأقل انتقل بعض أبنائه الكبار من دار عمهم في ذلك الوقت. ومن الناحية الأخرى، بقي أولاد نعمان الشريّف مع عمهم إسماعيل في عائلة ضمت عمته أيضاً وابنتها. وبعد وفاة إسماعيل في عام 1826 في دمشق، بقي ورثته الباقين على قيد الحياة، وهما حفيدان قاصران، في عائلة أبناء عمهما والأوصياء عليهما أبناء نعمان يوسف ومحمد سعيد.

إلا أنه لم تكن الأسر المؤلفة من الأعمام وأبناء الأخ أو من أبناء العم شائعة، إذ كان معظمها منفصل قبل أن تصل إلى هذه المرحلة. إلا أن عدداً قليلاً من العائلات بقي دون انقسام خلال فترة السبعين سنة التي شملت هذه الدراسة، وكانت عائلات مركبة تتكون من الأجداد والأحفاد وأعمام الأب أو عماته وأبناء العم حتى الدرجة الثانية. وكانت هذه العائلات عائلات كبيرة تضم العديد من الذكور في كل جيل، لذلك كانت عائلاتهم كبيرة، ومتعددة الأسر إلى حد أنها كادت تقترب من فكرة العائلة الأبوية. ويبدو أن هذا هو النمط الذي اتبعته ثلاث عائلات تجارية غنية، وهي عائلات الجزماتي والميري والأميري، خلال كل هذه الفترة أو في معظمها. وكانت عائلة الجزماتي كلها تنحدر من خليل الجزماتي (توفي 1738)، الذي جاء إلى حلب من تليسيم Tlesem في بداية القرن الثامن عشر. وكان لأحمد بن

خليل، (توفي عام 1778) عشرة أطفال (ستة أبناء وأربع بنات). وأنجب كل ابن أطفالاً، بمن فيهم خليل، الذي أنجب أحد عشر طفلاً. وبشكل عام أنجب أبناء أحمد الستة عشرين ابناً وابنة، رغم أنهم لم يبقوا جميعهم على قيد الحياة. وفي الجيل التالي، كان هناك سبع عشرة حفيداً. وحسب المصادر، عاشت العائلة كلها خلال هذه الفترة في ما كان يدعى "بدور جزماتي زادة" في سوقية حاتم، وهي مجموعة بيوت تتألف من خمسة دور متجاورة. إن هذا الترتيب المحكم لم يحل دون نشوء ضغائن في العائلة، بسبب وجود عدد من الدعاوى بين أفراد العائلة في سجلات المحكمة. إلا أنه يبدو أنها لم تسبب مشاعر سيئة تدعو إلى انفصال العائلة.

وبقي سليلو الحاج موسى أميري أيضاً يقيمون في بيته في سوقية علي. وكان لدى الحاج موسى ثلاثة عشر طفلاً، سبعة أولاد وست بنات. وأنجب أبنائهم عشرين طفلاً وأنجب أبنائهم واحداً وعشرين طفلاً، وكما في حالة الجزماتي، لم يتجاوز كلهم سن الرضاعة والطفولة.

وكانت عائلة ميري، التي كانت أصغر بكثير من عائلة الجابري أو عائلة أميري، تقيم في باب قنسرين. وأنجب كلا الأخوين، إسماعيل وحسن ميري، ستة أطفال فيما بينهم: فكان لدى حسن ابن وابنة، ولدى إسماعيل ابن وثلاث بنات. وتزوجت ابنتان من بنات إسماعيل أبناء عمهن، لذا بقين في بيت العائلة. وأنجب عبد الله، ابن حسن، ثمانية أطفال؛ وأنجب ابن عمه عبد الوهاب ثلاثة. وتوفي عبد الله في عام 1769 وهو غارق في الديون، وأصبح عبد الوهاب كبير العائلة الممتدة. وأنجب الجيل التالي عدداً قليلاً من الأطفال الذكور، ولم يعيش الأطفال الذكور ولذلك انقرضت العائلة.

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن هذه العائلات الثلاث التي اتبعت هذا النمط كانت من عائلات التجار. ولم تتبع جميع عائلات التجار هذه الأنماط من العائلات، إلا أن الواقع بأن العائلتين الأكثر غنى، والأكثر بروزاً ونجاحاً بينها

(الجزماتي والأميري)، يوحي بأن الحفاظ على العلاقات العائلية الوثيقة سهل نجاح أعمالها التجارية. وذكر أندريه ريمون أن ذلك ينطبق على القاهرة، حيث كان بإمكان العائلة الوثيقة الصلة ببعضها أن تعوض مساوئ الافتقار إلى بنية الشراكة في الأعمال التجارية الكبيرة⁽⁴⁰⁾. وفي الوقت نفسه، فإن حالة عائلة ميري تظهر باحتمالية أن تكون هذه أيضاً استراتيجية ملائمة للعائلات التي تعرضت لصعوبات مالية. وشأن عائلتي الأميري والجزماتي، كانت عائلة الميري تجارية بارزة. إلا أن عبد الله ميري توفي وهو يرزح تحت عبء الديون.⁽⁴¹⁾ ولعل قرار الاحتفاظ بعائلة واحدة كان يتخذ لمواجهة الصعوبات المالية التي كانت تتعرض لها العائلة. بمعنى آخر، كانت بحاجة إلى إدارة مواردها بعناية لتفادي انهيارها الذي تهدد بحدوثه هذه الديون.

وفي حين كانت العائلة المشتركة، التي يمكن أن تتخذ عدداً من الأشكال المختلفة، النمط المفضل وربما النمط السائد بين الأعيان في حلب، كانت هناك الأسرة البسيطة. وكانت جميع هذه الأسر تصبح في إحدى المراحل عائلات مشتركة (المرحلة الأولى من الدورة الأسرية). وفي الواقع قد لا تصبح هذه الأسر عائلات مشتركة بسبب وفاة الأب المبكرة أو عدم بقاء أكثر من ابن واحد على قيد الحياة في العائلة. وقد يحدث ذلك خلال بضعة أجيال في بعض العائلات أو فروع العائلات، كما جرى في حالة عائلة يوسف الجابري. وبسبب وقائع المجتمع الحديث المبكر ذي معدلات الوفيات المرتفعة، كان هذا الأمر معروفاً. وفي هذه الحالات، كان يبقى على قيد الحياة ابن واحد فقط، ويتزامن موت الأب تقريباً مع بلوغ الابن سن الرشد وزواجه. لذلك كان يوجد في أي فترة، ذكر واحد على رأس العائلة وزوجته (أو زوجاته) وأطفالهما، وربما بعض الأقارب من النساء، مثل أم الزوج أو أخواته العازبات.

ولعل العائلة الأبوية الكبيرة غير المنفصلة كانت تعد العائلة المثالية التي كانت تطمح إلى بلوغها العديد من العائلات، ولعل العائلة المشتركة كانت السائدة، على

الأقل بمعنى أن معظم الأسر مرت في مرحلة العائلة المشتركة خلال الدورة الأسرية. وفي واقع الأمر، كان ثمة تنوع في العائلات - من حيث حجمها وبنيتها - في الطبقة الراقية، في جميع الفترات الزمنية. وخلال الدورة الأسرية وعلى مر الأجيال، كان يطرأ تغيير على العائلات والأسر، وكان الأفراد أنفسهم يجدون أنفسهم يعيشون في أنواع مختلفة من العائلات مع مجموعة مختلفة من أفراد الأسرة في مراحل مختلفة من حياتهم. وقد شكّلت هذه العملية العديد من العوامل، كنا قد ذكرنا بعضها سابقاً، من قبيل وجود أطفال قصر أو وجود طموحات سياسية. ومما لاشك فيه، كان الموت الذي يؤدي إلى صغر الحجم النسبي للأسرة، والموت المبكر للوالدين والعلاقة بين حجم الأسرة وطبيعة ومدى مواردها أهم عاملين. فإذا كانت الأسرة صغيرة، ليس فيها أكثر من ابن أو ابنتين من الذكور على قيد الحياة خلال أجيال عديدة، وكانت موارد العائلة كبيرة، فقد لا يحدث انقسام لفترة طويلة من الزمن. وحيث توجد موارد كافية لإعالة جميع أفراد العائلة، فلا يكون ثمة داع للانقسام، مالم تكن هناك أسباب ملحة غير اقتصادية. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن تتعرض موارد العائلات الكبيرة، حتى الغنية منها، إلى ضغوط تستوجب انقسام العائلة قبل وفاة الأب. فعلى سبيل المثال، إذا كان يوجد عدد كبير من البنات ويتعين تجهيزهن للزواج، فقد كان ذلك يشكل ضغطاً على موارد العائلة. كما أن حدوث أزمة مفاجئة ذات طبيعة سياسية أو مالية، وكلاهما لم يكن نادر الحدوث خلال الظروف المضطربة التي تعرضت إليها المدينة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، يمكن أن تحد أيضاً من أموال العائلة إلى درجة كبيرة. لذلك، يحتمل أن يغادر الأبناء الأكبر سناً بيت العائلة، ويشكلون أسرة خاصة بهم، وخاصة إذا كانوا نشيطين اقتصادياً سابقاً. وحتى إذا لم يحدث ذلك، فقد تؤدي الضغوط المالية إلى تقسيم الممتلكات مبكراً وإلى انقسام العائلة. علاوة على ذلك، فإن العائلة الأكبر قد تحدّ من خيار الإقامة بعد الانقسام البيتي، مما يصبح من الممكن تقسيم المسكن ليضم الجميع، ولذا

تضطر فروع العائلة إلى الانقسام أكثر. وأخيراً، فقد كان توقيت الانقسام وطبيعة العائلة يتنازلمان عند اتخاذ قرارات تتعلق بتوريث العقارات والأموال. والسؤال الهام المطروح متى يرغب أفراد العائلة بتقسيم ميراث العائلة؟ فسنبحثه في الفصلين الرابع والخامس.

ورغم أهمية العوامل السكانية والاقتصادية والسياسية، لم يكن تشكّل الأسرة وانقسامها مجرد استجابة ميكانيكية للمعايير الاجتماعية وليس ناجماً عنها ولم تكن مجرد عملية اقتصادية. وكانت تتأثر أيضاً بمصالح وأهداف العائلات وشخصيات أفرادها والعلاقات بينهم. ولا شك أن العوامل الشخصية البحتة كانت تؤدي دوراً هاماً، فضلاً عن العوامل الأخرى التي بحثناها للتو. إذ تظهر في سجلات المحاكم بانتظام العداوات والضغائن العائلية بسبب الميراث، والإشراف على الأوقاف، والوصاية على الأطفال، والعقارات. ولا تفيدنا المصادر دائماً فيما إذا كانت النتائج التي تسفر عنها هذه القضايا تؤدي إلى الانقسام داخل العائلة أو فيما بينها على نحو دائم، أو كانت تشجع على الانقسام المبكر للعائلة. وفي تاريخ لاحق، يتحدث داغستاني عن عدم تمكن الأخوة من الاستمرار كاحد أسباب انقسام الأسرة، ولا شك أن ذلك كان ينطبق على هذه الفترة المبكرة أيضاً. (42) وربما كان بعض أفراد العائلة أيضاً يرغبون في الانفصال وتشكيل أسر خاصة بهم، ربما للخروج من هيمنة أب مسيطر. وكان العديد من هؤلاء الرجال من الطبقة العليا ناجحين اقتصادياً ومستقلين قبل وفاة آبائهم بفترة طويلة. ولعلهم كانوا أيضاً يرغبون في الحصول على المركز والسلطة.

إن اختلاف توقيت انقسام العائلة من واحدة إلى أخرى أو حتى من جيل إلى آخر في العائلة نفسها كان يعني تباين تجارب الأفراد الحياتية. ففي حين كان البعض يقضي معظم حياته في الأسرة البسيطة كجزء من العائلة المركبة، كان آخرون يعيشون كل حياتهم ضمن العائلة المركبة. وقد تقع كل هذه العائلات في نفس الفئة العامة المحددة في تعريف بنية العائلة والأسرة وأطوار الدورة الأسرية،

إلا أن الاختلاف في توقيت انقسامها يسفر عن ظهور أنواع مختلفة جداً من الأسر، وتجارب الأفراد ممن كانوا يعيشون فيها. وكما تباين توقيت الانقسام، تباين كذلك معنى الانقسام. بمعنى آخر، فعلى الرغم من تشكّل أسر منفصلة، فقد تباينت الترتيبات العمرانية التي انطوى عليها انقسام العائلة، وأسفرت عن نتائج هامة بالنسبة للعلاقات بين العائلات بعد انقسامها إلى أسر منفصلة. ففي بعض العائلات، كان البيت نفسه يقسم ببساطة بين الأسر الجديدة. وهنا لعب التركيب العمراني للبيت الحضري التقليدي دوراً هاماً في تشكيل بنية العائلة. وبما أنه كان من السهل نسبياً تقسيم الدور ذات الباحات إلى وحدات متميزة عمرانياً، فقد كانت تتيح أسهل حل للضغوط التي تواجه الانقسام، إذا افترضنا وجود توافق بين حجم الدار وعدد الأسر الجديدة. وخلال الفترة التي شملتها الدراسة، قسمت دار خانكارلي في الفرافرة، ودار قرنة في البستان، ودار غوري في البياضة بهذه الطريقة. وكانت جميعها قد توسعت في فترة سابقة وكانت تكفي لاحتواء عدة أسر منفصلة (43). وفي بعض الحالات عندما كان يحدث ذلك، كانت الأسر المختلفة تحافظ على مكان مشترك للاستقبال يدعى "القناق". وكان هذا حال الأخوين شيخبندر، عبد القادر ومحمد درويش. إذ أقام كل أخ مكان إقامة منفصل لعائلته بينما كانا يستخدمان "قناق شيخبندر زادة" معاً. (44) وتوحي هذه الترتيبات بأن الانقسام إلى أسر كان يعتبر أمراً مؤقتاً وثمة إمكانية للنفاذ بين حدودها وتعديلها.

وبشكل عام، كان الانقسام إلى أسر منفصلة يعني أن يبقى أحد الأبناء وأسرته المباشرة في بيت العائلة، في حين ينتقل الأبناء الآخرون إلى بيوت أخرى. ويأتي الدليل على ذلك من الجهود التي كانت المحكمة تبذلها للحفاظ على المسكن كوحدة سليمة في أيدي أحد الورثة. وقد اتبعت من أجل ذلك سبلاً متعددة. ففي بعض الحالات، كان يتم تقسيم الأملاك بحيث يورث المسكن إلى وريث واحد، فيما يحصل الورثة الآخرون على حصصهم من ممتلكات أخرى. وفي حالات أخرى يبقى مكان سكن العائلة مشتركاً بين الورثة، ويشتري أحد الورثة، الذي يقيم في

الدار، حصّة الآخرين. فقد اشترى مثلاً عبد الرحمن الشريّف بيت أبيه من باقي الورثة. وأقام عبد الوهاب الشريّف، المذكور سابقاً، في حي داخل باب النصر. وعند وفاته في عام 1765، كان عدد من أولاده الثلاثة عشر وكذلك زوجته فاطمة العمادي لايزالون يقيمون في بيت العائلة. إلا أنه بعد عدة سنوات، شغل ابنه عبد الرحمن وعائلته بيت العائلة. وكان أحد الأبناء وهو أبو بكر، الذي كان متوفياً في ذلك الوقت، يعيش في الفرافرة قبل وفاته. وكان عبد الرحمن قد أقام في الفرافرة بعضاً من الوقت قبل قيامه بشراء بيت العائلة من ورثة أبيه الآخرين. وكان أحمد يقيم في بيت عائلة العمادي لحقوقه في وقف عائلة العمادي عن طريق أمه. وقد انتقلت حفصة إلى بيت زوجها، عبد الرحمن خانكارلي. ومات ستة من الصبية دون ورثة، بل وربما لم يتزوجوا أبداً، وذلك لعدم وجود ذكر لزوجات لهم في السجلات. (45)

وكانت العائلات الحديثة التكوين تنتقل أحياناً إلى بيوت في الحي نفسه، وفي أحيان أخرى تنتقل إلى أحياء جديدة. ولا تبين المصادر السبب الذي يملّي هذا الاختيار، إلا أنه ربما كان ذلك يتقرر إلى حد كبير بتوفر العقار. ففي أواخر القرن الثامن عشر، وبخلاف الفترات السابقة، لم تكن توجد أراضي شاغرة كثيرة في الأحياء المركزية التي يفضل الأعيان الإقامة فيها (46). وكان الطلب على البيوت داخل هذه الأحياء شديداً، ولم يكن مالكوها يتغيرون في غالب الأحيان، كما يمكن تمييزه من التوزيع الجغرافي لبيع البيوت. وكان ذلك يشمل البيوت الكبيرة إلى حد ما في الأحياء المركزية. وعندما كانت تباع هذه البيوت أو أجزاء منها، كان أفراد العائلة هم الذين يشترون أكثرها. وفي واقع الحال لم يكن العقار يباع في السوق. وكانت بيوت العائلة الكبيرة تبقى في معظم الأحيان في يد العائلة. لذلك كانت الاختيارات محدودة نسبياً عندما تبدأ أسرة جديدة في البحث عن دار لشراؤها.

ورغم أن بعض العائلات كانت تشغل دوراً مختلفة في حي واحد، مثل آل كوجوك علي آغا في ساحة بزة، كانت عائلات أخرى مثل آل الجابري تنتشر بين

أحياء مختلفة نتيجة للدورة الأسرية. وكانت عائلة طه ترتبط ارتباطاً كبيراً بحي الجلوم حيث شيد عمر وابن أخيه أحمد منشآت دينية. واستمر معظم أفراد فرعي العائلة في العيش في هذا الحي، إلا أنه كان لأبرز فرد في العائلة، أحمد ابن محمد، بيت كبير في حي الجبيلة (47) وكانت عائلة الكواكبي أيضاً مرتبطة بشكل وثيق بحي الجلوم، إلا أن أبرز شخص في العائلة كان يقيم في حي البندرة في عام 1790، في بيت كان قد ورثه من أمه، وأصبح فيما بعد مسكناً لأحد فروع عائلة إبراهيم باشا، بعد أن ورثت البيت ابنة حسن الكواكبي هبة الله، زوجة مصطفى إبراهيم باشا. (48) وعاش أبناء إبراهيم باشا الآخرين في الفرافرة، رغم أن أحدهم استأجر سراي عثمان باشا في داخل باب النصر لبضع سنوات.

وقد أثرت العلاقة بين العائلات بعد انقسامها على رابطة النسب وعلى طبيعة روابط القرابة. فعندما كانت الأسر ذات صلة القرابة لا تزال متجاورة، كما كان يحدث عندما تواصل العائلات الإقامة بجانب بعضها أو في الحي نفسه، ولعله لم يكن لانقسام العائلة تأثير كبير على قوة صلات القرابة. ويفترض أن الإقامة بالقرب من بعضهم شجع على التواصل بين هذه الأسر. ورغم أن العائلات كانت تعيش في أسر منفصلة، وكانت تتمتع باستقلال اقتصادي عن بعضها بعضاً، كانت الحدود بين الأسر مفتوحة. فعندما كان الأخوة أو أبناء العم ينشؤون أسراً جديدة في مختلف الأحياء، لعل إنشاء هذه الأسر كان يؤدي أيضاً إلى ظهور فروع متميزة للعائلة، وذلك بخلاف بعض الأمثلة السابقة التي بدا فيها أن الترتيبات الأسرية بعد الانقسام تكون مؤقتة ويبقى الارتباط بين الأسر وثيقاً.

وبغض النظر عن رغبات الأفراد الشخصية أو طموحاتهم الاجتماعية عن الطريقة التي ينبغي معها أن تعيش العائلات معاً، فقد تأثر تشكيل العائلة الفعلي بعوامل عديدة مختلفة وهي أن أفراد الأسرة ممن يعيشون في عائلة واحدة يتباينون كثيراً من عائلة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر. ومن الصعب التحدث عن عائلة "نموذجية" في الطبقة العليا. غير أن عائلات الأعيان في حلب كانت تختلف

اختلافا تاما عن عائلات الأعيان في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر، أو الأعيان في أوروبا في مطلع القرن الثامن عشر. وتبدي تشابها مع أنماط عديدة من عائلات الأعيان في الريف المصري في القرن التاسع عشر، وهو أمر يبدي بأن الطبقة، وليس المكان، هي المتغير الرئيسي في تمييز مختلف أنواع تشكل الأسرة. إلا أن الواقع المتمثل بأن هذه النخبة الحضرية لم تكن طبقة تملك الأراضي خلال هذه الفترة، يعزى أيضاً إلى وجود بعض الفروق فيما بينها.

إن تأكيد أهمية الطبقة في تشكيل العائلة يأتي مما يبدو من الفروق القائمة بين هذه العائلات والعائلات التي تنتمي إلى الطبقات الأخرى، وإلى أن نعرف المزيد عن عائلات بقية السكان، لا يمكن استخلاص نتائج ثابتة. ومما لاشك فيه أن المرحلة المشتركة للدورة الأسرية كانت أطول عند الطبقة الراقية. ورغم أن الفترة الزمنية بين وفاة كبير العائلة وانقسام العائلة تتباين إلى حد كبير، ورغم أن الأفراد كانوا يعيشون في أنماط مختلفة من العائلات وفي بيوت مختلفة خلال حياتهم، يمضي أفراد الطبقة الراقية فترات في العائلة الكبيرة والمركبة أطول مما يقضيها أفراد الطبقات الأخرى. وحتى بعد انفصال العائلة المشتركة، تبقى الروابط بين العائلة المشكّلة حديثا وثيقة في العديد من الحالات. وبخلاف ذلك، كان تدني الموارد لدى الطبقات الأخرى يشجع على انقسام العائلة مبكرا. وفي حين توجد أدلة توحى بأن عائلات الصنّاع والحرفيين في المدن كانت تعتبر وحدات اقتصادية وسكنية أيضاً، وتتبع عملية تشكل الأسرة في المناطق الريفية، ولعل ذلك لم يكن ينطبق على أكثر العائلات فقرا. وفي هذه العائلات، كان الأبناء يرغمون على الذهاب للعمل من أجل الآخرين، وإن عدم توافر روابط اقتصادية مشتركة أو ميراث سيجعل من الإقامة المشتركة أمراً غير ممكن. علاوة على ذلك، فإن ترتيبات المعيشية لديهم لا تشجع على ذلك. وفي طبقات المجتمع الحلبى الأدنى، كانت الأسر تعتبر محظوظة إذا شغلت غرفة واحدة مظلة على الباحة، وحظها أكبر إذا امتلكت دارا صغيرة. إن عدم وجود حيز مكاني وعدم توفر الخصوصية لم يشجعا على سكن العائلة الممتدة مع بعضها. (49)

تمحورت هذه المناقشة عن عائلات الطبقة العليا في حلب حول العائلة التي تشكل مركز هذه الأسر، وذلك لأن تاريخ العائلة هو الذي يحدد ديناميات تشكيلها وانقسامها. إلا أن هذه العائلات كانت تضم أيضاً الرقيق والخدم وأفراد الحاشية، الذين كانوا يؤدون دوراً في غاية الأهمية في العائلة ويشكلون علاقات وثيقة مع أفرادها. وسيبحث القسم التالي في الأشخاص من غير الأقارب المقيمين في بيت العائلة.

الأشخاص من غير الأقارب في العائلة

كان وجود أشخاص لا يمتون بصلة القرابة للعائلة بأعداد كبيرة في بيت العائلة إحدى السمات العامة التي تميز عائلات الطبقة العليا. وكان العديد من هؤلاء الأشخاص من الرقيق، أما الآخرون فكانوا من الخدم الذين يقيمون في البيت ويعملون لقاء أجر، أو الأتباع ممن لهم علاقة بكبير العائلة أو بأفراد آخرين في العائلة، أو عن طريق ارتباطات عائلية قديمة. ولسوء الحظ، فإن المصادر المتوفرة عن حلب في هذه الفترة لا تفيدنا كثيراً للتعرف على هؤلاء الأفراد. وأشار بعض الأجانب الذين زاروا المدينة أو ممن أقاموا فيها إلى ضخامة بعض العائلات التي تضم عدداً كبيراً من الأتباع، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون هذا الدليل موضع ثقة. ويشير دوين وبيهار إلى التناقض بين ما كان يذكره الناس في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر عن حجم عائلات الأعيان التي تضم عدداً كبيراً من الأتباع والخدم والرقيق، وما تبينه أرقام إحصاءات السكان في الواقع: بأنه لم يكن لدى عائلات الأعيان في اسطنبول في نهاية القرن التاسع عشر عدداً كبيراً من الخدم أو الرقيق.⁽⁵⁰⁾ ولا تشمل أنواع أخرى من الأدلة، مثل سجلات المحكمة الشرعية، بيانات تتيح لنا أن نقدر متوسط عدد الأشخاص من غير الأقارب المقيمين في عائلات الأعيان هذه أو أن نعرف عدد الرقيق والخدم أو الأتباع. ولا يمكننا الشروع في الإجابة عن هذه الأسئلة بشيء من اليقين إلا عندما تتوافر

إحصاءات عن السكان التي تشمل قوائم عن العائلات، في مصر وفي بعض أجزاء السلطنة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر. إلا أنه استناداً إلى الأدلة المتفرقة المتوفرة، يمكننا أن نقدم بضع الملاحظات الانطباعية عن الأشخاص من غير الأقارب في هذه العائلات.

تتمثل الملاحظة الأولى في تباين عدد الأشخاص من غير الأقارب المقيمين تبايناً كبيراً حتى ضمن الطبقة الواحدة. ومما لا يدعو للاستغراب، احتمالية توسع العائلات الأغنى من خلال علاقات النصير وشراء الخدم، وعن طريق محافظتهم على العائلة المركبة في معظم الأحيان لفترات طويلة. وفي الغالب، كانت احتياجات ومصالح محددة تشجع هذه العائلات على الحصول على الكثير من الأتباع. فقد كان التجار المشتغلين في التجارة الدولية والإقليمية مثلاً بحاجة إلى خدمات الوكلاء والوسطاء في تجارتهم، وكان استخدام الأشخاص ممن ينتمون إلى عائلاتهم للعمل لصالحهم يساعدهم في كفالة حماية مصالحهم. كما اعتمد عمداء العائلات الطموحين سياسياً على مساندة الحلفاء المؤثوقين في الصراعات الفتوية خلال هذه الفترة؛ وعلى بعض أفراد عائلاتهم الذين يكفلون ولاؤهم والتزامهم.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أن حجم العائلات الأكثر ثراء ونفوذاً في حلب لم يقارب حجم عائلات الأعيان في اسطنبول والقاهرة، أو حتى لم تقارب حجم بعض عائلات الأعيان السوريين مثل آل العظم الدمشقية. ويذكر كارتر فيندلي (Carter Findley) أن حجم بعض عائلات الطبقة الحاكمة كان يصل في هذه الفترة إلى عدة مئات (51). وكانت حجم بعض عائلات البكوات الماليك في القاهرة تقارب ذلك. وفي واقع الأمر، لم يكن العديد من أفراد هذه العائلات يقيمون فعلياً في ذات البيت الذي كان يقيم فيه كبير العائلة، أي أنهم كانوا يعتبرون من أفراد العائلة وفق صلات الرعاية وليس كمقيمين في بيت العائلة. إلا أن نسبة كبيرة من أفراد هذه "العائلات" كانوا يقيمون أيضاً في البيت نفسه. (52) إن إجراء مقارنة عن حجم البيوت في مختلف هذه المدن يزودنا بدليل مقنع حول هذه المسألة، حتى في

حال عدم وجود أرقام موثوقة عن حجم الأسرة. واستناداً إلى عبد النور، لم تصل مساحة أي بيت في حلب إلى ألفي متر مربع، كما هو الحال بالنسبة لبعض البيوت الدمشقية، مما يدل على صغر حجم عائلات الأعيان في حلب حتى بالمقارنة بدمشق. (53) وكانت البيوت بالنسبة لبعض الأعيان في حلب تشكل قاعدتهم السياسية، مما أثر على حجم الأسرة وبنيتها كما ذكرنا أعلاه، بما في ذلك عدد الأشخاص من غير الأقارب الذين كانوا يعتبرون من أفراد الأسرة. إلا أنه لم يكن بوسعهم إنشاء عائلات كبيرة تتيح لهم القيام بدور سياسي كما كان حال الطبقة الحاكمة أو البكوات الماليك في إقليم مصر المستقل. إن ضيق نطاق الاستقلال الذاتي ومحدوديته الذي كانت تتمتع به ولاية حلب، حتى عندما كانت السلطة المركزية في أضعف أحوالها، لم يتح لهؤلاء الأعيان مساحة للمناورة أو إمكانية حصولهم على المصادر اللازمة لإنشاء عائلات سياسية أو عسكرية يمكن أن تنافس سلطة المسؤولين العثمانيين. وقد عكس حجم العائلة الأصغر الفروق في الديناميات السياسية.

وسواء كانوا خدماً أو رقيقاً أو أتباعاً، فمما لاشك فيه أن معظم هؤلاء الأتباع من غير الأقارب كانوا يؤدون أعمالاً منزلية. وفي العائلات الأغنى والأضخم والأكثر نفوذاً كان ثمة تقسيم أكبر للعمل. وكانت تتاح الفرص للأتباع لشغل مناصب على قدر كبير من التأثير والمسؤولية، منها الحصول على مراكز مرموقة ضمن العائلة. وكان بعضهم يدير شؤون العائلة وأمورهم المالية. وفي خارج نطاق العائلة، كانوا يستخدمون لتحصيل ضرائب المالكات ويشرفون على العقارات والأوقاف وكوكلاء ووسطاء. وقد أتاحت مثل هذه المناصب الفرص لغير الأقارب لأن يصبحوا أغنياء وشخصيات بارزة في حلب. وخير مثال على ذلك إبراهيم آغا قاطار آغاسي الذي كان خولياً في إحدى العائلات في حلب خلال هذه الفترة، وسمي فيما بعد إبراهيم باشا، الذي بدأ عمله لدى عائلة محمد طه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الثامن عشر، عندما كان نفوذ هذه العائلة في أوجه (أنظر سيرة عائلة طه

والتعليقات عن علاقة الرعاية هذه في الفصل الأول). ولا نعرف الشيء الكثير عن خلفية إبراهيم آغا قبل أن يعمل لدى محمد طه. فقد بدأ إبراهيم آغا يجمع ثروة عندما كان يعمل كمحصل ضرائب لمحمد طه الذي كان يلتزم العديد من القرى في الإقليم. وبعد موت محمد طه، أصبح إبراهيم شخصية نافذة في شؤون المدينة والولاية. (54)

ولعل وضع الأشخاص من غير الأقارب داخل العائلة وعلاقتهم بالأسرة، اعتمد بشكل كبير على الدور الذي كانوا يقومون به. فقد تباينت مكانة الخدم والرقيق في العائلات تاريخياً من منطقة إلى أخرى وحسب المهمة التي يؤدونها. فوفقاً لدوبن، لم يكن القرويون التقليديون في المجتمع التركي الريفي في أوائل القرن العشرين يعتبرون الخدم أو العمال الذين يقيمون معهم جزءاً من العائلة. وكانوا يرون أنه لم يكن يتعين على الواحد منهم أن يقيم في العائلة ويساهم اقتصادياً فيها فحسب، بل كان عليه أيضاً أن يكون أحد الأقارب. إلا أن دوبن لاحظ أن بعض الخدم المقيمين، لاسيما المحظيات ومربيات الأطفال، كن يعتبرن جزءاً من العائلة في المناطق الحضرية في نهاية القرن التاسع عشر، وكن يمنحن بعض الحقوق التي يتمتع بها أفراد العائلة من النساء كالمهر مثلاً (55). وسيبين المزيد من البحث المدى الذي تعزى إليه هذه الفروق أو التناقضات بين المناطق الحضرية والريفية، أو إلى تدني مؤسسة العبودية وتدني أهمية الخدم في اقتصاد متغير في الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر والأربعينيات من القرن العشرين.

وفي حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تزودنا المصادر ببعض الأدلة المتاحة عن العلاقة بين الأقارب وغير الأقارب في العائلة من فئة الرقيق أو الرقيق المعتوقين الوارد ذكرهم من خلال سادتهم. ويمكن أن يزودنا ذلك بفكرة جيدة عما إذا كانت العلاقة بين أفراد الأسرة وبين هذه الفئة من الأتباع حميمية وغير رسمية أدت إلى نشوء علاقات وثيقة أزلت أوجه التمييز بين الأقارب وغير الأقارب، أم أنها كانت علاقة رسمية وبعيدة، للحفاظ على التراتبية التي تدخل في هذه العلاقة.

فقد كان الرق مؤسسة قانونية وشرعية في المجتمع الإسلامي. ومع قبوله كمؤسسة شرعية، فقد أخذت الشريعة الإسلامية على عاتقها أيضاً مسؤولية تنظيمها. ويستند المبدأ الرئيسي الذي يحكم الرق إلى اعتبار أن الرقيق إنسان كامل، وفي معظم الأحوال، أخ في الإيمان، والإقرار في الوقت نفسه بمكانته/مكانتها كملكية. ومن نافلة القول، كان ثمة خط فاصل بين هذه الخصائص الثنائية للرقيق، وهو خط كان بوسع المالك أن يستغله. وفي محاولة لإزالة اللبس في هذه الحالة، كان يمنح الرقيق بعض الحقوق تحميها المحاكم.

إن مكانة الرقيق المعقدة وتعدد الأدوار التي كانوا يؤديونها في المجتمعات الإسلامية والحقوق الممنوحة لهم، ساعدت في اتخاذ المواقف نحوهم ومعاملتهم. فقد اقترح بحث تكير (Tucker) أنه لم يكن من الشائع إساءة معاملة الرقيق جسدياً في البيوت إلى درجة أن تقوم امرأة بإبلاغ المحكمة عن قيام أخ زوجها بإساءة معاملته للرقيق⁽⁵⁶⁾. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك تمييزاً ضئيلاً بين الذين يقيمون في "الطابق العلوي وأولئك الذين يقيمون في الطابق السفلي" الذي كان يميز الأسرة الأوروبية في القرن التاسع عشر. وشأن العلاقات بين السيد والخادم خلال الفترة الأولى من التاريخ الأوروبي، كان ثمة علاقات حرة وشكلية بين السيد والخادم. وكانت بعض أصناف الرقيق تقيم مع أفراد العائلة، يأكلون معهم ويشاركونهم نشاطاتهم وجلساتهم، ويقومون على خدمتهم أيضاً. وحتى في بيوت الطبقة الحاكمة في اسطنبول، كان الخدم يتناولون طعامهم مع سادتهم.⁽⁵⁷⁾

لا توجد تقديرات عن عدد الرقيق في حلب خلال هذه الفترة. وقد تعطينا القاهرة، التي يتاح عنها أرقام موثوقة نوعاً ما، فكرة عامة للمقارنة. وكان يوجد في الفترة بين العامين 1838 و 1840 ما يقرب من 30.000 رقيق (5 في المائة من عدد السكان) في مصر، يعيش نصفهم تقريباً في القاهرة، وكانت الأغلبية الواسعة منهم رقيق يعملون في المنازل⁽⁵⁸⁾. ويبدو أنه من المؤكد أن عدد الرقيق الإجمالي في حلب كان أقل بكثير، وذلك لأن حجم حلب كان نصف حجم القاهرة تقريباً. ولعل نسبة

الرقيق في حلب بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان كانت أقل، وذلك لأن عدد البيوتات الكبيرة التي كانت تميز أسر الأمراء المالكين في الفترة السابقة على حكم محمد علي وأتباعه خلال هذه الفترة كانت أقل. بالإضافة إلى ذلك، علق جون بورينج (John Bowring) على التدني النسبي لعدد الرقيق، السود و البيض على حد سواء، في سورية في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر. وقد عزى ذلك إلى توفر خدم المنازل مما قلل الحاجة إلى الطلب على الرقيق للعمل في المنازل. كما تدنى عدد الرقيق البيض الذين استجلبوا من القوقاز بسبب اضطراب الأحوال هناك. ويدل جلب عدد محدود منهم على ارتفاع ثمن هؤلاء الرقيق ارتفاعاً شديداً (59). وتظهر النقطة الأخرى تفوق عدد الرقيق من الإناث على الذكور بحوالي ستة أضعاف. وثمة تفاوت مشابه في حلب. (60)

وكانت الجواري يقمن بأعمال عديدة في العائلة. ونظرا لتوفر معلومات أكبر عن السراي، فإننا سنركز مناقشتنا عليهن. (61) فقد كان التسري أمرا مشروعاً في المجتمع الإسلامي، وكان يسمح للرجال بالاتصال الجنسي بعدد غير محدود من الجواري. وكان القيد الوحيد يتمثل في أنه يجب أن تكون تلك الجواري من الرقيق اللاتي يملكهن، ولسن زوجاته مثلاً. لذلك، لم يكن بوسع الرجل الاتصال بجميع الجواري في العائلة. وكمؤسسة قانونية، منح التسري الرجال حق التمتع بسريراتهم، إلا أنه فرض عليهم أيضاً بعض الالتزامات تجاه سراريهم، التي حددت الحقوق بوضوح، على رأسها الأطفال الذين تنجبهم السرية. إذ كان يعتبر أطفال السرية أحراراً ومتساوين مع ذرية الرجل الآخرين. فما أن تنجب السرية طفلاً، كانت تمنح مكانة "أم الولد". ونتيجة لذلك، لا يعد بالإمكان بيعها أو رهنها أو إهداؤها، ويتمتع أبنائها بالحرية. وتصبح حرة عند وفاة سيدها، إذا لم يكن قد أعتقها من قبل. (62) وتتجلى المكانة الهامة للسرية التي تنجب أطفالاً في الأسرة أيضاً في الحالات التي انتهت بزواج مالكة منها. وفي حين لم يكن يتعين على الرجل أن يتزوج من جاريته، فقد فعل بعضهم ذلك، كما يتضح من عدد من

القضايا المعروضة على المحكمة التي قام فيها أقارب المتوفى بطعن وضع المرأة كزوجة قانونية. ومثال على ذلك الدعوى التي رفعتها خديجة، سريّة إسماعيل باشا، ضد بنات إسماعيل وكنّته وحفيده، حيث ادعت أنهم رفضوا إعطاءها حصتها الشرعية من أملاك إسماعيل. وقالت إنها كانت سريّة إسماعيل وأنجبت له أطفالاً، ثم أعتقها وتزوجها. وكان رد المدعى عليهم أنها أنجبت طفلاً من إسماعيل إلا أنه لم يتزوجها أبداً، ولذلك لا يحق لها أن تحصل على حصة الزوجة من أملاكه. إلا أن خديجة تمكنت من إحضار شهود على زواجها وحكم القاضي لصالحها.⁽⁶³⁾ وكانت الإجراءات القانونية تتمثل بقيام المالك بإعتاق جاريته قبل الزواج منها.

كما تجلت مكانة بعض الجوّاري في أنواع أخرى من الزيجات التي كان أصحابهم يرتبونها لهم. ففي بعض الأحيان كان يتم تزويج الجوّاري إلى خدم آخرين، إلا أنه كان يتم تزويجهم في معظم الأحيان بأحد أقارب مالكيهم أو من شخص لا ينتمي إلى العائلة. فقد أعتق عبد الوهاب طه مثلاً جاريته قبل سنة من وفاته ثم زوّجها إلى عبد القادر غنام.⁽⁶⁴⁾ وفي هذا النوع من الزيجات، كانت السرية تعامل كالابنة. وفي العادة كان الزوج يعتقها، وكانت تمنح غالباً هدايا من النقود أو الثياب لتأخذها معها. وكان تزويج الجارية، التي كانت سريّة في السابق، إلى أحد الأقارب أو شخص لا ينتمي إلى العائلة يؤدي غرضاً مشابهاً لتزويج البنات حيث كان يعزز صلات القرابة القائمة، أو يؤدي إلى المصاهرة مع عائلات أخرى. وكانت ممارسة تزويج الجوّاري إلى أشخاص آخرين بهدف إقامة صلات قوية أو الحفاظ عليها، تعد وسيلة مشرّفة كان السلطان العثماني يسبغها على أتباعه. وحذا أفراد من الطبقة الحاكمة وبعض أعيان الأقاليم حذوه، واتبعوا هذه الطريقة كوسيلة لدعم الرعاية والدعم وتعزيز أنواع العلاقات الأخرى.

ويرى الرجال الذين كانوا يرتبطون بنساء كن من الجوّاري وجود ميزة أخرى على الأقل لهذا الضرب من الزواج، بالإضافة إلى الصلات التي كانت توفرها، إذ

يقول راسل: "يفضل الكثير من الأشخاص من الطبقة الراقية والتجار الأغنياء، الزواج من جارية على الزواج من امرأة حرة. وهم يفضلون بذلك الاستغناء عن المال، بل وجميع مزايا التحالفات والارتباطات العائلية الأخرى من أجل عدم الرضوخ للشروط التي تفرضها عليهم تلك النسوة، إذ تميل المرأة الحرة لأن تكون متعجرفة ومشاكسة، ويفرض ذووها في بعض الأحيان شرطاً في الزواج ألا يضم امرأة أخرى إلى مخدعه" (65).

وقد بحثنا المناصب العالية التي تنطوي على المسؤولية وارتفاع المقام التي كان بوسع بعض الأتباع من الذكور تبؤوها في هذه العائلات. وكان العديد من هذه المناصب تمنح إلى الرقيق الذكور ممن كانت لهم صلات وثيقة بالعائلة والمكانة المشرفة في العائلة. وكان عتق الرقيق أهم مكافأة تمنح له. وما أن يتم عتقهم، كان الرقيق لدى عائلات الأعيان يجمعون أملاكاً، ويهيئون الأوقاف لصالح عائلات أسيادهم، ويورثون من هذه العائلات ويورثونها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك سليمان، الرقيق الذي اعتقه إسماعيل الشريف الذي أصبح ثرياً. وفي معظم الأحيان كانت تورث عقارات الرقيق المحررين إلى أسيادهم السابقين أو ذريتهم. وكانت الأوقاف درجة كبيرة من الأهمية في توضيح هذه العلاقة شبه العائلية. إذ كان الرقيق المعتوقين ينشئون أوقافاً من الأملاك التي يجمعوها، وكانت تقام هذه الأوقاف عادة لصالح عائلة سيدهم. بالإضافة إلى ذلك، كان الرقيق المحررون، وليس فروع العائلة الجانبية، هم الذين يحصلون على حقوق أوقاف العائلة، إذا انقرض الفرع الأصلي للواهب. وأخيراً، ولعل خطأ كثيراً للاهتمام في المصادر يكشف مدى اعتبار بعض الرقيق المعتوقين أفراداً من العائلة. فقد ذكر سليمان آغا، الآنف الذكر، بأنه كان أحد رقيق إسماعيل الشريف المعتوقين بين الأعوام 1835 و 1838، إلا أنه بعد سنتين أصبح يدعى سليمان الشريف، فاصبح يبدو أحد أقارب العائلة دون الإشارة إلى علاقة الرقيق والسيد. (66)

ويتمثل دليل آخر عن إقامة صلات وثيقة مع الرقيق أو الرقيق المعتوقين في تزويجهم عادة من فتيات العائلة بعد عتقهم. فمن الناحية النظرية، تحرم الشريعة الإسلامية زواج امرأة من رقيق أو من رقيق معتوق، لأنها بذلك ستتزوج شخصاً دونها في المرتبة الاجتماعية، ومع ذلك كانت تتم مثل هذه الزيجات. فقد تزوجت رقية ابنة التاجر الحاج موسى أميري الغني، من صالح، الرقيق الذي أعتقه والدها. ويعطينا هذا الزواج في الدعوى المقدمة، فكرة عن الطريقة التي ينظر فيها المعنيون والقضاة إلى مثل هذه الزيجات. إذ تم الزواج بعد بضع سنوات من وفاة الحاج موسى. وعندما تم عقد القران تقدم عبد القادر ابن عم الحاج موسى بدعوى إلى المحكمة لإبطال الزواج، مدعياً أنه كان قد رتب زواج رقية من ابنه مصطفى مع الحاج موسى قبل وفاته، وأن زواجهما من رقيق أبيها المعتوق لا يليق بها. ورفض القاضي قبول الدعوى، بعد حصوله على فتوى من المفتي. ورد طلب عبد القادر بإبطال الزواج، لأنه لم يكن الممثل الشرعي لابنه الغائب، وبسبب عدم توفر أدلة تثبت أن الزواج كان قد رتب في السابق. علاوة على ذلك، اعتبر الادعاء بأن الزواج لم يكن باطلاً لأن أولياء أمرها كانوا قد وافقوا على زواجها. (67) وهذا يعني أن زواج امرأة حرة من رقيق سابق لم يكن يعتبر أمراً غير لائق. ولم يكن الحاج موسى هو الثري الحلبي الوحيد الذي زوّج ابنته من رقيق معتوق. فقد كانت العائلة هي التي تحدد إن كان ذلك مناسباً أم لا، وكانت هذه الزيجات تؤكد على العلاقة الوثيقة بين العائلة والرقيق أو الرقيق المعتوق. وقد حدث شيء مماثل في أسرة الشرايبي، العائلة التجارية في القاهرة. (68) بالإضافة إلى توضيح الصلات الوثيقة والعلاقات شبه العائلية بين السادة وبعض الرقيق المؤمنين، كان تزويج البنات من الرقيق المعتوقين ينطوي على مزايا عملية، شأن الزواج من أبناء العمومة الذي سنبحثه في الفصل القادم: وهي المساعدة في الحفاظ على عدم تقسيم الميراث لضمان بقاء نصيب الفتاة من ثروة العائلة ضمن العائلة.

ورغم عدم سهولة تبين وجود أشخاص من غير الأقارب في العائلة، فضلاً عن دورهم فيها وعلاقتهم مع أفراد العائلة، في المصادر المتاحة، وإمكانية تبين من الأدلة المتاحة أن الرقيق كانوا يشكلون على الأقل جزءاً مكملًا وهامًا في العائلة، فقد كانوا يؤدون مهامًا عديدة داخل العائلة وخارجها، إذ كانوا يقومون على خدمة العائلة وعلى رعاية مصالحها. وتشير بعض الأدلة إلى أن العلاقة بين الأقارب وغير الأقارب، وبين السيد والرقيق داخل العائلة لم تكن محددة بدقة. ويتعذر معرفة بدقة فيما إذا كان ذلك ينطبق أيضاً على الأشخاص من غير الأقارب في العائلة من غير الرقيق. ولعل ذلك كان يتوقف على مدى إقامتهم في العائلة، والصلات القائمة السابقة، وما هي الأدوار والوظائف التي كانوا يؤدونها. وكحد أدنى، توحى الأدلة الظرفية بوجود علاقة حرة وسهلة بين أفراد العائلة وأتباعهم التي تشجع على إقامة صلات وثيقة.

بنية الأسرة والسلطة الأبوية

تعد العلاقة بين طبيعة الأسرة ونظام العلاقات بين الجنسين الذي اتسم به المجتمع الحضري العثماني الحديث المبكر أحد المواضيع الرئيسية الذي تتناوله هذه الدراسة. وقد أخذت الأبحاث الجارية عن المرأة والعلاقة بين الجنسين والأسرة في الشرق الأوسط في بداية العصر الحديث تفند نموذج "النظام الأبوي الكلاسيكي"، وتعريف ما تطلق عليه جوديث توكر النظام الأبوي "المعدّل" الذي تكون فيه سلطة كبير العائلة المطلقة محدودة بطرائق هامة. وقد ركزت توكر على علاقات القرابة المركبة التي تشمل النساء، بما في ذلك العلاقات الدائمة مع عائلاتهن الأصلية، كوسيلة هامة لحماية المرأة في عائلة زوجها: "إن المشاركة والاهتمام القائمين بالنسبة لعدد من أفراد العائلة تبدد سيطرة الزوج وتحمي المرأة من الزوج المتجبر أو المهمل والسيء." (69) وتؤكد نيلي حنا (Nelly Hanna) وآخرون

على دور المحاكم الشرعية في فتح باب التظلم أمام المرأة: "لذلك، كانت المحاكم تؤدي دوراً وسيطاً في العائلة... إذ كانت توفر علاقة أفقية بين أفراد العائلة والمؤسسة خارج البيت، والتي يمكنها أن تحدث توازناً، وإلا لكانت العلاقة رأسية بين كبير العائلة وباقي أفرادها".⁽⁷⁰⁾ وأظهرت الأبحاث التي أجراها العديد من الباحثين على النساء والمحاكم، المدى الذي لجأت فيه المرأة في أرجاء السلطنة العثمانية ومصر إلى المحاكم، لوضع شروط على زيجاتهن والمطالبة بحقوقهن ورفع دعاوى ضد الرجال ممن ينتهكون هذه الحقوق في عائلاتهن. وتؤكد هذه الأمور رغبة النساء في اللجوء إلى المحاكم وثقتهن بالمحكمة في منحهن حقوقهن، ومدى حماية القضاة حقوق المرأة وتأييد مطالبهن.

كما توحى الأنماط العائلية بين طبقة الأعيان في حلب بوجود أسلوب آخر تم من خلاله تعديل التفاوت في العلاقات بين الجنسين. وفي نموذج النظام الأبوي الكلاسيكي الذي وضعته دينيز كانديوتي (Deniz Kandiyoti) فإن الأسرة الأبوية الممتدة هي المفتاح الأساسي "توالي النظام الأبوي". وتسلم بأن هذا النمط من الأسرة لم يتحقق من الناحية العملية بسبب القيود السكانية والاقتصادية، إلا أنها تجادل بأنها كانت "مثلاً اجتماعياً قوياً"⁽⁷¹⁾. ويعتقد أن عائلات الطبقة العليا تقترب أكثر من عائلة "النظام الأبوي الكلاسيكي".⁽⁷²⁾ وكان يتوفر لهذه الفئة الموارد اللازمة لإمكانية تشكيل هذه العائلة ويكون بحوزتها قدر أكبر من الثروة والنفوذ والمنصب، لذا يعتقد أنه بوسعها السيطرة على أفراد العائلة بشدة من أجل مصلحة العائلة العليا. إلا أن الدليل المتوفر عن حلب يكشف أنه حتى بين صفوف النخبة كانت هناك أنماط مختلفة من العائلات. وفي حين كان نظام العائلة المركبة الذي كان فيه مكان الإقامة عادة تحت سيطرة الأب، فإن الأشكال المختلفة التي اتخذتها هذه العائلات، كما ذكرنا أعلاه، تنطوي على آثار هامة على تجارب الأفراد وهرمية السلطة والنفوذ في العائلة.

وكانت بعض العائلات تشبه كثيراً نموذج النظام الأبوي الكلاسيكي، الذي يقيم فيه جميع أفراد النسب أو أحد فروع النسب معاً في بيت العائلة لعدة أجيال وعدم تقسيم الميراث يكون فيه للأب سيطرة قوية. ويمكننا أن نستشف من بعض سجلات المحكمة الرسمية وجود رجال يتمتعون بشخصية قوية وثروة كبيرة. وقد عاش بعضهم لفترة طويلة من الزمن وهيمن على شؤون العائلة في الحياة العامة خلال فترة حياتهم. ومن الواضح أن العديد من نشاطاتهم كان موجهاً لرعاية مصالح عائلاتهم: جمع عدد كبير من العقارات، وإنشاء أوقاف للعائلة لتأمين مستقبلها، وترتيب زيجات الأبناء والأشقاء وبنات الأخ وأبناء الأخ ورعاية الأقارب العزاب. وكانت هذه العائلات عادة، كما أسلفنا، عائلات تجار أو مشغولين في السياسة. إلا أنه لم تتبع كل عائلات السياسيين أو التجار هذا النمط، لأن استمرارها توقف أيضاً على تعاقب عمداً عائلات أقوىاء (73). ويعد أحد فروع عائلة الشريّف، التي ورد ذكرها كثيراً، مثلاً جيداً على ذلك. إذ أنجب عبد الرحمن ولدين هما إسماعيل ونعمان. وبعد وفاتهما انتقلت المسؤولية إلى يوسف ابن نعمان وابن أخ إسماعيل، وأصبح شخصية مهيمنة في شؤون السياسة في حلب منذ منتصف العشرينيات من القرن التاسع عشر وحتى وفاته في عام 1861 (أنظر سيرة عائلة الشريّف في الفصل الأول). وعاش أطفاله وعدد من أشقائه وعائلاتهم وحفيدا عمه إسماعيل وعمته نفيسة وأطفالها العزاب في بيت يوسف. (74) ومما لاشك فيه أن سلطة العائلة على الآخرين قوية بلا شك في مثل هذه العائلات. وفي غياب شخصية مهيمنة تترأس العائلة في كل جيل، كانت فرص ظهور أسرة أبوية نموذجية ضئيلة، حتى عندما يبدو وجود عوامل أخرى تحبذ استمرارها.

وفي أنماط العائلة الأخرى المبينة سابقاً، يمكن أن يحدد عدد من العوامل سلطة كبير الأسرة. فقد بيّن كونو (Cuno) كيف تؤثر الأسرة على سلطة كبير العائلة في مصر. ففي الأسرة المكونة من الأخوة أو من الأعمام وأبناء الأخ، كانت السلطة موزعة أكثر، من الأسرة المكونة من الآباء والأبناء، وذلك لأن لكل ذكر بالغ، في

الحالة الأولى، حق قانوني متساو للحصول على الموارد. (75) ويستثنى من ذلك العائلات التي توجد فيها شخصية أو شخصيتان مهيمنتان تتقاسمان السلطة كما في حالة عائلة الشريف .

ولعل العمر يعد عاملاً آخر من العوامل التي تؤثر على سلطة كبير العائلة. إذ إن تدني متوسط العمر المتوقع يعني وجود أب مهاب على رأس عدد قليل من العائلات لفترة طويلة من الزمن. فقد قدر دوين أن متوسط العمر المتوقع للذكور ممن وصلوا إلى العشرين من العمر لم يكن يتجاوز ستة وثلاثين عاماً. (76) وحتى لو بدأوا بإنجاب أبناء وهم في الخامسة عشرة من العمر وأصبح لديهم أول حفيد وهم في الثلاثين، تكون الفترة التي يقوم فيها على رئاسة عائلة مركبة قصيرة جداً. ولا تتوفر أدلة عن حلب تتيح لنا إمكانية تقدير متوسط العمر المتوقع، إلا أن ثمة حالات عديدة تتعلق بالميراث تظهر نمطاً مشابهاً: وفاة كبير العائلة بعد فترة وجيزة من وفاة أبيه، وتقسيم أملاك العائلة، وسكن أسرته الخاصة به، ووفاة كبير العائلة ولا زال أطفالهم قاصرين أو بالغين صغار. ويعني هذا النمط من العائلات إلى أنه كان يقوم على رأس العديد من الأسر شبان. فبعد وفاة الأب في عائلة مشتركة تتألف من الآباء والأبناء المتزوجين، ستنفصل العائلة إلى أسر، تصبح كل منها أسرة بسيطة، أو ربما أسرة ممتدة يرأسها شاب، أو يبقى الأخوة معاً. وفي العديد من هذه العائلات، تكون الأم على قيد الحياة، بحيث تتأثر سلطة كبير العائلة الجديد بعمره وسلطة أمه التي تواصل ممارستها للسلطة في العائلة. وقد أدى الميل نحو انفصال العائلة إلى اتسام بنية العائلة خلال الدورة الأسرية بالتغير والمرونة، وفي الغالب، كان يطرأ على حجم الأسرة وبنيتها التغير. إن تدني متوسط العمر المتوقع يعني مزيداً من عدم الاستقرار داخل العائلة، وقصر فترة بنية العائلة المشتركة التي تتسم بوجود رب عائلة يحيط به الأبناء وزوجاتهم والأحفاد، وهو نمط العائلة التي تكون فيه سيطرة الأب وسلطته أكبر، على الأقل من الناحية النظرية.

ويعد صراع الأجيال من العوامل الأخرى المؤثرة على سلطة كبير العائلة: رغبة الجيل القديم في إحكام السيطرة على الميراث والعائلة، ورغبة الجيل الأصغر في المطالبة بحصته من الميراث والحصول على قدر من الاستقلالية. وفيما ركّز الباحثون على السيطرة الصارمة على النساء، وخاصة خلال سنوات نشاطهن الجنسي، كانت تفرض سيطرة شديدة أيضاً على الذكور الأصغر سناً. والمثال الكلاسيكي على ذلك هم الأمراء العثمانيون في بداية الفترة الحديثة. إذ لم يكن يسمح لهم بالقيام بأي دور سياسي، ولم يكن يسمح لهم بمغادرة القصر، وكان يتم التحكم باختيارهم للنساء وإنجابهم بشكل صارم. وكانت أمهاتهم مسؤولات بشكل كبير عن ممارسة هذه السيطرة. إن مدى تقييد نشاطات الأمراء الشبان يعكس مخاوف الجيل القديم من محاولة الجيل الأصغر إزاحته وعزيمه على منع ذلك. (77) وتكرر هذا الصراع بين الأجيال في الدوائر الاجتماعية الأدنى أيضاً. فقد لاحظت مارثا موندي (Martha Mundy) عدم سماح بعض كبار العائلات في اليمن من حصول الذكور الأصغر سناً على حصصهم من الميراث، كوسيلة من وسائل التحكم بنشاطاتهم. (78) وأظهر كين كونو (Ken Cuno) أن القوانين التي صدرت لتعزيز سلطة كبير العائلة في القرن التاسع عشر جاءت رداً جزئياً على جهود الذكور الأصغر سناً الرامية إلى مغادرة العائلة وحصولهم على حصصهم من الممتلكات المشتركة معهم. (79) وفي كلتا الحالتين، فإن رغبة كبير العائلة في تأكيد حقه في السيطرة على ممتلكات العائلة وأفرادها، والقضاء على أي تحدٍ لقوتهم لهي إشارة إلى أن سلطتهم ونفوذهم كانا موضع تحدٍ.

ففي حلب، كانت تبرز باستمرار التحديات التي تواجه كبير العائلة الذي يرغب في الحفاظ على العائلة والميراث معاً، والتي تتمثل عادة في الأفراد الذين يطالبون بحصر الإرث للحصول على حصصهم. وفي بعض الأحيان، كانت يتم حصر الميراث دون معارضة، وفي أحيان أخرى، كان ذلك يؤدي إلى رفع دعاوى قضائية طويلة، كما حدث في الدعوى التي طالب فيها أبناء عم يوسف الشریف من

الدرجة الثانية ممن ورثوا ثروة كبيرة من جدهم، الذي كان وصيا عليهم عندما كانوا قصرًا، بإطلاق يوسف لتركتههم. (80) وكانت تسوى العديد من هذه القضايا لصالح الجيل الأصغر المطالب بحصته من الميراث. علاوة على ذلك، كان هناك العديد من الأبناء الذين كانوا أقوياء وعاشوا عمراً مديداً، ولهم مهنتهم ومستقلين اقتصادياً قبل وفاة آبائهم أو "تقاعدهم" بفترة طويلة. فقد كان أبناء العلماء يشقون طريقهم إلى المناصب المهمة، فيما كان آباؤهم يشغلون مناصب أيضاً.

وكان أبناء التجار الأغنياء يدخلون في أعمال تجارية خاصة بهم. وتمكن بعضهم من جمع ثروات شخصية قبل فترة طويلة من حصولهم على ميراث العائلة. وكانت قدرتهم من ذلك تعكس ظروفًا اقتصادية تتيح لهم جني ثروات بشكل مستقل. ولم يكن ذلك يعني أنه يتعين على هؤلاء الأشخاص الانتظار حتى وفاة آبائهم للحصول على الثروة. ومن الواضح أن سلطة كبير العائلة على الذكور البالغين والناشطين اقتصادياً والمستقلين مالياً ومن أصحاب النفوذ السياسي، ولهم أعمالهم الخاصة، كانت محدودة.

ولم تكن فرص الإفلات من سلطة الأب أو تحديها متاحة للنساء كما كانت متاحة للذكور. إلا أن مرونة هذه العائلات وتوزيع السلطة في العديد منها أوجد فرصاً للإناث تمكن من خلالها التحكم بقدر ما بحياتهن، وفرض قيود على قيام كبير العائلة الذكر بممارسة سلطته الاستبدادية عليهن. وقد تباين مجال المناورة الذي كان متاحاً لهن والأساليب التي اتبعنها، ودرجة استقلالهن خلال فترة دورات حياتهن. إذ كانت النساء الأكبر سناً واللاتي لديهن عدد أكبر من الأبناء، هن اللاتي كن يحظين بامتيازات في العائلة ويتمتعن بقدر أكبر من الاستقلالية. فقد كانت أمهات الأبناء المهجين، أو الأمهات الأكبر سناً يحظين بالاحترام، بل وحتى بالنفوذ داخل العائلة. وكانت والددة السلطان في اسطنبول مثلاً بارزاً على هذا النمط. إذ خرجت أمهات الأمراء العثمانيين من مرتبة سراري عادية ليمارسن نفوذاً كبيراً، وخاصة من خلال "سلطة النساء" في القرنين السادس عشر والسابع

عشر. وبما أنهن كن أمهات سلاطين محتملين في المستقبل، كن يعلمن أبنائهن أصول السياسة، وخاصة بعد أن كان يتم حصر الأمراء في القصر ولم يكن يتم تعيينهم حكما على الأقاليم. وكن يعملن على تعزيز مصالح أبنائهن بهدف ان يصبح أحدهم السلطان. تلك النسوة اللاتي أصبحن "والدة السلطان" لم يكن يحكمن الأسرة السلطانية الضخمة فحسب، بل كن يمارسن السيادة أيضاً في عدد من الطرائق الواضحة للعامة، وكنّ في بعض الأحيان أكثر الشخصيات نفوذا في السلطنة (81).

أما على المستوى الأدنى، فقد كان هذا النمط يتكرر في العائلات في أرجاء السلطنة. إذ إن تعليق ألكسندر راسل عن دور الأم الكبيرة في الأسرة الحلبية المتمثل في الحفاظ على وحدة العائلة بعد وفاة الأب، يعكس السلطة التي كانت تتمتع بها تلك النسوة في العائلة. وتركز مصادر أخرى على الشخصيات القوية والمهارات الإدارية في السيطرة على الأسرة، وعلى نفوذ النساء من الطبقة الراقية اللاتي كن يجلبن معهن أملاكاً كبيرة عند زواجهن، وعلى تدعيم التحالفات السياسية. وتذكر عفاف مرسوت (Afaf Marsot) أن النساء من الطبقة العليا كن يحصلن بسهولة على مناصب عامة ذات نفوذ والتي تحتاج إلى مهارات إدارية، بعد أن تركن الحرملك في القرن العشرين وذلك لاعتيادهن على تنظيم وإدارة أسرة كبيرة (82). ومن المصادر المتاحة عن حلب، يمكننا التعرف على أمهات قويات كن يتحكمن بقدر كبير من الثروة، ويمارسن سلطة حقيقية داخل الأسرة وأحياناً خارجها. فقد كانت شرف الجابري، أخت عبد الله وعبد القادر الجابري مثلاً على ذلك. إذ كانت شرف امرأة ثرية، وأوقفت لأحفادها أحد أكبر الأوقاف التي أنشأتها امرأة خلال هذه الفترة (83). وعندما توفى عبد الله ميرى وهو مثقل بالديون، عهد إلى أخته مسؤولية رعاية مصالح أطفاله القاصرين لكي لا تلتهم الديون أملاكه (84). فقد تعاقب عدد من النساء من عائلة عثمان باشا، أخته في البداية، ثم ابنة أخته وبناتها على الإشراف على أوقاف جامع العثمانية الواسعة لعقود عديدة (85). وقد

حملت تلك النساء على عاتقهن مسؤوليات عائلية هامة، كانت تعهد عادة إلى الذكور الكبار. وفي جميع الحالات الثلاث، كان يوجد في العائلة ذكور كبار كان بوسعهم القيام بهذه المهام. وكانت تلك النساء يشرفن على أملاك وثروات ضخمة، وتقع على عاتقهن مسؤولية العائلة ككل. كما كانت النساء في عائلة عثمان باشا، يمثلن العائلة في المصالح العامة.

ويدفع كانديوتي (Kandiyoti) بأن وجود هذه الرموز الأمومية يبرز مدى تبعية المرأة وخضوعها. فقد أدى السماح للنساء الأكبر سناً ممارسة هذه السلطة إلى تكريس النظام الأبوي في نفوس ضحاياه ولذلك ساعدن في تكرار هذا النظام (86). إلا أن ليزلي بيرس (Leslie Peirce) ترى مكانة تلك الأمهات بطريقة أخرى - ويعكس ذلك أن العمر كان أكثر أهمية من الجنس. وهي تقول في وصفها للعائلة السلطانية العثمانية "يبدو أن التمييز الأهم المتعلق بتوزيع السلطة داخل العائلة لم يستند إلى التقسيم بين الذكور والإناث، بل إلى تقسيمات أخرى تنبع من التفاعل بين الآراء المقبولة بشكل عام حول المرأة والسلطة، ويكمن الشيء الرئيسي في هذا التمييز بين الأجيال (87). وينسحب الشيء نفسه على العائلات الأخرى. وهذا لا يعني إنكار أهمية التفاوت بين الذكر والأنثى داخل العائلة، بل نراه يتقاطع مع التراتبية بين الأجيال بطرائق تمت لصالح المرأة. وكانت الدورة الحياتية للذكور والإناث متوازية إلى حد كبير".

ولم تكن الشابات الأصغر سناً أيضاً ضعيفات تماماً أو لا حول لهن ولا قوة. فبالإضافة إلى الصلات القائمة خارج العائلة والتي كانت تعمل لصالحهن، إذ إن انخفاض متوسط العمر المتوقع وميل العائلة نحو الانقسام بعد وفاة كبير العائلة، يعني أن العديد من تلك النساء الصغيرات سيصبحن في المستقبل السيدة الكبيرة في الأسرة الحديثة النشأة وعلى رأسها زوجها الصغير نسبياً. علاوة على ذلك، توحى نظرتنا السريعة المحدودة عن نشاطات المرأة التي يبدو أنها كانت ترتبط مباشرة بمكانتهن في تراتبية العائلة، بأن النساء لم يكن ضعيفات أو خاضعات تماماً، بل

حتى كن يضطلعن بدور كبير العائلة. ويشير إلى ذلك الدور الهام الذي كانت تلعبه المرأة من مختلف الأعمار والمواقع في الوصاية على الأطفال. فلم يكن يعهد إلى النساء مسؤولية تربية الأطفال في سنواتهن المبكرة فحسب، بل كان يعهد إليهن أيضاً مسؤولية إدارة أملاك الأطفال اليتامى القاصرين إلى أن يبلغوا سن الرشد. (88) ويتمثل دليل آخر في قيام المرأة برفع دعوى ضد أفراد عائلتها من الذكور. وشأن الرجال، كن يتحدين في بعض الأحيان سلطة الجيل القديم، أو يتحددين هيمنة الذكور من جيلهم كالأخوة.

لا مندوحة من أن الثقافة والمعايير الاجتماعية السائدة منحت الذكور سلطة كبيرة، لاسيما الرجال الأكبر ممن يرأسون العائلة. ولا يمكن اعتبار قدرة النساء بل وحتى الذكور الصغار على إدارة حياتهم قليلا واضطلاعهم بدور هام في الأمور التي تمسهم وتمس القريبين منهم من الأمور المسلم بها. إلا أنه من المهم أيضاً التسليم بوجود حدود لهذه السلطة، التي قد تكون بيد حتى أكثر الرجال استبدادا - قيود تفرضها عوامل خارج سيطرتهم - وأحيانا نتيجة وقوف أفراد العائلة في وجه الإساءات الناجمة عن سلطتهم ومقاومتها. وقد أدى ذلك إلى جعل توزيع السلطة داخل العائلة أقل وطأة.

الخلاصة

يبدو أن عائلات الأعيان في حلب تتوافق مع النمط الأسري المعروف في الشرق الأوسط في صفوف طبقة الموسرين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إلا أن هذه العائلات لا تتلاءم مع هذا النموذج إلا بشكل عام فقط. فقد كانت الأسر في واقع الأمر متنوعة ومتغيرة وتستجيب لظروف تلك العائلات الخاصة. كما أن عاملين واقعيين أساسيين شكلا عائلات الطبقة العليا والطبقة الدنيا أيضاً، بغض النظر عن توجهات أو أهداف العائلة الأخرى : (1) استمرار الانقسام في العديد من

العائلات خلال الدورة الأسرية (2) والعائق الأبدي المتمثل في الموت. وتعني هاتان الحقيقتان أنه كان بوسع حتى عائلات الطبقة العليا - العائلات التي كان بوسعها القيام بذلك - تحقيق المثل التقليدية المتعلقة بإنشاء عائلة كبيرة ومركبة لفترات محدودة من الزمن. فقد عاش معظم أفراد الطبقة العليا شطرا من حياتهم في عائلة مركبة، إلا أنه كان هناك تباين كبير في طول الفترة الزمنية لهذه الحياة. وتنطوي هذه الحقيقة على آثار هامة على تراتبية القوة والسلطة داخل العائلة، وعلى فهم الأشخاص الذي يمتون بصلة القرابة "الذين يعول عليهم" أكثر. فقد كانت العائلة هي "دائرة" الأسرة التي لها أكبر الأثر على الفرد. ولعل الصلات بين أفراد الأسرة ممن يعيشون في نفس العائلة كانت الأقوى بسبب التواصل اليومي والتبعية والصلات العاطفية الوثيقة الناجمة عن ذلك. وكانت العائلة تضم مجموعة صغيرة نسبياً من الأقارب الذين كانوا يتغيرون. علاوة على ذلك، قد تكون هناك منافسة بين الأشخاص من غير الأقارب ممن يقيمون في البيت نفسه وبين أفراد الأسرة.

لكن يجب ألا نبالغ في أهمية العائلة في تحديد "القرابة الحقة". وكما لاحظ دوين وبيهار في اسطنبول "فإن العائلات تتألف من نسج كبير من علاقات القرابة بدرجات متباينة، وهي غالباً وحدات اجتماعية فضفاضة، ولا يمكن تحديد معالمها. (89) وكانت العلاقات بالأقارب خارج الأسرة في غاية الأهمية. وسيبحث الفصل القادم في الزواج والعلاقات بين العائلات والأسر التي ترتبط بواسطة هذه الزيجات.

الروابط الزوجية وشركاء الزواج

كان النسب والعائلة عاملان من عوامل دائرة الأسرة التي ينتمي إليهما الأفراد، رغم تباين كثافة الروابط بكل منهما تبايناً كبيراً. وتعكس كلتا هاتين البنيتين القاعدة الأبوية لصلات القرابة. وكانت رابطة النسب تتم من خلال فرع الأب. وكانت دورة حياة الذكور المهيمنين، هي التي تحدد تشكل العائلة، على الأقل من الناحية النظرية، إن لم تكن دائماً من الناحية العملية كذلك، وكان مكان الإقامة عادة هو مكان إقامة الأب. إن طبيعة مجموعات القرابة الأساسية التي تتركز حول الذكور تطرح مسألة أهمية الزواج وصلات القرابة الناشئة عن الزواج. وبما أن الزواج لم يكن هو المحرك الأساسي للدورة المنزلية، وبما أن الأسرة الزوجية كانت تابعة للعائلة الممتدة في العديد من الجوانب، فما هي أهمية رابطة الزواج؟ وأثير جدل بأن الزواج لم يكن يشكل علاقة دائمة، وذلك لسهولة الطلاق النسبية، على الأقل بالنسبة للرجال، والتهديد أو الواقع بأن تعدد الزوجات والتسري كانا يعيقان توطد العلاقة بين الأزواج وديمومتها⁽¹⁾. ومن وجهة النظر هذه، يبدو أن العلاقة بين الزوج والزوجة ليست بالأهمية بالنسبة إلى الأقرباء الآخرين؛ واحتلت الرابطة الزوجية المكانة الثانية بعد علاقات القرابة. ولذلك، كانت روابط القرابة الناشئة عن الزواج أقل أهمية مما هي بالنسبة لروابط الأبوة.

ورغم الاعتقاد بمساهمة نظام القرابة الأبوي في التقليل من أهمية الرابطة الزوجية وصلات المصاهرة، لا يمكن إنكار أهمية الزواج في المجتمعات الإسلامية. إذ كان الدين والمجتمع يحثان على زواج البالغين. كما كان الزواج يعد وسيلة هامة لتحقيق مآرب العائلة - الاستمرارية والإنجاب وتعزيز ثروات العائلة الكبيرة والنفوذ السياسي.

وتنطبق أهمية الزواج كإحدى الوسائل الاجتماعية على طبقة الأعيان بشكل خاص. إذ إن الزواج يعد بشكل أساسي علاقة بين العائلات وليس بين الأفراد. فاعتبارات الملكية والمكانة والشرف كانت تعني أن أشياء كثيرة كانت مرهونة بالتقدير في الزواج وإقامة علاقات بين العائلات .

سيبحث هذا الفصل في التعقيدات والتناقضات الظاهرة التي تحيط بالزواج في صفوف الطبقة الراقية في حلب، وسنركز على ممارسات الزواج وأنماطه وأهمية الروابط الزوجية، واستمرارية الزواج، وتأثير الزواج على دينامية العائلة، والعلاقات بين الجنسين والتركيبية الاجتماعية. وستعالج الأقسام الأولى من الفصل مقومات الزواج، والتبادل الاقتصادي الذي ينطوي عليه، وتعدد الزوجات والطلاق وكيفية تأثيرها على الصلة بين الزوج والزوجة ونظام العلاقة بين الجنسين. أما باقي أقسام الفصل فستبحث في أنماط الزواج: من يتزوج من وكيف يؤثر ذلك على قوة الرابطة الزوجية ومكانة المرأة داخل عائلة زوجها. علاوة على ذلك، فإن اختيار الشريك في الزواج المناسب الذي يتم عن طريق العائلة يوفر الدليل الهام عن حدود العائلة الفعالة والمجموعة الاجتماعية التي تنتمي إليها هذه العائلات. إن الزواج بين الأقارب، الذي يجيزه القانون والتقاليد والذي كانت تمارسه بعض هذه العائلات إلى حد ما، يلقي الضوء على صلات القرابة التي يجدر دعمها، أي الأقارب الذين يعول عليهم. وتقدم الزيجات من غير الأقارب فكرة عن العلاقات بين العائلات، وكيف كانت العائلات تنظر إلى نفسها ومصلحتها.

الرابطة الزوجية

الزواج في المجتمعات الإسلامية عقد قانوني وليس سراً دينياً مقدساً. وتحدد الشريعة الإسلامية أسس مؤسسة الزواج بطرائق هامة. إذ تبين الشريعة حقوق والتزامات كل من الزوج والزوجة، يتناول العديد منها الشؤون الاقتصادية المتعلقة بالزواج والوصاية على الأطفال. ويؤكد كل من القرآن الكريم والحديث أهمية الزواج ويوضحان كراهيتهما للعزوبة. فقد كان الزواج في الماضي يعتبر ضرورة لكي يتمكن المرء من سلوك حياة مسلمة جيدة، ويفترض من كل شخص أن يتزوج. وتم تقنين هذه الحالات في الشريعة الإسلامية، وعبرت عنها أيضاً الكتابات عن الزواج في القرون الوسطى.

وبما أن الزواج هو عقد، تنبع بعض الشكليات القانونية عند الزواج. ففي حلب في القرن الثامن عشر، كان ممثلاً العروس والعريس يلتقيان في المحكمة ويبرما عقد الزواج في حضرة شهود. ويحدد العقد مبلغ المهر وأي شروط أخرى يرغب أي من الطرفين وضعها. ويمنح الشيخ الذي يسجل العقد بركاته، ويوقع العقد ويختمه ثم يقدم إلى القاضي الذي يمنح الرخصة التي يسجلها إما على ظهر العقد أو على ورقة منفصلة. وإذا كان أحد الطرفين ينتمي إلى الأشراف، فإن نقيب الأشراف يضع ختمه أيضاً على العقد. (2)

بعد إبرام عقد الزواج تتويجاً لما يمكن أن تكون عملية طويلة من اختيار الزوج المناسب. وكان اختيار العروس يقع على عاتق النساء، إلا في الحالات التي تُختار فيها العروس من داخل العائلة أو تكون قريبة على صلة وثيقة من العائلة. ففي المجتمع الذي تعزل فيه المرأة، يكون دور النساء في اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالزواج بالغ الأهمية. إذ كان يتم تناقل المعلومات المتعلقة بالفتيات المرشحات للزواج عن طريق النساء. فقد كان التواصل بالنساء الأخريات في الحمامات العامة والحدائق، وفي المناسبات والاحتفالات، ومن خلال الزيارات، يوفر فرص العثور

على العرائس المناسبات. وكانت البائعات المتجولات اللاتي يقمن بزيارة الحريم مصدرا للمعلومات أيضاً. (3) وكانت النساء في الغالب هن اللاتي يبدأن ترتيبات الزواج، وحتى في الحالات التي لم يكن يفعلن ذلك، كن يقمن "بفحص وتمحيص" العروس المحتملة.

ويؤكد الأسلوب التي يتم فيه ترتيب الزيجات وإبرام العقود وتوقيعها، مدى العلاقة بين العائلات من خلال الزواج، على الأقل بالنسبة لطبقة الأعيان. ويتم التحكم باختيارات الزواج من قبل العائلة بشكل صارم. ورغم تركيز الكثير من الأدبيات على تحكم العائلة بزواج البنات، كانت العائلة تهتم أيضاً بزيجات الأبناء. وكان من الممكن تزويج الأبناء والفتيات وهم لا يزالون قسراً. وحتى إذ بلغوا سن الرشد، لم يكن للأبناء والفتيات في سن الزواج غالباً رأي مؤثر في اختيار الشريك، ولم يكونوا يتوقعون أكثر من ذلك. إلا أن الشريعة الإسلامية تضع بعض القيود على الوالدين وسلطة أولياء الأمور على ترتيب زيجات الإناث. إذ لم تكن بعض المذاهب الفقهية الإسلامية، كالذهب الحنفي السائد في حلب، تسمح للإناث رفض الزيجات التي تم ترتيبها وهن قاصرات، إلا أن مذاهب أخرى تمنحن هذا الحق. ومن الناحية الأخرى، أتاح المذهب الحنفي للمرأة قدرة أكبر على التحكم بزواجها عندما تبلغ سن الرشد. ويكون بوسعها عندئذ أن تقبل أو ترفض الزواج إذا اعترضت على العريس المختار. وبخلاف ذلك يقتضي المذهب المالكي موافقة ولي أمر المرأة، حتى لو وصلت إلى سن الرشد. (4) وقد أتاححت هذه الاختلافات في تفسير الشريعة للمرأة مجالا للتفاوض في أمور الزواج. لكن إلى أي مدى كان بوسع المرأة أن تستغل هذه المرونة، أمر يصعب تحديده بسبب ندرة الأدلة. وتوحي القضايا القليلة المتوفرة عن المحاكم بأنه كان لبعض النساء رأي في اختيار شريك الزواج. فقد تضمنت إحدى القضايا فتاة تدعى ليلي قطنجي التي تزوجت حسن إخلاصي، الأخ الأصغر لزوج أمها الثاني. فرفع أولياء أمرها، وهم ثلاثة أخوة كانوا أبناء عمها لأبيها المتوفى، ومن المفترض أقرباؤها الذكور الأقرب

من جانب أبيها، دعوى ضد ليلي وحسن، ودفعوا ببطلان الزواج لزواجها بدون موافقة أولياء أمرها، وأنها كانت لا تزال قاصراً ولذلك لم يكن بوسعها اتخاذ قرار عقلاني يتعلق بشريك حياتها. وأيد القاضي حق أولياء أمرها بمنع الزواج، إلا أن الطريقة التي جرت فيها هذه القضية تبدي أن الفتاة حاولت المشاركة في اختيار زوجها. (5) وفي قضية ثانية، رتب ولي أمر امرأة (أخوها) زواجها من عبد الرحمن بييري وهي قاصر دون علمها، وعندما بلغت سن الرشد بعد سنتين، تزوجت شخصاً آخر. وفي الواقع رفضت الزيجة التي رتبها لها ولي أمرها عندما كانت قاصراً، وهو أمر لا يجيزه المذهب الحنفي من الناحية النظرية. ودفعت بأنها لم تكن تعرف شيئاً عن العقد السابق الذي رتب له أخوها، وادّعت أيضاً أن مقدار المهر لم يكن ملائماً. وحكم القاضي لصالحها، بعد أن تمت تسوية مسألة إعادة دفع المهر، وألغيت الزيجة التي كان قد رتبها لها أخوها. (6) إن عدد القضايا التي تتناول هذه المسائل قليل بحيث لا يمكننا استخلاص أي نتيجة هامة، إلا أنها توضح على الأقل أن بعض النساء حاولن التأثير على اختيارهن الزوج، والتصرف باستقلال عن أولياء أمورهن من الذكور.

ومما سهّل تحكم العائلة بالزواج، التوقع بزواج الأشخاص وهم صغار السن. فقد قال ألكساندر راسل إن الوالدين في حلب يبدأ أن في التفكير بتزويج أبنائهم وهم أطفال صغار (7). ولا تزال معرفة كم كان عمرهم عند زواجهم سؤالاً مهماً. فقد تركّز الكثير من الاهتمام على تزويج الفتيات وهن قاصرات. وثمة مسألتان ينبغي أخذهما في الاعتبار عند تقييم هذه الممارسة وأهميتها في حياة الأنثى. الأولى هي مدى تكرار حدوث هذه الممارسة. إذ إن عدم توفر عقود الزواج التي تبين فيما إذا كانت العروس قاصراً أم لا، لا تمكننا من معرفة فيما إذا كان تزويج الفتيات القاصرات كان شائعاً في حلب. ففي نابلس كان أقل من 20 في المائة من الزيجات تتم على فتيات قاصرات، معظمهن من الطبقات العليا والمتوسطة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. (8) وتبدي أوجه التشابه الأخرى المتعلقة بممارسات الزواج

بين الطبقة العليا في حلب ونابلس أن نسبة زيجات الفتيات القاصرات في حلب قد تكون متشابهة. أما المسألة الثانية فتتمثل في معرفة ماذا يعني زواج القاصر في الواقع. ففي حال بروز أدلة عن زيجات فتيات قاصرات في مصادر حلب، يتضح من السياق أن الزواج كان مسألة شكلية بحتة إلى أن تبلغ الفتاة سن الرشد، كما كانت الطبقة الأرستقراطية الأوروبية تخطب لأطفالها وهم في المهد. وكما في القضية الآنفة الذكر، لم تكن الفتاة تعرف بوجود عقد زواج مبرم إلى أن تبلغ سن الرشد وهي ترغب في الزواج من شخص آخر⁽⁹⁾. وسواء كان تزويج الفتيات القاصرات أمراً شائعاً أم لا، من المرجح أنه كان يتم تزويج معظم الإناث بعد بلوغهن سن الرشد بقليل؛ فقد يكنّ في الحادية عشرة من العمر ويفترض أن هذا السن يتزامن مع سنّ البلوغ⁽¹⁰⁾. وكان الكثير من الذكور يتزوجون في سن مبكرة أيضاً. واستناداً إلى راسل، كانت الأمهات يحرصن على نحو خاص على تزويج أبنائهن بعد وصولهم سن البلوغ (في حوالي الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة عادة) ويبدأن بالضغط على أبنائهن لتزويجهن⁽¹¹⁾.

وبمعايير أواخر القرن العشرين، أصبح ينظر إلى الزواج في سن مبكرة بأنه أمر سلبي جداً. ومع ذلك يجب أن نفهم سن الزواج في سياقه الثقافي والتاريخي. في الماضي، كان الزواج في سن مبكرة المعيار السائد في أكثر المجتمعات، باستثناء أوروبا الغربية. فقد كان العمر الذي يتزوج عنده الناس يرتبط بالمفاهيم الثقافية المتعلقة بالبلوغ والطفولة والظروف الاجتماعية. إذ تتباين مفاهيم سن الرشد والطفولة كثيراً من ثقافة إلى أخرى وتتغير مع الزمن، كما أوضح عدد من المؤرخين الأوروبيين⁽¹²⁾. فقد بدأت الأبحاث الجارية عن دورة الحياة في المجتمعات الشرق أوسطية في الماضي مؤخرًا. وعندما نعرف المزيد عن مراحل الطفولة، والانتقال إلى سن الرشد، والتوقعات المتعلقة بالسلوك والمسؤوليات في مختلف المراحل، وتباينها بين الجنسين، سنتمكن من فهم أهمية سن الزواج⁽¹³⁾ وتشير الدلائل المتاحة حالياً إلى أن سن الرشد عند السوريين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان

يبدأ بشكل أساسي عند سن البلوغ. وهي الفترة التي يبدؤون في التحكم بأموالهم، ويبرمون عقوداً تجارية، ويتحملون المسؤوليات الكاملة الملقاة على عاتق البالغين. لذلك لم يكن الأمر يعني تزويج أطفال، بل بالأحرى بالغين شبان يدخلون مرحلة الزواج "الطبيعية" للبالغين. علاوة على ذلك، لم يكن الزواج في سن مبكرة أمراً مرغوباً فقط، بل كان أمراً عملياً أيضاً بالنسبة لهم. ولم يكن ثمة ضغوط بنويوة أو مالية لا تشجع على الزواج المبكر، على الأقل بين الموسرين. وكان الزوجان يعيشان عادة مع عائلة الزوج بعد الزواج، ولم يكن الزواج ينطوي على تفكك الأسرة أو أي نفقات مالية تتجاوز المهر. ويوضح مثال اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر الصلة بين سن الزواج وبنية الأسرة، والظروف الاقتصادية، حيث كان يتم تأخير سن الزواج في الغالب. فقد كان معظم الأزواج الشبان يقيمون أسرهم الخاصة بهم، وكانت الظروف الاقتصادية في ذلك الحين تجعل من الزواج عملية مكلفة. ولذلك، كان سن زواج الذكور والإناث عالياً نسبياً.⁽¹⁴⁾ وهذا يبدي أن سن الزواج بين الطبقات غير الموسرة في حلب وأماكن أخرى في الدولة العثمانية في فترة سابقة كان أعلى من سن الزواج في طبقة الأعيان. إذ كانت القيود المتعلقة بمكان الإقامة وتوفر المال تتطلب غالباً أن يبدأ الزوجان حديثاً العهد أسرتهن الخاصة بهم بدلاً من الإقامة مع الوالدين، مما أدى إلى تأخير سن الزواج.

ويذكر غالباً أن عدم اختيار الزوج وصغر سن الزواج هما سمتان من سمات نظام الزواج، اللتان ساهمتا في تبعية وخضوع المرأة. فالبنسبة إلى معظم العرائس، كان الزواج يعني الانتقال إلى أسرة جديدة، وكان انفصالهن تماماً عن أسرهن أمراً مألوفاً لديهن، إلا عندما كن يتزوجن من أبناء عمومتهن الوثيقي الصلة. ومما لاشك فيه أنه قد يكون وضع العروس الشابة في أسرة زوجها صعباً. لذلك كان عليها أن تؤقلم نفسها مع الوضع الجديد وأن تتكيف مع مجموعة جديدة من العلاقات، وكان عليها أن تبرهن على خصوصيتها، وخاصة قدرتها على إنجاب الأبناء، كما كان حال العرائس الشابات في العديد من الثقافات. وضمن تراتبية الحريم، كان موقع

العروس الجديدة يأتي في أسفل السلم. ومع ذلك يجب علينا أن لا نبالغ في الصعوبات التي كانت تواجهها النساء الشابات أولئك. ومن المرجح أنه في إطار الوسط الاجتماعي الوثيق لطبقة الأعيان في حلب، كان من المحتمل أن تدخل العديد من الشابات أسرة مألوفة لديهن سابقاً إليهن بسبب الزيارات المتكررة والصدقات القائمة مع الفتيات الأخريات منذ طفولتهن، ومعرفتهن الشيء الكثير مسبقاً عن أزواجهن. ونعرف جيداً خطوط التواصل التي كان بوسع النساء في المحيط الاجتماعي المعزول في مدن الشرق الأوسط وضعها، وهي معرفتهن بما يجري في الخارج، ومقدرتهن على الحصول على المعلومات. فالأحاديث والثروة التي كانت تدور بين الإناث لدى قيامهن بزيارة بعضهن، ولقاءاتهن في الحمامات العامة كانت تدور حول معلومات كثيرة عن العائلات الأخرى وأفرادها، وهي معلومات كانت تنتقل إلى العروس المنتظرة. وحتى لو لم يسبق لها أن قابلت زوجها من قبل، فلعلها كانت تعرف أمه وأخواته وعماته أو بنات عماته، وكانت تتطلع منهن على الكثير عن زوجها الجديد.

علاوة على ذلك، لم تكن المرأة عاجزة تماماً عن وضع شروط الزواج. إذ تسمح الشريعة الإسلامية بفرض شروط في عقد الزواج. وإلى أي مدى كان ذلك متاحاً للمرأة في حلب، أمر لا نعرفه، رغم أن راسل نقل لنا الانطباع بأنه كان من الشائع تماماً بالنسبة للنساء في الطبقة العليا أن يضعن شروطاً على خيارات اقتران أزواجهن بزوجة ثانية. ففي المدن التي لا تزال توجد فيها أعداد كبيرة من عقود الزواج، كما هو شأن القاهرة، توجد أدلة كافية على قيام بعض النساء بوضع بعض الشروط في عقود زواجهن تمنحهن قدرة أكبر على الحركة، وتقيد حركة أزواجهن، ومنع أزواجهن من الاقتران بأخرى، وتحديد مكان الإقامة بعد الزواج وتحديد ثمن الثياب، والاشتراط على تقديم مبلغ معين من أجل الأطفال من زواج سابق. (15)

ويشمل جزء هام من ترتيبات الزواج، التبادل الاقتصادي، الذي لم يكن يتضمن المبلغ الذي يقدمه الوالدين إلى العروس، ولا المبلغ الذي تدفعه عائلة

العريس إلى عائلة العروس. وقانوننا فإن هذا المبلغ، الذي يدعى المهر، هو المبلغ الذي يقدمه العريس إلى العروس، وينطوي على أهمية رمزية وعملية للعلاقة بين الزوج والزوجة. فمن الناحية الرمزية، فإن العريس الذي يهب العروس جزءاً من ثروته كانت خروجاً عن التقليد الذي كان سائداً قبل الإسلام. وفي الوقت نفسه، يقر ضمناً بأهمية الصلة التي تربط الأفراد. ومن الناحية العملية، قد يكون المهر وسيلة هامة لتحصل المرأة على أموال. إلا أن قيمته العملية وأهميته الرمزية بالنسبة للمرأة كانت تتوقف على الممارسات الاجتماعية الفعلية. وتاريخياً كان ثمة تباعد كبير بين القانون والممارسة الاجتماعية، ومن منطقة في الشرق الأوسط إلى أخرى، لذا يقتضي حين تقييم دور المهر وأهميته توخي الحذر في السياق والممارسة (16).

ويبدو أن الممارسة الاجتماعية في حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت تتطابق مع القانون تطابقاً كبيراً. إذ كان المهر يقدم إلى العروس وكان يخصها تماماً. وكان يستخدم عادة لشراء حلي وثياب. وإذا كانت عائلة العروس غنية، كان أبوها يضيف إلى المهر مبلغاً إضافياً، وإذا كان مبلغاً كبيراً، كان يستخدم أيضاً لشراء حاجيات منزلية. (17) وكانت هذه الحاجيات تبقى ملكاً للعروس أيضاً. وكان المهر يقسم إلى قسمين: المهر المقدم، ويدفع أثناء عقد القران، والمهر المؤخر، ويبقى بحوزة الزوج إلى أن يتوفى أو إذا طلق زوجته. وكان المهر المؤخر يبقى ديناً في ذمة الزوج للمرأة، ويرد ذكره دائماً في قضايا الطلاق، وكان يعد أول التزام إزاء عقار الزوج عند وفاته. ولم تكن النساء يترددن، إذا دعت الضرورة، في مقاضاة أزواجهن السابقين (إذا كن مطلقات) أو ورثته (إذا كان متوفى) لاستعادة المهر الذي لا يزال ديناً لهن.

وكان المهر الوسيلة الوحيدة لحصول المرأة على عقار. وكانت النساء اللاتي يحصلن على معظم مبلغ مهرهن مقدماً، أو اللواتي أصبحن أرامل أو طلقن بعد زواجهن بفترة وجيزة نسبياً، كانت فترة حصولهن على المبلغ أطول. وفي معظم الحالات، كان من ثلث إلى خمس مبلغ المهر "مؤجلاً" لذلك كانت قدرتهن على

الحصول على المبلغ العائد لهن اسمياً محدودة، وبذلك تكون القيمة الآتية للمهر قد انخفضت. إلا أن المهر المؤجل كان يمثل نوعاً من الضمان للمرأة في حال بقيت وحدها، وهو تعويض يبدو أنه كان مفيداً، وخاصة وأن المرأة لم تكن مسؤولة قانوناً عن تحمل أعباء إقامة أو إعالة أسرة. لذلك، فإن توقيت دفع المهر يوفر شيئاً من الأمن الاقتصادي الطويل الأجل بالنسبة للمرأة. ولعل حقهن في ذلك المبلغ كان أكثر أهمية من الحصول عليه في الحال. (18)

وكانت أهمية المهر كوسيلة للحصول على قدر من المال وكوسيلة لتوفير شيء من الأمن الاقتصادي للمرأة تتوقف تماماً على قيمته. ويصعب تحديد مبالغ المهر السائدة في حلب خلال تلك الفترة. إذ إن عدم توفر عقود الزواج في سجلات المحكمة الشرعية في حلب يعني أننا نستقي معلوماتنا عن مقدار المهر بشكل رئيسي من ثلاثة أنواع من المصادر: قضايا الطلاق وحصر الإرث والدعاوى المرفوعة بسبب عدم دفع المهر (19). وفي حين تزودنا هذه الأدلة بمعلومات هامة عن المهر إلا أنها تقدم بعض الصعوبات المنهجية. وفي جميع الحالات، فإن المبلغ المذكور هو المهر المؤجل، وهو المبلغ الذي لم يدفع للعروس عند عقد القران. ويمثل هذا المبلغ من ثلث إلى خمس إجمالي المبلغ، لكن ليس دائماً. ففي إحدى الحالات مثلاً، كان إجمالي المهر 1325 قرشاً، دفع منه للعروس 1300 قرشاً عند القران. (20) لذلك، وبسبب عدم دقة الأدلة، يمكن أن نحصل فقط على تقدير للمبالغ المدفوعة.

فقد تراوح مبلغ المهر المؤجل في العقود الماضية من القرن الثامن عشر بين 150 و 500 قرش بمتوسط يقدر بـ 200 قرش. لذلك، كان المبلغ الإجمالي للمهر يتراوح بين 450 قرشاً و 2500 قرش، بمتوسط يتراوح بين 600 و 1000 قرش. وفي العقد الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، تراوح مبلغ المهر المؤجل من 25 قرش إلى 3000 قرش. وبلغ المتوسط حوالي 500 قرش، فيصبح متوسط المبالغ الإجمالية بين 1500 و 2500 قرش. وتعكس زيادة هذه المبالغ الارتفاع الحاد في إجمالي الأسعار في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ولم يكن يحدد مقدار المهر الثروة والطبقة الاجتماعية.

وقد دفع رجلان يبدو أنهما حرفيين أعلى مهرين، وذلك لأن النسبة التي تلي اسميهما يبدو أنها تشير إلى مهنتهما الفعلية، ولا توجد ألقاب توحى بمقام مختلف (21). وكان المهر الذي تقدمه عائلات الطبقة الراقية أعلى بكثير من أدنى مهر ورد في السجلات، إلا أنه ينحو بشكل عام لأن يكون قريباً من المتوسط الذي يدفعه الآخرون من الطبقات الأخرى، ووردت مبالغ أعلى بكثير في عدد قليل فقط.

ورغم عدم دقة هذه الأرقام بشكل كبير، فهي تمنحنا شيئاً من الإحساس بالأهمية الاقتصادية لهذا الالتزام في الزواج، سواء من جانب الرجال الذين يدفعونه والنساء اللاتي يتقاضينه. وعند مقارنة مبلغ المهر بالنفقات المالية الهامة الأخرى، يتضح أن المهر ليس مبلغاً غير ذي شأن. أما بالنسبة لمعظم الناس من غير طبقة الأعيان، فكان البيت الذي يملكونه ثروتهم المالية الوحيدة. ففي أواخر القرن الثامن عشر، تراوح متوسط أسعار البيوت من 50 قرشاً في الأحياء الأكثر فقراً إلى 5000 قرش في الأحياء الأكثر غناء المحيطة بالمدينة والقلعة. وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ارتفع هذا المتوسط بنسبة 50 في المائة بسبب تضخم الأسعار. إن إجراء مقارنة بين متوسط أسعار البيوت ومتوسط المهور لمختلف الفئات الاجتماعية في كلتا الفترتين يوضح أن المهر كان غالباً شأن شراء بيت بالنسبة للعديد من فئات السكان. أما بالنسبة للأغنياء، فلم يكن مبلغ المهر غير ذي شأن، بل كان أقل كلفة من ثمن بيت، وكان المهر والبيت يمثلان نسبة أقل من مجموع الممتلكات. أما بالنسبة للأسر الأقل ثراء، فكان المهر يمثل جزءاً هاماً من مجموع الثروة. وتتضح الأهمية الاقتصادية للمهر أيضاً في سجلات المواريث. إذ يمكن أن يشكل المهر 50 في المائة من إجمالي أملك المرأة، رغم أنها كانت تبلغ في المتوسط حوالي الخمس. وبشكل عام، كلما كانت المرأة أغنى، كان المهر أقل أهمية من حيث إجمالي الممتلكات. كذلك، يمكن أن يمثل المهر المؤجل المستحق للزوجة نسبة هامة من أملك الرجل.

ونظراً لأن المهر كان كبيراً ويخص الزوجة، سواء حصلت عليه منذ البداية أو كان حقاً لها، وبوسعها أن تطلبه في فترة لاحقة، فكان يمثل نوعاً من الأمن الاقتصادي بالنسبة لها، سواء في حالتي الطلاق أو وفاة الزوج أو في حال تدهوره المالي. وأشار أحد المراقبين إلى أهمية حرمة أملاك الزوجة خلال فترات القلاقل السياسية أو عدم الاستقرار الاقتصادي، عندما تكون ممتلكات الرجل عرضة للمصادرة أو فقدانها نتيجة سوء الاستثمار. (22) وذلك يكون لدى الزوجة عنصر أمان أمام مثل هذه الكوارث الاقتصادية.

عند عقد القران، ما هي أنواع الروابط التي تنشأ بين الأزواج في هذه الزيجات المرتبة بين البالغين الشباب عادة؟ إذ يكاد يكون من المستحيل الكشف عن العلاقة بين الزوج والزوجة، بسبب طبيعة المصادر المتاحة لنا. وخاصة، فإن الأجوبة عن الأسئلة الهامة عن ماهية التوقعات التي كان الأزواج والزوجات يتطلعون إليها من هذه الزيجات، فهل هي مجرد رابطة قانونية وجنسية بحيث يكون الإنجاب غرضهم الرئيسي، أو لتطوير علاقات المودة والحب بينهم؛ تبقى محيرة. إلا أننا سنعرض بعض الملاحظات المتعلقة بطبيعة هذه العلاقة.

تتمثل الملاحظة الأولى بأن الزواج بشكل رئيسي لم يكن مشاركة اقتصادية بين الطبقة الراقية. ففي العديد من الجماعات في المجتمعات الشرق أوسطية، كان الزواج يعتبر بالتأكيد مشاركة اقتصادية. إذ كانت أسر الفلاحين عبارة عن وحدات إنتاجية، فقد كان لكل من الزوج والزوجة (أو الزوجات) عمل أساسي في ذلك الإنتاج وإعالة العائلة اقتصادياً. أما في المدن فكانت احتمالية أن يعمل الحرفيون وزوجاتهم معاً أقل، فقد كان الرجال يعملون في ورشاتهم فيما تعمل النساء بالقطعة في البيت أو يؤدين خدمات خارج المنزل، إلا أن المشاركة في النشاطات الاقتصادية بين الأزواج والزوجات كانت معروفة. فمثلاً، كان هناك أربعة أزواج، وكانت الزوجتان أختين شركاء لمدة أربع سنوات في أعمال النسيج وكنَّ يبعن قماش الحرير المخطَّط (alaja) (23). وحتى عندما لم يكن الزوجان يعملان معاً، كانت المساهمة الاقتصادية لكل منهما أساسية في دخل الأسرة. وكانت بعض الزوجات في بعض

العائلات "من أصول متوسطة" يشاركن أيضاً في أعمال أزواجهن من خلال إقراض المال، وكان الأزواج والزوجات يبيعون ويشتررون في بعض الأحيان العقارات معاً. حيث ظهرت عقارات مشتركة بين الأزواج والزوجات في 6 في المائة من جميع الصفقات المبرمة في حلب.

أما بين طبقة الأعيان، لم تكن النشاطات الاقتصادية المشتركة سائدة وكانت استثنائية. ففي حالات نادرة كانت هناك أملاك مشتركة بين الزوجين، وأنشأ القليل منهم أوقافاً مشتركة. إلا أنه كانت توجد نساء من طبقة الأعيان يقرضن ويستقرضن الأموال، ويستثمرن أموالهن في الأعمال التجارية، لكن ليس مع أزواجهن. ولم تكن الروابط الزوجية بين هذه المجموعة روابط اقتصادية. فقد حالت طبيعة النظام القانوني - عدم وجود الملكية المشتركة - والطريقة الفعلية التي تم فيها تناول العقارات والممتلكات الاقتصادية الأخرى دون تحول الزيجات في أكثر الحالات إلى الشراكة الاقتصادية.

وماذا عن العلاقات العاطفية والمودة؟ فبالطبع لم يكن الحب هو الأساس الذي تقوم عليه الزيجات. وكان الانتقال من الزيجات المرتبة إلى الزيجات التي أصبح فيها للإناث والذكور شيء من حرية الاختيار أحد السمات الهامة في تحول العلاقات الزوجية والعائلية، وفي إعادة بحث العلاقات بين الجنسين التي بدأت جزئياً في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. فقد أوردت بيتث بارون (Beth Baron) الزيجات التي كان فيها للنساء شيء من الرأي حول اختيار الزوج كما حدث في بداية القرن العشرين بين الطبقتين العليا والمتوسطة في القاهرة. (24) وبحث دوبن وبيهار بالتفصيل العلاقة بين الحب والزواج في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وبعد أن أصبح عدد أكبر من الناس يقبلون فكرة أن الحب هو القاعدة الملائمة للزواج، بدأت تؤخذ مشاعر العروس والعريس المرتقبين في الاعتبار، رغم استمرار شيوع الزيجات المرتبة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين (25). ووفقاً لداغستاني، كانت تتم استشارة الفتيات في سورية حول

اختيار أسرتهن للزوج في مطلع القرن العشرين. (26) وينبغي تحديد متى أصبحت هذه الممارسة شائعة بين الطبقات الراقية الحضرية في سورية.

ورغم أن الحب لم يكن الدافع للزواج قبل هذا التحول، فهذا لا يعني أن الزوجات كانت خالية من مشاعر وعلاقات المودة. ول سوء الحظ، يبقى السؤال المتعلق بالعلاقات العاطفية بين الأزواج دون إجابة إلى حد كبير. إذ يبدو من غير المحتمل أن تنشأ روابط عاطفية وثيقة في مجتمع كانت فيه العوالم الاجتماعية للرجال والنساء منفصلة إلى حد كبير. إذ حال الفصل الاجتماعي الذي فرضه نظام التفريق بين الجنسين دون انسجام بين الزوجين حتى فترة تالية. لذلك، كانت صلات المرأة مع عائلتها الأصلية ونساء أسرته وأطفالهن أقوى. ومن السهل الافتراض أن الأزواج بقوا غرباء تقريباً من الناحية العاطفية تجاه الآخر خلال حياتهما الزوجية، مع نشوء قدر ضئيل من مشاعر المودة بينهما. إلا أنه ينبغي أن نتوخى الحذر الشديد للخروج بمثل هذه النتيجة. وثمة أدلة ظرفية تثبت وجود روابط عاطفية قوية بين الأزواج. ففي أحد المصادر القليلة التي يمكن أن تلقي بعض الضوء على هذه المسألة قبل الفترة الحديثة أو الفترة الحديثة المبكرة - رسائل من مجموعة جينيزا - وجد شلومو غويتاين (Shlomo Goitein) أن عبارات الحب بين الأزواج كانت تتردد كثيراً في هذه الرسائل. ويخلص إلى القول "إنني لا أحاول أن أثبت الواضح، أي، أن الحب كان موجوداً في عالم جينيزا تماماً كما هو في عالمنا.. .. فعندما يتحدث أزواج جينيزا عن الحب، يجب أن نأخذهم بجديّة. فهم ليسوا أناساً من كوكب آخر. (27)

وتكشف حياة وعلاقات أفراد العائلة الملكية العثمانية الشيء الكثير في هذا المجال. فبما أن الشخصي هو في الوقت ذاته سياسي جداً في هذه العائلة، كانت حياتهم الجنسية والعاطفية معروفة أكثر من حياة العائلات غير الملكية. فقد كانت العلاقات بين العديد من السلاطين ومحظياتهم أشبه بعلاقات الزواج، باستثناء العلاقة بين السلطان سليم و هوريم. وقد وثقت ليزلي بيرس بدقة العلاقة العاطفية

الجياشة هذه ومواقف المعاصرين منها. إذ كان ردّ الفعل إزاء زواج سليمان من هوريم سلبياً جداً، لكنه نتج عن الشعور بأنه يجب ألا يحمل السلطان مشاعر حميمية جداً مع شخص يمكنه أن يمارس تأثيراً عليه لا مبرر له أو يصبح تابعاً له، ولو كانت مشاعر الحب القوي هذا بين رجل وامرأة هما زوج وزوجة لما برزت مشاعر الرفض أو الصدمة. (21)

إن مسألة الصلات العاطفية بين الأزواج والزوجات في مجتمعات الشرق الأوسط ليست جديدة. فقد كانت تشغل بال الأوربيين الذي عاشوا في حلب في القرن الثامن عشر. غير أن راسل بحث مشكلة السعادة الزوجية هذه، ومن المنير للاهتمام التعرف على النتيجة التي خلص إليها. فمن ناحية، كان الزواج في الشرق الأوسط يفتقر إلى ما اعتبره بعضاً من أفضل سمات الزواج. إذ لم يكن الرجال والنساء يتناولون طعامهم معاً، ولم يكن يسمح لأصدقاء الزوج رؤية زوجته أو زوجاته أبداً ولذلك كانوا يفتقدون إلى مشاعر المدنية. إلا أن راسل يخلص إلى أن الزيجات لم تكن أقل سعادة منها في البلدان الأخرى. إذ كانت النساء "يعاملن بلطف، لا تخلو منها الرقة تماماً". ويتابع قوله إن الزيجات المرتبة لا تقود إلى "نسبة أعظم من عدم السعادة المنزلية" منها في البلدان التي يكون فيها الأفراد أحرار في اختيار أزواجهم. (29)

تعدد الزوجات، الطلاق والموت

كانت متانة الرابطة الزوجية وطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة تتأثر أيضاً بمدى استمرارية الزواج. إذ إن مسألة استمرارية الزواج أو عدم استمراريته جزء من بعض خصائص الزواج في الفقه الإسلامي، لاسيما تعدد الزوجات وسهولة الطلاق

النسبية عند الرجال. إذ إن إحدى خصائص نظام الزواج الرئيسية في المجتمعات الإسلامية تتمثل في السماح بتعدد الزوجات. وقد أثار السماح بتعدد الزوجات من الناحية القانونية ونتائجه بالنسبة لوضع المرأة بعضاً من أكثر المناقشات حدة عن الأسرة في الشرق الأوسط. وجادل نقاد هذه الممارسة أنها مهينة للمرأة وتشير إلى تدني وضعها، ولتوضيح ذلك يقدمون صورة عن عائلات فيها عدة زوجات تسودها المنافسات وغيره الحريم. ومن الناحية الأخرى يقول المدافعون عن تعدد الزوجات، ، أنها وسيلة لإعالة النساء في الأوقات العصيبة، وفي الظروف الاجتماعية التي لا تتوفر فيها للنساء سبل إعالة أنفسهن خارج نطاق العائلة. ويؤكدون على التعاون والتآزر القائم بين الزوجات الضرائر، ويزعمون أن صورة الحريم المليئة بالنزاعات والمشاكل تنبع من مشاعر غريبة في سياق ثقافي مختلف. وفي حين يوجد شيء من الحقيقة في وجهتي النظر هاتين، فإن فهم دور تعدد الزوجات ونتائجه الاجتماعية ينطوي على دراسة قضايا معقدة وشديدة الحساسية ليس من السهل حلها غالباً، وخاصة عند دراسة الماضي، الذي تتاح عنه وثائق قليلة عن نسبة تعدد الزوجات وكيف كان ينظر إليه.

يتوقف أثر تعدد الزوجات على العلاقة بين الزوج والزوجة وعلى وضع المرأة في جزء منه على مدى تكرار حدوثه. وفي غالب الأحيان، أشار الرحالة الأجانب الذين زاروا سورية أو استقروا فيها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ندرة الحالات التي تتعدد فيها الزوجات. فقد ذكر ألكساندر راسل إنه رغم سماح الشرع بتعدد الزوجات، فإن عدداً قليلاً من الرجال في حلب متزوج من أكثر من زوجة واحدة. وكان يعزى ذلك غالباً إلى النفقات المترتبة عنه. وكان وجود عدد كبير من الحريم عادة من مميزات الرجال الأكثر ثراءً والأكثر سناً. وتوصل ألن دوبن إلى النتيجة ذاتها عن دور الطبقات الاجتماعية في تعدد الزوجات في البقاع التركية من السلطنة في القرن التاسع عشر. ولم يكن بوسع الرجال من معظم الطبقات تحمل تكاليف ذلك، كما لم يكن بوسع الشباب من الطبقة الراقية القيام بذلك.⁽³⁰⁾

ولاحظ جون بورينج أن تعدد الزوجات كان نادراً في القرى وفي المناطق الجبلية وعلى طول حدود البادية السورية. (31)

ويسبب أن الجهود التي بذلها الباحثون في حساب معدلات تعدد الزوجات تاريخياً تؤكد هذه الانطباعات، رغم ندرة هذه الدراسات وصعوبة مقارنتها بسبب اختلاف المنهج المتبع في تحديد هذه النسب. وقام هايم جيرير بحساب معدلات تعدد الزوجات في بورصة في القرن السابع عشر باستخدام العقارات التي يملكها الذكور لتحديد عدد الرجال المتزوجين من أكثر من زوجة واحدة عند وفاتهم. فمن بين عينة مؤلفة من ألفي رجل، وجد أن عشرين رجلاً فقط (1 في المائة) متزوج من أكثر من زوجة واحدة عند وفاتهم. (32) ويسلم جيرير بالمشاكل التي تكتنف هذه المنهجية في تحديد معدلات تعدد الزوجات - خاصة إمكانية زواج بعض هؤلاء الرجال من زوجات أخريات توفين قبلهم - إلا أنه يقول بإمكانية تدني نسبة تعدد الزوجات. ولاحظت توكر، التي استخدمت ذات المنهجية لتحديد معدلات تعدد الزوجات كما فعل جيرير، ووجدت أيضاً أمثلة قليلة عن رجال متزوجين من أكثر من زوجة واحدة في نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولاحظت أن الأعيان أكثر احتمالاً للزواج من أكثر من زوجة واحدة. (33)

وفي القرن التاسع عشر، تتوفر أدلة مفصلة وموثقة أكثر عن تعدد الزوجات في الكثير من بقاع السلطنة العثمانية في شكل بيانات إحصائية عن السكان. وعند تطبيق هذه البيانات على مصر، وجد كين كونو أن 10 في المائة من الأسر فيها تعدد زوجات في قرية بدوي في الدلتا و 5 في المائة في دامس. وكانت جميع الأسر التي يسود فيها تعدد الزوجات هي من أسر أصحاب الأراضي تقريباً، وكان أكثرها أسر مركبة. ومما يثير الاهتمام، أن رجلاً واحداً فقط كان متعدد الزوجات في معظم هذه الأسر (34). وقام دوين وبيهار بحساب نسبة تعدد الزوجات في اسطنبول في نهاية القرن التاسع عشر، ووجد أنها كانت تقل عن 3 في المائة من جميع الزوجات. وعندما تم تحليل هذه البيانات المجمعة حسب الثروة والمهنة، كان ثمة

فرق بسيط في النسب حسب الطبقة الاجتماعية. فقد كان زهاء 11 في المائة من كبار رجال الدين وكبار الموظفين مثلاً، متعددي الزوجات. ويجادل دوين وبيهار أنه ليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه النسب المنخفضة كانت جديدة، بمعنى أنها نجمت عن التغير في آراء الناس بعد احتكاكهم بالثقافة الغربية. ويعتقدان أيضاً أنه يحتمل أن يكون الزواج من زوجة واحدة بصورة متعاقبة لما كان يحدث في اسطنبول هو التعبير الأكثر دقة من تعدد الزوجات. إذ كانت تتم معظم الزيجات المتعددة الزوجات عندما كان الرجل يتخذ زوجة تصغره كثيراً بعد العديد من السنوات من الاقتران بامرأة واحدة. وفي غالب الأحيان، لم يكن الرجل يعيش فترة طويلة في زواجه الثاني بسبب كبر سنه. بمعنى آخر، فإن الأشخاص الذين تزوجوا عدة زوجات كانوا قد أمضوا فترة قصيرة نسبياً من الوقت في هذا الزواج الجديد. (35) ووجد دوين وبيهار أيضاً بأنه لم يكن لإدراك الناس بأن نسبة تعدد الزوجات علاقة كبيرة بالوقائع الإحصائية - إذ كانوا يعتقدون أنها كانت أعلى بكثير مما هي في حقيقة الأمر (36). إن هذه الفجوة بين الإدراك والواقع في استنبول يجعلنا حذرين في استخدام ما يذكره المعاصرون بشأن اقتران الأغنياء بعدة زوجات. ومن الأدلة المتعلقة بنابلس واسطنبول وتعليقات راسل، نخلص إلى أن معدلات تعدد الزوجات كانت على الأقل، إحدى وظائف الطبقة الاجتماعية. إذ كان بوسع الرجال الأثرياء والذين هم على درجة من الأهمية، الاقتران بأكثر من زوجة واحدة. إذ كان وجود عدد كبير في الحرمك، الذي يضم عدة زوجات ومحظيات، دليلاً على المقام، وأحد سبل محاكاة السلطان، ووسيلة لتوسيع الأسرة الأبوية عن طريق إقامة صلات متعددة بواسطة الزواج. وفي حين أن الثروة تلعب دوراً في تحديد فيما إذا كان بوسع الرجل الزواج بأكثر من زوجة واحدة، لم تكن الصلات الطبقيّة مطلقة. كما تأثرت نسب تعدد الزوجات بمتغيرات أخرى أيضاً. فقد وجدت جوستن مكارثي (Justin McCarthy) نسبة عالية من تعدد الزوجات بين أتراك البحر الأسود في منتصف القرن التاسع عشر. إذ كانت هجرة الذكور إلى الخارج

عالية جداً، مما جعل تعدد الزوجات "علاجاً سكانياً للتعويض عن النقص في عدد الذكور". فقد أتاح تعدد الزوجات الفرصة لتعويض عدد السكان رغم تدني عدد الذكور الشباب، كما ساعد في حل مشكلة وجود عدد كبير من العازبات، والخشية من نتائج ذلك على شرف العائلة كما كانوا يعتقدون⁽³⁷⁾. ولاحظ كونو أيضاً أن الثروة لم تكن دائماً العامل المقرر. ففي حين لاحظ أن العديد من الأسر التي فيها تعدد الزوجات هي بين طبقة الأعيان الريفيين، ذكر أيضاً أن الحاجة إلى اليد العاملة كانت عاملاً مشجعاً على تعدد الزوجات حتى بين الأشخاص غير الموسرين⁽³⁸⁾. وكما أن تعدد الزوجات لم يكن مقتصرًا على الأغنياء فحسب، فمن المحتمل أن تتباين النسب بين الطبقة الراقية أيضاً، وذلك حسب الظروف. فقد كانت الشيوخ (Shiuk) مجموعة عشائرية ريفية غنية استقرت في شمال سوريا في أواخر القرن التاسع عشر. فبعد استقرارهم في الأرض، بدأ يشغل الجيل الأول هاجس توسيع مجالات تحالفاتهم بطريق الزواج من سالات أخرى مستقرة، وبتعزيز التضامن العائلي عن طريق الزواج ببنات العم. وفي الواقع، أتيح لهم تعدد الزوجات الزواج الداخلي (الأقارب) والزواج الخارجي (غير الأقارب) في آن معاً. وبعد أن ترسخ أقدامهم في الأرض، أصبح "الزواج الخارجي" أقل أهمية، وتدنّت معدلات تعدد الزوجات⁽³⁹⁾. ومما لاشك فيه، كانت الطبقة الاجتماعية تشكل عاملاً هاماً في تحديد فيما إذا كان يتم تعدد الزوجات، إلا أنه لم يكن العامل الوحيد، ولم يكن يتم بنفس الطريقة دائماً.

وتؤكد البيانات المتعلقة بتعدد الزوجات في حلب ما وجد في نابلس، وبورصة، وإسطنبول، وأماكن أخرى على نحو كبير. فقد كانت نسبة تعدد الزوجات في حلب بالنسبة للسكان ككل، بتطبيق منهجية مشابهة للمنهجية التي استخدمها جيربير وتوكر، منخفضة. فمن بين عينة 270 عائلة، كان ذكر على الأقل متزوج من امرأة واحدة على قيد الحياة، وكان لدى 6 في المائة فقط أكثر من زوجة واحدة. وكان لدى أقل من 1 في المائة، أكثر من زوجتين. وشأن بقاع أخرى، كان تعدد

الزوجات أكثر شيوعاً بين أفراد الطبقة الراقية. ولتحديد نسبة تعدد الزوجات بين صفوف الطبقة الراقية، ليس من الضروري الاعتماد على استعمال العقارات التي يملكها الذكور فقط لتحديد تعدد الزوجات، وذلك لأن عملية تكوين العائلة توفر دليلاً عن الزيجات خلال أعمار الأشخاص. إذ نعرف عن زيجات 414 ذكراً من عائلات من الطبقة الراقية، حيث كان تسعة وأربعون رجلاً (11 في المائة) منهم متزوجاً من أكثر من زوجة واحدة. لكننا لا نعرف بدقة إذا كان لديهم أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت. ففي بعض الحالات، تبدي الأدلة الظرفية أنه كان بوسع الرجل أن يتزوج من امرأة ثانية بعد وفاة زوجته الأولى أو طلاقها منه. ومثال على ذلك، كان لدى عبد الوهاب شريف زوجتين، وهما فاطمة زناويلي وفاطمة عمادي. وكانت فاطمة زناويلي زوجته الأولى وأم لسبعة من أبنائه، كان أكبرهم يبلغ الثلاثين من العمر تقريباً عندما توفي عبد الوهاب في عام 1769. بينما كان أطفاله من فاطمة عمادي أصغر بكثير، وكانوا قاصرين عند وفاته؛ لذلك فمن الواضح أنها كانت أصغر بكثير وأنجب منها أسرة ثانية. ويحتمل، وليس مؤكداً، أنه تزوجها بعد وفاة زوجته الأولى. وحتى لو افترضنا أن جميع الرجال المقترنين بأكثر من زوجة واحدة كان لديهم عدة زوجات، فإن النسبة تماثل ما توصلت إليه توكر فيما يتعلق بأعيان نابلس، وما توصل إليه دوين وبيهار بين كبار رجال الدين وكبار الموظفين في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (40). إلا أن هذه النسبة أقل بكثير من النسب التي وجدتتها أسود بين عشيرة الشيوخ خلال الفترة التي كانوا يتزوجون فيها من امرأتين.

ورغم ارتفاع نسبة تعدد الزوجات بين صفوف الأعيان في حلب عنها بين الفئات الأخرى، كما كان ينطبق على أماكن أخرى، كان عدد حدوثها منخفضاً إلى حد يكفي للقول إن عيش زوجة ثانية أو ثالثة مع زوج، لم يكن شائعاً بالنسبة لمعظم نساء الأعيان. علاوة على ذلك، كان تعدد الزوجات مركزاً في عدد ضئيل من العائلات. وكان عدد قليل من التجار الأغنياء وعدد من الرجال الطموحين سياسياً

يشكلون نسبة كبيرة من هذه الزيجات. وكان الحاج موسى أميري، الذي كان مقترنا بأربع زوجات وعنده عدة محظيات، هو وعدد من أبنائه يشكلون معاً 13 في المائة من هذه الزيجات. وكان من بين التجار الأغنياء الآخرين المتزوجين من أكثر من زوجة واحدة: أبو بكر غنام وابن أخ زوجته المدعو أيضاً أبو بكر غنام، وحسن الحموي ومصطفى جزماتي، وثلاثة رجال من عائلة قرنة. وقد يوضح هذا النمط عاملان اثنان. أحدهما أن أكثر الأفراد ثراء، على الأقل مالياً، كانوا من كبار التجار. لذلك كانوا في وضع يمكنهم من إعالة أكثر من زوجة، وبما أنه كان بوسعهم زيادة عدد مصاهراتهم المفيدة عن طريق أكثر من زيجة واحدة، فإن ذلك قد يكون مفيداً في زيادة رأس المال ومزيد من الصلات التي من شأنها أن تيسر عملهم مستقبلاً. ولعل اعتبارات مماثلة تؤثر بين الأفراد الطموحين سياسياً. فقد كان مصطفى وعبد الله وعبد القادر الجابري، ومحمد قدسي، ونعمان شريف شخصيات بارزة في التاريخ السياسي في هذه الفترة، وكانوا يشكلون نسبة هامة من الأشخاص المتزوجين من أكثر من زوجة واحدة. وقد تكون الارتباطات المتنوعة التي يقيمها الشخص من خلال زواجه بعدة زوجات، في غاية الأهمية لنجاحه السياسي. ومثال على ذلك، فقد تزوج محمد قدسي امرأة من عائلة عثمانية محلية بارزة، وامرأة من اسطنبول أيضاً، حيث كانت لديه صلات سياسية مهمة كان يتعين عليه أن يوطدها. وفي العائلات الكبيرة ذات الطموحات السياسية للوصول إلى مركز مرموق، كان تعدد الزوجات وسيلة لزيادة حجم العائلة وزيادة عدد المؤيدين المواليين. إن تركيز تعدد الزوجات في عدد قليل نسبياً من العائلات، وفي فترات معينة من تاريخ العائلة، يوحي أن تعدد الزوجات عند العائلات الغنية والقوية والبارزة اجتماعياً في حلب، شأن العائلات في الشيوخ، كان يعد وسيلة اجتماعية تستخدم في بعض الأحيان لبلوغ أهداف محددة، وليس خياراً عادياً يتم اتخاذه إذا كان بإمكان الشخص أن يقدم عليه.

وبالطبع فإن انخفاض نسبة تعدد الزوجات لا يعني بالضرورة أنه كان للرجال شريك جنسي واحد فقط في فترة ما، نظراً لإمكانية معاشرة الجواري جنسياً. كما لا تخبرنا الوثائق عما كانت عليه المواقف تجاه تعدد الزوجات، لا سيما بين النساء. وبما أن صوت النساء حول هذا الموضوع خلال هذه الفترة كان صامتا، فإن محاولة تحديد هذه المواقف أمر في غاية الصعوبة. ورغم ذلك، يمكننا أن نستشف بعض الأدلة عن رأي النساء بتعدد الزوجات من عقود الزواج المتبقية بأعداد كبيرة، وخاصة في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ففي العديد من هذه العقود، مارست النساء حقهن في تحديد شروطهن على هذه الزيجات؛ وفي حال عدم التزام أزواجهن بهذه الشروط، كان يحق للنساء تطليقهم دون تعويض مالي. وكان أحد أكثر الشروط تكرارا عدم السماح للزوج باتخاذ زوجة ثانية له. (41) وإن وضع مثل هذا الشرط يدل على شعور النساء بالقلق وعدم الارتياح بشأن احتمالية قيام أزواجهن بالزواج من امرأة ثانية، مما يعني أنهن كن يرين تهديد الزوج بالزواج من امرأة أخرى أمراً حقيقياً، وأنهن لم يكن راغبات في العيش مع رجل متعدد الزوجات. وكان هذا الزواج هو الثاني بالنسبة للعديد من النساء اللاتي وضعن هذه الشروط، ولعلهن كن يشترطن ذلك استناداً إلى تجربة زواج سابقة. (42) ورغم صعوبة إثبات هذا الدليل، فإنه أفضل دليل بحوزتنا عن رأي المرأة في تعدد الزوجات، وهو يؤكد أنهن كن ينظرن إليه كاحتمال فعلي وغير مرغوب فيه. ويظهر كذلك في الوقت نفسه، رغبة العديد من النساء في الاستفادة من الحقوق القانونية المتاحة لهن، والقيام بدور نشط في التحكم بزيجتهن إلى درجة ما.

ولسوء الحظ، فإن الافتقار إلى وجود عقود زواج عن مدينة حلب يعني عدم توفر دليل مقارن للفصل فيما إذا كان هذا الشعور بالقلق موجوداً أيضاً. كما لا تبين قضايا الطلاق الأسباب الداعية إلى اتخاذ زوجة ثانية. إلا أن راسل يؤكد أن عدم السماح بالزواج من امرأة ثانية كان يدرج غالباً في عقود الزواج التي أطلع عليها شخصياً. (43) لذلك يبدو من المحتمل، أن النساء في حلب كن يشاركن أخواتهن

في القاهرة رأيهن بأن تعدد الزوجات كان يشكل تهديداً لهن، وكن يرغبن في اتخاذ خطوات للحيلولة دون حدوث ذلك.

كما كانت سهولة الطلاق بالنسبة للرجال عاملاً مهماً في إضعاف الصلات بين الزوج والزوجة وتقويض موقع المرأة. ففي إطار الفقه الإسلامي، يمكن للأزواج تطبيق زوجاتهم من جانب واحد. ومن المؤكد توجد بعض الشكليات القانونية التي يجب التقيد بها، بما فيها فترة انتظار للتأكد من أن الزوجة ليست حاملاً، وأن يكون الطلاق ثلاث مرات. وهناك أيضاً رادع مالي في معظم الحالات. فما لم يثبت الزوج أن زوجته مخطئة، يتعين عليه أن يقدم لها ما تبقى من المهر في حال تطليقها. ورغم ذلك، فقد كانت الإجراءات في غاية السهولة، بل ولم تكن تقتضي المثول أمام المحكمة. ومن الناحية الأخرى، كانت إمكانية تطليق المرأة زوجها محدودة ومعقدة أكثر بكثير، وكان عليها أن تمر في إجراءات قانونية رسمية لإنهاء الزواج. وكان يتعين عليهن المثول أمام القاضي، وأن يقدمن سبباً مبرراً قانوناً لإنهاء الزواج، وكن يجازفن بتحمل نفقات مالية. ولم يكن هذا التفاوت محصوراً بالشروط التي يمكن من خلالها إتمام إجراءات الطلاق، بل امتد أيضاً إلى عدم الأمان الاقتصادي الذي يمكن أن تواجهه المرأة عندما تترك بدون إعالة. وكما هو الحال اليوم، فإن مصير المرأة المطلقة التي لا تملك موارد مالية هامة، أو التي لا يكون لها سند من عائلتها لا يكون مصيراً سعيداً.

ومع ذلك، قد لا يكون التفاوت كبيراً من الناحية العملية كما قد توحي به هذه الخلاصة عن قانون الطلاق. ومثال على ذلك، ذكر راسل أن كل حالات الطلاق، بما فيها تلك التي تمت من طرف الرجال، كانت تمر عبر بعض الإجراءات الشكلية في المحكمة، أو على الأقل كان عليها أن تتم على الملأ في حلب القرن الثامن عشر.⁽⁴⁴⁾ كما أظهرت البحوث التي أجريت مؤخراً وجود خيارات لدى المرأة في السلطنة العثمانية لإنهاء زواج غير مرغوب فيه، أكثر مما كان يظن سابقاً. وكان الأسلوب المعروف لكي تنهي المرأة زواجها بواسطة شكل من

أشكال الطلاق يعرف "بالخلعة". فقد كانت المرأة تطلب الطلاق من زوجها، من أجل حصولها على حريتها، وكان عليها أن تتنازل عما تبقى من مهرها، وفي الغالب، كانت تدفع مبلغاً إضافياً إلى زوجها ليساعدها في ذلك. وكان لدى بعض النساء خيارات أخرى، أتاحت لهن تجنب العبء المالي المترتب عن طلاق الخلعة، بل وحتى المطالبة بقسم من مهرهن من أزواجهن. ففي نابلس مثلاً، وجدت توكر ترتيبين آخرين لم يسببا ضرراً كبيراً بالمرأة: قرار الفراق الرسمي (الفسخ) وإنهاء الزواج قبل إتمامه. (45) بالإضافة إلى ذلك، كان بوسع المرأة أن تطلق زوجها في بعض الحالات دون أن تخسر مالياً. فإذا خالف الزوج شروط عقد الزواج، يمكن لزوجته أن تطلقه وتستعيد مهرها وتطلب كذلك نفقة لفترة من الوقت على الأقل. علاوة على ذلك، كان بوسع المرأة الاستفادة من التفسير المختلفة لأسباب الطلاق الشرعية وفق مختلف المذاهب لتوسيع قاعدة الطلاق. فالمذهب الحنفي هو الوحيد الذي يسمح بالطلاق في حالة العجز الجنسي، أما المذهب الحنبلي والشافعي فيشترطان عدم دفع النفقة في هذه الحالة. وكان قضاة الحنفية في القاهرة يسمحون لمعتنقي المذهب الحنبلي والشافعي بالحكم في حالات الطلاق، مما كان يمنح النساء في الواقع "أفضل صفقة". (46) وفي التحليل النهائي، فإن تمكن المرأة من اللجوء إلى القانون والمحكمة يعد أمراً مهماً. وبقي التفاوت القانوني بين الرجل والمرأة، رغم تكييفه إلى حد ما حسب المرونة التي يتسم بها النظام القانوني. (47)

وشأن تعدد الزوجات، كان تأثير الطلاق على العلاقة بين الزوج والزوجة وعلى مكانة المرأة في الحياة الزوجية يتوقف جزئياً على مدى تكراره. وإن سهولة الطلاق لا تعني بالضرورة أنه كان شائعاً. ولسوء الحظ، يكاد يكون من المستحيل معرفة مدى انتشار الطلاق في حلب خلال هذه الفترة. ويقول راسل إن نسبة الطلاق كانت منخفضة، ويعزى ذلك على نحو كبير للأسباب المالية - إذ كان مكلفاً جداً (48) - ولكن يستحيل التحقق من ذلك من سجلات المحكمة. فمعظم قضايا الطلاق الواردة في سجلات المحكمة كانت قضايا خلع. ورغم عدم ندرة هذه

القضايا، لا توجد وسيلة نتعرف من خلالها على عدد الزيجات التي كان مصيرها الطلاق من هذه السجلات، وخاصة أنها كانت أحد أشكال الطلاق، في حين لا تظهر قضايا الطلاق التي يشرع بها الزوج تقريباً في السجلات. وحتى قضايا الخلع لا توفر لنا معلومات مفيدة، فهي شكلية إلى حد كبير، ولا تقدم لنا سوى معلومات قليلة عن أسباب أو نتائج فسخ هذه الزيجات. إلا أنه يظهر اتجاه واحد في هذه القضايا في العقود المبكرة من القرن التاسع عشر: إذ طلق عدد متزايد من النساء أزواجهن بسبب الهجر. ولعل ذلك يعكس التأثير الاجتماعي لسوء الأحوال السياسية والاقتصادية في المدينة. ففي مدينة تجارية على درجة عالية من الحراك الجغرافي، توجد أمثلة دائماً عن رجال يغادرون المدينة ولا يعودون إليها. ومما لاشك فيه أن التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في أوائل القرن التاسع عشر فاقم من المشكلة وساهم في الحراك الاجتماعي الناجم عن ذلك.

وكانت عائلات الأعيان ذات الموارد الاقتصادية الأكبر والتي كانت تدعم العائلة، منيعة نسبياً من عواقب التغير في المناخ السياسي والاقتصادي. وكان الطلاق يحدث في هذه العائلات، ولكن نادراً، كما ينسحب ذلك أيضاً استناداً إلى توكر على أعيان نابلس. إذ تظهر المصادر المتاحة في حلب عدداً قليلاً جداً من حالات الطلاق بين أفراد الطبقة الراقية. ولعل ذلك يعزى إلى أنهم كانوا يبقون أمر الطلاق سراً، بيد أن أدلة أخرى توحى بأن الزيجات كانت متينة ومستمرة. وثمة عدد من العوامل تحول دون حدوث طلاق عند هذا المستوى. فمن الناحية العملية، قد يكون بوسع الرجل الزواج من امرأة ثانية أو ثالثة دون أن يطلق زوجته الأولى إذا رغب في اتخاذ زوجة جديدة. والأهم من ذلك، وبما أن الزيجات كانت تتم لأسباب عائلية، لم يكن إنهاء هذه الزيجات التي من المفترض أن تجلب فوائد إلى العائلة مقبولة بسهولة. ولا تظهر في المصادر سوى ست قضايا طلاق في هذه العائلات، وتلمح قضية واحدة فقط سبب الطلاق وهو عدم الدخول بالزوجة. (41)

ورغم قلة الأدلة عن تعدد الزوجات والطلاق، فهي توحى بتوفر الظروف التي جعلت من كليهما نادر الحدوث نسبياً، رغم إباحة القانون بذلك. وكان كلاهما يرتبط بالطبقة ويتباين مع الظروف الاجتماعية والسياسية. وبسبب قلة حدوثهما نسبياً، لم يكن من المحتمل أن يؤدي أي منهما إلى التقليل من قيمة الزواج، أو يعطي الانطباع بأنه غير دائم. غير أنه كان ثمة إحساس بأن الزواج حالة مؤقتة. إذ كان عدم استقرار الأسرة الزوجية إحدى وقائع الحياة، إلا أن المسبب الرئيسي لذلك لم يكن تعدد الزوجات أو الطلاق، بل احتمال وفاة أحد الزوجين في مقتبل العمر. وفي هذا الصدد، لم يكن المجتمع الشرق أوسطي يختلف عن المجتمعات الحديثة الأخرى.

لا توجد شهادات وفاة مسجل عليها العمر عند الوفاة، إلا أن سجلات المواريث تزودنا بأدلة ظرفية كافية تظهر أن الترمّل كان شائعاً في حلب. ففي 45 في المائة من القضايا المتعلقة بالوراثة، كان زوج المتوفى قد توفي في وقت سابق. وقد تكون هذه الحالات عن أشخاص أكبر سناً يتوفون بعد سنوات عديدة من زواجهم، ثمة دلائل مقنعة أكثر عن عدد الأشخاص الذين توفوا ولديهم أطفال صغار السن. فقد كان لدى 36 في المائة منهم أطفال قصّر وتوفوا في مرحلة مبكرة من حياتهم الزوجية. إن احتمال أن يفقد الزوج أو الزوجة قرينه بعد بضع سنوات من الزواج كان أمراً واقعاً تتعرض له طبقات السكان.

وليس من السهولة تقييم الأثر النفسي المترتب عن هذا الأمر. إذ يبدو أنه كان يحدث شرخاً عاطفياً في العلاقة الزوجية. وكان يسهم في إشاعة شعور بعدم الأمان والضعف عند الطبقات الدنيا، وخاصة النساء، لأنهن كن معرضات لأن يبقين وحيدات مع أطفال صغار. ولعلها كانت أيضاً تنطوي على شعورهن بقبولهن في الأسرة التي انضمن إليهما عن طريق الزواج وذلك لأن صلتهم بتلك الأسرة تتوطد بصورة أساسية عن طريق أزواجهن.

إن معرفة الوقائع الديموغرافية التي أثرت على طبيعة الزواج تطرح أيضاً السؤال عن مدى شيوع الزواج وماذا كان يعني. وقد ساد الاعتقاد بأن الزواج كان شائعاً بين الناس في المجتمعات الشرق الأوسطية، فليس ثمة حظر ديني أو اجتماعي يشجع على العزوبة. وعندما أتيحت الأرقام الإحصائية في أواخر القرن التاسع عشر، وجد دوبرن وبيهار أن 2 في المائة فقط من الإناث في اسطنبول لم يتزوجن أبداً. (50) ويقدم مكارثي دليلاً أيضاً على شيوع الزواج بين الأتراك في منطقة البحر الأسود في القرن التاسع عشر (51). ويقدم مكارثي أيضاً أدلة عن شيوع الزواج، كما وجد توكر وماركوس ودوبرن وبيهار في نابلس وحلب واسطنبول على التوالي (52). وعندما يتوفى أحد الزوجين، كان الزواج يتم بعد ذلك بفترة وجيزة. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الإقدام على الزواج والزواج ثانياً هو القاعدة دائماً. فقد درست ليندا شيلتشر نسب أحد عائلات الأعيان في دمشق التي تتوفر عنها بيانات لبضعة أجيال، تمتد من القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية. ولاحظت وجود معدلات متباينة من العزوبة بين كل من الإناث والذكور على حد سواء في هذا النسب خلال تلك القرون، بنسب تصل إلى 60 في المائة بالنسبة للذكور في القرن التاسع عشر في بعض فروع النسب، و 56 في المائة بالنسبة للإناث في الأجيال السابقة، ثم تدنت إلى حوالي 40 في المائة واستمرت على هذا المنوال في القرنين التاسع عشر والعشرين. (53)

وكان هناك عدد كبير من البالغين من الطبقة الراقية في حلب دون زوج أو أطفال. وينسحب ذلك على كل من الرجال والنساء. ولعل العديد من هؤلاء الأفراد، وربما كلهم، قد تزوج ذات مرة، لكن الزواج انتهى في فترة قصيرة نسبياً بسبب الوفاة أو الطلاق، ولم ينتج عنه ذرية على قيد الحياة. وهذا يوحي بأن معنى الزواج قد يكون عاماً بمعنى أن كل شخص قد تزوج في فترة ما في حياته. إلا أنه كان هناك عدد كبير من البالغين العزاب أيضاً في فترة ما. وتشير هيلدا جيرتز (Hilda Geertz) إلى النساء في هذه الحالة، التي يشار إليها في تعبير سكان شرق

المتوسط بالعانس - امرأة تزوجت لفترة وجيزة، وفقدت زوجها بسبب الوفاة أو الطلاق ولم تتزوج ثانية (54). وفي حين لا تتوفر أرقام تبين عدد السكان غير المتزوجين، يتضح من المعلومات المتعلقة بعائلات الطبقة الراقية أن عدداً قليلاً نسبياً من المطلقات أو الأرامل من النساء لم يتزوجن ثانية. وتتوفر لدينا بيانات عن زيجات 241 امرأة من الطبقة الراقية، تبين أن 13 امرأة فقط (5 في المائة) تزوجن مرة أخرى. كما تبين الأدلة التي وجدتها توكر عن نابلس أيضاً أنه قلما تزوجت النساء من الطبقة الراقية ثانية، بخلاف النساء من الطبقات الأخرى من المدينة.

وفي حين يتوقع أن يتزوج البالغون، بقي العديد منهم عزاباً في فترة ما. وفي العائلة الممتدة الكبيرة لم تكن الوحدة الزوجية مستقرة بالضرورة، الأمر الذي أثر على طبيعة الرابطة الزوجية، مما يجعلنا نركز على مجموعة القرابة الأوسع - رغم تباينها حسب ديمغرافية كل عائلة. ولا يكمن تفسير ذلك في مؤسسة الزواج الإسلامية، بل في عدم الاستقرار الديمغرافي في بداية إنشاء الأسرة. إن مفهوم الزواج كتحالف سياسي واستثمار اقتصادي ووضمان اجتماعي ينحو إلى جعل نهاية الزواج نقطة تحول رئيسية. ومع ذلك، لم يكن بوسع الكثير من الأشخاص على البقاء في زواج واحد لعقود.

أنماط الزواج: الزواج من الأقارب

تأثرت الصلات التي تربط بين الأزواج والزوجات بعوامل أساسية - الحقوق القانونية والالتزامات الاقتصادية، والمفاهيم الاجتماعية السائدة عن الزواج، واحتمالية الطلاق وتعدد الزوجات، والموت المبكر - وكذلك بمشاعر الحب والمودة أو التبعية، التي تشكلت هذه الأخيرة نتيجة الظروف والشخصية وبأي ظروف مرتبطة بمؤسسة الزواج. ومن الأسباب الهامة أيضاً في تحديد أهمية الزواج تلك

الأسباب التي تدعو إلى اختيار شريك معين للزواج. فقد كان الهاجس العائلي في البال عند اختيار الأزواج، على الأقل بالنسبة للأعيان. وتتيح اختياراتهم إضاءات مهمة في العلاقات العائلية وديناميتها، وشكلت البنية العائلية والاجتماعية في حلب.

وقد تمحور الكثير من مناقشات الباحثين عن الزواج في الشرق الأوسط على الزواج من أبناء العمومة^{٥٥}، والتي اعتبرها الكثيرون سمة من سمات نظام الزواج، وشيئاً يجعل الشرق الأوسط مختلفاً عن المجتمعات الأخرى. وتسمح كل من الشريعة الإسلامية والقانون المعمول به الزواج بين الأقارب، حتى بين أقرب الأقارب، بمن فيهم أبناء العمومة من الدرجة الأولى. وكان المجتمع يفضل الزواج من أبناء العمومة، وخاصة الزواج من ابنة أخ الأب بقوة، وقد ارتبط ذلك بالنمط الخاص للعائلة الأبوية السائد في الشرق الأوسط.

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، اعتبر الكثيرون من علماء الإنسانيات الزواج بين أبناء العمومة بشكل عام والزواج من ابنة العم (من ابنة أخ الأب) بشكل خاص السعة التي تميز نظام القرابة في الشرق الأوسط. وبرز قدر من الخلاف فيما إذا ذلك يعتبر قاعدة أو مجرد تفضيل قوي للزواج من ابنة العم. وقد عزاه بعض الباحثين إلى الحافز إلى إبقاء الملكية داخل النسب، وضمان التحالفات السياسية والانسجام والألفة داخل العائلة، أو لحماية شرف العائلة. ورأى آخرون، ولا سيما آر. إف. مورفي (R.F.Murphy) وليونارد كاسدان (Leonard Kasdan)، أن هذا النمط من الزواج لا يهدف إلى تحقيق أهداف محددة، بل يعد ترتيباً وظيفياً لحفظ نظام القرابة. ورغم هذه الخلافات، كان ثمة اتفاق عام بأن الزواج من أبناء العمومة لعب دور هاماً في نظام القرابة مما جعله فريداً من نوعه.⁽⁵⁵⁾

* يشمل مصطلح cousin باللغة الإنكليزية كل من أبناء العم والخالة ونستخدم عبارة "أبناء العمومة" في النص، إلا إذا ورد خلاف ذلك (المترجم).

منذ ذلك الحين كان تفضيل هذا الضرب من الزواج وأهمية الزواج بين أبناء العمومة بشكل عام مثار الكثير من التساؤلات. فقد أشار مثلاً ريتشارد أنطون (Richard Antoun)، إلى مشكلة محاولة تعميم الزواج بين أبناء العمومة في الشرق الأوسط حيث تباينت معدلات هذا النمط من الزواج تبايناً واسعاً. وقال إن التركيز على مسألة الزواج من أبناء العمومة أو التزاوج بين الأقارب لهو مثال على الميل نحو البحث عن "مظاهر ثقافية وباطنية ينفرد بها الشرق الأوسط." علاوة على ذلك، فإن التركيز على التزاوج بين الأقارب يعني أن الدارسين كانوا يهتمون ببيانات في غاية من الأهمية تتعلق بالزواج. (56)

ويؤكد انتقاد أنطون للذين يرون أن الزواج بين أبناء العمومة يعتبر جانباً في غاية الأهمية بالنسبة للشرق الأوسط، على ضرورة إجراء البحوث في ممارسات الزواج خارج المنطقة. فقد كان الزواج بين أبناء العمومة شائعاً جداً بين الأوروبيين في القرون الوسطى وكذلك في الفترة الحديثة، رغم الجهود المستمرة، والصعبة في معظم الأحيان، من جانب الكنيسة الكاثوليكية لمنع. فقد كان يستحوذ على الكنيسة حاجس الخوف من السفاح، أي الزواج بين أقرب الأقارب من أبناء العمومة من الدرجة الثالثة والأصهار وعائلات العرايين وآخرين في بعض الأحيان، وكانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر ذلك سفاحاً. ورغم معارضة الكنيسة، كانت الزيجات بين أبناء العمومة، بما فيها الزيجات بين أبناء العم من الدرجة الأولى، تتم بانتظام. وفي العديد من الحالات، كانت فوائد هذه الزيجات تفوق مخاوف الكنيسة أو حتى الذهاب إلى جهنم. وبشكل عام، كان الناس يفضلون الزواج ممن يعرفونهم جيداً وعائلاتهم، سواء كانوا من الأقارب أو الجيران. أي أن التفضيل كان للمقربين. (57) ورغم الفروق القانونية والأيدولوجية بين الشريعة الإسلامية وقانون الكنيسة المسيحية، كان تحبيذ الزواج من الناحية العملية متشابهاً إلى درجة كبيرة بين هذه المجتمعين.

ويؤكد هذا التشابه تفضيل شركاء الزواج الذي أظهره الفلسطينيون في هذا القرن، على النحو الذي وثقته أنيليس مورس (Annelies Moors). حيث كانوا يرغبون في الزواج من شخص (قريب)، غير أن الشخص الذي يندرج في هذه الفئة كان يتغير وفق الظروف. ففي بعض الأحيان، كان ذلك يترجم إلى تفضيل أبناء العمومة، وفي أوقات أخرى، كان هذا "القرب" أو "التشابه" يعني المشاركة في المكان " (أي القرية أو الحارة) أو "المشاركة في الطبقة أو الثقافة" وليس "المشاركة في رابطة الدم. ولذلك فإن شريك الزواج المفضل قد يتغير حسب الجنس. (58)

وكما أن التفضيل الثقافي المفترض للتزاوج بين الأقارب لم يكن مباشراً بالقدر الذي توحي به الكثير من الأدبيات، فإن الربط بين التزاوج بين الأقارب والنظام الأبوي يحتاج إلى دراسة دقيقة. وقد ألمح عدد من الدارسين بشكل واضح أو ضمني إلى أن الزواج بين أبناء العمومة يعتبر ميزة أساسية من سمات العائلة الأبوية في الشرق الأوسط (59). ورأوا أن الزواج بين أبناء العمومة كان وسيلة للتحكم بالإناث، للمحافظة على بقاء الموارد داخل العائلة في يد كبير العائلة. كما عزز سلطة الأب والزوج والعم على العروس، إذا أخذنا في الاعتبار الأدوار المتعددة التي لعبوها في حياتها، وعززت كذلك تضامن العائلة على حساب أفراد العائلة، واعتبرها جميعهم أنها أهداف هامة من أهداف العائلة الأبوية في الشرق الأوسط. وتوضح ليندا شيلتشر (Linda Schilcher) هذه الرابطة بين التزاوج بين الأقارب والنظام الأبوي في دراستها عن عدد من عائلات الأعيان في دمشق باستخدام معدلات الزواج بين أبناء العمومة كأحد مقاييس النظام الأبوي. وربطت معدلات تدني تزاوج الأقارب بين الذكور والإناث مع انحسار النظام الأبوي وظهور علاقات أكثر تعادلاً في العائلة (60). إلا أن الافتراض بصحة هذا الارتباط بين التزاوج بين الأقارب والنظام الأبوي يثير عدداً من الأسئلة. فإذا كان الزواج بين أبناء العمومة مهماً للحفاظ على النظام الأبوي، فلماذا تباينت ممارسة الزواج بين أبناء العمومة على نحو واسع وبقيت منخفضة بصورة عامة ؟ فقد كان الزواج بين أبناء العمومة

شائعاً في بعض الحالات. إذ وجدت معدلات عالية من الزواج بين أبناء العمومة بين المجموعات الرعوية التي كانت فيها السلطة السياسية المركزية ضعيفة، وبين عرب الحمولا الذين أجرى مايكل ميكر (Michael Meeker) دراسة عليهم (50 في المائة)؛ وفي معدلات عائلة دينية في منطقة الحدود السورية التركية قامت باربارا أسود بإجراء دراسة عليها (Barbara Aswad 60 في المائة)، وبين مجموعة حضرية من الأقارب أجرت هيلدا جيرتز (Hilda Geertz) دراسة عليها في المغرب (50 في المائة)، وبين إناث عائلات دمشقية وفي آواخر القرن التاسع عشر قامت بدراستها شيلتشير. إلا أن معدلات الزواج بين أبناء العمومة في أكثر المجتمعات كانت منخفضة (10 - 15 في المائة) ⁽⁶¹⁾. هل يمكننا إذن أن نخلص إلى أن المجموعات التي تكون فيها معدلات التزاوج من أبناء العمومة أعلى كانت عائلات أبوية، والتي فيها معدلات التزاوج أقل تكون أقل أبوية؟ بمعنى آخر، هل من الممكن أن يكون التزاوج بين الأقارب في حقيقة الأمر وسيلة لضمان مكانة أفضل للإناث في الزواج، عن طريق زيجات متكافئة أكثر بين الشركاء الذين كان يعرف الواحد منهم الآخر جيداً وليست وسيلة للسيطرة على النساء؟ هل كانت وسيلة لإرساء التراتبية بين الحريم عندما تكون حماة المرأة عمقتها أيضاً، وهل كانت تذلل بعض العقبات المحتملة التي تواجهها العروس الشابة؟ إن طرح هذه الأسئلة لا يعني إنكار احتمالية وجود هذه العلاقة في التزاوج بين الأقارب والنظام الأبوي، بل لمناقشتها وتبيانها بوضوح وعدم أخذها كشيء مسلم به.

وبدلاً من الانطلاق من موقف يعتبر الزواج من أبناء العمومة إمّا ممارسة اجتماعية مفضلة أو إحدى خصائص العائلة الأبوية، فإن النهج المتبع هنا هو أن الزواج بين أبناء العمومة كان أحد الخيارات العديدة المتاحة للعائلات التي تبحث عن أزواج لأبنائها وبناتها في سن الزواج. وكان وسيلة بوسع العائلات اتباعها لبلوغ عدد من الأهداف، وكانت الأسباب التي تدعو إلى اختيار أبناء العم كآزواج تتباين من عائلة إلى أخرى ومن سياق اجتماعي إلى آخر. ومن شأن ذلك أن يفسر

أيضاً لماذا تتباين معدلات الزواج بين أبناء العمومة بهذا القدر. وبغية فهم دور الزواج بين أبناء العمومة وأهميته كاستراتيجية اجتماعية في سياق تاريخي محدد، يجب تحديد نسبة الزواج من أبناء العمومة، والبحث في أنماط هذه الخيارات التي تفسر لماذا يعتبر خياراً مفضلاً، ودراسة تأثيره على العائلة، وعلى العلاقة بين الجنسين وصلات القرابة.

تتوفر لدينا أدلة قليلة جداً عن الزواج بين أبناء العمومة في الماضي. وتتباين الملاحظات المتعلقة بالأهمية النسبية للزواج بين أبناء العمومة بين سكان المدن الأغنياء في السلطنة العثمانية. فمن ناحية، تورد مذكرات أمين فؤاد توغاي عن عائلات الطبقة الحاكمة المصرية العثمانية بالتفصيل الكثير من الزيجات من أبناء العمومة، مما ينشأ عنه نسج مترابط من العلاقات بين أفراد العائلة. ويشير عبد الرحمن حميد في معرض كتابته عن حلب في مطلع القرن العشرين إلى "روح التضامن" بين الطبقة الراقية، ويقول إن الزواج بين أبناء العمومة كان شائعاً للحيلولة دون توزيع ميراث العائلة. في حين يقول كاظم داغستاني، الذي كتب أيضاً عن العائلات المسلمة السورية في مطلع القرن العشرين، بأن الزواج بين أبناء العمومة لم يكن مباحاً دينياً ولم يكن شائعاً جداً في المدن⁽⁶¹⁾. ولم تسع سوى عدد قليل من الدراسات إلى تقديم أدلة إحصائية التي قد ترجح رأياً على آخر. ففي الدراسة الآنف الذكر، وجدت شيلتشير أن معدلات التزاوج بين أبناء العمومة تباينت تبايناً واسعاً مع الزمن بالنسبة لكل من الذكور والإناث. إذ لم يكن ثمة تزاوج بين الأقارب من الذكور في الجيل المؤسس للعائلة، ثم ارتفعت نسبة التزاوج بين الأقارب من الذكور وتراوح بين 20-40 في المائة في الأجيال اللاحقة. ووصلت نسبة التزاوج بين الأقارب من الإناث إلى 60 في المائة في أواخر القرن التاسع عشر، ثم تدنت وبقيت في حدود 20 في المائة في بداية القرن العشرين. ووجدت توكر ثمانية زيجات تمت بين أبناء العمومة في العائلات الأغنى (التي شكلت تقريباً ثلث العينة البالغة 107 عقود زواج التي أجرت دراسة عليها)، أي

حوالي 22 في المائة. وكانت معدلات الزواج بين أبناء العمومة في هذه الطبقة نصف ما كانت عليه بالنسبة للطبقات الأخرى من السكان. كما كانت معدلات الزواج بين أبناء العمومة وبين قبيلة الشيوخ التي تملك أراضي في سورية في أواخر القرن التاسع عشر، تقارب 20 في المائة، قياساً إلى العائلات الدينية الآنفة الذكر التي بلغت 63 في المائة. (63)

كانت نسبة الزواج بين أبناء العمومة بين صفوف أعيان حلب تماثل ما وجدته توكر عند طبقة الأعيان في نابلس وما وجدته أسود بالنسبة للشيوخ من أصحاب الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر. وبالنسبة لمجموعة حلب، تم تحليل 665 اختياراً زوجياً، كان 159 منها من أبناء العمومة (24 في المائة). وكان أكثر أنماط الزواج تكراراً من هذه العينة هم من أبناء العمومة من الدرجة الأولى (أي الزواج من بنت أخ الأب). فقد تزوج ثلاثون رجلاً من بنات أخوة آبائهم، مما يعني أن ثلاثين امرأة تزوجت أبناء أخ آبائهن. ويمثل ذلك 38 في المائة من كل زيجات أبناء العمومة. وبذا يتضح أنه عندما كان يتم اختيار أبناء العمومة كأزواج، يبدو أنه يوجد ميل لإقامة هذه المصاهرة القريبة جداً. إلا أن هذا لم يكن يمثل سوى 9 في المائة من جميع الزيجات، وهي نسبة منخفضة تنحو نحو تأكيد الاستنتاجات التي توصل إليها أولئك الذين يجادلون بأن هذا الضرب من الزواج ينطوي على أهمية قليلة نسبياً. وتشير أيضاً إلى أن الباحثين الذين يجادلون بأن هذا النمط من شكل الزواج كان أحد الخصائص المميزة، إلا أن انخفاض نسبته قد يفسر التغييرات التي طرأت على أنماط الزواج بتأثير التحديث، لم يكونوا على صواب. (65)، بمعنى آخر، لم يكن الزواج من أبناء العمومة من الدرجة الأولى شائعاً في الماضي أكثر مما هو في الحاضر.

وكانت هناك أنماط هامة أخرى من الزواج من أبناء العمومة كشركاء في الزواج. فقد اختار 19 ذكراً (23 في المائة) بنات أعمامهم للزواج، وتزوج 4 بنات أخت أبيهم. وتزوج 15 آخرون بنات أعمامهم من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية،

وتزوج 5 منهم بنات عم أبيهم، وتزوج 5 آخرون حفيدات عم أبيهم، وتزوج الخمسة الآخرون حفيدات عم أبيهم.

ولعل الزيجات عبر الأجيال كانت تتحدد بمدى العمر. ففي مجتمع كان الزواج والحمل المبكرين فيه المعيار السائد، وكان تعدد الزوجات والزواج من زوجة أصغر بكثير خياراً، من المحتمل أن يكون الفاصل العمري بين الأشقاء كبيراً، قد يبلغ ثلاثين عاماً في بعض الحالات. (66) لذلك، ستوجد فجوة عمرية كبيرة بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى، ففي بعض الأحيان قد يجد شخص يبحث عن زوجة بين أقاربه المقربين أحياناً أن ابنة عم أبيه أقرب إلى عمره من ابنة أخ أبيه. وتوحي هذه الأرقام أنه عندما يتم اختيار أبناء العمومة كشركاء في الزواج، كان يتم اختيار معظمهم من بين أقرب الأقارب، إذ كان 62 في المائة من الزيجات بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى أو الثانية. إلا أن الزيجات بين أبناء العمومة الأبعد لم تكن ضئيلة كذلك. فقد تزوج اثنان وعشرون ذكراً آخر (27 في المائة) من بنات أعمام أبعد، كان بعضهم بعيداً جداً بحيث لم تكن العلاقة بين أبناء العمومة معروفة بدقة، رغم أنهم كانوا من نفس النسب.

وكانت تتم الزيجات بين أبناء الخؤولة أيضاً. ففي الحالات التي كان فيها الذكور يتزوجون بنات عماتهم، كانت تلك من منظور الإناث، زيجات من الأقارب من جهة الأم. كما تزوج الذكور بنات خؤولتهم أيضاً. فقد تمت إحدى عشر زيجة (13 في المائة) من أقارب من جهة الأم في ثمان عائلات مختلفة. وفي حالتين من هذه الحالات، كان أولاد الخؤولة أكثر بعداً من أبناء العمومة أيضاً، وبما أن حدوث زيجات أبناء العمومة في الأجيال السابقة أدى إلى التداخل في الأقارب من جهة الأم أو الأب. ومثال على ذلك، تزوج أحمد بن اسماعيل شيخبندر ابنة خاله، الذي كان أيضاً ابن عم له أيضاً، نظراً لأن أمه وأبيه كانا من عائلة شيخبندر (67). كما تزوج أحمد ابن عبد الله ميري ابنة خاله، التي كانت أيضاً حفيدة ابن عم أبيه. في حين تزوج الآخرون جميعهم بزوجات من فرع الأم فقط.

وكما ذكرنا أعلاه، كانت معدلات الزواج بين أبناء العمومة بين أعيان حلب مشابهة لمعدلات الزواج بين أبناء العمومة في السياقات التاريخية الأخرى. وكانت أقل بكثير من أعلى المعدلات، ولكنها أيضاً ربما كانت أعلى من نسبة الزواج بين أبناء العمومة بالنسبة لسكان حلب ككل. إلا أن الأرقام الشاملة المتعلقة بالزواج من أبناء العمومة تحجب نقطة هامة. إذ لم يكن في معظم العائلات زيجات من أبناء العمومة أو كان فيها زيجة واحدة فقط، في حين كانت نسبة الزواج بين أبناء العمومة بالنسبة لعدد قليل من العائلات عالية تصل إلى 70 في المائة. وتشكل الزيجات من أبناء العمومة النسبة الأعظم في عدد قليل من هذه العائلات. ففي 6 عائلات كان فيها خمس زيجات من أبناء العمومة أو أكثر: الجزماتي والميري وقرنة وأوبري وطه ويكن. وكان أربع من هذه العائلات الست من بين أكبر عائلات التجار وأكثرها ثراء في المدينة. وكانت عائلات التجار هذه بعضها من نفس العائلات التي بقيت دون انقسام خلال هذه الفترة. وكانت أعلى معدلات الزواج بين أبناء العمومة في عدد العائلات التجارية الأخرى أيضاً. ووجد أندريه ريمون نمطا مشابها في القاهرة، حيث كانت عائلات التجار الكبيرة وثيقة الترابط وكان التزاوج بين الأقارب فيها شائعاً. كما وجد بشارة دوماني في آل عرفات في نابلس، العائلة التجارية الهامة. وقد ارتبط هذا الميل لدى العائلات التجارية نحو تفضيل الزواج بين أبناء العمومة ارتباطاً مباشراً بنوع الموارد الاقتصادية التي تولدت عنها معظم ثروة العائلة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأسس العائلية للمشاريع التجارية هذه، وعدم وجود المؤسسات في المجتمع الشرق الأوسطي لجمع الثروة، كان الحفاظ على سلامة موارد العائلة يعتبر أمراً أساسياً. وكان الزواج بين أبناء العمومة وسيلة لضمان عدم تشتت رأس المال والعقارات والبقاء بيد العائلة (68).

أما العائلتان الأخريان التي بلغت فيها نسبة الزواج بين أبناء العمومة أعلاها، فلم تكونا من عائلات التجار. إذ كان إحداها آل طه، وهي عائلة علماء (أنظر سيرة العائلة في الفصل الأول)، والثانية آل يكن، التي كانت عائلة عسكري. وتنحدر

عائلة يكن من سلالة أخت عثمان باشا، الذي كان واليا على حلب في أوائل القرن الثامن عشر (كان واليا في عام 1737)، والذي كان بدوره ابن باشا ثم أبا لباشوات. وهو أيضاً من سكان حلب ولعله يعرف ويشتهر ببناؤه جامع العثمانية. وقد انقرض فرع عثمان باشا المباشر بعد وفاة ابنه، وورث أبناء أخته ثروته. (69) وتشترك عائلتا طه ويكن في مركزهما كعائلتين بارزتين وعريقتين جداً، وترجع أهمية كليهما في المدينة إلى القرن السابع عشر، مما يوحي بأن احتمال اختيار الزواج بين أبناء العمومة أقوى بين العائلات الأقدم، ويؤكد هذا الاقتراح متى تنقسم هذه العائلات إلى مجموعات حسب طول فترة إقامتها في المدينة. وعند حساب نسبة الزواج بين أبناء العمومة في العائلات التي رسخت أقدامها في المدينة قبل نهاية القرن السابع عشر، نجد أن نسبة الزواج بين أبناء العمومة أعلى بنسبة ضعفين مما هي بالنسبة للمجموعة ككل (48 في المائة). ووجد كل من باربارا أسود وولفرام إبيهارد، اللذان أجريا دراسة على عائلات الأعيان في إنطاكية أنماطا مماثلة. (70) وكانت احتمالية الزواج من خارج العائلة في العائلات ذات الحراك الاجتماعي الصاعد، أكثر بكثير، بسبب احتياجها إلى إقامة تحالفات والمصاهرة مع مختلف العائلات بقدر استطاعتها. أي أن الزيجات من خارج الأسرة كانت تشكل جزءاً من استراتيجية التوسع. وفي الجيل الثاني أو الثالث، وما أن ترسخ أقدام العائلة، تتجه أهدافها نحو تدعيم موقعها السياسي والاقتصادي وتعزيز شرفها ومقامها. وكان الزواج بين أبناء العمومة إحدى السبل لعمل ذلك، أي أنه أصبح بوسعها الآن الزواج من أبناء العمومة.

كما كانت نسبة زواج النساء من أبناء العمومة أعلى منها بين الرجال. وعند تحليل كامل الأرقام المتعلقة بالزواج بين أبناء العمومة حسب الجنس، تمت 32 في المائة من الزيجات النسوية مع أبناء العمومة، في حين تزوج 20 في المائة من الرجال من أبناء العمومة. وشوهدت فروق مشابهة بين الجنسين في معدلات الزواج بين أبناء العمومة في أماكن أخرى. فقد اكتشفت أسود أن نساء سلالات العائلات

الناجحة بين قبيلة الشيوخ، ونساء سلالات العائلات الدينية في المنطقة ذاتها لم تتزوج من خارج مجموعة القرابة. (71) وكانت لعائلات الأعيان في دمشق التي أجرى شيلتسير دراسته عليها معدلات عالية من التزاوج بين الأقارب بالنسبة للإناث في الأجيال الأولى، ولذلك كانت خيارات العديد من النساء محددة جداً. (72) ومن الواضح أنه لم تكن القيود المفروضة على زيجات النساء شديدة في حلب. ففي عائلتين فقط وهما آل الجابري وآل العيسابي Isabi، لم تتزوج النساء فيهما إلا من أبناء عمومتهم. وفي كلتا هاتين الحاليتين، لا نعرف سوى القليل جداً عن أنماط زواج النساء ككل، لذلك هناك احتمال على الأقل بزواج الآخرين من خارج العائلة. فقد كانت نسبة النساء اللاتي تزوجن من خارج العائلة أكثر بنسبة الضعفين من النساء اللاتي تزوجن من أبناء عمومتهم. ورغم ذلك، توحى النسب الأعلى بين النساء أن زواج الفتيات في العائلة كان أكثر أهمية من زواج الأبناء. وقد تختلف الأسباب التي تدعو إلى تفضيل الزواج بين أبناء العمومة بالنسبة للفتيات من عائلة إلى أخرى. وكما أشرنا أعلاه، كان الهم يتركز على الإبقاء على رأس المال داخل عائلات التجار. أما بالنسبة للعائلات التي كانت تحصل على ثروتها من مصادر أخرى أقل عرضة لخطر التقسيم أو العائلات الأكثر رسوخاً، ربما كان قرار تزويج الفتيات من داخل العائلة ناجماً عن أسباب غير ملموسة: الرغبة في حماية الإناث، وإبقائهن ضمن الأسرة، أو لأسباب تتعلق بشرف ومكانة العائلة ومقام البنات. وكان الزواج من أبناء العمومة يكفل عدم زواج الفتيات من أشخاص أدنى مرتبة اجتماعية منهن، أو من الارتباط بأشخاص على صلة بعائلات مشكوك في شرفها.

ولسوء الحظ لا توجد أدلة مباشرة كثيرة نتعرف من خلالها على أراء هذه العائلات نفسها بمسألة الزواج من أبناء العمومة، لذلك لا يمكن الحكم على تفصيلاتها إلا عن طريق سلوكها. إلا أن النزاعات القانونية المتعلقة بعقود الزواج تكشف بعض المواقف المحتملة بشكل غير مباشر. ففي إحدى القضايا، قاضى أب

بالنيابة عن ابنه الغائب، ابنة ابن عمه وزوجها، مدعيا أنه وابن عمه كانا قد رتبا للزواج بين ابنه وابنة ابن عمه منذ بضع سنوات وطالب بعدم قبول زواجها المقترح من شخص آخر. واستندت دعواه إلى الإخلال بالعقد، وعدم ملاءمة الزواج (فقد ادعى المدعي أن الرجل الآخر لم يكن مكافئاً للعروس من الناحية الاجتماعية). ولم يتم دعواه على أساس الأولوية التي قد تكون من حق ابن العم (73). ومما يوحى بذلك أيضاً، أن ألكسندر راسل، الذي كتب بالتفصيل عن الزواج، وكان مراقباً حاد البصر للمجتمع الحلبي، لا يذكر أن الزواج بين أبناء العمومة كان اختياراً يفضلهُ أو يرغب به السكان. (74)

إن ارتفاع معدلات الزواج بين أبناء العمومة بين النساء في عائلات التجار والعائلات الأقدم يشير إلى أن الزواج بين أبناء العمومة في حلب خلال هذه الفترة، كان يستخدم كاستراتيجية لحماية بعض أشكال الثروة من التجزؤ والتشتت، وكاستراتيجية لتعزيز المكانة والمركز. وبما أن الزواج بين أبناء العمومة ارتبط بهذه الأهداف، كانت معدلاته مرتبطة حسب الجنس. وكان الزواج بين أبناء العمومة يخلق طبقة جديدة تنشأ من صلات القرابة بين دائرة ضيقة نسبياً من الأقارب، وكان ذلك أمراً مهماً لتعزيز صلات العائلة، والتفريق بين دوائر العائلات الأصغر داخل النسب. إن ما توحى به أنماط الزواج بين أبناء العمومة بشأن بنية العائلة هو أن تدعيم الصلات العائلية بين الأقارب عبر الزيجات يعتبر أمراً مهماً بالنسبة للكثيرين. وعندما يتم اختيار أبناء العمومة كأزواج، كان أقرب الأقارب يوفرُونَ الشركاء المحتملين. أما الزواج من أبناء العمومة الأكثر بعداً فكان كان يتم بغية الحفاظ على الإحساس بالنسب والقرابة. إلا أن تدعيم الصلات بين الأقرباء المقربين كان أكثر أهمية من تجديد الصلات مع الأقارب الأبعد.

أنماط الزواج: الزواج من غير الأقارب

كان الزواج بين أبناء العمومة خياراً مهماً للعائلات عندما تقرر الزيجات الملائمة أكثر لأبنائها، رغم اختلاف أسباب ذلك الخيار المحدد. بيد أن الزواج من غير الأقارب كان أكثر شيوعاً بكثير من الزواج من الأقارب. إذ لم تكن 69 في المائة من جميع الزيجات بين أبناء العمومة. فلم يكن الزواج وسيلة يجعل العائلات تتجه نحو الداخل، ولم يكن دعم القرابة والصلات الأسرية يتم على حساب الصلات الاجتماعية الهامة الأخرى. بل كان وسيلة أساسية لتوسيع شبكات القرابة وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى. وكنا قد أوضحنا أن الزواج كان يربط عائلات الأعيان في شبكة متداخلة من الارتباطات. نتيجة لذلك، لعب الزواج دوراً هاماً في تحديد الفئة الاجتماعية، وتحديد الامتيازات المميزة بينها وبين مجموعات أخرى. وفي الواقع فإن دورها هذا ينطوي أيضاً على آثار مهمة لطبيعة صلات القرابة.

يمكن تقسيم الزيجات التي تتم بين أزواج من خارج العائلة إلى مجموعتين: الزيجات من أفراد من عائلات الأعيان الأخرى، والزيجات من أفراد من الطبقات الاجتماعية الأخرى. وكان النمط الأكثر تكراراً الزواج بين أفراد عائلتين من الأعيان. وكان أربعون في المائة من جميع الزيجات عبارة عن مصاهرات من هذا النوع. وليس من الصعب فهم أسباب ذلك. فقد كانت هذه الزيجات تقدم أفضل فرصة لتحسين مكانة العائلة ونفوذها وثروتها عن طريق ارتباطات مفيدة. وتزودنا الدراسة المتأنية عن من تزوج من، والأسباب الظاهرة لهذه الاختيارات بفهم جيد للعلاقة بين ارتباطات الزواج والصلات الاجتماعية والسياسية الأخرى.

وتتجلى السمة الأكثر بروزاً للمصاهرة بواسطة الزواج بين هذه العائلات في تنوعها. ونتبين من ذلك بإلقاء نظرة إلى عدد من العائلات واختيارات الزواج التي اتخذها الأفراد فيها. وسنعرض هنا كأثلة ثلاث عائلات، كانت أنماط الزواج فيها

"نموذجية" وهي: آل الغوري، وهي عائلة عسكرية بارزة في المدينة منذ القرن السادس عشر، وآل الحموي، وهي عائلة تجارية غنية نشأت في حلب في بداية منتصف القرن الثامن عشر، وآل القدسي، وهي عائلة علماء من أورفة، كان قد وصل سليلها، محمد بن حسن إلى حلب في عام 1785، وتمكن بسرعة من ترسيخ أقدامه هو وعائلته في المدينة.

وقد استمدت عائلة الغوري، وهي سليلة رقيق معتوق لآخر سلطان مملوكي قانسوة الغوري، ثروتها من حقوق الوقف الكبير الذي أقامه هذا السلطان قبل الغزو العثماني بفترة وجيزة، ومن امتلاك عدد كبير من القرى المجاورة لحلب. (75) وفي منتصف القرن الثامن عشر كان تزوج حسن كبير العائلة من رحمة بنت آغا جاليق. ولا يعرف الكثير عن عائلة جاليق، سوى أنها كانت عائلة تجار على علاقات جيدة مع بعض العائلات التجارية البارزة في المدينة. وقد أنجب حسن ورحمة أربعة أطفال، فتاة وثلاثة أبناء. ولا نعرف شيئاً عن الفتاة. وقد تزوج أحد الأبناء وهو أحمد، مرتين، الأولى جارية والثانية ابنة آغا (لا يتضح من الأدلة المتوفرة فيما إذا كان متزوجاً من المرأتين في وقت واحد، أو واحدة بعد الأخرى). ولا يرد ذكر زوجتا الابنين الآخرين، حسين وإبراهيم، رغم أنهما تزوجا وأنجبا أطفالاً. وفي الجيل التالي، لم يخلف ثلاثة من أطفال أحمد الأربعة ذرية، ولم يرد ذكر أي من زوجاتهم. وينطبق الشيء نفسه على بنات إبراهيم الثلاث وابنة حسين الوحيدة. ولم يتزوج إلا خليل ابن إبراهيم وزينب ابنة أحمد، لفترة طويلة وذلك لورود ذكر لزوجته وإنجابه عدداً من الأبناء الذين بقوا أحياء. وتزوجت زينب مصطفى شيخبندر من عائلة عسكر عريقة أخرى (أنظر الفصل الأول للإطلاع على سيرة العائلة). وتزوج خليل زينب الحموي، ابنة تاجر بارز وغني يدعى حسن الحموي (أنظر أدناه). وأنجب خليل وزينب أربعة أطفال: ابنتان، عائشة وأسماء، وابنان، حسين وآخر لم يرد اسمه في المصادر والذي لم تذكر زوجته، رغم ذكر ابن لهما وهو محمد. وتزوجت عائشة محمد درويش شيخبندر، ابن عمه أبيها

من الدرجة الأولى زينب غوري. وتزوجت أختها رجلاً من عائلة عسكر أخرى هي أسرة سعيد آغا. وتزوج حسين فاطمة جاليق ابنة أخت أم جدته. وتزوج عبد الله بن حسين صوفية شيخبندر، ابنة عمته. وعلى مدى خمسة أجيال تزواج آل غوري مع عائلتين (وربما ثلاثة) من عائلات العسكر الأخرى ومع عائلتين من التجار، وكان هناك أكثر من ارتباط زواج واحد مع اثنتين من هذه العائلات. وتمت أيضاً زيجتان من أبناء العمومة وزواج من جارية.

وكان آل الحموي، عائلة التجار الغنية، إحدى العائلات التي ارتبطت بالزواج من آل الغوري. (76) ويعتقد أن أصل العائلة من مدينة حماة، رغم أنه لم يكن يعرف عنها الكثير قبل منتصف القرن الثامن عشر، عندما جمع حسن الحموي (توفي عام 1773) ثروة طائلة من تجارة الحرير وصناعة الصابون. وأقام في حي الفرافرة وشيد وأوقف مسجداً فيه. وكان قد تزوج ثلاث مرات من نساء لا تعرف أصولها الاجتماعية، رغم أن اثنتين منهن يبدو أنها كن من السراي. وكانت لديه عائلة كبيرة جداً تتألف من خمسة أولاد وسبع بنات. وتزوجت أربعة من بناته من أبناء عم الحموي. وتزوجت اثنتان أخريان من أبناء عائلات تجار حلبية وهما آل جابري وآل هيكل. وتزوجت السابعة من عائلة الغوري، كما أشرنا أعلاه. وتزوج أحد الأبناء الخمسة جارية، وتزوج آخر امرأة لم يشر إلى أصولها الاجتماعية، ولم يرد ذكر زوجة أخرى. وتزوج الابنان الآخران فتيات ينتمين إلى عائلات تجار كان إخوتهم قد تزوجوا منها. فقد تزوج طه الحموي ابنة أخت نسيه، عائشة هيكل. وتزوج إسماعيل وحفصة الحموي، وهما أخ وأخت، من أخ وأخت آخرين، وهما فاطمة وأحمد شرجي. ولا يوجد سجل مكتمل عن زيجات الأجيال التالية. وتزوج محمد الحموي من ابنة خاله زليخة بنت طه. وتزوج عدد من الإناث في هذا الجيل من عائلات تجار بارزة أخرى هي آل جليق وأبري وموقت. فقد تزوجت ابنتا مصطفى الحموي من عائلة إخلاصي التي تنتمي إلى العلماء. وتزوجت آمنة بنت مصطفى مرتين، مرة من رجل لا تعرف خلفيته

الاجتماعية، ثم عمر إخلاصي. وتزوجت أختها رقية من عبد الكافي ابن عمر من زوجته الأولى. ولم يكن بالإمكان معرفة بقية الأزواج الآخرين في هذا الجيل. وفي الجيل التالي، تم زواج آخر بين عائلتي الحموي وإخلاصي. وتزوجت حفيدة رقية الحموي وعبد الكافي إخلاصي من حفيد عم رقية. واستخدمت عائلة الحموي على مدى أربعة أجيال كل خيار متاح للزواج: من أبناء العمومة وأشخاص من عائلات أخرى من الطبقة الراقية، وأشخاص من خلفيات اجتماعية غير معروفة وقينات. وتتضح بعض أنماط الزواج: الأولى أهمية الزواج من أبناء العمومة، رغم حدوثه في الجيل الثاني أكثر من الأجيال التالية، والثاني المصاهرة عن طريق إقامة صلات زواجية مع عدد من عائلات التجار الأخرى. إذ ارتبطت بست عائلات تجار مختلفة، بثلاث عائلات حدث فيها أكثر من زواج واحد. وارتبطت أيضاً بعائلة عسكر هامة وغنية (الغوري) وعائلة علماء (طبيبي)، لذلك، فقد بذلت جهداً لتوسيع مصاهرتها من شبكة من العائلات تتجاوز عائلات التجار.

ويرجع أصل عائلة قدسي إلى أورفة، حيث كانت تعرف باسم حلیم زادة. واستقرت في حلب في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، بعد أن استقر فيها محمد وأصبح رجل دين بارز وزعيم سياسي.⁽⁷⁷⁾ وتزوج محمد ثلاث نساء: واحدة في إسطنبول، حيث عاش فترة من الزمن وأقام علاقات مع بعض كبار الموظفين العثمانيين، وواحدة في حلب، حفيدة أخت عثمان باشا، وثالثة لا نعرف خلفيتها الاجتماعية جيداً. وفي زيجتين من زيجاته الثلاث، تزوج ليرتبط بأشخاص ذوي نفوذ في هذه المدن. وتزوجت أخته عائشة من عائلة كوجوك علي آغا من حلب، وهي عائلة عسكرية راسخة منذ زمن، كما تزوجت موظفاً من أسرة الوالي، رغم عدم وضوح أي من هاتين الزيجتين كانت الأولى. ويبدو أن خديجة ابنة عم محمد، استقرت أيضاً في بيته في حلب، وتزوجت ابن عبد القادر جابري. وكان لدى محمد أيضاً أخ اسمه مبارك. ولم يرد اسم زوجة مبارك (أو زوجاته)، فلا نعرف عن زيجات اثنين من أولاده الثلاثة. وتزوجت ابنته منور من زكي ابن عمها من

الدرجة الأولى (ابن محمد). كما تزوجت ابن إسماعيل شريف. وكان لأحد أخوته زوجتان، لا تعرف خلفية إحداهن الاجتماعية، والزوجة الأخرى من عائلة تجار بارزة وهي عائلة الحريري. وتزوج أحد أحفاد محمد قدسي بنت نعمان شريف. وتزوج آخران بنات مسؤولين عثمانيين. وفي حين كانت هناك زيجات بين أبناء العمومة، من الواضح أن محمد قدسي وعائلته كانا يتبعان أسلوب إقامة روابط مع عائلات راسخة في حلب، فضلاً عن إقامته علاقات مع الطبقة الحاكمة العثمانية. فقد تزوج أفراد عائلته من عائلات أخرى من عائلات العلماء والعسكر والتجار. أما بالنسبة لعائلي الغوري والحموي، فكانت روابط الزواج المتعددة تتوطد غالباً مع عائلات أخرى. فقد تمت زيجتان من عائلة القدسي مع عائلة شريف. وكانت عائلة القدسي ترتبط بعدد من العائلات الأكثر نفوذاً في المدينة من خلال اختياراتهم لشركاء الزواج.

تعكس الزيجات في العائلات الثلاث هذه أنماطاً توجد كذلك في عائلات أخرى. فقد كان ثمة تنوع كبير لدى معظم العائلات عند قيامها باختيار الأزواج، إذ كانت تجمع بين الزواج من الأقارب ومن غير الأقارب، والزواج من الطبقة نفسها وفيما بين الطبقات الاجتماعية بطرق مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة. إلا أنه يظهر منحنيان واسعان في الزيجات من غير الأقارب. فقد اتبعت استراتيجيات آنية في استعمال الزواج كوسيلة لتوطيد الروابط الاجتماعية والسياسية القائمة وتوسيع شبكة علاقاتهم وارتباطاتهم. وتتجلى هذه الإستراتيجيات في دراسة العلاقة بين روابط الزواج والصلات التي نشأت عن المهنة والعلاقات العائلية والجوار والأصول الاجتماعية والسياسة.

وقد ساعدت المهن التي تحظى بالاحترام في حلب - التجارة الدين وملكية الأرض - في إقرار الانتماء إلى طبقة الأعيان، كما بحثنا في الفصل الأول. وكانت الارتباطات المهنية والمصالح العامة هامة بين الأشخاص ممن يعملون في نفس المهنة، ولكن ليس إلى درجة استبعاد السعي لإقامة صلات مع السلالات المهنية

الأخرى. وقد عكست أنماط الزواج هذه ورسخت هذه العلاقات على حد سواء. إذ كانت جميع العائلات تقربياً تتزاوج مع عائلات من نفس المهنة، في حين لم يرتبط بعضها بالآخر. ومن بين الفئات المهنية الثلاث الآنف الذكر، كانت عائلات التجار تنحو نحو التزاوج فيما بينها أكثر من الفئات الأخرى. فشان عائلة الحموي المذكورة أعلاه، صاهرت عائلات تجار بارزة أخرى (أميري، قرنة، غنام وأبري وما إلى هنالك) عائلات تجارية أخرى أكثر من مصاهرتها لأي مجموعة مهنية أخرى. إلا أن روابط الزواج بين عائلات التجار هذه كانت تتم أيضاً مع أنماط أخرى من المصاهرات، باستثناء حالة عائلة الميري. فشان آل الحموي، كانت الزيجات مع عائلات العلماء وعائلات العسكر مهمة لتنويع مصالحها الاقتصادية ودعم مكانتها الاجتماعية في المدينة.

ولعل ما يدعو للاستغراب، فإن احتمالية تزاوج عائلات العلماء من عائلات علماء أخرى هي أدنى مما هي بالنسبة لعائلات التجار التي كانت تتزاوج مع عائلات تجار أخرى. فقد كانت تتزاوج مع عائلات عسكر وتجار بقدر مصاهرتها لعائلات علماء أخرى. ولم تتزاوج سوى عائلة كوراني، التي يعتقد الطباق أنها أقدم عائلة في المدينة وارتبطت بشكل وثيق بالمحاكم العدلية في حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعائلات علماء أخرى (78). ويتناقض هذا مع بعض المدن الإقليمية العثمانية الأخرى، التي بدا فيها أن طبقات العلماء العليا فيها تشكل طبقة منغلقة على نفسها. ففي دمشق كانت عائلات العلماء تتزاوج فيما بينها فقط، باستثناء عدد محدود من عائلات التجار التي كانت تعتبر بارزة. ولم تتنوع خياراتهم في الزواج إلا في منتصف القرن التاسع عشر، مع تشكل طبقة راقية من العلماء والبيروقراطيين العثمانيين من أصحاب الأراضي (79). ولاحظ بطاطو إحساساً مماثلاً من الطبقة في المدن العراقية كالموصل، ولكن ليس في مدينة كبيرة كبغداد مثلاً (80). والواقع أن عدم مشاركة عائلات العلماء في حلب هذا الإحساس الطبقي، قد يعد دلالة أخرى على كونه مجتمع أكثر انفتاحاً وانسيابية مما هو في

دمشق. وكانت عائلات العسكر تتزواج أيضاً من المجموعات المهنية الأخرى. وعلى مدى السنوات اندمجت في المجتمع المحلي، جزئياً من خلال التزاوج من عائلات التجار وعائلات العلماء المحلية البارزة، واستمر هذا النمط حتى بعد أن تم استيعابها في المجتمع المحلي (81).

ويبدو أنه كان لصلات الجوار تأثير ضئيل على أنماط الزواج. فكما ذكرنا في الفصل الثاني، كان يتم تمييز العائلات ببعض الأحياء في غالب الأحيان. فقد كانت بعض العائلات، أو فروع العائلات، تقيم في الحي نفسه على مدى بضعة أجيال، ومما لاشك فيه، فقد كانت العلاقات مع العائلات الأخرى المقيمة في ذات الحي منذ مدة طويلة مهمة، إلا أنه لم يكن يبدو أن مثل هذه العلاقات كانت تشجع على التزاوج بين سكان الحي. فقد كانت عائلتا الغوري وشيخبندر تقيمان في حي البيضاء وتزاجتا ببعضهما، إلا أن هذا كان استثناء وليس القاعدة. وفي أغلب الأحيان كانت العائلات ترتبط بعائلات من أحياء أخرى.

ويبدو أيضاً أن تجديد الصلات مع الأقارب، أحد الاعتبارات الهامة الأخرى في اختيار شركاء الزواج. إذ أقامت العائلات الثلاث المذكورة أعلاه روابط زواج متعددة على الأقل مع عائلة أخرى، وكان ذلك واضحاً في ما لا يقل عن خمس عشرة عائلة أخرى أيضاً. وقد تأخذ هذه الزيجات أشكالاً متعددة، من تبادل العرائس (شاب وفتاة في إحدى العائلات يتزوجان شاباً وفتاة من عائلة أخرى)، إلى زواج ابن عمين من فروع أخرى من ذات العائلة. وفي بعض الأحيان، كانت الصلة تتجدد مرة في الجيل، تماماً كما كانت هناك صلة زواج بين عائلتي شيخبندر والغوري في كل جيل من ثلاثة أجيال. وتبادلت عائلة الكواكبي الأزواج أيضاً مرة في الجيل الواحد مع عائلة مفتي الحنفية في إنطاكية. (82) وعندما كان يحدث ذلك، كانت الزيجات في الأجيال التالية هي إقامة روابط جديدة بين العائلة والزواج من أبناء العمومة في آن معاً. إن عدد العائلات التي ارتبطت بأكثر من زواج واحد يعتبر دليلاً على أن الحفاظ على هذه الصلات وتجديدها تشكل

اعتبارات هامة. ومن الناحية الأخرى، لم تفصل روابط الزواج هذه العائلات إلى مجموعات منعزلة من الأقارب. وكان عدد العائلات التي لم تتزوج بشكل منتظم بين بعضها قليل باستثناء عائلتي طرابلسي وشكري، اللتين لم تتزوجا إلا من بعضهما. ولم تكن روابط الزواج المتعددة بين العائلات نادرة، بيد أنها لم تستبعد التزاوج مع عدد آخر من العائلات الأخرى.

ولم تكن خيارات الزواج كذلك تميز بين العائلات الراقصة والعائلات "الحديثة الثراء" في هذه الفترة من إعادة هيكلة طبقة الأعيان السريعة. فبالنسبة للقادمين الجدد نسبياً إلى حلب، كانت مزايا الزواج من العائلات القديمة والراقصة واضحة. فقد تمكن إبراهيم باشا، الذي اكتسب قوة وثروة من خلال نصيره محمد طه من تزويج أحد أبنائه من ابنة حسن كواكبي، كبير إحدى أقدم وأبرز عائلات العلماء في المدينة. وأقامت عائلة القدسي الآنفة الذكر، روابط زواج مع عائلتين يعود أسلافهما إلى القرن السابع عشر، وهما آل يكن وآل كوجوك علي آغا. وكانت هذه الزيجات بالنسبة للقادمين الجدد جزءاً من عملية استيعابهم في المجتمع المحلي. إلا أنه كانت هناك مزايا للعائلات الأقدم أيضاً. إذ كانت عائلة إبراهيم باشا في غاية الثراء، وكانت تتبوأ مناصب هامة في حلب، ولديها صلات هامة في إسطنبول. وكانت عائلة القدسي تدين بالكثير من أهميتها أيضاً إلى صلاتها القوية والجيدة في إسطنبول. وكانت هذه العوامل تفيد العائلات المحلية التي ترتبط بها بالزواج. وكانت زيجات أخرى تمكن من الحصول على مصادر جديدة من الثروة، كما حصل خليل الغوري عن طريق زواجه من زينب الحموي، ابنة عائلة الحموي التجارية الغنية. وتزوجت ابنة أبو سعود الكواكبي من عبد الرحمن موقت، وهو تاجر ناجح كان أكثر التجار المسلمين ثراء في حلب في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر طبقاً لجون بورينج (John Bowring) (83). إن تحليل مصاهرات الزواج هذه تظهر تبادلاً مماثلاً من الخصائص بين العائلات القديمة والجديدة.

ورغم أهمية هذه المصاهرات، لم تكن جميع الزيجات من أشخاص من خارج العائلة تتم ضمن طبقة عائلات الأعيان. إذ تم عدد من الزيجات (29 في المائة) مع أفراد من أصول وخلفيات اجتماعية غير معروفة. وبما أن الخلفية الاجتماعية للعديد من شركاء الزواج غير معروفة، يصعب تحليل العوامل التي أدت إلى هذه الزيجات في معظم الحالات. ولعل مكانة العائلة وأصلها، وصلات العائلة في الماضي، والشراكات الاقتصادية، وعلاقات الرعاية أثرت على هذه الاختيارات. وفي الحالات التي أمكننا فيها تحديد بعض الأفراد، فمن الواضح أن العديد من هذه الزيجات كانت تهدف إلى الحصول على مصادر جديدة من الثروة والنفوذ من خلال ارتباطها بعائلات معنية. فقد كان عدد من الأفراد الذين تزوجوا من هذه العائلات يشغلون مناصب هامة في المدينة. فقد تزوجت إحدى بنات عائلة الأوبري رجلاً من عائلة وزان الحرير، وهو موظف مسؤول عن تنظيم تجارة الحرير. ولم يكن رجلاً ذا ثروة فحسب، بل كان أيضاً يتمتع بشخصية قوية في الحياة التجارية في المدينة (84). وبما أن عائلة الأوبري كانت من التجار الهامين في المدينة، فسيتم عن طريق هذه الزيجة تيسير نشاطاتها الاقتصادية. ثم تزوج عبد الحميد الجابري ابنة صاحب هذا المنصب (85). وأقيمت بعض الارتباطات أيضاً مع موظفين عثمانيين تم تعيينهم في المدينة. إذ كان من شأن هذا الارتباط أن يتيح لهذه العائلات إمكانية أخرى للوصول إلى السلطة السياسية. وتزوجت أخت محمد قدسي (انظر أعلاه) حامل الختم في أسرة الوالي في نهاية القرن الثامن عشر، كما فعلت فتاة أخرى من عائلة الأوبري في السبعينيات من القرن الثامن عشر. وقد حصل الأفراد الذين تزوجوا من عائلات الأعيان هذه على مكانة وأهمية في المجتمع المحلي. أي أن هذه الزيجات أتاحت مزايا لكل من العائلة والشخص المتزوج. فالنسبة للعائلة، كان ذلك يسمح باستيعاب "دم جديد" يجلب غالباً فوائد جمة للعائلة وارتباطات جديدة هامة. أما بالنسبة للشخص، فكانت تعد وسيلة للحراك الاجتماعي الصاعد والاندماج في طبقة الأعيان المحلية.

وكان بوسع هذه الزيجات توسيع شبكات العائلة أيضاً من الناحية المكانية. فقد كان بعض هذه الزيجات تتم مع عائلات إقليمية، إما بإقامة صلات جديدة أو بتجديد صلات قديمة، وشكلت صلات هامة بين المدينة والريف. فقد تزوج خليل جزماتي مثلاً، ابنة شيخ بلدة الباب، وهي بلدة هامة تقع على بعد ثلاثة وعشرين كيلومتراً إلى شمال شرقي حلب. وشمل مهرها أرضاً كبيرة في تلك البلدة، سيطرت عليها عائلة الجزماتي خلال تلك الفترة. وقد تجددت الصلات مع بلدة الباب في الجيل القادم عندما تزوجت إحدى بنات خليل، وتدعى ليلي، رجلاً من بلدة الباب (87). وكان لعائلة الكواكبي صلات مع إنطاكية، وهي بلدة إقليمية مهمة أخرى، من خلال بضعة زيجات مع عائلة مقتي تلك البلدة. (88) وكما يتضح من هذه الزيجات، لم يكن الزواج ينحصر بالعائلة أو بعائلات أخرى من الطبقة نفسها، ونتيجة لذلك، كان يتيح الفرصة لأشخاص جدد لاستيعابهم في الطبقة وتوسيع صلات القرابة على نحو واسع.

وشأن الزواج من أبناء العمومة، كانت هناك فروق كبيرة بين معدلات زواج الرجال والنساء من خارج المجموعة. فقد اختار ستة وثلاثون في المائة من الرجال نساء لا ينتمين إلى طبقة راقية (زادة)، في حين تزوج 16 في المائة من النساء من رجال ليسوا من أبناء العمومة، أو ليسوا من عائلات الطبقة الراقية الأخرى. ومن الواضح أن المقام الاجتماعي كان أمراً مهماً في زواج الفتيات بالنسبة لهذه العائلات في حلب، وفي حين كانت زيجات الأبناء تستخدم غالباً لتوسيع شبكة صلات القرابة من فئة اجتماعية أخرى، لم يكن الحال كذلك دائماً في بقاع أخرى من السلطنة العثمانية. وقد لاحظ كارتر فيندلي أنه رغم أن أفراد الطبقة الحاكمة كانوا يسعون في غالب الأحيان للارتباط بعائلات من مقام مماثل، "هناك دلائل تشير إلى أن الشركاء في الزواج كانوا يبحثون أحياناً عن التفاوت في المقام وليس التساوي فيه أيضاً." (89) ولاحظ على نحو خاص "ظاهرة الصهر الموجودة في أسرة السلطان وكان يقلدها النبلاء الآخرون. إذ كان يتم تزويج إحدى فتيات العائلة من رجل

ناجح موهوب من خلفية اجتماعية دون المستوى. وكان ذلك يتيح وسيلة لاستخدام الموهبة الجديدة في الأسرة، مما يزيد في حجمها وارتباطاتها، ويربط الشاب بقوة أكبر بنصيره وراعيه" (90). وكما ذكرنا أعلاه كانت هذه الظاهرة معروفة في حلب. فقد كان مؤسس آل الجابري مثلاً، رجلاً ذا أصول اجتماعية غير معروفة، تزوج من ابنة أحد القضاة العثمانيين، وتجلت مكانة الفتاة الأكثر أهمية في أن أصبح اسم أبيها أساس اسم العائلة (91). ورغم ذلك، يبدو أن هذا النمط لم يكن شائعاً في حلب شيوعه في إسطنبول.

ومما لاشك فيه كانت القرارات التي كانت تتخذها كل عائلة بشأن الزواج تتأثر بظروف بتلك العائلة الخاصة: سواء كانت لا تزال تتسلق السلم الاجتماعي، أو كانت تحاول تفادي الحراك الاجتماعي السفلي في وجه الظروف السياسية أو الاقتصادية غير المواتية؛ وسواء أرادت تفادي الالتحام السياسي في ذلك الوقت أو كانت راغبة في توطيد صلات سياسية جديدة واكتساب نفوذ أقوى بأمل استغلال الوضع غير المستقر؛ وسواء كانت ترغب في إحكام قبضتها على الموارد الموجودة، أو كانت ترغب في تنويع قاعدتها الاقتصادية. وبشكل عام، عززت القرارات المتعلقة بالزواج هذه الصلات الاجتماعية القائمة، ووطدت صلات جديدة نتيجة اندماج هذه العائلات في طبقة متماسكة تقريباً. فمن الممكن أن ترتبط إحدى العائلات عن طريق الزواج بعائلتين أو حتى بتسع عائلات أخرى. وترتبط بدورها أيضاً من خلال هذه الزيجات بعائلات أخرى. فقد صاهرت عائلة الحموي مثلاً ست عائلات أخرى. ومن خلال العائلات الست هذه، صاهرت إحدى عشرة عائلة أخرى، كان بعضها يرتبط بصلة القرابة ببعضها الآخر. وكانت أغلب هذه العائلات ترتبط بعدد كبير آخر من العائلات بشكل مباشر أو غير مباشر. ومما لاشك فيه كانت هذه الارتباطات مهمة في ترسيخ الإحساس بهوية الطبقة، وتساعد في رسم حدودها. ولا يعني ذلك إنكار التغلغل في الحدود الاجتماعية. وتشير الزيجات من خارج العائلة إلى أهمية الصلات العمودية وتظهر أن الزواج لا يزال يتيح أداة للحراك الاجتماعي.

ولا يمكننا أن ننكر أيضاً عدم وجود منافسات وضغائن بين هذه العائلات، كذلك التي كانت قائمة بين عائلة شريف وعائلة إبراهيم باشا، والتي كانت عواقبها قاتلة لكلا العائلتين (أنظر الفصل الأول). إذ يصف بودمان الصراعات المميتة على قيادة فئة الأشراف بين محمد طه وعائلة الكواكبي، ثم بين محمد قدسي وآل الجابري، وهي صراعات كانت تصل إلى حد الاقتتال كما حدث بين الأشراف والإنكشاريين. (92) كما أحدثت منافسات أخرى، من أجل الصراع على المناصب المحلية الهامة غالباً، توترات بين العائلات مثل آل خنكرلي وآل طه. ومع ذلك، لم تستبعد هذه المنافسات كل الارتباطات الاجتماعية، بما فيها الزيجات. فقد كان عبد القادر الجابري متورطاً في الصراعات السياسية في ذلك الوقت، وكان منافسه محمد قدسي. ومع ذلك فقد تزوّج ابنه محمد خديجة ابنة عم محمد قدسي. (93) كما استخدمت الزيجات لعقد تحالفات سياسية أيضاً، إلا أن حالات من قبيل التزاوج بين آل الجابري وآل القدسي توحى بأن الزواج كان يعتبر أيضاً وسيلة لعدم السماح للمنافسات السياسية أن تؤدي إلى تصدع الترتيب الاجتماعي. وتقول جولي أوهلير (Julie Oehler) أنه في خضم المنافسة الحادة بين آل بختياري خان على الثروة والسلطة في إيران خلال القرن التاسع عشر، "اكتست روابط الزواج أهمية أكبر لتوطيد السلام والتفاهم بين العائلات." (94) ولعل بعض روابط الزواج في حلب كانت تسير في هذا الاتجاه أيضاً. وفي التحليل النهائي، وبالرغم من المنافسات بين الأعيان والارتباط بالفئات الأخرى، أدت التحالفات عن طريق الزواج إلى نشوء مجموعة من العائلات ارتبطت ببعضها بشبكة معقدة من الروابط العائلية.

إن القول بأن الزواج من خارج العائلة، وليس الزواج من داخل العائلة، كان أكثر حدوثاً بين عائلات الطبقة الراقية في حلب ينطوي على آثار هامة، ليس بالنسبة للبنية الاجتماعية فحسب، بل كذلك بالنسبة لطبيعة نظام القرابة. ويبدو أن التركيز الإيديولوجي والقانوني القوي على الروابط الأبوية يقلل من أهمية

الصلات الناشئة بسبب الزواج. لكن بما أن الزواج كان يتم بهدف إقامة روابط مفيدة، فإن ذلك يعني أنه كان لهذه العائلات اهتمام قوي في إقامة صلات وتعزيزها بالزواج. ولم يكن ذلك يحدث في بعض الأحيان. وكان الموت أو الطلاق ينهي الزواج قبل أن تتدعم هذه الصلات بين العائلات. إلا أنه في معظم الحالات، كان الأمر يتطلب الحفاظ على هذه التحالفات لفترة طويلة بغية جني فوائدها. إن تعدد الزواج بين العائلات، والمصالح الاقتصادية من خلال الأملاك المشتركة، والاستفادة من الأوقاف، والتحالفات السياسية طويلة الأجل بين العائلات ذات القرابة، تعكس الطبيعة الدائمة لهذه الارتباطات بين العائلات على مدى بضعة أجيال.

إذا كانت الصلات الوثيقة بين العائلات عن طريق الزواج تعني أن القرابة من فرع الأم ومن فرع الأب كانت تؤدي دوراً هاماً في حياة العائلة. ولاحظ علماء الإنسانيات والمؤرخون وجود عدد مختلف من الأدوار التي لعبتها القرابة من فرع الأم في المجتمعات الشرق أوسطية. فقد كانت الصلات التي تربط بين الخال وبنات أخته وأبناء أخته قوية في الغالب. وغالباً ما كان يعبر عن صلات المودة، الناجمة عن العلاقات القوية بين الأخت والأخ بحرية أكبر مما هي لدى الوالدين. وقد ناقش غويتاين العلاقة الوثيقة والحنونة بين الأخ والأخت في الفسطاط في القرون الوسطى⁽⁹⁵⁾. ففي الغالب كان الأخ يتخذ دور الحامي والمدافع عن أخته بعد زواجها لفترة طويلة. أما الأخوات، وخاصة إذا تزوجن زيجات جيدة، فكنّ يقدمن المساعدة لأخوتهن، وكانت حماية الأخت تنتقل إلى أطفالها. إذ كان الخال غالباً يساعد ابن أخته للشروع في مهنته. وكان الخال غالباً يصبح صديقاً حميماً ومؤتمناً أسرار أولاد أخته أيضاً. وقد لاحظ بيترس (Peters) أن الخال هو الشخص الذي يمكنه التحدث إلى ابن أخيه عن الجنس والزواج، وعن المواضيع المحرمة بين الأب والابن. وكان بوسع الخال أن يتدخل أيضاً لمصلحة ابن أخيه في القرار المتعلق بشريكة حياته⁽⁹⁶⁾.

وقد أدى الأقارب من فرع الأم أدوارا عديدة في حلب في العهد العثماني، وكانوا في بعض الأحيان يضطلعون بأدوار يفترض أن يضطلع بها الأقرباء من فرع الأب. ولم تكن حالات اضطلاع الأقارب من فرع الأم بمهام كأولياء أمور وأوصياء على الأطفال القاصرين نادرة. ففي الغالب، كانت الأمهات والجندات من فرع الأب يقمن بدور الوصي (ولي الأمر) على القاصرين؛ وإذا لم يعين أي من هؤلاء، كان يتم اختيار الخالة في معظم الأحيان، كما كانت الجندات وخالات الأم يضطلعن بهذا الدور في غالب الأحيان⁽⁹⁷⁾. كما كان الأقارب من فرع الأم يعملون وعلى نحو متكرر بصفة وكلاء يمثلون مصالح أحد الأفراد في مختلف القضايا القانونية، والذين كانوا يعتبرون أفرادا يمكن إئتمانهم على القيام بذلك. وكانت النساء خاصة يخرتن في الغالب الأخوال أو أبناء الأخت للقيام بهذا الدور. كما كان الأقارب من فرع الأم يقدمون النصح في بعض الأحيان ويتولون مهمة تعليم الأطفال، لا سيما عند وفاة الأب، كما حدث في عائلة الكيالي⁽⁹⁸⁾. وبسبب الأدوار التي كان يقوم بها الأقارب من فرع الأم، والزيجات بين أبناء الخؤولة، والعلاقات الاقتصادية بين الأقارب الناشئة عن المهر والأوقاف، بقيت صلات القرابة هذه نشيطة وحيوية.

الخاتمة

كانت العلاقة بين الزوج والزوجة في حلب معقدة ويصعب تقييم مدى قوتها لندرة المصادر المتاحة عن تلك الفترة. ومما لاشك فيه تؤكد بعض العوامل دقة هذه الصلات - انفصال العوالم الاجتماعية الخاصة بالرجال والنساء، وتوقع وفاة أحد الزوجين في وقت مبكر، والافتقار إلى المشاركة الاقتصادية، والتهديد بتعدد الزوجات والطلاق. إلا أن ثمة عوامل أخرى خلقت روابط قوية يصعب تحطيمها، أهمها دور الزواج الرئيسي في تدعيم الروابط داخل العائلة وتعزيز التحالفات بين العائلات. لذلك، كانت معظم الزيجات في الطبقة الراقية متينة ودائمة نسبياً،

مادام الزوجان على قيد الحياة. وكان الطلاق نادر الحدوث، ولم يكن تعدد الزوجات الذي قد يهدد هذه التحالفات واسع الانتشار، مما يعني أن النساء كنَّ يشعرن بوجود أمن نسبي في هذه الزيجات، وكان ذلك ينطوي على آثار لدورهن في الاحتفاظ بأزواجهن. وبما أن الروابط بين العائلات، كان للمرأة فيها شيء من القوة تثبت وجودها، تحول دون الإساءة إليها، وتشق طريقها في نهاية الأمر لتبؤ موقع في العائلة تتمتع فيه بقدر من السلطة. ومن الناحية الأخرى، لم يكن للمرأة مجال كبير في اختيار الشريك في الزواج، مما يعني أن عدد النساء اللاتي لم يتزوجن أو لم يتزوجن ثانية أبداً إذا كن أرامل أو مطلقات أكبر بكثير من عدد الرجال. وفي حين تتوفر معلومات أقل عن زواج المرأة، فليس من الواضح فيما إذا كان ذلك يعكس أن ذلك قد طرأ عرضاً في المصادر، أو في أن الحقيقة تكمن في عدم زواج عدد أكبر من النساء أو أنهم بقين متزوجات لفترة قصيرة جداً.

إن الاختيارات التي كانت تتخذها هذه العائلات لاختيار شريك الزواج تعكس مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي ساعدت الزيجات في تحقيقها والخيارات المتنوعة المفتوحة أمامها. إلا أن التأثير المتراكم لاختياراتها، يبرز بعض الجوانب الهامة للعائلة والبنية الاجتماعية والعلاقة بين الجنسين في بداية حلب الحديثة. وأظهرت الزيجات الداخلية وجود تفضيل واضح لاختيار الأقارب المقربين كأزواج، في حال اختيار القريب ليكون شريكاً. وكما هو الحال عند تشكيل العائلة، كانت الروابط العائلية تتزعزع داخل العائلة الممتدة على نحو ضيق. كما كان نظام القرابة ثنائي أكثر مما هو معروف غالباً. وكانت الصلات الأبوية هامة، لكن طبيعة الزواج ذاتها كاستراتيجية اجتماعية وتحالف اجتماعي يقيم الصلات والروابط بين الناس عن طريق الزواج كانا هامة أيضاً بالنسبة للعائلة. وأخيراً، فإن خطوط الزواج المتشابكة بين العائلات الثرية والنفوذ والمكانة الرفيعة كانت حيوية في تحديد الإحساس بالهوية وحدود هذه الفئة الاجتماعية، وكانت جزءاً من عملية تشكيل الطبقة التي أخذت تنطلق بسرعة في أواخر القرن التاسع عشر.

الفصل الرابع

الميراث وبنية العائلة

كان القرار المتعلق بنقل الثروة من جيل إلى آخر أحد أهم القرارات التي تواجه الأسرة في حلب، لما له من تأثير على انقسام العائلة، وعلى اختيار شريك الزواج، والتبادل الاقتصادي في الزواج. ويرتبط انقسام العائلة وتقسيم التركات ببعضهما ارتباطا كبيرا. ولعل الضرورات التي تكتنف نقل الثروة هي التي تحدد الفترة الزمنية التي يتم فيها انقسام الأسرة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأعيان الذين كانوا يمتلكون موارد هامة في غالب الأحيان، التي تقتضي انتقال الثروة إلى الجيل التالي بحكمة، وذلك لا للحفاظ على مستوى معين من المعيشة فحسب، بل كذلك للحفاظ على مكانة الأسرة ونفوذها، أو العمل على تدعيمهما. وكان ثمة احتمال كبير لنشوء نزاع بين الأجيال، وذلك لرغبة الجيل الأصغر سنا في الحصول على حصته من موارد العائلة على نحو أسرع، ومحاولة الجيل الأقدم الحيلولة دون حصول الجيل الأصغر على ميراث العائلة. كما كانت هناك إمكانية نشوء نزاع من جانب الأفراد الذين يتطلعون إلى الحصول على جزء من هذه الثروة، ويرغبون في زيادة حصتهم. ومما لا شك فيه، كانت الضغوط التي تكتنف اتخاذ مثل هذه القرارات تزداد حدة في أثناء حدوث اضطرابات اقتصادية وسياسية، كالتي شهدتها حلب في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وقد يأخذ نقل ثروة العائلة إلى الجيل التالي أشكالاً عديدة، منها الإرث والأوقاف ونقل الأملاك أثناء حياة الشخص بطريق المهر، وبيع العقارات، وتقديم الهدايا والعطايا النقدية والأشياء الثمينة. وقد تباينت أهمية مختلف السبل المتبعة في نقل الثروة مع مرور الزمن. إذ يقول دايفيد باورز (David Powers) إنه " في العصور ما قبل الحديثة، كان تطبيق قانون الميراث الإسلامي يأتي غالباً في المرحلة الأخيرة، وكان يعتبر أقلها أهمية في هذه العملية." ⁽¹⁾ إلا أنه لم يكن هذا هو الحال في حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد استخدمت مختلف هذه السبل، بيد أن الميراث كما نصت عليه الشريعة كان أمراً مهماً. وسنركز في هذا الفصل على نقل الملكية في نظام الإرث الإسلامي.

تحدد الشريعة الإسلامية أفراد العائلة الذين يحق لهم الميراث. وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود روابط اقتصادية أخرى بين أفراد العائلة، فقد كانت تربطهم حقوقهم الشرعية كورثة أو أوصياء، ومصالحهم المشتركة في الموارد التي يملكونها. وكانت أهمية الحقوق القانونية هذه، والارتباطات التي تنشأ عنها وتأثيرها على بنية العائلة تتوقف على الطريقة التي يتم من خلالها الميراث من الناحية العملية، وليس من الناحية القانونية البحتة. وسنبحث فيما يلي نظام الإرث الإسلامي، الذي لا تتوفر عنه نصوص قانونية فقط، بل كذلك ما تسهم به المحاكم والقضاة من دور هام في تفسير الشريعة وتطبيقها، والممارسة الفعلية للميراث، والسبل التي كان يشكل فيها تطبيق الإرث بنية العائلة. وسيوجه اهتمام خاص إلى جانبين من جوانب الإرث، يعدان في غاية الأهمية في هذا المجال، وهما - طبيعة نظام القسمة وحق المرأة فيه - وتأثيرهما على تحديد معالم الأسرة وعلى توزيع الموارد الاقتصادية للجنسين.

قانون الإرث الإسلامي

لم يكن الأسلوب الذي ساهم فيه نظام الشريعة الإسلامية بصورة عامة، وقانون الإرث بصورة خاصة، بتشكيل بنية العائلة تاريخيا بين المسلمين أمرا بسيطا. إذ تمتاز الشريعة بشموليتها وتفصيلها الدقيق في الأمور المتعلقة بالأسرة وخاصة الميراث. وبسبب المكانة الهامة التي يحظى بها قانون الأحوال الشخصية في نظام الشريعة الإسلامية ككل، كان الدارسون الغربيون ينحون نحو فهم قانون الأحوال الشخصية من حيث النظرية والممارسة بأنهما يقعان على طرفي نقيض. إذ يقول أحد الآراء إن بنية الأسرة تعكس قانون الأحوال الشخصية، وقد برز هذا الرأي - بأن القانون هو بمثابة دليل للممارسة - في الآراء التي برزت في القرن الثامن عشر التي تفيد بأن "القوانين المحكمة الوضع"، والبيانات المصنفة جيدا، تصور علاقات الناس في المجتمع على نحو أفضل.⁽²⁾ وحتى عندما تطورت الآراء المتعلقة بالعلاقة بين القانون والمجتمع في العالم الإسلامي في مجالات أخرى، استمر الرأي القائل بأن ما نص عليه القانون بشأن الأسرة هو الواقع، كما لو كان المرء يتفهم بنية الأسرة بمجرد قراءته للنصوص القانونية. وقد سادت هذه الفكرة، ولا سيما في المناقشات التاريخية المتعلقة بالأسرة، التي جعلتها وفرة النصوص القانونية وندرة الدلائل الأخرى عن حياة الأسرة معقولة أكثر.⁽³⁾ كما عكست الرأي القائل بأن القانون ما هو إلا مجرد نص قانوني، لا مجموعة من النصوص فحسب، بل يشمل كذلك مختلف المؤسسات القانونية والممارسات التي يتم من خلالها تفسير القانون وتطبيقه.⁽⁴⁾ وعلى الطرف المقابل، هناك الفرضية القائلة بتجاهل الشريعة تماما لصالح القانون العرفي. وعندما ظهرت دلائل تظهر أن بعض الجماعات لم تكن تتبع الشريعة بدقة، قيل إن ذلك يعني أن تلك الفئة لم تكن معنية بالشريعة.

لا يعكس أي من الرأيين المتطرفين بدقة طبيعة العلاقة المعقدة بين القانون وممارسته. ففي المناطق التي كانت فيها المحاكم الشرعية والقضاة يفرضون أحكام الشريعة، كان السكان فيها يطبقون الشريعة (كالمناطق الحضرية في السلطنة العثمانية)، وكان تطبيق القانون ينطوي دائما على تفسيره. فمن المحتمل مثلا أن تتدخل متغيرات عديدة عند حصر إرث عقار، يختلف تماما عما يمكن أن يوحي به النص القانوني. ومن الناحية الأخرى، كان من النادر تجاهل تطبيق الشريعة تجاهلا تاما، حتى في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية التي يعتقد أنها كانت تخضع للقانون العرفي. وفي العديد من المجتمعات الرعوية، لم تكن المرأة تتمتع بحق الوراثة، إلا أنها كانت تحصل على حقوق أخرى بدلا من ذلك، مما يعني وجود إقرار ضمني بحقها في ميراث العائلة (5).

قبل أن نبحث في العلاقة بين النظرية والممارسة بشأن الإرث، وبين الإرث وبنية العائلة في حلب في العهد العثماني، نعرض عدداً من الملاحظات العامة عن طبيعة الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأسرة وأصولها بالإشارة على نحو خاص إلى قوانين الإرث.

تعد الأسرة في الشريعة الإسلامية أسرة أبوية. إذ يمنح القانون سلطة مطلقة للذكر على حساب الأنثى. ويتم تتبع النسب عن طريق فرع الذكر، وتتجلى أهمية الارتباط الوثيق للقرابة من فرع الأب، بأن نظام الإرث يعرفهم بأنهم جزء من "العائلة الداخلية". "إن العائلة الملتحمة ببعضها بواسطة الحقوق والالتزامات الاجتماعية هي العائلة الممتدة من فرع الأب التي ترتبط عن طريق الذكور بسلف مشترك". (6) ومن الناحية القانونية، لم تكن الطبيعة الأبوية للعائلة مطلقة. فقد رافق انتشار الإسلام في القرن السابع ثورة اجتماعية أضعفت قاعدة المجتمع القبلي، وحلت جماعة المؤمنين محل القبيلة. وتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه الثورة في إحلال قواعد جديدة من الإرث وردت بالتفصيل في القرآن الكريم محل تقاليد الميراث القبلي. (7) فقد أعطى القرآن حق الوراثة للزوجات والبنات

والأمهات وبعض الأقارب من فرع الأم، ومنح النساء بعض الحقوق في الزواج، والوصاية على الأطفال، والملكية للتقليل من هيمنة الذكور وتحسين مكانة المرأة. وفي إطار الشريعة الإسلامية، قيدت سلطة الذكور ولم يعد الذكر يتمتع بحرية مطلقة في التصرف (8).

فقد كفل قانون الإرث الإسلامي، كما ظهر في السنوات الأولى من نشوء الدولة الإسلامية، حقوق جميع الورثة عن طريق نظام واضح جداً. وقد وردت الأحكام التي تحدد نقل الثروة بتفصيل دقيق، والتي يطلق عليها نظام الإرث الإسلامي أحياناً "علم الفرائض". وتقر الشريعة الإسلامية بفئتين من الورثة الشرعيين: (1) جميع الأقارب الذكور من فرع الأب (العصبات النسبية) (2) والورثة الذين ذكرهم القرآن الكريم (أصحاب الفروض) (9). ورتبت الشريعة الورثة حسب فئاتهم وحددت لهم حصصاً معينة. إذ يحصل جميع الأبناء على حصص متساوية، وهي الحصة الأكبر، وتحصل البنات على نصف ما يحصل عليه الأبناء، ويحصل الأزواج والوالدين على حصة أصغر. ويحق لجميع الورثة أصحاب الفروض والعصبات النسبية الحصول على أسهم من تركة المتوفى، ويشكل جميعهم جزءاً من "العائلة الداخلية". وعند التوزيع الفعلي للتركة، يأخذ أصحاب الفروض حصصهم أولاً. وتتقاسم العصبات النسبية ما تبقى من الإرث، كل حسب حصته المحددة. ولكن لا يرث بالضرورة جميع الورثة أصحاب الفروض: فقط الورثة من الدرجة الأولى - الزوجة (الزوجة) والأطفال والوالدين - ثم يأتي بعدهم الورثة من الدرجة الثانية: الأخوة والأخوات والذكور من فرع الأب، بالترتيب حسب الفئة، ويكون للفئة الأولى الأسبقية على الفئة الثانية. (10) وثمة شرط للتوريث، إذ يسمح للشخص أن يورث حتى نسبة الثلث من أملاكه بوصية. إلا أنه لا يمكن توريث نسبة الثلث إلى شخص يعتبر وريثاً شرعياً، لذلك لا يمكن توريث أحد من أصحاب الفروض نسبة تزيد على حصته المحددة. لذلك فإن الإرث في الإسلام، رغم أنه نظام يحدد بدقة تقسيم الميراث، فهو نظام لا يترك سوى مجال ضئيل لاختيار الفرد في توريث التركة.

لذلك تبدو شدة قوانين الإرث الإسلامية ظاهرية أكثر مما هي في الواقع. فعندما ينتقل المرء من القانون كنص، إلى القانون على النحو الذي يقوم المفتون والقضاة بتفسيره، وعلى النحو الذي تتم ممارسته في سياق تاريخي معين، تتضح مرونة وتكيف نظام التوريث. وقد تسلط دراسة الممارسات التي كان يتبعها الأعيان في حلب الضوء على طبيعة نظام الميراث، والعلاقة بين القانون والممارسة، ومصادر هذه المرونة.

الميراث القابل للقسمة

ينقسم نظام الميراث إلى ميراث قابل للقسمة وآخر غير قابل للقسمة. ويعتقد أن للنظامين أغراضا ونتائج مختلفة. ولعل الميراث القابل للقسمة أكثر إنصافا وأفضل بالنسبة للورثة، أما الميراث غير القابل للقسمة فهو أفضل بالنسبة للعقارات. وقد أتاحت هذه الافتراضات معلومات للكثير عن المناقشات الدائرة عن الميراث في الشرق الأوسط. إذ اعتبر نظام الميراث القابل للقسمة بمثابة تهديد للإنتاج الاقتصادي. فإذا طبق على الأراضي الزراعية والمراعي، فإنه سيؤدي إلى تقسيم الأرض، وسيزداد هذا التقسيم سوءا مع تعاقب الأجيال⁽¹¹⁾، إلى أن تصبح أسر الفلاحين عاجزة عن كسب رزقها في نهاية الأمر. أما بالنسبة للدولة، فإن ذلك يعني تدني دخل الدولة. وفي حين يعتبر الإرث القابل للقسمة أقل ضررا إذا شمل أنواعا أخرى من الموارد الاقتصادية (كالنقد والأثاث المنزلي والعقارات في المدن)، فقد ينطوي تنفيذه على آثار اقتصادية ضارة. ففي العائلات التي جمعت ثروتها من التجارة مثلا، فإن توزيع المال بين الورثة قد يؤدي إلى تعذر استمرار أعمالها التجارية، لا سيما في حال عدم وجود مؤسسات أخرى يمكن جمع المال عن طريقها. وتعتبر بعض التطورات التي حصلت في تاريخ الشرق الأوسط استجابات لتلافي العواقب الضارة الناشئة عن التركات القابلة للقسمة. وقد أدت ملكية الدولة

للأراضي على نطاق واسع، وخاصة في فترة عنفوان الدول البيروقراطية الكبيرة كالسلطنة العثمانية، إلى حدوث مثل هذا التطورات. (12) فقد كان يحق للموظفين الذين تقوم الدولة بتعيينهم أو الأعيان المحليين تحصيل ريع الأرض، وكان يحق للفلاحين استئجار الأراضي، وكانت تتم وراثة حقوق الاستئجار، وفي بعض الأحيان وراثة حق تحصيل الريع. إلا أن الأرض نفسها لم تكن خاضعة لقانون الإرث الإسلامي، لأنها كانت تعتبر من أملاك الدولة. وثمة وسيلة أخرى لتفادي نتائج نظام الإرث القابل للقسمة السلبية. تتمثل في عدم تطبيق القانون العرفي. وكان يطبق هذا الخيار خاصة في الحالات التي تشمل الأراضي الرعوية، أو في المناطق الزراعية النائية حيث يتدنى تأثير سيطرة الدولة. (13)

ورغم المشاكل التي قد تنشأ عن الإرث القابل للقسمة، فإن هذا لا يعني أن هذا النظام، من حيث طبيعته، ينطوي على نتائج اقتصادية سلبية. إذ كانت بعض المجتمعات القروية في الشرق الأوسط تنفذ أحكام الميراث القابل للقسمة دون أن تواجه مصاعب اقتصادية. (14) وسواء كان نظام الميراث القابل للقسمة ينطوي على نتائج اقتصادية سلبية أم لا، فإن ذلك كان يتوقف على نوع الموارد ومدى توفرها، والعلاقة بين عدد السكان وحجم الأسرة والموارد المتاحة. ولم تكن المشكلة التي تواجه الكثير من العائلات في الماضي تكمن في كثرة عدد الورثة، بل في قلتهم. وفي هذه الظروف، لم يكن تقسيم الأرض يثير مشكلة. وذلك لأنها كانت تقسم بين اثنين من الورثة على الأغلب. وحتى لو لم تحد القيود السكانية من عدد السكان بشدة، فإن توفر الأرض أو الفرص الاقتصادية الأخرى كانت تعوض الآثار السلبية المحتملة بسبب التقسيم. فعلى سبيل المثال، كانت توجد أراضي بكثرة في بقاع عديدة من السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر. ومع تقسيم الأرض بالتساوي بين الأبناء في كل جيل، كان بوسع كل ابن أن يستأجر أو يشتري أرضاً أخرى ليزداد مردود حصته من الأرض التي ورثها. ويذكر آلان دوبن (Alan Duben) أن المساواة في الثروة في هذا الضرب من الإرث كان يشكل صمام أمان هام للمجتمع الريفي. (15)

إذن كان نظام الإرث القابل للقسمة مجدياً من الناحية الاقتصادية، فقد ساهم في أداء أهداف اجتماعية أخرى أيضاً في ظروف عديدة. وكان كذلك نظاماً شديداً المرونة بالنسبة لحصر الإرث. وفي المناقشة المتعلقة بالإرث في المجتمعات القروية في أوروبا في أوائل الفترة الحديثة، دفع لوتز بيركنير (Lutz Berkner) بأن حصر الإرث كان أمراً ظرفياً دائماً، بغض النظر عن كيفية تصنيف نظام الإرث، وكانت التسوية الفعلية للميراث تتراوح من عدم تقسيم صارم إلى تقسيم متساو بدقة. إذ يقول: "كانت قوانين الإرث تقضي بتوزيع الأملاك بنسب معينة، إلا أنها قلما كانت تحدد شكل التسوية، الذي يتوقف على ملكية الأرض، أو على عادات الفلاحين أو الظروف الاقتصادية السائدة." (16)

ونظراً لأن القانون لم يكن يقضي بتقسيم الأرض. فقد أتاحت أنظمة الإرث القابلة للقسمة الفرصة للعائلات أن تستنبط طرائق ملائمة لتقسيم الثروة في ضوء الظروف الاقتصادية والسكانية، وغايات الأسرة وحجمها ومواردها دون خرق للقانون. (17) وكان الإرث القابل للقسمة في الأساس نظاماً قادراً على التكيف مع ظروف الأسرة المتغيرة ومع الظروف التاريخية المتغيرة. وتظهر دراسة السبل التي عالجت فيها العائلات من الطبقة العالية في حلب مسألة نقل الثروة من جيل إلى آخر، مرونة نظام الوراثة الإسلامي القابل للقسمة.

كانت عائلات الأعيان تواجه على الدوام مأزقاً عند اتخاذها القرارات المتعلقة بنقل موارد العائلة من جيل إلى آخر. فمن ناحية، كانت العائلات التي ترغب في الاحتفاظ بثروتها ومكانتها ونفوذها السياسي، تحرص في غالب الأحيان على جني الفوائد الاقتصادية لميراث لم يتم تقسيمه. وكانت تحرص من الناحية الأخرى، على منح جميع أفراد العائلة حقوقهم. (18) واقتضت هذه الغايات المتناقضة التصرف على نحو متوازن، بإدارة موارد العائلة بعناية. ومما فاقم من صعوبة اتخاذ القرارات المتعلقة بالميراث التي كانت عائلات الطبقة العليا في حلب تتخذها في آواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وجود تحديات هامة تهدد

أمن هذه العائلات من الناحية الاقتصادية. وكما ذكرنا آنفاً، فقد بدأت تسود في هذه الفترة منافسة حادة على الموارد التي أخذت تنضب بشكل متزايد، مع تدني التجارة وركود الزراعة. وبدأت في الوقت نفسه تظهر فرص اقتصادية جديدة. ومع تدهور سلطة الحكومة المركزية، برزت إمكانية إحكام السيطرة على الموارد الريفية. كما ظهرت فرص لاستثمار الأراضي الزراعية في المناطق المجاورة لحلب والمدن الإقليمية الأخرى، واستثمار المنشآت الصناعية الرئيسية كمصانع الصابون. ومع انتعاش التجارة مع أوروبا بعد عام 1830 واتخاذ الحكومة العثمانية الخطوات الأولى نحو التحديث، تمكن الأشخاص الذين استثمروا في هذه المجالات من استغلال التغيرات الاقتصادية. (19) وقد ينطوي الأسلوب الذي تعاملت فيه هذه العائلات بشأن نقل أملاكها من جيل إلى آخر على نتائج هامة بالنسبة لنجاحها في التعامل مع القوى الاقتصادية المتضاربة التي كانوا يواجهونها والحفاظ على ثروة العائلة.

وقد استفادت هذه العائلات في قراراتها المتعلقة بمسائل الميراث من قانون الإرث القابل للقسمه وجانبين آخرين من نظام الإرث الإسلامي. الأول، أنه لم يكن يوجد شرط يحدد متى يجب تقسيم الميراث. فقد كان الورثة هم الذين يحددون توقيت توزيع التركة، سواء طالب جميع الورثة بذلك، أم طالب وريث واحد بحصته أو حصتها، وعندها يمكن تقسيم التركة كلها، أو يتم إطلاق بعض الموارد للإيفاء بتلك المطالبة. والثاني، أنه لا يوجد شرط يتعلق بنوعية الممتلكات التي يجب أن توزع على كل وريث. وبهذه المرونة التي يتسم بها قانون الميراث، كان بوسع العائلات أن تحدد السبل التي تلائم ظروفها، مما كان يمنحها ويمنح الأفراد الحرية في تحديد كيفية الأسلوب التي تنقل فيها أملاكها إلى الجيل الثاني دون أن تخرق القانون. وكان ذلك يتيح لها الموازنة بين المطالبات المتضاربة لحفظ الثروة والمكانة حسب ما تقتضيه الشريعة بتقسيم الثروة بإنصاف وتوزيعها على جميع أفراد العائلة. ولا يمكننا معرفة الدوافع الخاصة بأي قرار يتعلق بالميراث من المصادر المتاحة، إلا أنه بوسعنا أن نطلع على أنماط اختياراتها التي توحي بوجود علاقة بين ظروف العائلة والأسلوب الذي اتبعته في توزيع التركة.

كانت تستخدم ثلاثة أنماط مختلفة في نظام الإرث الإسلامي لنقل الثروة إلى أفراد الأسرة الآخرين بعد وفاة أحدهم. الأول، تقسيم جميع الأملاك بشكل مباشر - العقارات والأموال والأصول السائلة الأخرى - بين الورثة وفق الحصص المقررة، بعد وفاة المورث بفترة وجيزة. وكان ثمة تنوع لهذا النمط عندما كان يتبع حصر الإرث الأصلي سلسلة من عمليات بيع الأملاك بين الورثة، وهو في الواقع إعادة توزيع التركة فيما بينهم. أما الأسلوب الثاني فيتمثل في توزيع التركة كلها بين الورثة الشرعيين بعد وفاة المورث بفترة وجيزة نسبياً، باستثناء الديون الموجودة بذمة المتوفى والعقارات. أما النمط الثالث فيتمثل في ترك التركة كلها أو معظمها دون تقسيم لفترة طويلة من الزمن تتراوح من خمس وحتى ثلاثين سنة. وفي بعض الحالات، كانت تقسم الممتلكات السائلة وربما بعض العقارات، إلا أن التركة بمجملها تبقى بدون تقسيم. وقد تظهر دراسة أوثق على هذه الأنماط مدى تواتر اتباعها، وتوضح الظروف العائلية التي يبدو أنها كانت تؤثر على اختيارهم لها، والسبب الذي يدعوهم إلى اتباع أساليب فعالة في توزيع الميراث.

فقد كان النمط الأول، وهو تقسيم التركة بشكل مباشر حسب قانون الإرث، شائعاً في حلب عند جميع الطبقات، بمن فيهم أفراد عائلات الأعيان. إذ كانت معظم التركات صغيرة، حتى عند العائلات الميسورة. وفي حال وجود موارد ضخمة لدى العائلة، تكون ثروات أفراد العائلة الشخصية ضئيلة نسبياً في معظم الأحيان. إذ لا يكون يتوفر لدى الشخص الذي يتوفى قبل أبيه، كبير العائلة، سوى ثروة ضئيلة، إن لم يجمع ثروة بشكل مستقل عن أبيه. وتقدم عائلة حسبي مثلاً جيداً على ذلك. فقد توفى عبد القادر حسبي في عام 1826، وترك وراءه ثروة تقدر بحوالي 60000 قرش. وكان أحد الأبناء، ويدعى أحمد، قد جمع لنفسه ثروة أكبر عن طريق إقراض المال واحتكار تجارة الحبوب. أما أسعد بن عبد القادر الآخر، فقد توفي قبل أبيه بفترة وجيزة، ولم يخلف سوى 172 قرشاً نقداً تم تقسيمها بين زوجته وطفليه الصغيرين وأبيه. (20) كما كان لدى العديد من النساء العازبات

خاصة، أملاك قليلة نسبياً، ما لم يكن البنات الوحيدات، أو إذا كان يوجد ابن واحد فقط. هذا هو النمط الأول إذاً، وكان يطبق عادة عندما تكون التركية صغيرة. أما عندما تكون التركية متواضعة نسبياً، فكانت توزع بشكل اعتيادي.

وكان من الشائع أيضاً تقسيم الأملاك مباشرة، حتى في حال وجود تركة كبيرة، إذا كان عدد الورثة قليل نسبياً. وكانت الطرائق المتبعة في توزيع الميراث ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعدلات الإنجاب والوفيات. وكما ذكرنا في الفصل الثاني، كان متوسط عدد الأولاد بين عائلات الطبقة العليا لا يتجاوز 3.6 (21) ولذلك، كان عدد الورثة عند معظم الناس قليلاً نسبياً، رغم أن أقارب آخرين، بالإضافة إلى الأولاد كانوا يرثون. وكان متوسط عدد ورثة رجل ما من إحدى هذه العائلات يبلغ 5.4 وريثاً، وبالنسبة للمرأة 3.2. وعندما تكون التركية كبيرة وعدد الورثة قليل نسبياً، يمكن عندها أن توزع التركية بين الورثة بسهولة. وأبرز مثال على ذلك، تركة محمد قمري، التاجر من حي بحسيتا الذي كان يملك عدداً كبيراً من المحلات التجارية في المدينة وحولها. ففي عام 1786، قسّم ورثته تركته، التي شملت مبالغ من الأموال والعديد من الدكاكين والمخازن. وحصل كل وريث من ورثته — زوجته وابناه وابنتاه — على عدة عقارات ومبلغ نقدي يتناسب مع أسهمهم المحددة في نظام الميراث. (22) وبوجود هذا القدر الكبير من العقارات، حصل كل وريث على حصته من عقارات كاملة، دون الاضطرار إلى تقسيمها. وقد أدى وجود الحجم الكبير من العقارات وقلة عدد الورثة إلى عدم نشوء قلق بشأن توزيع الأملاك، والخوف من تشرذمها، وضمان حصول كل وريث على حصته.

ولم يكن توزيع التركية بين الورثة دائماً الخطوة النهائية في نقل هذه الثروة إلى الورثة. ففي بعض الأحيان، كان يتبع حصر الإرث إعادة توزيع الممتلكات بين الورثة، ويتجلى ذلك بشكل رئيسي في أعمال البيع على نطاق واسع فيما بينهم. وكان ذلك يحدث عادة عندما تشكل العقارات جزءاً هاماً من الثروة، وعندما يؤدي التقسيم الأصلي للميراث إلى حصول كل وريث على أسهم جزئية في أجزاء عديدة

من الأملاك. وكما يتضح من سجلات المحكمة، كانت تسفر هذه الترتيبات المعقدة غالباً عن إقامة دعاوى قضائية واختلاط في حقوق الملكية، لا سيما بعد وفاة الورثة الأصليين. ولتفادي هذا الوضع، كانت عمليات البيع بين الورثة تؤدي إلى إعادة توزيع الحصص بشكل يؤدي إلى التقليل من تجزؤ الأملاك. وعند اكتمالها، يصبح بحوزة العديد من الورثة أجزاء كاملة من العقارات أو على الأقل حصص أكبر منها. وقد يبيع بعض الورثة جميع أسهمهم لقاء مبلغ نقدي. ولم تكن الممتلكات التي يحصل عليها كل وريث تختلف جوهرياً من حيث القيمة الكلية من حقه عن طريق الميراث، إلا أن شكل هذه الممتلكات يتغير.

ولعل هذه الوسيلة تستخدم عند وجود العديد من الورثة ممن سيتم تقسيم العقار بينهم، وإذا لم يكن هؤلاء الورثة ينتمون إلى أفراد العائلة المباشرة ولا يقيمون في البيت نفسه. ويعد حصر إرث أحمد طباح مثلاً جيداً عن ذلك. فقد تمت حصر إرث أحمد في عام 1795 بناء على طلب أرملته ابنه. وبالإضافة إلى الأرملته وأطفالها الثلاثة، كان ابن أحمد الآخر وثلاث بنات وابن أخ آخر من الورثة أيضاً. وكان يمتلك عقارات كثيرة، لم تشمل بيت العائلة فقط، بل ضمت كذلك عدداً من الدور الصغيرة وعشرة محلات تجارية. وحصل ابن أحمد الذي كان على قيد الحياة سبعة قراريط (القيراط هو سهم واحد من أصل أربع وعشرين سهماً من التركة) من دار العائلة وأربعة قراريط وأربعة أخماس القيراط من الأسهم من بقية الأملاك. وحصلت كل بنت من البنات الثلاث على قيراط وخمس القيراط من بيت العائلة، وعلى سهم واحد وثلاثة أخماس من البقية. وحصل ابن الأخ على ثلاثة قراريط من بيت العائلة، وعلى قيراط وأربعة أخماس من البقية. وحصلت أرملته الابن الآخر وأطفالها على عشرة قراريط وخمس القيراط للدار واثنى عشر قيراط وثلاثة أخماس القيراط من البقية. (23) وفي السنة التالية، حدثت سلسلة من أعمال البيع باعت فيها الأرملته وأطفالها بعض أسهم هذه العقارات إلى الورثة الآخرين لقاء أسهم أخرى، لفصل مصالحها الاقتصادية عن مصالح أصهارها. ومن

المحتمل أيضاً أنها كانت تعيش في بيت عائلة أخرى مما شجعها على المطالبة بحصتها من الميراث.

وكانت عمليات بيع الأملاك بين الورثة بعد حصر الإرث تتبع نمطا مختلفا أحيانا. إذ يشتري أحد الورثة حصة الورثة الآخرين، وفي الواقع يعيد تشكيل ميراث العائلة ليصبح ملكا له. وكان ذلك يتم عندما يريد شخص أن يستثمر في العقارات، غالباً لجمع مزيد من ثروته أو لتعزيز موقعه أو استعدادا لإنشاء وقف، وهذا لا يحدث بالطبع، إلا عندما يكون بمقدرة أحد الورثة شراء حصص الآخرين. وبوسع رجل يطمح للارتقاء في السلم الاجتماعي أن يجمع قدرا كبيرا من المال بمعزل عن أفراد أسرته الآخرين، عادة من خلال إقراض المال والالتزام والاستثمار في الصفقات التجارية المدرة للربح. وتتيح له ثروته الشخصية "شراء حصص" ورثة أبيه الآخرين. فقد ورث حسن الكواكبي، زعيم ديني غني ينتمي إلى إحدى أقدم العائلات وأكثرها أهمية في المدينة، حصة الربع من عقارات أبيه في عام 1788. وفي عام 1805 اشترى معظم حصص الورثة الآخرين ودمجها في وقفين دينيين كبيرين. (24) وعندما كان يتم شراء الحصص، كان ذلك يتزامن غالباً مع وجود تباين كبير في الثروة بل وحتى في المقام الاجتماعي بين مختلف فروع النسب. وتركزت طموحات حسن بشكل كبير حول عائلته المباشرة. وعندما ازداد قوة وثروة، ظل الفرع الآخر من نسب الكواكبي متواضعا.

وبشكل عام، كان الكثير من عمليات حصر الإرث تتم خلال فترة قصيرة نسبياً بعد وفاة المورث، إذ كانت التركة كلها توزع بين الورثة وفق الحصص المحددة لهم وفق الشريعة الإسلامية. ويتبع هذا النمط عادة عندما تكون التركة قليلة، أو عندما تكون التركة كبيرة وعدد الورثة قليل. وفي بعض الحالات، كان يعاد توزيع التركة بين الورثة بواسطة البيع لتجنب تقسيمها أو تقسيم الأملاك المشتركة، أو بواسطة قيام أحد الورثة بضم الملكية إليه عن طريق شراء حصة الورثة الآخرين.

وكان الكثير من العائلات يختار النمط الثاني، وتقرر عدم تقسيم التركة أو الديون التي لا تزال في ذمة المتوفى، أو كليهما، عند تقسيم الممتلكات الأخرى. وفي صفوف عائلات الطبقة العليا، كان ذلك يتم بمعدلات أكبر غالباً عندما تشكل التركة والديون جزءاً كبيراً من العقار، بغض النظر عن حجمها الإجمالي. ويتيح تسلسل وتوقيت توزيع تركة يوسف الجابري مثلاً على ذلك. فقد توفي يوسف الجابري في عام 1819، وخلف وراءه تركة بلغت قيمتها 28870 قرشاً، معظمها في شكل عقارات. وفي عام 1820، تم توزيع مبلغاً نقدياً قدره 2362 قرشاً (قيمة التركة مطروحاً منها قيمة العقار والديون التي بذمة يوسف، وبعض النفقات التي يتعين تسديدها من هذه التركة) بين ورثته: زوجته وأمه وولده الكبيران، وطفلان قاصران: صبي وبنت. وفي السنة التالية، قسمت عقاراته، باستثناء بيت العائلة. ولا توضح المصادر سبب توزيع الأملاك في هذا الوقت، رغم وجود عاملين اثنين لعلهما يوضحان ذلك. فقد أقامت شرف الجابري، والدّة يوسف، وقفاً من حصتها البالغة السدس من العقار، لذلك كانت بحاجة للحصول على حصتها من التركة. علاوة على ذلك، فقد توفيت ابنة يوسف في الوقت نفسه، ولعل الحاجة التي نجمت عن ذلك في إعادة توزيع العقار قد تكون هي الدافع إلى اتخاذ هذا القرار. (25) ولعل أسباب التأخير في تقسيم الديون والعقارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفوائد العائدة إلى العائلة ككل، رغم تباين توقيت وطبيعة التوزيع. وربما كانت السنة التي فصلت المرحلتين من تسوية تركة يوسف غير عادية. ففي معظم الحالات، كانت العقارات والديون تظل بدون تقسيم لفترة أطول. وقد لا تحصل الديون بسرعة، وذلك إما لعدم إمكانية قيام المدين بتسديد الدين، أو نتيجة وضع المقرض ترتيبات محددة لتسديد الدين الذي لا يمكن إلغاؤه. كما كانت الديون طويلة الأجل استثماراً مالياً ممكنًا. ورغم أن القانون يحظر أخذ فوائد، أو على الأقل فوائد باهظة، كان الذين يقرضون المال يفرضون غالباً فوائد. بالإضافة إلى ذلك، وحتى لو لم يكن هناك مكسب مالي مباشر، فقد كان الحصول على إشعار بالدين

يشكل مصدر قوة. وكان التأخير في تقسيم العقار يرتبط على نحو أكبر بمكانة العائلة وظروفها. وفي الغالب كانت العقارات تعتبر أكبر دخر للعائلة، وتمثل من الناحية الرمزية والاقتصادية الجزء الرئيسي في ميراث العائلة. وكان إبقاء العقار دون تقسيم يسهم في تغاды تقسيمه بين العديد من الورثة والمشاكل المرتبطة بإدارة الأملاك المشتركة. ويتضح الضغط الكبير المفروض على علاقات العائلة عند امتلاك العديد من الورثة حصصاً في العقار في العديد من القضايا المرفوعة أمام المحكمة التي شملت نزاعات حول أملاك مشتركة ناجمة عن الميراث.

إن الميزة التي يتسم بها أي نمط من أنماط نقل الثروة إلى الورثة على مراحل، تتمثل في أنها تتيح للورثة إمكانية الحصول على جزء من الثروة التي من المنتظر أن يرثوها، وفي الوقت نفسه، تحافظ على جزء من ميراث العائلة سليماً. وبشكل محدد أكثر، يبدو أن التأخير في تقسيم العقارات كان يرتبط باستمرارية العائلة المشتركة ووجود أطفال قصر (أنظر الفصل الثاني). وعندما يوجد أطفال بين الورثة، فإن الحفاظ على معظم الأملاك دون تقسيم قد يسهل تلبية احتياجات الأطفال قبل بلوغهم. وحتى لو لم يكن هناك أطفال قصر، فطالما بقيت العائلة مجتمعة ولم تنقسم، فإن الحفاظ على الميراث مشتركاً يسهم في إعالة العائلة وقد يكون ضرورة مالية. لذلك يبدو أن توزيع الميراث نهائياً وانقسام العائلة المشتركة مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. وتتقرر حاجة واحد أو أكثر من الورثة، كما في قضية شرف الجابري، للمطالبة بالحصول على حصته أو حصتها عندما يتم هذا التوزيع.

وثمة خيار آخر في إدارة نقل الثروة يتمثل في تأخير توزيع الأملاك إلى أجل غير محدد. ومن المفترض أن تنتقل التركة في جميع أنماط حصر الإرث التي بحثناها أعلاه من جيل إلى آخر بعد وفاة المتوفى بفترة وجيزة نسبياً. إلا أن بعض العقارات، لم تكن تقسم إلا بعد عدة سنوات من وفاة المورث، تمتد أحياناً إلى ثلاثين عاماً، يكون حينها قد توفي معظم الورثة الأصليين. ويعد ذلك في الواقع

وسيلة للحفاظ على الميراث دون تقسيم. وقد يتم دفع حقوق عدد قليل من الورثة، وخاصة إذا لم تكن حصصهم كبيرة ويكونوا قد غادروا بيت العائلة، كما ينطبق على بعض الأرامل. ووجدت مارثا موندي (Martha Mundy) شيوع ما تطلق عليه "روابط غير مقسمة" بين أصحاب الأراضي الموسورين في اليمن. "ففي الكثير من العائلات المركبة والغنية كان يوجد رجل قوي يرفض تقسيم ميراث العائلة المشترك". (26) إذ كان الأشخاص الطموحين سياسياً يعززون سيطرتهم على اليد العاملة وعلى أملاك العائلة في فترة معينة من حياتهم العملية ويقفون في وجه أي محاولة لتقسيم موارد العائلة. وتبين كذلك وجود أملاك وموارد مشتركة - سواء التي ورثوها من آبائهم أو التي حصلوا عليها - لدى العديد من الأشخاص البارزين في السياسة في حلب. فقد حافظ ورثة أحمد الجابري، وعبد الرحمن شريف، وأحمد الكواكبي، وعبد القادر حسبي وعمر طه على هذه الروابط المشتركة لفترات طويلة من الزمن. ففي كل حالة من هذه الحالات، كان الذكر أو الذكور الأكثر بروزاً في العائلة - مصطفى الجابري وأبنائه: عبد الله وعبد القادر، والأخوان اسماعيل ونعمان شريف أبناء عبد الرحمن، وحسن بن أحمد الكواكبي، و فيض الله بن عمر طه، وأحمد بن عبد القادر حسبي - من الشخصيات السياسية البارزة في المدينة. وكانت هذه الروابط المشتركة غير المقسمة تنطوي على وجود قدر كبير من الموارد المتاحة، ووجود أقرباء يدعمون قضاياهم السياسية والمكانة الرفيعة لإعالة أسرة كبيرة. لكن لم تكن هذه هي الأسباب الوحيدة وراء تأخير توزيع الثروة لفترة طويلة. وكان عدد من عائلات التجار الغنية تحافظ على ميراثها دون تقسيم. حيث اتبع هذا الأسلوب أيضاً ورثة عبد الله ميري، وهو تاجر غني توفي في عام 1796، إذ لم توزع تركته على ورثته حتى عام 1799، بناء على طلب أسرة ابنته، التي طالبت بحصتها من ميراثها. ولا تتضح تماماً أسباب تأخير توزيع الثروة. ولعل عائلات التجار كانت تتبع هذا الأسلوب أيضاً لتحافظ على رأس مال العائلة لضمان استمرارية أعمالها، وهو ارتباط يوحي به أيضاً قيام ورثة صالح قرنة، وهو

تاجر غني آخر، باتباع هذا النمط أيضاً. وفي حالة ميري، ربما كان الارتباط المشترك أفضل وسيلة لحماية مركز العائلة ومالها، وخاصة وأن عبد الله ميري قد توفي وهو مثقل بالديون. كما كانت عائلة ميري عائلة شديدة التماسك، فقد احتفظت ببيت العائلة المشترك خلال هذه الفترة، وكان الزواج من أبناء العمومة شائعاً في هذه العائلة قبل التركة، وخلال الفترة التي حافظت فيها على التركة دون تقسيم (انظر الفصلين الثاني والثالث).

توضح مختلف هذه الأساليب، التي كان جميعها متوافقاً مع القانون توافقاً تاماً، المرونة التي تتيحها الطريقة التي يتم فيها تفسير القانون وإنفاذه. وكان أي أسلوب من هذه الأساليب يتوقف على نوع الموارد وكمية الثروة الموجودة لديها، وكذلك حجم العائلة ومعدلات الإنجاب فيها، ومكانتها في السلم الاجتماعي، وطموحات أفرادها. ومن الواضح أيضاً أن الأساليب المتبعة في الإرث وأنماط العائلة ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً. إن الحفاظ على الميراث دون تقسيم يعني استمرار اعتماد أفراد العائلة على كبير العائلة من الناحية الاقتصادية، وعدم تمكنهم من إقامة عائلتهم الخاصة بهم. وفي هذه الظروف، من الممكن الضغط عليهم لكي لا يطالبوا بميراثهم. إن للإسلوب المتبع في الإرث الذي يتم اختياره تأثير طويل الأجل على بنية العائلة والاحتفاظ بثروتها. وسنبحث هذا الأمر باستفاضة أكبر في القسم الأخير من هذا الفصل.

المرأة والميراث

ركزت الكثير من الأدبيات المتعلقة بالإرث الإسلامي على المرأة كوريثة. وتمنح الشريعة الإسلامية حق الإرث للبنات والزوجات والأمهات وأحياناً الأخوات. وسواء كانت المرأة تدرك حقوقها هذه أم لا، فقد كان ذلك مثار كثير من المناقشة والجدل. وبما أنه بوسع المرأة أن تتزوج من خارج العائلة، فهذا يعني أنها ستأخذ

نصيبها معها من التركة، ولذا فإن منحها حقوقها في الميراث ينطوي على خطر دخول غريباء في الميراث. فإذا كانت المرأة ترث، فضمن أي شروط، وماذا كان ذلك يعني بالنسبة للمرأة؟

وكما أوضحت الأدبيات الكثيرة التي تناولت مسألة وراثة المرأة، فإنه لا توجد أجوبة بسيطة عن هذه الأسئلة. وسواء ورثت المرأة أم لا، يتوقف على المنطقة التي كانت تعيش فيها، والمجتمع الذي كانت تنتمي إليه. فقد تباينت أنماط الميراث تباينا كبيرا بين السكان الحضريين والفلاحين والرعاة (27). وحتى ضمن مختلف هذه الجماعات، كان ثمة تباين هام في الممارسات المتبعة في توزيع الميراث للمرأة. ففي معظم المجتمعات الرعوية، كان القانون العرفي هو السائد، ولم يكن يعمل بالشريعة الإسلامية، وكانت المرأة تستبعد من الإرث بالكامل. وبين بدو سيرينيكاً مثلاً، كانت الملكية من حق الأقارب الذكور. إذ كان السماح للمرأة بأن ترث ينطوي على خطر تقسيم القطعان وأراضي الرعي وانتقال حيازتها إلى أيدٍ أجنبية، وخاصة وأن أكثر من نصف النساء كن يتزوجن من خارج المجموعة. (28) وكان بوسع امرأة الشيوخ، وهي عشيرة مستقرة تملك أراضي في تركيا، أن ترث ولكن في غياب الأخوة فقط، ثم تنتقل حصصهن من الأملاك إلى أبنائهن. (29) وفي المجتمعات القروية، كانت المرأة تورث في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى لم تكن تورث. وفي إحدى القرى الشيعية اللبنانية، كانت المرأة من الطبقة العليا والطبقة الدنيا ترث. وبما أن المرأة في الطبقة العليا كانت ترث أملاكاً، كان اختيارها لشريك الزواج محدوداً، إذ كان عليها أن تتزوج من الأقارب ذوي الصلة بالأرض (30). وفي حالات أخرى، كان يسمح للمرأة بأن ترث بعض أنواع الثروة، إلا أنه لم يكن يسمح لها الحصول على الأرض. وفي مثل هذه الحالات، كان يتم التقيد بحرفية القانون، نظراً لأن الشريعة الإسلامية تنص على ميراث المرأة إلا أنها لا تحدد نوع الأملاك التي يجب أن تحصل عليها. أما في المدن، فكانت إمكانية وراثتها أكبر. وقد خلص المؤرخون العثمانيون الذين درسوا نشاطات المرأة الاقتصادية عموماً أن

المرأة كانت تحصل على حقها في الميراث. وبما أن الثروة لم تكن عادة في شكل أرض أو مواشي، لم يكن للاعتبارات الاقتصادية المحددة للميراث والتي كانت تتبعها المجتمعات الرعوية أو الزراعية، هي نفس الاعتبارات التي تحدد ميراث المرأة. وعلى الرغم من أن بعض الأدبيات ذكرت بأنه ربما كانت المرأة من الطبقة العليا تحرم من ميراثها لصالح عائلتها أو العائلة الممتدة، فلا يبدو أن الحال كان كذلك في معظم المدن العثمانية، بما فيها حلب. وفي الوقت نفسه، فإن وراثة المرأة لم تكن تنبئنا كثيرا بما ينطوي عليه ذلك بالنسبة لحياتها للأمل، ونفوذها واستقلالها الذاتي، وعلاقتها بالعائلة. لذلك هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام وثيق بهذه المسائل في مختلف المدن ومع مرور الزمن قبل أن نتمكن من التوصل إلى نتائج حاسمة تتعلق بأهمية حق المرأة في الميراث.

ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ظهرت المرأة على نحو بارز في السجلات الشرعية في حلب بصفقتها وارثة، من خلال حقها كزوجة أو ابنة أو أم أو أخت. وتشير سجلات المخلقات إلى أن المرأة كانت تحصل على حصتها. ولا غرو أن تبرز هذه السجلات ذلك، لأن موظفي المحكمة كانوا حريصين على تسجيل ما يتوافق مع الشريعة. وشأن المرأة في المدن العثمانية الأخرى، فقد برزت المرأة في حلب، ولا سيما من الطبقة العليا، في الحياة الاقتصادية في المدينة، تشتري وتبيع العقارات التجارية والسكنية، وتستثمر في الأملاك في الريف قرب مدينة حلب والمدن الإقليمية الأخرى، وكانت تمتلك حق الانتفاع على الأراضي التي تملكها الدولة، وتقرض المال، وتقيم الأوقاف. (31) إن حصول المرأة على الموارد أتاح لها قاعدة لهذا النشاط الاقتصادي، جاءت أساسا عن طريق الإرث أو المهر. ولم يكن ثمة سبل أخرى للمرأة في أن تبدأ عملية جمع الموارد الضرورية.

وتقرر أهمية حصول المرأة على هذه الموارد بطريق الميراث جزئيا نوع الثروة التي ترثها. وفي هذا السياق الحضري، كانت الموارد التي ترثها تشمل عقارات سكنية وتجارية في المدينة، وأراضي زراعية كالكرمة والبساتين وبساتين الخضار

(التي توجد عادة في الضواحي المحيطة بالمدينة)، والأثاث المنزلي والمنسوجات والأموال النقدية، وفي أحوال نادرة، حق الانتفاع بالأراضي الزراعية الأخرى التي تملكها الدولة. وفي حلب، كانت المرأة ترث حصتها من هذه الموارد جميعها تماما كما يرث الذكور. وبخلاف ما تبدو عليه الحال في بعض المدن العثمانية، كانت المرأة تحصل على حصتها من العقارات السكنية والتجارية، أي أنها لم تكن ترث النقد والحلي والأثاث المنزلي فقط، وتذهب العقارات إلى الذكور، ولم تكن ترث العقارات السكنية فقط. وفي حين كان الرجال يحوزون على عقارات تجارية ومنتجة في المدينة وحولها أكثر بكثير مما كانت تحوزه المرأة، كانت المرأة تحصل على حصة متناسبة من هذا النوع من الأملاك. وعندما تحصل المرأة على حصتها من الميراث، تصبح هذه من أملاكها، بما في ذلك العقارات القيمة. وإذا لم يكن الحال كذلك، لم تكن تتوفر لدى المرأة السبل التي تمكنها من أن تصبح نشيطة اقتصاديا في مجالات عديدة مختلفة. لذلك، لا يبدو أنه كانت المرأة تمنح حقوقها القانونية في الميراث لترغم فيما بعد على التخلي عن أملاكها، بخلاف مع ما وجدته فاروقي في أنقرة والقيصرية في القرن السابع عشر.⁽³¹⁾ فقد كانت المرأة تباع أملاكها التي ترثها في بعض الأحيان إلى أخوتها أو إلى أفراد العائلة الآخرين، ولكن ليس إلى درجة أكبر مما كان يفعله الرجال. علاوة على ذلك، فإن النساء اللواتي كن يبعن أملاكهن التي ورثنها إلى أفراد العائلة الآخرين كن يستخدمن غالباً هذا المال لشراء عقارات أخرى أو استثمارها بطرق أخرى.

إن أهمية هذا الميراث بالنسبة للمرأة - إلى أي حد كان يؤثر على وضع المرأة وسلطانها في بيت العائلة وعلاقتها بعائلة أهلها وأسرة زوجها - لم تتوقف على أنواع الموارد فقط، بل على عدد المتغيرات الأخرى أيضاً، كان التوقيت أكثرها أهمية. وبخلاف الرجل، كانت المرأة تحصل على بعض مواردها المالية في وقت مبكر من حياتها، لافتراض أنها تتزوج، وذلك لأنها كانت تحصل عند زواجها على مبلغ من المال من زوجها (المهر) وكذلك على مبلغ من والديها، الذي قد

يكون في شكل نقد أو حلي أو أثاث منزلي. وهذا لا يعني أنه كان يتعين عليها أن تنتظر حتى يتم توزيع التركة لكي تحصل على بعض الموارد، حتى لو كانت محدودة جداً. غير أن الجزء الأكبر مما تبقى من "الميراث" الذي تحصل عليه من عائلتها، كان يأتي عادة من أبويها، الذي قد يتم في وقت مبكر أو متأخر من الحياة، وكان يتحدد ذلك بالصدفة جزئياً: العمر عندما يكون الأبوان أو الأفراد الآخرون ممن ورثوا منهم قد توفوا. وكان ذلك يعتمد أيضاً على الفترة التي يتم فيها تقسيم التركة. فإذا توفى والدها امرأة وهي صغيرة نسبياً وقسمت التركة بعد وفاتها بفترة وجيزة، فسيكون بوسعها الحصول على حصتها في وقت مبكر من حياتها. ومن الناحية الأخرى، إذا عاش والدها حتى سن متقدمة، أو بقيت التركة دون تقسيم لسنوات عديدة، كانت المرأة تحصل على حصتها في وقت متأخر من حياتها. أو ربما تتوفى قبل حصولها على أي شيء. وكما أشرنا سابقاً، فقد كانت بعض التركات، ولاسيما الأملاك التي بحوزة الذكور الأغنياء وأصحاب النفوذ، تبقى دون تقسيم لفترات طويلة من الزمن. وشأن أفراد العائلة الآخرين، كان يحق للمرأة أن تطالب بنصيبها في الميراث، إلا أنه لم يكن بوسعها بالضرورة ممارسة هذا الحق. ومثال على ذلك تركة عمر طه، الذي خلف أربعة أبناء وخمس بنات كورثة. فقد كان ثلاثة من بناته الخمس وواحد من أبنائه الأربعة قد توفوا عندما قسمت التركة. (32)

إن الأسلوب المتبع في تأخير تقسيم التركة أو الحفاظ على بعض الأملاك دون تقسيم لفترات طويلة أو قصيرة من الزمن يطرح السؤال المعقد فيما إذا كانت المرأة تطالب بحقوقها في الميراث. وقد يفسر التأخير الطويل في تقسيم الأملاك - وكان ذلك يحدث غالباً - وسيلة لحرمان الإناث، وكذلك معظم الذكور من الميراث. وبهذه الطريقة لم تكن المرأة تحصل على نصيبها الذي تستحقه شرعاً مباشرة، أو كانت تحصل عليه في وقت متأخر من حياتها. وعندما كانت التركة تترك دون تقسيم، كان يمكن لأي من الورثة أن يتقدم إلى المحكمة ويطلب بنصيبه أو بنصيبها. وكان

هناك العديد من القضايا التي رفعها كل من النساء والرجال. وفي هذه الحالات، كان لدى النساء حليف في المحاكم. فما أن كانت تقدم قضية كهذه أمام القاضي، كان يفصل فيها بسرعة. وكانت النساء اللاتي يتقدمن بمثل هذه المطالبات ينحون لأن يكنّ أرامل يسعين للحصول على نصيبهن من تركة أزواجهن أو يطالبن بحصة أطفالهن من أصهارهن. ومن سياق القضايا، كان يبدو أنهن يطالبن عادة بحقوقهن في التركة عندما تبدأ روابط أسرة الزوج بالتفكك، أو عندما يكون هناك سبب محدد يدعو المرأة للحصول على نصيبها، منها على سبيل المثال إذا كانت تعد لإقامة وقف. (34) ونادرا ما تأتي هذه المطالبات من الأخوات أو البنات. وثمة استثناء بارز على ذلك وهو الدعوى التي أقامتها الأختان حنيفة وعاتكة فنصة، ضد أخيهما عبد الرحمن. حيث ادعتا أنه أرغمهما على التنازل عن حقوقهن في أملاك أبيهن. وكان النزاع يشمل عقارا، وهو بيت العائلة في حي الجلوم الكبرى، وأشجار زيتون وأراضي في عدة قرى إقليمية. وادعت المرأتان أن والدهما ترك هذه الأملاك لأطفاله الثمانية وزوجته، وقد توفي أربعة من الأطفال بعد ذلك. وطالبت الأختان بحصتهما من تركة أبيهن، إلا أن أخاهما دفع بقوله إن الأملاك كانت جزءا من وقف ويشترط الوقف أن تفقد النساء جميع حقوقهن في الحصول على ريع الوقف إذا تزوجن. وادّعى أن حنيفة وعاتكة كانتا قد وافقتا على ذلك. واعترفت الأختان بذلك، إلا أنهن ادعين أنهن أرغمتا على عمل ذلك بالعنف. إلا أنهن لم تتمكن من تقديم دليل يثبت ذلك، فرفض القاضي الدعوى. (35)

وكما تبدي الأدبيات الأنثروبولوجية، فإن عدم مطالبة المرأة بحصتها في الميراث كان يعد غالبا، وليس بالضرورة، دليلا على عجزهن أو جهلن بحقوقهن في الميراث. ولعل حقوقهن بهذه الموارد، وليس الموارد ذاتها، كانت أكثر أهمية بالنسبة لهن. وكما ذكر بيترس (Peters) في مسألة بدو سيرينيك، لم يكن العامل الحرج في البت بمكانة المرأة وإحساسها بالأمن هو الميراث بحد ذاته بل المطالبة به. وفي غالب الأحيان، لم تكن المرأة تختار المطالبة بنصيبها، وذلك لأن ذلك

سيعزلها عن أسرتها الأصلية. ويذكر مورز (Moors) الشيء نفسه في مسألة المرأة الفلسطينية. فطالما أنها لم تكن تطالب بميراثها، كان يوسعها أن تعتمد على حماية عائلتها لها ومساعدتها في أوقات الشدة. (36) وقد يكون الارتباط بالأسرة الأصلية أمراً مهماً وخاصة بالنسبة للمرأة الأصغر سناً قبل أن تنجب أولاداً، حتى تضمن مكانتها داخل أسرة زوجها. بمعنى آخر، فإن عدم المطالبة بنصيبها كان يوفر لها فوائد قد تعوض حصولها عليها.

أما العامل الآخر الذي يحدد أهمية الإرث بالنسبة للمرأة، فيتمثل في حجم التركة بالنسبة إلى عدد الورثة. إذ ستكون حصة امرأة تنتمي إلى أسرة كبيرة، وخاصة أسرة تضم العديد من الأبناء، من الميراث صغيرة نوعاً ما، حتى لو كانت الأسرة غنية جداً. ومن الناحية الأخرى، فإذا كان هناك ابن واحد فقط في أسرة صغيرة أو بنات فقط، فقد تصبح المرأة وريثة هامة، وخاصة إذا كانت التركة ضخمة. وتعتبر عائلة حسن الكواكبي مثلاً جيداً على ذلك، الذي كان لديه ثلاث بنات ولم يكن عنده ولد على قيد الحياة. فقد ذهبت ثروته، بما فيها الريع الوارد من الوقف الديني الكبير الذي كان قد أقامه، إلى بناته وأطفالهم. وتزوجت إحدى بناته رجلاً من عائلة من انطاكية وهي أسرة الكواكبي، حيث تبادلت العائلتان الأزواج لسنوات عديدة. وبقيت البنات الأخريان في حلب. وتزوجت إحدهما ابن إبراهيم باشا، الذي برز من خلفية اجتماعية غير معروفة ليصبح والياً على حلب في مطلع القرن التاسع عشر. (37) وفيما يتعلق بعائلة الكواكبي، لم ينته النسب بوفاة حسن. وكان فرع آخر من العائلة لا يزال يقيم في المدينة، إلا أنه لم يكن يحظى بنفس أهمية أو ثروة فرع عائلة حسن. وقد بقي الاسم في هذا الفرع، إلا أن ثروة حسن انتقلت إلى بناته وأطفالهن، وليس إلى الأقارب الأبعد.

وعن طريق الميراث، كان الكثير من النساء يحصلن على موارد اقتصادية تكفيهن ليصبحن فاعلات اقتصادياً، وكن يصبحن ثريات في بعض الأحيان. إلا أنهن سواء كن يرثن، وماذا يرثن ومتى، كان يؤثر على حقوقهن في الميراث وعلى

حياتهم. وفي نهاية الأمر، لم تكن الحماية والأمن التي توفرها هذه الحقوق تضمنها فقط رغبة الرجال في أسرهم بالالتزام بالشرعية وبرغبة النساء في تأكيد حقوقهن في الميراث، إذا ما انتهكت هذه الحقوق. ومما لاشك فيه كانت الضغوط التي قد تمارس على المرأة للتخلي عن حقوقها في الميراث قوية، كما توضحها قضية الأختان فنصة. ففي حين يوجد عدد قليل من الحالات الواضحة بهذا الشكل، كانت الدعاوى المرفوعة بشأن حق المرأة في الميراث تتم بشكل متكرر إلى حد يظهر أنها قد تكون مسألة مثيرة للجدل. وتكشف أنواع القضايا بعض المشاكل التي كانت تواجهها المرأة كوريثة.

وكانت الأملاك التي يقوم الآباء أو الأزواج ببيعها للنساء وهم على قيد الحياة أحد أشكال النزاع على الإرث. ويعتقد أن نقل الملكية قبل الوفاة كان يتم في معظم الأحيان لنفس الأسباب التي كانت تتم فيها في المجتمعات الأخرى - وهي التهرب من "العقوبات" التي يفرضها نظام الميراث. وقد يكون نقل الملكية وسيلة لتفادي تأثير نظام الإرث القابل للقسمة، أو لضمان حصول وريث معين على بعض الأملاك. ورغم الاعتقاد بأن عمليات البيع هذه كانت تتبع حرمان المرأة من الميراث، فإن الدليل المتاح لدينا من حلب لا يؤيد ذلك. بل يبدي بأن العكس هو الصحيح - وهو أن الأملاك كانت تنقل إلى المرأة بواسطة البيع لضمان حصولها على مزيد من الأملاك من التي قد يحصلن عليها في الميراث. فقد انطوت قضية رفعت عام 1823 على دعوى بين أخ وأخت، وهما مصطفى ورقية شيخبندر، اللذين كان وريثان لابن أخت أبيهما (عمتهما) أحمد شيخبندر، بصفة مصطفى ابن عم مباشر له، ورقية بصفتها زوجة أحمد. وقاضت رقية مصطفى، وادعت بأنه استولى على الأملاك بشكل غير شرعي، التي باعها إليها زوجها قبل سنوات قليلة من وفاته. وقدمت إثباتات تبرهن على أنها اشترت كل هذه الأملاك، وحكم القاضي لصالحها. وتوحي قضية قدمت بعد أسبوعين من هذه القضية على الأقل أحد الأسباب التي تدعو إلى قيام الزوج ببيع أملاكه إلى زوجته. فقد كان يتعين

على رقية ومصطفى وابن عم لهما يدعى عبد الرحمن، وهو وريث لأحمد أيضاً، بيع قدر كبير من الأملاك التي تخص أحمد لتسديد ديون إلى الخزينة الإقليمية. (38) ويحتمل أن يكون أحمد قد باع بعض أملاكه إلى زوجته ليكفل لها حياة كريمة إذا توفي وهو مثقل بالديون. وفي قضية أخرى، قاضى عبد الرازق جزماتي، زوج أخته محمد (الذي صادف وكان ابن عم له أيضاً)، وابنة أخته رقية من أجل نصيبه في تركة أخته، التي شملت ذهباً وحلياً وجزءاً من بستان. غير أن محمد جزماتي الذي كان وصياً على ابنته تمكن من إثبات أن زوجته كانت قد باعت كل هذه الأملاك إلى رقية قبل وفاتها. (39) وتوحي هاتان القضيتان توفير الأمن الاقتصادي للإناث قبل وفاة المورث، وأنه كان يتعين على النساء أن يكن يقظات لحماية حقوقهن في هذه الحالات.

كما كانت تبرز توترات بشأن الميراث بين الزوجات وأطفال مختلف الأمهات في البيوت التي فيها عدة زوجات. وفي بعض الحالات، لم يكن يعرف سبب نشوء النزاع، إذ إن كل ما كان مسجلاً في المحكمة عبارة أن النزاع قد حل ولم يعد لدى أي طرف من أطراف الدعوى مطالبات أخرى ضد الطرف الآخر. وعند معرفة مزيد من التفاصيل عن النزاع، يبدو أنه ينشأ حول ما يملكه الأب ويجب تقسيمه بين جميع أولاده وما يخص إحدى زوجاته وما يجب أن يذهب إلى أطفالها فقط. فقد كان لدى مصطفى فلاح خمسة أولاد، ثلاثة منهم من زوجة وولدان من زوجة أخرى. وكانت قد توفيت أم الأولاد الثلاثة في عام 1823، وتوفي زوجها بعد وفاتها بفترة وجيزة. وبعد ثلاث سنوات، رفع أطفالها دعوى مفادها أن 3800 قرش من تركة أبيهم كانت دينا لأهمهم؛ ولذا يجب دفع هذا المبلغ لهم الثلاثة وعدم تقسيمه بين الورثة الخمسة مع باقي التركية (40).

وفي حين تظهر أهمية الأدلة أن المرأة كانت ترث عموماً ما تستحقه - أي لم يكن هناك مسعى يهدف إلى حرمانها من حصتها من الميراث - يبدو أنه كانت تنشأ مشاكل أكثر بسبب تركة المرأة إلى ورثتها. فقد قاضى أولاد حسين توتنجي

الثلاثة منفذ وصية تركة أبيهم وحصلوا على مبلغ 5000 قرش، وهو المبلغ المتبقي الذي خلفته لهم أمهم والذي كان بحوزة أبيهم عند وفاته، عندما كانوا قاصرين قانوناً. (41) وقد قاضى ورثة صوفية شيخبندر أخيها، الذي كان منفذ وصية أبيهم، من أجل حصة صوفية من تلك التركة. وادعى أخوها بأن حصتها لم تكن تتجاوز 2041 قرشا، وكان قد دفعه بالكامل. وأنكر المدعون ذلك. وادعوا أن حصتها بلغت 15000 قرشا وحكم القاضي لصالحهم، وقال إن حصة صوفيا تستند إلى التركة الأصلية، منقوص منها النفقات القانونية. وليس على المبلغ المتبقي بعد تسديد ديون أبيهم. (42) وفي جميع هذه الحالات، كان ورثة النساء يتنازعون لتحديد الأملاك التي تحق لهم كورثة. وهذا يوحي بأن حقوق المرأة كوارثة كانت محمية نسبياً، إلا أن حماية حقوق المرأة للحصول على الميراث بوصفهن مورثات لذلك الميراث إلى ورثتهن كان أشد صعوبة.

إن علاقة المرأة بالميراث من حيث الممارسة، وليس فقط من الناحية النظرية القانونية، تضيف إلى مجموعة الأدلة المتزايدة التي توحى بأن حقوقها القانونية كانت تتيح لها فرصاً يمكنها من استغلالها في بعض الظروف، إن لم يكن دائماً. وهذا صحيح سواء أخذت المرأة الموارد التي تحق لها أو أحجمت عن المطالبة بها. علاوة على ذلك، فإن التوريث قبل الوفاة في شكل عطايا أثناء الزواج، والتوريث عن طريق البيع كان يمكن المرأة من الحصول على أملاك في مرحلة مبكرة من حياتها، أكثر مما لو كانت تعتمد اعتماداً تاماً على الميراث بعد وفاة الأب أو الزوج أو الأبناء. ومما لا شك فيه فقد كانت تحدث بعض الإساءات، وتمارس بعض الضغوط، وكانت تكتنف المسألة الكثير من التوترات. إلا أنه في واقع الحال، كانت معظم النساء يرثن حسب الشرع. وكان لحقوقهن في الميراث نتائج إيجابية بالنسبة لنساء الطبقة العليا في حلب. إذ كن يملكن بعض الموارد الخاصة بهن، وكان ذلك يمثل ثروة هامة بالنسبة للعديد من العائلات الغنية. ولم يكن امتلاك المال أو الأملاك يمنح المرأة القوة أو حتى مزيداً من القدرة على التحكم بحياتها

بشكل آلي. بل كان هناك العديد من المتغيرات الأخرى التي كانت تؤثر على أوضاعها. بيد أن هذه الثروة كانت تمنحها درجة من الأمان الاقتصادي، وشيئا من النفوذ في اتخاذ قرارات اقتصادية كانت تؤثر على العائلة بكاملها. كما أن الروابط التي كانت تحافظ عليها المرأة مع عائلة أهلها من خلال الروابط الاقتصادية، كانت تحميها أيضاً في وضعها الضعيف غالباً كزوجة جديدة، وخاصة المرأة التي لم تنجب أطفالاً بعد في عائلة زوجها. ويمكن أن يؤثر على وضعها أيضاً بطريقة أخرى: إذ لم يكن من السهل تجاهل أو إهمال المرأة التي كانت تجلب معها ثروة إلى زوجها.

الميراث وبنية العائلة

منحت السمات التي تميز نظام الميراث الإسلامي -حق المرأة في الوراثة، والتوزيع القابل للقسمة، وحق بعض الأفراد في الميراث - العائلات حرية واسعة في إدارة نقل الثروة، رغم أنها لم تكن غير مقيدة. وكان للتفاعل بين طبيعة نظام الميراث والخيارات التي تتخذها هذه العائلات نتائج هامة على بنية الأسرة.

وتتضح هذه النتائج عندما ينظر المرء عن كثب إلى الأشخاص ممن لهم حقوق من الناحية النظرية في الميراث والذين حصلوا فعلاً على هذه الحقوق في دائرة الأقارب الواسعة. وكما بحثنا أعلاه، فإن الشريعة الإسلامية تقر بوجود فئتين من الورثة: الورثة الذين حددهم القرآن الكريم (أصحاب الفروض) والذكور أقارب الأب (العصبات النسبية). وقد أقر بهذه الدائرة الواسعة من الورثة لأنها تتيح مجالاً لجميع الإمكانات المحتملة. فإذا توفي مثلاً جميع الورثة من أصحاب الفروض قبل المورث، فهناك ورثة آخرون شرعيون يرجع إليهم، وذلك لتفادي المشاكل الناجمة عن الوفاة دون وريث. (43) ويخلص كولسون (Coulson) إلى أنه كان يتم حل التوتر الحاصل بين مصالح الأسرة المباشرة ومصالح العائلة الممتدة

(الجزء الأكبر من العصابات النسبية) الراسخ في تطور القانون في الممارسة لصالح المجموعة الأخيرة. (44) إلا أن هذا الاستنتاج يستند إلى قراءته للقانون، وليس إلى دراسة كيف كان يطبق القانون في الحالات التاريخية الفعلية. وقد يؤدي إلقاء نظرة دقيقة على ممارسات تطبيق الميراث بين الطبقة الراقية في حلب الضوء على طبيعة نظام الميراث وعلى العلاقة بين القانون والممارسة.

يتوقف تحديد الأشخاص الذين يرثون إلى حد ما على حالات الخصوبة والموت. ففي عينة مؤلفة من 281 حالة ميراث (215 ذكراً و66 أنثى)، لم يشارك في أكثر من نصف التركات (162) سوى أفراد الأسرة الأساسيين (الأطفال والأزواج). وفي 44 حالة أخرى، كان الوالدان من بين الورثة مع الأزواج والأطفال. بمعنى آخر، تم توزيع التركة كلها في 75 في المائة من عينة الميراث على الزوج أو الزوجة وعلى ذرية المتوفى وما علاه من أب وجد وما نزل عنه من ابن وولد. وإذا لم يستنفد هؤلاء الورثة كل التركة، كان الأشقاء من الفئة التالية هم الأكثر شيوعاً في فئة الورثة (36 حالة). وكان الأشقاء يظهرون على نحو متكرر كورثة عندما لم يكن المتوفى قد تزوج، أو أنه توفي قبل وفاة زوجها أو زوجته والأولاد. وفي الواقع، كان هناك عدد قليل من الحالات فقط حصلت فيها العصابات النسبية التي تلي الأسرة المباشرة (الإبن أو الأب أو الأخ [أو الأخوة]) على أي جزء من الميراث. وفي حالة واحدة، توفي رجل وكانت زوجته وأخوه لا يزالان على قيد الحياة. وفي حال عدم وجود أقارب مقربين آخرين، ورث أبناء عمه من الدرجة الأولى جزءاً من التركة. وفي حالة أخرى، كان الورثة الوحيدون من أصحاب الفروض هم من البنات. وبما أن التركة لا تقسم عادة فقط بين الورثة الإناث، حصل أبناء العم من الدرجة الأولى على نصيب أيضاً. وفي حالة واحدة فقط انتقلت التركة إلى قريب أبعد. فقد توفيت امرأة كان حفيد أخ جدها أقرب ذكر لها من بين الأقارب، وأصبح وريثها الوحيد. (45)

وفيما كانت حقوق الوراثة محصورة إلى حد كبير بالأسرة الرئيسية بالنسبة للسكان ككل، كانت تنشأ بعض الاختلافات حسب الطبقة. ويبيد النموذج

الأساسي لأسرة من الطبقة العليا تكون الروابط الاقتصادية فيها عبر النسب أكثر أهمية، وتنعكس في أنماط الإرث بظهور العصابات النسبية كورثة أكثر. وصحيح أن النسبة المئوية لحالات الميراث التي يبرز فيها أعضاء الأسرة الرئيسية فقط كورثة (خمسة وعشرون من أصل سبعة وستين) أقل، وأن النسبة المئوية للحالات التي ورث فيها الأعمام وأبناء الأخ وأبناء العم هي أعلى قليلاً (إثنان وأربعون من أصل سبعة وستين). فإن هذا يعني في الواقع أن احتمال وراثة الأقارب الذكور من الدرجة الأولى من القرابة أكبر، ولذلك فإن احتمالية وجود لدى مصالح اقتصادية مشتركة بدائرة القرابة الأوسع بين عائلات الطبقة العليا هي أعلى من الطبقات الأخرى. إلا أنه حتى بين الطبقة الراقية، فإن العصابات النسبية الأبعد لا يظهرون كورثة على نحو متكرر أكثر مما يظهر بالنسبة للسكان ككل. وكانت تفضل القريبات الأقرب من النساء كورثة على العصابات النسبية الأبعد. إذ توجد حالة واحدة فقط مسجلة تم تفضيل مطالبات العصابات النسبية البعيدين فيها. فقد ادعى أخان وهما محمد درويش وعبد القادر شيخبندر أنهما الوريثان الشرعيان لخليل شيخبندر. وكان جدهم الأكبر وجد خليل هو نفسه. وكانا الوريثين لأنهما كانا الشخصين الوحيدين المتبقين على قيد الحياة من العصابات النسبية. إلا أنه كان لمحمد، أخو خليل، الذي توفي قبله، ابنة حصلت على التركة. وحكم القاضي بأن لا ترث ابنة أخ خليل في هذه الظروف. ورغم أنه كان للبنات والزوجات والأمهات والأخوات حقوق الأسبقية على حقوق العصابات النسبية البعيدين، فإنه لم يكن لبنات الأخ أو الأخت هذه الأسبقية. وكانت هذه هي الحالة الوحيدة التي تمكنت فيها العصابات النسبية البعيدين من المطالبة ضد قريب مقرب، إلا أنها توضح بجلاء النقطة التي يحل فيها النسب محل الأسرة المباشرة. (46)

وعلى الرغم من أهلية العصابات النسبية فضلاً عن الأقرباء المقربين في الشريعة الإسلامية، ففي الممارسة تؤثر قوانين الإرث بوضوح الأقارب المباشرين على حساب

النسب. وكانت فرصة العصابات النسبية بعد الأقارب من الدرجة الأولى ضعيفة في الحصول على الموارد الاقتصادية كورثة، رغم أهليتهم المتساوية. وكان دور ميراث المرأة في غاية الأهمية في ترسيخ هذه الحقيقة. (47)

وكان لنظام الإرث على النحو الذي مورس في حلب بين الطبقة الراقية تأثير في تعزيز العائلة الرئيسية على حساب النسب. إذ لم تظهر العصابات النسبية وراء أبناء العم من الدرجة الأولى على الساحة إلا عندما يكون جميع الورثة من أصحاب الفروض هم من الإناث. وحتى في هذه الحالات، بقي معظم الميراث في يد المرأة. وبما أن المرأة ترث، فقد كان للمرأة وأطفالها مصلحة في ميراث العائلة، وكان لذلك بلا شك تأثير على القرارات المتعلقة بالزواج. ويشير علماء الإنسانيات وآخرون إلى ذلك على أنه تفسير للزواج من أبناء العمومة، وذلك لأن هذه الزيجات تتيح وسيلة للحفاظ على الثروة داخل العائلة، حتى عندما ترث المرأة. ورغم الزواج من أبناء العمومة، كان عدد النساء اللاتي يتزوجن من خارج النسب أعلى من اللاتي يتزوجن من داخل النسب (48). ومع ذلك، فقد عزز موقعهن كورثة صلاتهن بعائلات أهلن، ومنحت أطفالهن، الأفراد في أسرة أبوية مختلفة، بعض الصلات بعلاقاتهم مع أقاربهم من جانب الأم. وفي الواقع، فقد ساهم ذلك في توطيد الارتباطات بين عائلة وأخرى. ورغم وجود تباينات بين عائلة وأخرى، كانت علاقات المصاهرة هامة. ولم تكن العلاقات من فرع الأب شاملة من الناحية الاقتصادية، أكثر مما هي من الناحية العاطفية أو النفسية، وهي نقطة لم تتطرق إليها الأدبيات المتعلقة بالعائلة في الشرق الأوسط على نحو كاف.

إن تمكن المرأة من الطبقة العليا من ممارسة حقها في الميراث الذي كفله لها القانون وحياسة بعض النساء أملاكاً هامة يعكس عدداً من الاعتبارات. أحدها أن مكانة العائلة كانت تتوقف على مكانة البنات وكذلك الأبناء، وهي نقطة يجادل فيها جاك جودي (Jack Goody) على نحو مقنع في دراسته بنية العائلة خارج أوروبا. (49) علاوة على ذلك، لم تشكل القاعدة الاقتصادية للطبقة الراقية في

المدينة ولا نظام حيازة الأراضي في السلطنة العثمانية عقبات منيعة أمام ميراث المرأة. وبما أن القاعدة الاقتصادية لهذه الطبقة لم تكن راسخة في حقها في حيازة الأراضي الرعوية أو الملكيات الزراعية، ولم يكن لميراث المرأة آثار ضارة على الأملاك ويعرقل بنفس الدرجة التي قد تعرقلها تحت ظروف أخرى. وبسبب تنظيم الاقتصاد، فإن عدم وجود سبب قاهر يحد من ميراث المرأة، وهاجس العائلة بمكانة جميع أولادها، كان لدى نساء الطبقة العليا الوسيلة للحصول على الأملاك عن طريق الميراث. إن ممارسة حق المرأة في الميراث يؤكد على حيازة المرأة على الأملاك التي منحها إياها القانون.

وفي حين كان ميراث المرأة حاسماً في تحديد الورثة في واقع الأمر، فإن الأساليب التي كانت تتبعها مختلف العائلات لنقل ثروتها من جيل إلى آخر كانت تحدد ستانة الروابط الاقتصادية بين الورثة واستمرارية هذه الروابط. وتنشأ ثلاثة أنماط مختلفة عن الارتباط الاقتصادي نتيجة هذه الاختيارات. فقد كانت الروابط الاقتصادية الناشئة عن الحقوق العامة كورثة بالنسبة للعديد من العائلات تتوقف بشكل يكاد يكون تاماً بعد وفاة المورث. فيتم تقسيم التركة ويقبل كل وريث حصته أو حصتها، دون المطالبة فيما بعد بحقوق أخرى من الورثة الآخرين. وفي الجانب الآخر، كانت هناك "الرابطة المشتركة" حيث تبقى التركة دون تقسيم لفترات طويلة من الزمن وتتم حيازتها في الواقع كأموال مشتركة، رغم أن القانون يقر بذلك، تحت سيطرة الذكر الأكثر نفوذاً وقوة في العائلة عادة. وكان أفراد العائلة مرتبطين اقتصادياً ببعضهم بعضاً عن طريق حقوقهم في الميراث، أحياناً خلال فترة حياة أكثر من جيل واحد. وفي النمط الأخير، الذي يقع بين هذين النمطين، يحصل كل وريث على كل الثروة التي يستحقها أو بعضها كأموال فردية، ولكن تبقى لديه مصالح اقتصادية مشتركة من خلال حصته في التركة أو الحقوق المملوكة بشكل مشترك المتعلقة بالديون غير المحصلة لفترة من الزمن.

الخاتمة

أحدث الإرث شبكة اقتصادية واحدة بين الأقارب - شبكة ضمت دائرة ضيقة نسبياً (الأزواج والأطفال والوالدان بشكل رئيسي)، كانت تتغير مع الزمن، ولم تبق عادة لفترة طويلة جداً بعد وفاة المورث. إن قسمة الميراث وحق المرأة به ساعد في تحديد الوسيلة التي كانت تتم من خلالها نقل الثروة وكان لها تأثير على بنية العائلة وعلى موقع المرأة والرجل داخل العائلة.

كما كانت الثروة تنقل أيضاً بطريقة أخرى، خارج نظام الميراث، وهي عن طريق الأوقاف. وسنتناول في الفصل التالي هذه المسألة وسنبحث فيما إذا كان هذا البديل لنظام الإرث يقيم علاقة اقتصادية مختلفة هامة بين أفراد العائلة ويغير مكانة الذكور والإناث النسبية فيها.

الأوقاف وبنية العائلة

كان الحق في الميراث يشكل أكثر الروابط الاقتصادية الأساسية بين أفراد العائلة، وكان هذا الحق قائماً بصرف النظر عن أي قرار يتخذه، إلا أنه لم يكن الرابطة الوحيدة. ولم يكن نظام الإرث أيضاً الوسيلة الوحيدة لنقل الأملاك من جيل إلى آخر. وبالإضافة إلى نقل الأملاك قبل الوفاة عن طريق البيع والهبة والمهر، كان هناك الوقف الديني للعائلة (الوقف الذري)، ولعله كان أكثر البدائل أهمية لنقل الأملاك عن طريق الميراث. وللأوقاف تاريخ طويل في المجتمعات الإسلامية. فقد أنشئ في القرون الأولى من ظهور الإسلام لدعم المؤسسات الدينية ونشاطاتها، عن طريق إقامة نظام الرعاية الاجتماعية. ومع مرور الزمن، أصبحت المؤسسة الأصلية تعرف بالوقف الخيري (وقف عام أو خيري). وظهر أيضاً نوع آخر من الأوقاف - الوقف الذري - حيث أصبح فيه أفراد عائلة الواقف المستفيدين من إيرادات الوقف، ولا تعود الأوقاف لصالح الأغراض الدينية أو الخيرية إلا بعد انقراض فرع سلالة المستفيدين المعينين. وفي الواقع، أصبح الوقف وسيلة لنقل الأملاك من جيل إلى آخر خارج نظام الميراث. وكان الشكل الوحيد من أشكال السيطرة الجماعية على الأملاك التي أقرتها الشريعة الإسلامية، مما جعل العائلات تتفادى الترتيبات القانونية المعقدة والمنهكة التي قد تنطوي عليها تسوية الأملاك المشتركة الناشئة عن الإرث والإجراءات الأخرى. علاوة على ذلك، كانت

الأوقاف من الناحية النظرية معفاة من الضريبة، ولا يمكن لأي مسؤول حكومي جشع أن يصاردها. بمعنى آخر، كان الوقف يتيح الفرصة لعدم دفع الضرائب ويوفر الشعور بالأمن لمدة طويلة فيما يتعلق بأموال العائلة.

وبما أن الوقف كان يعتبر أحد السبل المتبعة في نقل الملكية بالإضافة إلى نظام الميراث، فسيكون لاستخدامه أثر على بنية العائلة وتكوينها. وتشبه الأوقاف هنا الأوقاف التي كانت معروفة في أوروبا والمؤسسات المماثلة في أماكن أخرى من العالم، التي كانت ترمي إلى الحفاظ على الأملاك وجعلها غير قابلة للتحويل أو التقسيم من جيل إلى آخر، فيما كانت توزع إيرادات الوقف على المستفيدين منه على النحو المبين في سند الوقف الأصلي. ولا يزال الهدف من الوقف فيما إذا ما كان يستخدم أيضاً كوسيلة لترسيخ سلطة الابن البكر في العائلة أو كوسيلة لحرمان المرأة من الميراث. بمعنى آخر، هل كان يستخدم كوسيلة للتحويل على بعض قوانين - التي كانت تعتبر بمثابة مشاكل - نظام الميراث الإسلامي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فقد يكون تأثيرها على بنية العائلة مختلفا عن التأثير الذي يحدثه نظام الميراث. وبسبب طبيعة الأوقاف وأغراضها، فقد كان يعد وسيلة محتملة لإقامة علاقات اقتصادية مستديمة وشاملة أكثر بين الأقارب البعيدين و لإحكام السيطرة على موارد العائلة وعلى أفراد العائلة من خلال كبير العائلة - وهو شبكة اقتصادية عائلية مختلفة تماما عن الشبكة الاقتصادية التي أحدثها نظام الميراث.

ويثير الوقف العائلي اهتمام المؤرخ المهتم بالأسرة خاصة، لأنه يعتبر أحد المصادر التي تمكننا من فهم المواقف السائدة تجاه العائلة فهما عميقا⁽¹⁾. وبما أن نظام الميراث الإسلامي لم يترك خيارات حرة كثيرة نسبياً في أسلوب تقسيم الأملاك بين الورثة، فقد اعتبر الوقف العائلي وسيلة يتمكن من خلالها صاحب الملك تحديد أسلوب انتقال أملاكه/أملاكها إلى الأجيال التالية. وشأن الوصايا التي درسها المؤرخون الأوروبيون، فإن سندات الوقف (الوقيات) تعد مؤشرات قيمة عن نظرة الأفراد إلى العائلة المثالية والعلاقات داخل بعض العائلات المحددة. ويمكن

كذلك مقارنة هذه الصور المثالية عن العائلة بحقائق حياة الأسرة كما أظهرتها لنا الأدلة الأخرى من السجلات. وقد شكلت الأوقاف بنية العائلة والعلاقات فيما بينها عن طريق إقامة صلات اقتصادية راسخة بين أفراد العائلة و عكست أشكالها الفعلية و المثالية. وتبرز صورة هذه الصلة من خلال الوقفيات والوثائق الأخرى العديدة المتعلقة بالوقف (2).

ومن أجل بحث مسألة العلاقة بين مؤسسة الوقف الديني وبنية العائلة، سيبحث هذا الفصل في أهمية الوقف السياسية والاقتصادية والدينية في حلب في العهد العثماني، ودور الأعيان الحلبيين في إقامة هذه الأوقاف. ثم سيركز على الأوقاف كأحد أشكال انتقال الثروة، وعلى تأثيرها على بنية العائلة والعلاقات فيما بينها بالأسلوب الذي تم فيه رسم حدود العائلة.

الأوقاف في حلب في العهد العثماني

كان دور الأوقاف الأساسي في المجتمع الإسلامي عموماً، وفي المجتمع السوري خصوصاً، دوراً راسخاً في الفترة العثمانية. وكانت المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية والكثير من العقارات التجارية والسكنية في جميع المدن والبلدات الرئيسية تشكل جزءاً من الأوقاف الدينية. ففي حين لا زلنا ننتظر إجراء دراسة وافية على المدى الكامل للأوقاف في سورية عند الفتح العثماني، فإنه من الواضح أن الحكام المماليك في سورية شجعوا على إقامة الأوقاف، ونشطوا هم أنفسهم في إنشاء الأوقاف الدينية. فقد أوقف آخر السلاطين المماليك، قانصوة الغوري، عدداً كبيراً من الأوقاف في كل من سورية ومصر، وانتشر المستفيدون منها في أرجاء المنطقة، واستمروا في الاستفادة من هذه الأوقاف حتى القرن التاسع عشر. (يرد أدناه مزيد من البحث في عائلة الغوري في حلب والإجراءات القضائية الواسعة التي أحاطت بأوقافه).

وواصلت مؤسسة الأوقاف مسيرتها بخطى سريعة في ظل الدولة العثمانية. ورغم محاولات الحكومة العثمانية من حين إلى آخر في إصلاح نظام الأوقاف بشكل شامل - في مسعى منها لاستعادة الإيرادات التي فقدت بعد أن أصبحت الأراضي معفاة من الضريبة خلال عملية الأوقاف - فقد كان لهذه الجهود أثر طفيف على انتشار الأوقاف في أرجاء الإمبراطورية. (3) إذ أنشئت أضخم الأوقاف في سورية، وأغلبها الأوقاف التي تضم مساحات شاسعة من أراضي الميري (التي تمتلكها الدولة) على يد الولاة العثمانيين. فعلى سبيل المثال، كانت أوقاف مراد باشا وسنان باشا في القرن السادس عشر، أكبر وأغنى الأوقاف في دمشق، باستثناء الجامع الأموي. (4) وفي حلب، أقام ما لا يقل عن أربعة عشر والياً أو فرداً في عائلاتهم أوقافاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، من بينها أوقاف خسرو باشا (1544)، ومحمد باشا دقاقين (1555)، وبهرام باشا (1583) وإبشير باشا (1633) الضخمة. وكانت الأراضي الزراعية، معظمها في ولاية حلب وبعضها في ولايات بعيدة مثل غزة والقاهرة، تدر نسبة هامة من الإيرادات في هذه الأوقاف. (5)

وقد ارتبط عدم تمكن العثمانيين من السيطرة على الأوقاف ووقف تحويل أراضي الميري المدرة للإيرادات إلى أراضي وقف ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة بين هذه الأوقاف والسياسات الدينية والاقتصادية العثمانية في الولايات. وبما أن الدولة العثمانية استمدت شرعيتها من هويتها الدينية، فقد كانت الأهمية الرمزية للتشجيع إلى تشييد المباني الدينية الجديدة كبيرة جداً. إذ تم تقليد تشييد المباني الدينية الضخمة، أولاً في إدنة ثم في إسطنبول، برعاية أفراد العائلة الحاكمة، وفي الولايات برعاية الولاة والمسؤولين العثمانيين. إذ لا تزال مآذن الجوامع العثمانية المميزة ترتفع في سماء حلب ودمشق والقاهرة، وفي مدن إقليمية رئيسية وبلدان أقل أهمية أخرى. وكان دعم هذه المؤسسات الضخمة يتطلب - لإنشاء وصيانة الأبنية نفسها ولدفع رواتب القائمين عليها - إقامة عدد كبير من الأوقاف.

علاوة على ذلك، ارتبطت الأوقاف الدينية هذه ارتباطاً مباشراً بالتطور الاقتصادي في الولايات العربية. فقد جلب الفتح العثماني فترة من الرخاء والنمو الاقتصادي للولايات العربية، وخاصة لمدينة حلب. وأصبحت حلب مركزاً للتجارة الدولية والتجارة داخل السلطنة بعد اندماجها في الإمبراطورية، مما جلب فوائد جمة للاقتصاد المحلي. وتجلت هذه الفوائد في نمو المدينة العمراني، ولا سيما توسع مناطقها التجارية المركزية. وبشكل عام، ازدادت مساحة حلب من 238,5 هكتاراً إلى 349 هكتاراً، وهي زيادة نسبتها 50 في المائة، بين فترة الغزو العثماني وعام 1800. فقد ازدادت مساحة المدينة، وهي منطقة الأسواق في حلب، من أربعة هكتارات إلى تسعة هكتارات. (6) وقد سار تشييد هذه المناطق التجارية الجديدة جنباً إلى جنب مع تشييد المجمعات الدينية الجديدة. إذ كان يدعم كل مبنى ديني بتشديد خانات (أبنية تجمع بين وظائف عديدة منها مكان للإقامة، ومركز لتبادل البضائع، ومخزن للتجار المتنقلين)، والقيصريات (مبان كانت تستخدم كورشات للحرفيين أو للإقامة أو كمستودعات للتجار)، ودكاكين لتوفير الإيرادات للأوقاف. فعلى سبيل المثال، كان يدعم جامع العادلية، الذي شيده وأوقفه محمد باشا دوقاين، ثلاثة خانات، وثلاث قيصريات و 157 دكاناً في أربعة أسواق مختلفة تغطي مساحة قدرها ثلاثة هكتارات (7). وكان التطور التجاري الجديد كله داخل أسوار المدينة يحدث عملياً جنوب الخط الممتد من باب إنطاكية إلى القلعة، وكان معظم هذا التطور يرتبط بأوقاف واحدة من المجمعات الدينية الضخمة.

واستمر توسع المدينة وإعادة تطورها بعد القرن السادس عشر. وفي القرن السابع عشر، حدث تطور رئيسي خارج أسوار المدينة، ولاسيما في حي الجديدة فيما يتعلق بوقف إيشير باشا (8). فقد صاحب قيام عثمان باشا والحاج موسى أميري بتشديد ووقف جوامع، وقيام أحمد طه ببناء مدرسة ومكتبة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، إعادة تطوير في أحياء داخل باب النصر وسويقة علي والجلوم. وكان الارتباط بين نشاط الأوقاف الدينية والحياة الاقتصادية في المدينة مهماً في

نواح أخرى أيضاً . فقد كانت الأوقاف الكبيرة في الريف في القرن السادس عشر توفر وسيلة لتحويل الفائض من الريف إلى المدينة . فبدل أن تذهب هذه الإيرادات إلى إسطنبول في شكل ضرائب ، بقيت في الولاية لتلبية الاحتياجات المحلية . وكان الكثير من هذه الموارد يستخدم لصيانة المباني في حلب واستخدام الموظفين الدينيين (9) . كما كان وجود الأوقاف وإدارتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد المدن ، وذلك لأن أغلب الخانات ، والعديد من القيصريات والضروب الأخرى من الورشات ، وعدد هام من الدكاكين - التي كان جميعها جوهرى لصحة الاقتصاد التجاري هذا ، كانت مرتبطة بالأوقاف .

كان التحول المهم في عدد الأوقاف الدينية ومداها ورعايتها بعد بداية القرن الثامن عشر ، التطور الأكثر بروزاً في تاريخ الأوقاف في حلب خلال الفترة العثمانية . فقد ازداد عدد الأوقاف زيادة كبيرة ، وأصبحت الأوقاف الأصغر حجماً هي المعيار السائد . وأنشئ في القرن الثامن عشر 561 وقفاً ، مقارنة بـ 61 وقفاً في القرن السادس عشر و 80 وقفاً في القرن السابع عشر . واستمر هذا الاتجاه بالتصاعد في القرن التاسع عشر . ففي النصف الأول من القرن ، أنشئ 483 وقفاً جديداً (10) . وبين الأعوام 1770 و 1840 ، وهي الفترة التي تشملها هذه الدراسة ، أنشئ 468 وقفاً جديداً في حلب (11) . وحتى إذا أخذنا في الاعتبار التحسن الذي طرأ على عملية حفظ السجلات عما كانت عليه في القرون الأخيرة ، فإن عدد الأوقاف الجديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يمثل زيادة هامة في نسبة إقامة الأوقاف . وجاء معظم هذه الزيادة من انتشار عدد الأوقاف الصغيرة . فقد صنف الغزي 62 في المائة من الأوقاف التي أقيمت في القرن الثامن عشر ، و 75 في المائة منها التي أنشئت في مطلع القرن التاسع عشر بأنها من حجم "سبعة" (وهو أصغر حجم - في أساس الأوقاف التي تشمل قطعة أو قطعتين فقط) . فقد كانت الأوقاف الصغيرة أقل شيوعاً في القرون السابقة (19 في المائة من الأوقاف في القرن السادس عشر و 53 في المائة من الأوقاف في القرن السابع عشر) .

وبالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على عدد الأوقاف وحجمها، فقد طرأ تغيير هام على رعاية الأوقاف الضخمة. وفي واقع الأمر، حلت الرعاية المحلية محل الرعاية السلطانية. وكما ذكرنا أعلاه، فقد أقيمت ثلاثة أوقاف ضخمة، تشابه من حيث الدرجة الأوقاف السابقة التي أقامها الحكام العثمانيون في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وكان كل وقف من هذه الأوقاف يرتبط ببناء معالم أثرية دينية جديدة - جامع العثمانية برعاية عثمان باشا، والمدرسة الأحمدية برعاية أحمد طه، وسمي جامع الحاج موسى أميري بأسماء الواقفين. وكان الواقفون الثلاثة ينتمون إلى فئة الأعيان في المدينة: فقد كان عثمان باشا موظفا عثمانيا، كما كان أبوه، ومن بين المناصب الأخرى التي شغلها منصب الوالي على حلب. إلا أنه كان ينتمي إلى عائلة محلية بارزة، وفي خلال المناصب التي شغلها، عاشت عائلته في حلب واستقر فيها بعد تقاعده. (12) وقد أدت القاعدة الاقتصادية المتغيرة لهذه الأوقاف الضخمة إلى حدوث تغيير في الرعاية أيضاً. وبدل الأراضي المنتجة للحبوب، شكلت العقارات في المدن والأراضي في الريف كالبساتين والكرمة والحدائق والجفالك وأنواع متعددة من مرافق تجهيز الأغذية، أساس هذه الأوقاف الثلاثة فضلاً عن جميع الأوقاف الأخرى التي أقيمت خلال هذه الفترة. فقد كان وقف الحاج موسى أميري يشمل عشرة بيوت، وسبعة وستين دكاناً، وسبع قيساريات وأربعة خانات، ومخزنين وعدداً من المصانع والحمامات وثلاثة أفران وعدسة ومدار وطابونة - جميعها في حلب - بالإضافة إلى ثمانية بساتين وثلاث حدائق وأرض غير محددة تقع خارج المدينة. (13) وارتبط التغيير في رعاية هذه الأوقاف ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات السياسية والاقتصادية الأوسع التي تمت مناقشتها في المقدمة. وكان بوسع الأعيان المحليين إنشاء أوقاف من هذا الضرب في مطلع القرن الثامن عشر بسبب تولد الثروة من الاقتصاد المحلي وحصولهم مؤخراً على الموارد المحلية التي كانت ترسل سابقاً إلى إسطنبول. وكجزء من هذه التغييرات، أخذ الأعيان يضطلعون بأدوار مدنية كان يضطلع بها عادة المسؤولون العثمانيون.

وقد عكست الزيادة الكبيرة في عدد الأوقاف الجديدة وتزايد نسبة الأوقاف الأصغر حجماً حدوث تغيرات هامة أخرى في نشاط الأوقاف. وبدأت مجموعة كبيرة من أصحاب الأملاك تقيم هذه الأوقاف. فقد أقام اثنان وستون في المائة من هذه الأوقاف، أفراد لم ينتموا إلى عائلات الطبقة العليا، بل لعل معظمهم كان من أصحاب الحيازات الصغيرة. لذلك لم يكن نشاط الأوقاف محصوراً بطبقة واحدة، ولم يكن نشاطاً محدداً بالذكور أو الإناث. إذ كانت المرأة نشيطة في إقامة الأوقاف. فقد بلغ عدد الأوقاف التي أوقفها الرجال 215 وقفاً، والنساء 241 وقفاً وكان هناك 11 وقفاً مشتركاً.⁽¹⁴⁾ ويشير نوع الأوقاف إلى أن عدداً مختلفاً من الدوافع والأهداف أثرت على القرارات المتخذة في إنشاء الأوقاف. فقد أسست نصف الأوقاف تقريباً، التي أنشئت خلال الفترة العثمانية، لأغراض خيرية، أما الباقي فكانت أوقافاً عائلياً.⁽¹⁵⁾

إلا إن قيام أشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية بتأسيس أوقاف دينية، يجب ألا يحجب دور الطبقة الراقية الهام بصفتها مؤسسة للأوقاف ومستفيدة منها. فقد هيمنت هذه الطبقة على ملكية الأوقاف إن لم تحتكره. إذ كان أعيان حلب نشيطين جداً كواقفين. فقد أسست هذه العائلات 165 وقفاً (35 في المائة من مجموع الأوقاف) 86 منها أوقفها رجال، و 77 أوقفها نساء، ووقفان شارك في إقامتهما رجال ونساء. وشاركت 40 عائلة من أصل عائلات الأعيان الـ 104 (38 في المائة) الواردة في هذه الدراسة في إقامة أوقاف جديدة. إلا أنها سيطرتها على ملكية الأوقاف كانت أكبر مما تبديه هذه الأرقام الإجمالية. وكانت هذه الفئة تمتلك نسبة أكبر بكثير من مجمل الأملاك التي تحولت إلى أوقاف، وذلك لأنها هي التي أنشأت الأوقاف الضخمة. ورغم انتشار ملكية العقارات على نطاق واسع، تركز قدر غير متكافئ من العقارات في المدن، السكنية منها أو التجارية، نسبياً في يد عدد قليل من العائلات. لذلك كان الأعيان هم الوحيدون الذين كان بوسعهم إنشاء أوقاف كبيرة، إذا شاءوا ذلك. وبالإضافة إلى الأوقاف الجديدة التي أقاموها، كان الكثير منهم أيضاً

مستفيدين من أوقاف قديمة، يعود بعضها إلى القرن السادس عشر، وكان بعضها ضخماً. وسيطر آخرون على الأوقاف بصفتهم متولين عليها، حتى لو لم يقيموا هذه الأوقاف بأنفسهم أو لم يتم تعيينهم كمستفيدين منها.

وشأن الأفراد من فئات الطبقات الاجتماعية الأخرى، أنشأت الطبقة الراقية أوقافاً عائلية وأوقافاً خيرية. فقد كان 62 في المائة (102) من أوقافها ذرياً، في حين كان 38 في المائة (63) منها وقفاً خيرياً. وكانت أوقافها الخيرية صغيرة جداً بشكل عام. وبخلاف النصف الأول من القرن الثامن عشر والقرن السادس عشر، لم توقف العائلات الأكثر ثراءً في المجتمع الحلبي مؤسسات دينية جديدة كبيرة، ولم تخصص موارد كبيرة لنشاطات خيرية أخرى. (16) وشأن الفئات الأخرى في المدينة، كانت هذه الفئة ملتزمة بواجباتها الدينية ببجدية وكانت معنية بتقديم المعونة للفقراء، وصيانة المباني الدينية، وتقديم الرواتب للموظفين الدينيين. ورغم ذلك، لم تخصص نفس القدر من الموارد إلى هذه النشاطات كما كانت تفعل في الماضي. فقد كانت الأوقاف الكبيرة التي أنشأتها أوقافاً عائلية. وعلى النقيض من ذلك، ومن بين السكان ككل، انقسمت الأوقاف بالتساوي بين الأوقاف العائلية والأوقاف الخيرية في القرن الثامن عشر، وأصبحت الأوقاف الخيرية الأكثر شيوعاً (ارتفعت إلى 62 في المائة) في القرن التاسع عشر.

وفي حين شارك الأعيان البارزون في النشاطات الخيرية والدينية، كان من الواضح أن استخدام الوقف لأغراض عائلية تُصدّر الأولوية للعديد منهم. وسنبحث فيما يلي الأسباب التي حدت ببعض العائلات إلى اختيار الوقف العائلي كوسيلة لانتقال الموارد بين الأجيال. ومن خلال نشاطات الأوقاف هذه، يمكننا أن نبدأ في فهم كيف ارتبطت مؤسسة الأوقاف باقتصاد العائلة، وانعكاسها على العلاقات العائلية وتشكيلها بنية العائلة.

الأوقاف العائلية والعلاقات العائلية

كان التمييز بين الوقف الخيري والوقف الذري معروفا منذ زمن بعيد. إلا أن التمييز بين مختلف أنواع الوقف داخل كل فئة قد أغفل بشكل كبير. فما أن يبدأ المرء في البحث بدقة في أوقاف العائلة، يتضح له أنه لا يمكن تصنيفها جميعها ضمن فئة واحدة. فقد تباينت أغراض هذه الأوقاف وشروطها تباينا كبيرا. إذ كان الوقف الذري، الذي يشمل عقارات واسعة وسلعا منقولة وأموالا نقدية، والذي استخدم كوسيلة لنقل الكثير من ثروات العائلة من جيل إلى آخر، مختلفا تماما عن الوقف الذري الذي يشمل قطعة واحدة من الأملاك. ومن الواضح أن أهمية إقامة وقف الاجتماعية والاقتصادية والنتائج الناجمة عنها بالنسبة لبنية العائلة وعلاقاتها تكون شديدة الاختلاف أيضاً. ولأغراض تحليلية، يجب تقسيم الأوقاف العائلية إلى ما لا يقل عن مجموعتين مختلفتين حسب حجمها وهي: (1) أوقاف صغيرة تتألف من قطعة أو قطعتين من الأملاك، و (2) أوقاف كبيرة جدا تضم من خمسة وعشرين قطعة إلى مائة قطعة من الأملاك. (ويقع عدد قليل منها بين هاتين المجموعتين، إلا أنها تشبه أكثر الأوقاف الصغيرة من حيث شروطها وتأثيرها) فقد كان التباين في الحجم أكثر من كونه فرقا من حيث الكم، وعكس أهدافا مختلفة تماما بالنسبة لوقفها. ورغم أن نوعي الأوقاف العائلية يتيحان فهما عميقا عن العائلة، فهما يوفران أيضاً دليلا عن مختلف أنواع العلاقات العائلية. وسنبحث في هذا القسم الأوقاف الصغيرة.

بقيت صكوك ثمانية وخمسون وقفا من أصل مائة وقف ووقفين اثنين من الأوقاف العائلية التي أقامها أفراد من عائلات الأعيان هذه بين الأعوام 1770 و 1840 موجودة. فقد كان خمسة وثلاثون وقفا من أصل الأوقاف الثمانية والخمسين (60 في المائة) مؤلفة من قطعة واحدة فقط أو قطعتين من الأملاك. وكما هو حال الفئات الاجتماعية الأخرى، فقد استخدم الأعيان الأوقاف خلال هذه الفترة لتوريث قطع مختارة من الأملاك إلى أفراد العائلة الآخرين، وليس فقط كوسيلة لنقل ميراث العائلة. ومما يثير الاهتمام حول هذه الفئة من الواقفين من الطبقة

العليا هي أن ستة وعشرين واقفا من أصل الواقفين الخمسة والثلاثين كانوا من النساء، وهي نسبة أعلى بكثير من العدد الكلي للنساء المثلثات بين جميع الواقفين (74 في المائة مقابل 50 في المائة). وإذا أخذنا بالاعتبار المنظور الجنسي لهذه الأوقاف، وتحليل نوع الأملاك التي تنطوي عليها، وشروط هذه الأوقاف، والمستفيدين المعينين فإن ذلك سيتيح لنا فهم الصلات والالتزامات العائلية ودور المرأة في الأسرة.

ولم يكن قرار إقامة هذه الأوقاف العائلية الصغيرة ينبع من حاجة اقتصادية بشكل أساسي. إذ كانت الفوائد الاقتصادية الناجمة عنها محدودة، سواء للواقف أو المستفيد أو العائلة ككل، وذلك لقلة الأملاك فيها. وكان لإقامة مثل هذا الوقف تأثير ضئيل على توزيع الثروة والتحكم بها ضمن العائلة. وفي معظم الحالات، لم تكن الأملاك الموقوفة هذه تمثل سوى جزء صغير من الأملاك التي يمتلكها الواقف. بل يبدو أنها كانت تستخدم للاستجابة لحاجات الأفراد أو الظروف الخاصة داخل العائلة. ويعتقد من كثرة إقامة أوقاف عائلية صغيرة خلال هذه الفترة، وخاصة من جانب المرأة، أنها كانت تخدم غرضا هاما.

وكانت هذه الأوقاف تستخدم لتوفير مكان لإقامة أفراد العائلة المعينين. ففي أربعة وعشرين وقف من أصل الأوقاف الخمسة والثلاثين، كان فيها دار واحدة فقط، وكان ثمانية عشرة منها مكان إقامة الواقف وخصصت لتصبح مكان إقامة المستفيد أو المستفيدين من الوقف. (وفي حالة واحدة، نص صك الوقف على إيجار تلك الدار وتقسيم الإيراد بين المستفيدين. ولم ترد إشارة في الحالات الخمس الأخرى بشكل أو بآخر إلى حق التصرف بالبيت، الذي لعله كان مكان إقامة أيضاً). وكانت معظم هذه الأوقاف من وقف النساء.

وقد يكون هناك عدد من العوامل التي أثرت على قرار تحويل مكان الإقامة إلى ملكية وفاقية بدلا من تركها تنتقل ببساطة إلى الجيل التالي عن طريق نظام الإرث.

إذ كان ذلك إحدى السبل لكفالة عدم تقسيم مكان إقامة العائلة إلى حصص عديدة، لتفادي ظهور صعوبات في المستقبل التي قد تنشأ بسبب الملكية المشتركة، بما في ذلك النزاعات بين الورثة على إدارة وحقوق الأملاك. إذ يساهم الوقف العائلي على الأقل في تفادي بعض هذه المشاكل، من خلال الابتعاد عن المسائل المتعلقة ببيع الدار. كما قد يشكل هذا النوع من الوقف ضماناً إضافياً في أوقات القلاقل التي حدثت في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وذلك بضمان حيابة الدار والحيلولة دون الاستيلاء عليها في حال وجود ديون ميتة أو مصائب سياسية.

وليس من المستغرب أن يبدو أن تحويل مكان الإقامة من ملكية خاصة إلى وقف وسيلة جيدة لتفادي حدوث مشاكل لهذا النوع من الملكية الذي كان يعد أكثر الموارد أهمية بالنسبة للعائلة. ولكن الأمر الأكثر أهمية لتفهم العلاقات الأسرية، يتمثل في الطريقة التي تم فيها إقامة هذه الأوقاف، والأفراد الذين كانوا موجودين في الأسرة. وكما أشرنا في الفصل الثاني، فقد كان الترتيب المعتاد للأوقاف العائلية يتمثل في إنشاء صندوق لصالح ذرية الواقف. ولصالح حياة الواقف، وفي بعض الأحيان حياة زوجته أو زوجها. وقد تبعت الأوقاف الصغيرة التي شملت مكان إقامة هذا النموذج في معظم الأحوال، وكان يتم ترتيب المزايا في شكل حقوق للاستقرار في الدار. وفي معظم الحالات، لم يكن ثمة تمييز بين الذرية الذكور والإناث. إذ كانت حقوق السكن تقسم بالتساوي، ولم يكن يشترط أن تفقد الأنثى حقها إذا ما تزوجت، رغم الافتراض بأن غالبية النساء كن ينتقلن إلى بيوت أزواجهن في هذه المرحلة. غير أن الاستثناءات لهذا الترتيب كانت عديدة، تكفي لإظهار أنه كان بوسع الناس اختيار هذا الترتيب وأنهم مارسوا هذا الخيار. وتزودنا هذه الاختيارات ببعض الأفكار الهامة من أجل فهم دينامية العائلة، بما في ذلك مكانة المرأة في الأسرة، وفي فهم الأمور التي تشكل الأسرة بواسطة تأكيد بعض العلاقات والالتزامات.

وتمثل أحد الاستثناءات الهامة في تسمية جميع الأطفال والذرية كمستفيدين، في أنه كان يعين بعض الأطفال بالاسم كمستفيدين قبل أخوتهم. وكانت الواقفات من النساء هن اللاتي يقمن بذلك وليس الذكور. فعلى سبيل المثال، تعمدت امرأة استبعاد زوجها من الاستفادة من وقفها أثناء حياته، وسمت بناتها وأطفالا آخرين ولدوا فيما بعد كمستفيدين رئيسيين لوقفها، وفي هذه الحالة لا يستفيد زوجها وأبناؤه من زوجة أخرى من الوقف إلا بعد وفاتهم إذا لم يخلفوا ورثة على قيد الحياة (17). والسؤال المطروح هو هل كان الهدف من وضعها هذا الترتيب تجنب أي مطالبة يمكن أن يتقدم بها أولاد زوجها من زوجة أخرى بالوقف بعد وفاة زوجها وأطفالها ما زالوا على قيد الحياة. وثمة ترتيب مهم آخر كان يعتبر في الواقع وقفا مشتركة بين الأمهات والبنات. فقد كانت زليخة حموي وابنتها ليلي حموي (زليخة زوجة ابن عمها محمد) تملكان حصصا في دار تقع في حي الفرافرة تدعى دار حموي زادة. وكانت زليخة تملك ستة عشر سهما من قسم الحرملك في تلك الدار، في حين كانت ليلي تملك ثمانية أسهم من الحرملك بالإضافة إلى دار الأوضة بكاملها التي ورثتها عن أبيها وأخوتها. وأقامت كل منهما وقفا، وعينت كل الأخرى كمستفيدة رئيسية. وبعد وفاتهما، انتقلت الدار إلى زوج ليلي وأطفالهما وذريتهما. (18) وفي مثال آخر، كانت زوجة هاشم مقيد وبناته الأربع قد ورثن تسعة عشر سهما من مكان إقامتهن في الفرافرة. وأقبن من هذه التركة وقفا كن هن المستفيدات منه، ومن الواضح أن أحدا آخر لم يشارك الوقف معهن أو عارض الترتيب الذي وضعه (19). ومما يثير الاهتمام بشأن هاتين الحالتين هو أن النساء كن يرثن معظم دار العائلة أو كله ويخرج من خلالها من العائلة. ولعل تلك الأوقاف كانت تستخدم لحماية حقوقهن من المطالبات التي يتقدم بها الأخوة أو أبناء العمومة في دار العائلة التقليدي. ففي حالة الحموي، كانت ليلي ابنة محمد وزليخة حموي الابنة الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة، غير أنه كان لديها أبناء عم لعلهم شعروا بأنه يحق لهم الإقامة في الدار. وفي حالة بيت مقيد، كان هناك أخ يعتقد أنه كان يمتلك الأسهم الخمسة الأخرى من الدار.

وتطرح هذه الأمثلة، فضلاً عن عدد النساء اللاتي أقمن أوقافاً من هذا النوع، بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام حول نوعية الأملاك التي تمتلكها النساء وبنية الأسرة. وبغية إقامة وقف، يجب أن يكون الواقف مالكاً له. وهذا يعني في واقع الأمر، أن النساء في جميع الحالات التي أقمن فيها أوقافاً تتألف من مكان إقامتهن بغرض توفير أماكن إقامة في المستقبل للمستفيدين المعينين، كن يملكن أماكن إقامتهن. علاوة على ذلك، وفي العديد من هذه الحالات، تشير دلائل أخرى إلى أن الواقفات كن أرامل. وإذا أخذ هذان العاملان معاً، فإن ذلك يدل على الأقل بأنه كان يقوم على رأس بعض هذه الأسر نساء. ففي حالة عائلة الحموي مثلاً، كان زوج ليلى ويدعى محمد حريري، يعتبر رب الأسرة رغم أنه كان يقيم في دار تمتلكه زوجته وحماته. وقد علق العديد من الدارسين على تزايد سلطة المرأة عندما تتقدم في العمر، وتقوم بإدارة الأسرة، إلا أنها لم تكن تظهر أنها هي التي تراس أسرته. ولعل الأسر التي تقوم على رأسها امرأة ليست نادرة بين الطبقات الدنيا. وذلك لأن عدم الاستقرار في الأسرة بسبب الضغوط الاقتصادية وغياب الذكور عن البيت كان يترك المرأة وحدها في معظم الأحيان. إلا أنه من المحتمل أن لا تواجه النساء من الطبقة الراقية مثل هذا الموقف وذلك لتوافر موارد اقتصادية أكبر وانشغالهن بالمكانة والمركز. إلا أنه رغم ذلك ينبغي إعادة النظر في بعض الفرضيات المتعلقة ببنية الأسرة ومكانة المرأة فيها.

تعد الأوقاف التي تشترك فيها الأمهات والبنات أحد أنماط الأوقاف الصغيرة هذه - التي تتألف من مكان إقامة أو أماكن أخرى - التي تبدي وجود هدف مشترك آخر للعديد من هذه الأوقاف: نساء يقمن بالعناية بنساء أخريات. إذ تم إنشاء الكثير من هذه الأوقاف بهدف إعالة نساء وحماية حقوقهن بشكل خاص. وتشير جوديث توكير إلى أن احتمالية إنشاء بعض الأوقاف في مصر في القرن التاسع عشر "كشكل محدود من ميراث الأم" أو "أنها خصصت بالتحديد للورثة من الإناث اللاتي تكون مطالبتهن بالميراث عادة أضعف منها من الرجال" (20). وفي

حلب، كان الوقف الذري في غالب الأحيان يخدم هدفاً مشابهاً. وبالإضافة إلى الأمثلة المذكورة آنفاً، فقد أقامت فاطمة أوبري وقفاً يتألف من مقهى ودكانين تمتلكها لكي تستفيد منها هي وبناتها العازبات الثلاث، طالما بقين عازبات. وعندما تزوجن، فقد شاركن هن وأطفالهن الآخرين (كان عندها أربعة أبناء وابنة متزوجة واحدة) وذريتهما في فوائد الأوقاف. (21) وأقامت زوجة هاشم مقيد، التي ورد ذكرها أعلاه، وقفاً آخر يتألف من بعض الدكاكين ومستودعات كانت تمتلكها في حي الجديدة، استخدم الدخل الذي تدره لإعالتها هي وبناتها وابنة ابنها المتوفى. بيد أنه لم تكن جميع النساء يحرصن على الاهتمام بمصالح الإناث الأخريات. فقد اشترطت شرف خان أميري، ابنة الحاج موسى أميري، على أن تذهب إيرادات الدكانين التي أوقفتها إلى ابنيها القاصرين وذريتهما أولاً، ثم إلى أبنائها البالغين وذريتهم، في حال انقراض فرع الأخوين الأولين فقط. وفي هذه الحالة لم تستفد حتى ابنتها عيشة من الوقف، بل ذهب الوقف لدعم جامع أبيها في حال انقراض فرع أبنائها (22). إلا أنه لم يكن من الشائع استبعاد النساء بهذه الطريقة. فمن بين الأوقاف الست والثلاثين من هذا النوع، تم استبعاد نساء في وقفين فقط. ولم تكن تحرم النساء من حقوقهن في الميراث أو من الحصول على الموارد من خلال هذه الأوقاف. وفي الغالب كان الحال عكس ذلك تماماً.

أقيمت معظم الأوقاف والأسرة المباشرة في الاعتبار: الزوجات والأطفال والذرية. إلا أنهم لم يكونوا المستفيدين الوحيديين من أوقاف العائلة الصغيرة. وتمثل أحد الأغراض الأخرى من هذا الضرب من الأوقاف في إعالة الأقارب بالإضافة إلى أبناء الواقف أو ذريته. إن معرفة من هم أفراد العائلة الآخرين الذين تتم تسميتهم كمستفيدين - ومن هم غير المستفيدين - تكشف عن وجود روابط عائلية مهمة تتجاوز الأسرة المباشرة. ففي تسعة أوقاف من أصل الخمسة والثلاثين وقفاً لم يكن المستفيدون المعينون الزوج أو الزوجة أو النسل المباشر، وهو عدد كبير يدل على أن هذه الترتيبات لم تكن نادرة. وكان أغلب المستفيدين هؤلاء إما أشقاء أو بنات

أخت وأبناء أخ أو كليهما. ففي عام 1807، أقامت عيشة عبد الله غزولي وفقاً لابنة أخيها المتوفى، ولابنة أخ آخر (لعله متوفى أيضاً) ولثلاثة أخوة آخرين. وكان هذا الوقف يضم نصف دار تقريبا في سوق حاتم الواقعة بجانب دار الوقف، التي كانت مكان إقامة المستفيدين المعينين. ويعتقد أن عيشة قد ورثت هذه الحصة من الدار من أبيها وأشقاها المتوفين. وعوضا عن بيع حصتها إلى اخوتها وبنات أختها، أقامت وقفا من حصتها من الدار. ولوحظت في معظم الأحيان متانة العلاقة بين الأخ والأخت، ويوفر لنا هذا الضرب من الوقف بديل آخر عن أهمية هذه العلاقة. (23) ويبدو أن متانة الصلات بين الأخوات كانت مهمة أيضاً. فقد أقامت مريم زنايلي وقفا لأختها زينب في عام 1813. وورثت زينب التركة وهي عبارة عن دار في شارع علي ثم انتقلت إلى ابنتيها، وبعد وفاتهما ذهبت الإيرادات إلى أبناء زينب الثلاثة ونسلهم فقط. (24) واستمرت الارتباطات الوثيقة بين الأشقاء ومع بنات الأخت وأبناء الأخ.

كما تجلت العلاقات شبه العائلية بين الكثير من الرقيق وبين عائلات أسيادهم بالإضافة إلى رقيق أسيادهم في بعض الأوقاف. فقد أقيم عدد من الأوقاف لتوفير الدخل للجواري المعتوقات مدى الحياة، وربما لمحظيات سابقات. فقد أقامت حنيفة، وهي جارية معتوقة من عائلة أميري، وقفا لصالح جارية معتوقة أخرى تدعى مريم، كانت جارية لدى عثمان أميري. وانتقلت إيرادات الوقف بعد وفاتها إلى ابنة عيسى أميري ونسله ثم انتقلت إلى ابن عيسى أميري ونسله. وفي ضوء هذه الترتيبات، يحتمل أن تكون حنيفة جارية لدى عيسى، الذي توفي قبل إقامة هذا الوقف (25). وخلف عبد القادر حموي أيضاً وقفا أقامه لزوجته وأطفاله السبعة إلى جارية معتوقة لأبيه وذلك لدى الحياة. وكان الوقف عبارة عن دار في حي البياضة كان عبد القادر قد ورثها عن أبيه وكان مكان إقامته هو وعائلته. (26)

وكانت أوقاف العائلة الصغيرة مهمة لتحقيق بعض الأهداف، مثل تأمين مكان إقامة وقليل من الدخل لأفراد العائلة، وخاصة للذين لا يتمتعون بحقوق متكافئة أو

حقوق لا يمكن التنازع عليها من موارد العائلة الأخرى. وكانت النساء، لا سيما الأرامل اللاتي يعتمدن على نية أزواجهن الحسنة أو عائلاتهن أو أبناء أزواجهن واليتامى والأطفال الصغار، هن المستفيدات من هذه الأوقاف في غالب الأحيان. وفي حين أتاحت الترتيبات العائلية إمكانية إدماج هؤلاء الأقارب في الأسر القائمة، بمنحهم حقوقاً قانونية للعيش في الدار نفسها أو بالحصول على بعض الإيرادات الإضافية، لتعزيز مكانتهم داخل العائلة.

وانعكست أيضاً أهمية بعض أنماط العلاقات العائلية في هذه الأوقاف. إذ يظهر عدد الأوقاف العلاقات الوثيقة بين الأشقاء وأبناء الأشقاء بتسمية هؤلاء الأقارب مستفيدين أساسيين أو ثانويين. ومن الناحية الأخرى، لم يكن الأقرباء الأبعد يعينون حتى كمستفيدين متبقين. وإذا انقرض نسل الواقف المباشر أو نسل المستفيدين الأصليين، فإن هذه الأملاك تنتقل إلى أعمال خيرية ولا تنتقل إلى الأقرباء الأبعد. ولا يعرف تماماً كيف كانت هذه الترتيبات تنفذ في الواقع مع مرور الزمن - من هم الأشخاص الذين يقيمون في بيت العائلة، ومدى تكرار انقراض النسل - ولا يمكننا من معرفة إلى أي مدى كانت في الواقع توضع هذه الأحكام قيد الممارسة.

وكان إشراك معظم الأفراد من عائلات الطبقة العليا في النشاطات الوقفية ينحصر إما بالأوقاف الخيرية أو بالأوقاف العائلية الصغيرة المستخدمة لأغراض محددة. وكانت موارد عدد قليل نسبياً من هؤلاء الأفراد الاقتصادية ترتبط بالأوقاف. لذلك، ففي حين كانت هذه الأوقاف تنشئ روابط اقتصادية بين أفراد العائلة، فإن هذه الروابط لم تكن ملزمة جداً نظراً لمحدودية الموارد التي تنطوي عليها هذه الأوقاف.

أما بالنسبة لبعض الأفراد والعائلات، فكان الوقف يستخدم كوسيلة رئيسية لتوريث موارد العائلة من جيل إلى آخر، وكانت إيرادات الأوقاف تشكل أساس

الثروة والقوة الاقتصادية للعائلة، وذلك لأن شطراً هاماً من ميراث العائلة كان يرتبط بملكية الوقف. وسنبحث في القسم التالي في هذه الأوقاف الكبيرة.

الأوقاف وانتقال الملكية وبنية العائلة

في حين كان عدد الأوقاف الصغيرة كبيراً، كان للأوقاف الضخمة، رغم قلة عددها مقارنة بالأوقاف الصغيرة، تأثير أكبر بكثير على النسيج الحضري وعلى الاقتصاد وعلى العائلات التي أقيمت من أجل فائدتها. فقد كان عدد كبير من أكثر العقارات التجارية والسكنية قيمة في المدينة والأراضي الزراعية في الضواحي المحيطة بها، تشكل جزءاً من هذه الأوقاف الكبيرة. وكانت معظم الأوقاف الكبيرة، في جزء منها على الأقل، أوقافاً عائلية، وكانت العائلات البارزة تمتلك معظم هذه الأوقاف. وكانت بعض العائلات ترتبط بالأوقاف القديمة كمستفيدة منها أو متولية عليها أو كليهما. وأقامت عائلات أخرى أوقافاً جديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبسبب مختلف الطرائق التي ارتبطت فيها هذه العائلات بالأوقاف، يمكننا أن نبحث في العلاقة بين الوقف ونقل الملكية والعائلة من وجهتي نظر مختلفتين هما: الظروف التي استخدم فيها الوقف كواحدة من سبل الميراث وتأثير هذا الشكل من نقل الملكية على العائلة وعلى الأملاك مع مرور الزمن. (27)

فقد تم تشييد ثلاثة عشر وقفاً كبيراً في حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر. (28) وشيدت عشرة أوقاف كبيرة أخرى في حلب في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أنشأ الولاة العثمانيون معظم الأوقاف في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما ذكرنا سابقاً، ارتبط العديد منها بمشاريع تنمية حضرية وتشديد أبنية عثمانية رئيسية. علماً أن بعض هؤلاء الولاة، مثل بهرام باشا وخسرو باشا لم يقيموا في المدينة إلا لفترات قصيرة. وفي حين

خصص جزء من إيرادات هذه الأوقاف لأغراض خيرية كانت لا تزال تعمل لفائدة المدينة، ذهب ما تبقى من الإيرادات إلى جيوب ذرية الواقف الذين كانوا يعيشون في إسطنبول أو في أماكن أخرى. (29) إلا أن عدداً من المسؤولين العثمانيين الآخرين، خلفوا وراءهم نسلا في المدينة ظلوا يستفيدون من هذه الأوقاف وكانوا متولين عليها. فقد كانت عائلة عدلي سليمة دوقة كين محمد باشا، والي حلب في عام 1557 وراعي جامع العادلية. وكان لعائلة شيخبندر حقوق بوقف بيوني أغري محمد باشا (كان والياً على حلب في عام 1656) من خلال سلف من فرع الأم. وكانت عائلة قاباد باي متولية ومستفيدة من أوقاف موضياب أحمد باشا وزوجته هومايون خانم، الذي أنشئ في عام 1595 وفي عام 1584 على التوالي. وكانت أسرة ناصر الدين بك على تمتلك وقف أحمد باشا مرعشلي الذي أقيم في عام 1666. وشأن عائلة شيخبندر، ارتبطت هاتان العائلتان بمؤسسي هذه الأوقاف عن طريق الأم. وبالإضافة إلى الأوقاف الضخمة التي شيدها الولاة العثمانيون، هناك الأوقاف الكبيرة التي أقامها آخر السلاطين المماليك قانصوة الغوري، قبل الغزو العثماني بفترة قصيرة. وشمل هذا الوقف مناطق واسعة من الأراضي في سورية ومصر شاركه فيها عدد من الرقيق المعتوقين خاصته، الذين استقروا في أجزاء متعددة من سورية ومصر العثمانيتين بعد دخول العثمانيين. وكانت عائلة الغوري، سليمة أحد هؤلاء الرقيق المعتوقين، من العائلات البارزة في حلب خلال هذه الفترة. وهناك وقفان كبيران آخران لم ينشئهما مسؤولون عثمانيون، بل أنشأهما تجار أغنياء، هما وقف محمد عليبي (1590) ووقف أحمد زهراوي (1654). وبحلول القرن الثامن عشر، كانت عائلة الكواكبي تحوز هذين الوقفين. وكان أحد أسلاف الكواكبي ويدعى أحمد (توفي 1614)، قد تزوج ابنة عثمان عليبي، كما تزوج ابن حفيده، ويدعى أحمد كذلك (توفي 1712) عفيفة زهراوي. (30) وعندما كان ينقرض فرع الذكور في العائلة، يصبح المستفيدون من الوقف سليلو العائلة من فرع الإناث. بمعنى آخر، حصلت العائلات المستفيدة من الأوقاف القديمة في أربع من العائلات الست هذه،

على حقوق الأوقاف عن طريق الإناث. ويجب تأكيد أهمية المرأة في تحويل موارد اقتصادية هامة، على النحو الذي كانت تمثله هذه الأوقاف.

كانت أوقاف عثمان باشا (1724) و أحمد طه (1752) وحاج موسى أميري (1764) الأنفي الذكر، أكبر الأوقاف في القرن الثامن عشر وأكثرها بروزاً. وشأن أوقاف المسؤولين العثمانيين الضخمة في فترة سابقة، ارتبط إقامة الأوقاف الثلاثة بتشديد مبان جديدة، واستخدم جزء من إيرادات كل منها في وقف هذه المباني. وذهب الباقي إلى عائلات الواقفين. (31) أما الأوقاف الكبيرة الأخرى فكانت مجرد أوقاف عائلية، شملت وقفين أنشأهما عبد الوهاب عمادي في عام 1731، وآخر شيده عبد الرحمن باشا في عام 1751، ووقف شيده مصطفى جابري (1784) وولديه، عبد القادر وعبد الله (1787)، ووقفان أنشأهما حسن الكواكبي (1801)، ووقفان أنشأهما قاسم فنصة (1811، 1816)، وسبعة أوقف أقامها إسماعيل الشريّف (1824-1826)، ووقفان أقامهما إبراهيم سياف (1834) (32). وبالقاء نظرة إلى هذه الأوقاف الضخمة، التي استخدمت جميعها تقريباً كشكل من أشكال نقل الملكية إلى جانب أهداف أخرى، تبرز لنا نقطتين، النقطة الأولى أن جميع هذه الأوقاف كانت تمتلكها عائلات الأعيان المحلية، حتى تلك الأوقاف التي أنشأها في الأصل المسؤولون العثمانيون. والنقطة الثانية أن عدداً قليلاً نسبياً من العائلات أو الأفراد استخدم الوقف كوسيلة من وسائل إدارة ميراث العائلة. وبصورة عامة، ارتبطت ثلاث عشرة عائلة (13 في المائة من مجمل العائلات تقريباً) بالأوقاف الضخمة خلال الفترة قيد الدراسة، إما من خلال الأوقاف القديمة التي كانوا هم المستفيدون منها أو من خلال أوقاف جديدة. ولم يكن عدد العائلات كبيراً. إلا أن كمية العقارات التي كانت تسيطر عليها كأوقاف يجعل نشاطاتها في هذا المجال موضوعاً هاماً ينبغي متابعته.

وتتيح الأوقاف الضخمة التي شيدت في السنوات الأولى من الحكم العثماني فرصة فريدة لمعرفة ما يحدث لهذه الأوقاف مع مرور الزمن، ودراسة الأهمية

الاقتصادية والرمزية لهذا الأسلوب المتبع في التوريث وفعاليته. وسنستخدم وقف الغوري كنموذج لبحث تأثير هذا الأسلوب في التوريث. ولم يكن هذا الوقف عاديا بسبب ضخامته ووجود دعاوى قضائية كثيرة بشأنه خلال هذه الفترة، وبرز ذلك في المصادر. وفي الوقت نفسه، كانت القضايا المرفوعة بشأنه تشابه الأوقاف القديمة الأخرى، إن لم يكن بنفس الدرجة، مما يجعله دراسة حالة مفيدة.

وواجه المتولون ممن كانوا يديرون وقف الغوري، وجميعهم من أفراد هذه العائلة، ثلاث مشاكل رئيسية خلال هذه الفترة. الأولى، وجود سلسلة من الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل أفراد زعموا أنهم لم يحصلوا على حصتهم من إيرادات الوقف. وأكد بعض هؤلاء أنهم كانوا ينتمون إلى فروع العائلة. واعتزست الجهود الرامية إلى إثبات أو تفنيد هذه المزاعم عقبات هامة. وزعم المطالبون أنهم كانوا ينتمون بصلة القرابة إلى الرقيق المعتوق نفسه الذي أنشأ العائلة المعروفة بعائلة الغوري، إلا أن الصلات بين فروع العائلة تعود في أغلب الأحوال إلى حوالي مئتي سنة، وتم العثور على عدد من السجلات التي يمكنها أن تحل النزاع نهائيا. وكان في بعض الدعاوى القضائية الأخرى حالات طالب فيها عدد من الأشخاص من سلالات ينتمون إلى فروع نسوية بحقوقهم في الاستفادة من الوقف، إلا أنهم حرموا من هذه الحقوق لانحدارهم من فروع نسوية. وتم رفع أربع عشرة دعوى إلى المحاكم بين الأعوام 1772 و 1841. وحكمت المحكمة في بعض القضايا لصالح المدعين لقناعتها بكفاية الأدلة. ولم تحكم في قضايا أخرى لصالحهم. وسواء كانت هذه المطالبات شرعية أم لا، فإن أهمية أوقاف الغوري وحجمها، فضلا عن الصعوبات التي تكتنف توثيق جميع أفراد العائلة عبر أجيال عديدة، جعلت من الوقف هدفا محتملا لمثل هذه المطالبات. كما رفع بعض المتولين أنفسهم قضايا في محاولة منهم لحرمان الأشخاص من الحصول على فوائد الوقف للحيلولة دون تقسيم الإيرادات أكثر.

أما المشكلة الثانية التي واجهتها الأوقاف القديمة فهي تتمثل في تقسيم الإيرادات التي أثارها المتولون ضد المطالبات الجديدة للحصول على إيرادات من الوقف. إذ ستتناقص الإيرادات التي يحصل عليها الأفراد من الوقف، حتى الأوقاف الواسعة والمزدهرة كوقف الغوري، مع مرور الزمن إذا ازداد عدد الأشخاص المتمتعين بحقوق في الأوقاف. وتبين إحدى الدعاوى القضائية ذلك. فقد رفع أحد أفراد العائلة دعوى ضد المتولي وقال إنه كان يجب أن يحصل على إيرادات تعادل حصة أبيه المتوفى من الوقف وليس المبلغ الذي يحصل عليه الآخرون من جيله. واستند بمطالبته إلى وفاة أبيه المبكرة ووراثته لحصة أبيه. وكان الدافع وراء مطالبته يكمن في الفرق الكبير في الإيرادات التي يحصل عليها الجيلان. فقد كان أبوه يحصل من الوقف على دخل سنوي قدره 500 قرش، في حين كان يحصل هو على 140 قرشا فقط، ولم يحكم القاضي لصالحه. (33)

ومارست الحكومة العثمانية ضغوطا على الأوقاف. ويصعب الحكم على أثر خطورة هذه الضغوط التي مارستها الحكومة خلال المئتي سنة أو نيف من وجود الأوقاف دون إجراء بحوث شاملة في السجلات العثمانية. إلا أنه يبدو أن الدولة حاولت فرض ضرائب على جميع الأوقاف أو على جزء منها أو كانت تصادرها في أوقات مختلفة. إذ كانت الأوقاف التي تشمل أراضي زراعية منتجة للحيوب، كما هو الحال في قضية آل الغوري، تتقاطع مع الإيرادات العثمانية، وبذلت الدولة العثمانية جهودا عديدة بين وقت وآخر لاستعادة هذه الأراضي (34). فقد حاولت الحكومة أن تفرض ضرائب على الأراضي التي كانت جزءاً من وقف الغوري مرتين على الأقل خلال هذه الفترة كما يظهر من القضايا التي طلب من المتولين حماية الأوقاف من مثل هذه التجاوزات.

ورغم هذه المشاكل، يبدو أن العلاقة بين إنشاء الوقف والثروة والسلطة ومكانة العائلة كانت على قدر من الأهمية. ومع انقضاء بضعة أجيال، تناقصت الفوائد الاقتصادية المباشرة التي يحصل عليها الأشخاص ممن كان يحق لهم الحصول على

إيرادات من الأوقاف إلى حد كبير. وحتى لو كان الوقف كبيراً جداً، كانت الإيرادات السنوية التي يحصل عليها المرء من الأوقاف تنخفض في معظم الحالات. وحتى لو لم يزد عدد المستفيدين جيلاً بعد جيل، كان من الممكن أن تؤدي تأثيرات التضخم والتقلبات الاقتصادية إلى تناقص هذه الإيرادات. أي أنه لم يكن بوسع المستفيد من إيرادات وقف عائلة كبيرة أن يعتمد على هذا الوقف وحده، إذا رغب (أو رغبت في بعض الحالات) في أن يكون غنياً وذا نفوذ وقادراً على حماية مركزه ومكانته.

إلا أنه قد تكون الفوائد الاقتصادية غير المباشرة في غاية الأهمية. إذ يعزى جزء كبير من ثروة عائلة الغوري في منتصف القرن الثامن عشر إلى إقراض المال. إذ كان أفراد العائلة يقرضون المال في أحيان كثيرة إلى القرى من أجل الأراضي التي كانت تشكل جزءاً من الأوقاف بغية دفع الضرائب وشراء البذور والحيوانات، واحتياجات أخرى مرتبطة بالزراعة. علاوة على ذلك، كانوا يقدمون قروضا طويلة الأجل إذا لم يتمكن القرويون من الوفاء بتسديد دفعاتهم إلى الوقف. وكانت الديون طويلة الأجل هذه تدر أرباحاً كبيرة على آل الغوري. وبما أن تسديد الدفعات للوقف كان يتم في غالب الأحيان على شكل دفعات عينية، فكانوا يحصلون على بعض إمدادات الحبوب في الإقليم. (35) ولم يكن إقراض المال والعمل في تجارة الحبوب يعني الثروة فحسب، بل النفوذ كذلك.

كما كان المتولون على الأوقاف الكبيرة هذه يجنون فوائد جمة من منصبهم. ففي حين كانوا يحصلون على فوائد اقتصادية مباشرة من خلال رواتبهم، كانت المزايا الأكثر أهمية تتمثل في النفوذ الاقتصادي المستمد من إدارة أملاك واسعة في حلب وفي أماكن أخرى، وفرص العمل كمتولين على أوقاف أخرى. وتتضح هذه الفوائد في حالة آل العادلي. فبخلاف آل الغوري، لم تكن تظهر عائلة عدلي كثيراً في سجلات المحكمة في هذه الفترة. إذ يبدو أن العائلة، أو فرع العائلة المقيم في حلب آنذاك، كان صغيراً نسبياً. فقد كانت تقيم في دار كبيرة في حي البياضة ولم

تكن ناشطة في الأعمال التجارية المرئية في المصادر: شراء وبيع العقارات، إقراض المال إلى القرى، أو الدخول في نزاعات حول الأوقاف. وكانت قاعدتها الاقتصادية الرئيسية تتمثل في امتلاك الأراضي وأنواع أخرى من العقارات التي كانت تسيطر عليها من خلال وقفها. وكان بعض أفراد العائلة ينتمي إلى طبقة العلماء، بمن فيهم عبد اللطيف العادلي الذي كان يعمل مدرسا ومتوليا في المدرسة العسرونية، كما عمل لفترة وجيزة نقيباً للأشرف في عام 1780. (36) إن ما يثير الاهتمام بشأن آل عدلي هو أن أفرادها عملوا متولين للعديد من المؤسسات الدينية الأخرى، بما في ذلك الخسروية. (37) ولعله ليس من المصادفة أن أفراد العائلة الذين كانوا يديرون وقف العادلية كانوا متولين أيضاً على وقف عثماني كبير آخر، لذلك كان بوسعهم الاستفادة من الإشراف على أراضي شاسعة كانت تشكل جزءاً من هذا الوقف.

ويصعب توثيق العلاقة بين الوقف ومكانة العائلة واستمرارها لفترة طويلة. وكما ذكرنا في الفصل الأول كان هناك عدد قليل من العائلات "الراسخة" في الطبقة الراقية في حلب خلال الشطر الثاني من القرن الثامن عشر. وكان بوسع معظم هذه العائلات تتابع سلفها حتى نهاية القرن السابع عشر أو إلى بداية القرن الثامن عشر فقط. ومن المثير للاهتمام أن أغلب العائلات "الراسخة" المتبقية، التي كان بوسعها تتابع أصولها حتى القرن الأول من الحكم العثماني، كانت على صلة بأوقاف ضخمة. وسواء كان ذلك عرضياً أم مرتبطاً بفوائد ملموسة وغير ملموسة لهذه الأوقاف، فلا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشيء من التأكيد. وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي إجراء دراسة هذه العائلات على مدى قرون، تبحث في شتى العوامل التي تؤثر على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ذلك، فقد كانت الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الآتية الذكر، وكذلك المكانة وربما الإحساس بهوية العائلة وتضامنها مدعمة بمصالحها المشتركة في هذه الأوقاف، على قدر من الأهمية.

ومما لاشك فيه فقد أدت الفوائد طويلة الأجل المستمدة من هذه الأوقاف دوراً في القرار الذي اتخذه آخرون لاستخدام هذا الشكل من توريث العائلة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد اختار عدد قليل نسبياً من العائلات أو الأفراد هذا الأسلوب في نقل ميراث العائلة، إلا أن ضخامة ثروة الميراث ومكانة الواقفين البارزة في حلب، تضفي أهمية خاصة على هذه الأوقاف. ومن معرفة من هم الواقفون والأساليب التي تمت فيها هذه الأوقاف يمكن أن نعرف السبب الذي دعا البعض لاختيار هذا الشكل من نقل ثروة العائلة إلى الجيل التالي، فضلاً عن نتائج ذلك على حدود العائلة والعلاقات فيما بينها.

وبالطبع كان جميع واقفي هذه الأوقاف العائلية الكبيرة الثلاث عشرة من الرجال الأثرياء، وذلك لأنهم لولا ذلك لما كان بوسعهم إنشاء أوقاف كبيرة. كما كانوا، فيما عدا حسن الكواكبي، من عائلات لم يمتص على استقرارها في حلب أكثر من جيلين عندما أنشؤوا أوقافهم. (38) بمعنى آخر، كان إنشاء وقف كبير يرتبط بتوطيد مركز المرء في طبقة الأعيان. (39) وورث هؤلاء الواقفون ثرواتهم أو مجموعها من مصادر شتى منها التجارة وإقراض المال والالتزام وحياسة الأرض أو العمل لدى حكومة، ثم حولوا جزءاً كبيراً من هذه الثروة إلى عقارات. وتعتبر أوقاف آل الجابري مثلاً جيداً عن ذلك. فثمة وقفان مختلفان، وهما وقف مصطفى ووقف مشترك أقامه والداه، عبد القادر وعبد الله بعد ثلاث سنوات. إلا أنه يجب معاملتهما كوقف واحد لأن شروطهما كانت نفسها تماماً. ولا تعرف تماماً القاعدة الأصلية لثروة آل الجابري. وما نعلمه أن العائلة أصبحت في منتصف القرن من عائلات العلماء المعروفة، وأقام أحمد والد مصطفى وقفاً عائلياً، رغم أنه لم يكن من ذات مستوى الأوقاف التي أقامها ابنه وأحفاده. وفي الشطر الأخير من القرن الثامن عشر، جمع مصطفى وأبناؤه ثروة إضافية من التزام الأراضي وإقراض المال. وفي السنوات الخمس التي سبقت إنشاء الأوقاف الأولى، استخدم جزء هام من هذه الثروة لشراء العقارات. وتم شراء بعضها من أفراد العائلة الآخرين، بيد أن معظمها

كان من العقارات الجديدة. وأضيفت العقارات المشتراة حديثاً إلى العقارات التي ورثها مصطفى من أبيه وشكلت أساس الأوقاف. وفي حالات أخرى تتضح أنماط مماثلة من شراء العقارات على نطاق واسع. فقد أقام إسماعيل الشريف أوقافه السبعة خلال ثلاث سنوات، منذ عام 1824. وبين الأعوام 1819 و 1826، اشترى عقارات كثيرة، واكتسب عقارات أخرى عن طريق تبادل الأوقاف. كما ورث إسماعيل عقارات من أخيه وشريكه نعمان (توفي سنة 1822)، الذي أخذ هو نفسه يشتري أعدادا كبيرة من العقارات منذ عام 1817. وفي عام 1824 أنشأ إسماعيل أول وقف من أوقافه السبعة، وأقام وقفا آخر قبيل وفاته في عام 1826. (40)

وكان استخدام أشكال أخرى من الثروة لشراء عقارات شائعاً بين عائلات الأعيان هذه في حلب خلال هذه الفترة، التي يرجح أنها كانت وسيلة لضمان استقرار الأسرة لفترة طويلة من خلال الاستثمار في أشكال من الثروة تكون أقل ربحاً لكنها آمنة وأكثر استقراراً. إلا أن عدداً قليلاً نسبياً من العائلات ذات الحراك الاجتماعي الصاعد - حتى الأقرباء الأدينين لبعض هؤلاء الواقفين، مثل يوسف الجابري (أخ مصطفى) أو عبد القادر الشريف (عم إسماعيل) فقد اتخذوا الخطوة التالية المتمثلة في استخدام هذه العقارات لإقامة أوقاف. لذلك، فإن اتخاذ قرار يتعلق بربط عقار بوقف ما كان يتأثر بأكثر من مجرد الثروة وملكية العقار والرغبة في تعزيز مكانة الفرد. وكان العامل الحاسم الظاهر الآخر يتمثل في التدخل بنشاط في القلاقل السياسية خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ حلب. وباستثناء موسى أميري وقاسم فنصة، اللذين كانا كليهما من التجار الأغنياء ولم يشاركا في السياسة المحلية، فإن جميع هؤلاء الواقفين كانوا يشغلون مناصب سياسية أو شبه سياسية في حلب في فترة ما من حياتهم. وذلك من عثمان باشا، المسؤول العثماني الذي أصبح والياً على مدينته المحلية لفترة سنة؛ وإسماعيل الشريف الذي شغل منصب متسلم المدينة من عام 1824 وحتى 1826، وإلى عبد الله جابري مفتي الحنفية من عام 1786 إلى 1790، وثانية من عام 1794 وحتى عام 1798 ومن عام

1800 وحتى عام 1805، الذي لم يكن منصباً "سياسياً" بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا أنه كان من الممكن استخدامه كوسيلة لممارسة السلطة السياسية، وكان منصباً يؤهل شاغله لأن يكون عضواً في ديوان المدينة. وبالإضافة إلى شغل المناصب، شارك العديد من هؤلاء الواقفين في الصراع الفئوي في المدينة. ويوحي النشاط السياسي للواقفين بأن الأشخاص الذين أنشؤوا أوقافاً كبيرة، والذين استخدموا ذلك كوسيلة لنقل قدر هام من ثروتهم إلى الجيل التالي، بأن الدافع وراء ذلك ربما كان أكثر من مجرد أمنية لإثبات أنهم "بلغوا" غايتهم. كما يدل توقيت هذه الأوقاف على أمور عديدة، وذلك لأن عدداً منها أنشئ بعد حدوث أزمة سياسية بفترة وجيزة، حيث كان تعرض الأشخاص المعنيين للضرر واضحاً. ويبدو كما لو أن الرغبة في توفير شيء من الأمان لعائلاتهم أمراً في غاية الأهمية. فقد خطط هؤلاء الواقفون بدقة لإقامة أوقافهم، ومما لا شك فيه كانوا يدركون الأخطار التي تنطوي عليها نشاطاتهم السياسية. وقد أتاح الوقف فرصة أفضل بكثير لحماية عائلاتهم من أن تلحق بهم كارثة إذا تعرضوا لهزيمة سياسية أو في حال وفاتهم وترك عقاراتهم تنوء بالديون.

وفي حين كان القرار المتخذ بتحويل موارد اقتصادية هامة إلى وقف جزءاً من عملية ترسيخ المكانة والنفوذ ويرتبط بالطموحات والظروف السياسية، فقد كان يرتبط أيضاً بالآليات الداخلية للأسرة. وتتيح لنا الأساليب التي أنشئت فيها هذه الأوقاف معرفة المفاهيم المتعلقة بالسلطة، والعلاقات بين الجنسين، وحدود الأسرة داخل هذه العائلات. فعندما تستخدم الأوقاف وسيلة أساسية لنقل الثروة من جيل إلى آخر، كما كان الحال بالنسبة لهذه العائلات الكبيرة، كانت هناك جهود واضحة لفرض هيمنة أبوية أكبر. إن طبيعة الوقف نفسه، كشكل مشترك من أشكال حياة العقار التي كانت تمنح نفوذاً كبيراً، على الأقل من الناحية النظرية، إلى متولي الوقف، وتحد من حقوق المستفيدين الآخرين من الحصول على الإيرادات بدلا من السيطرة على العقار نفسه. وكان تأثير هذا التقييد على حصول

الأفراد على الموارد الاقتصادية أكبر بكثير عندما تضم الأوقاف ميراث العائلة كله وليس جزءاً منه. ففي هذه الأوقاف الكبيرة، ذهب الواقفون شأواً أبعد لاستحواذ هيمنة أبوية باسـتـراط أولوية الذكور فيما يتعلق بالفوائد وسلطة الذكور على إدارة الأوقاف وبتقييد حقوق المرأة تجاهها. وقد منحت الأوقاف الكبيرة جميعها باستثناء وقف واحد فقط نصف حصة الرجال. وهذا الاستثناء هو أحد أوقاف إبراهيم سياف. وقد يبدو أن هذا الاستثناء هو أكثر من الحقيقة، وذلك لأن أوقافه الأخرى قيدت حقوق ذريته من الإناث. ⁽⁴¹⁾ علاوة على ذلك، كانت توضع بعض الشروط لتقييد حقوق الإناث أو حقوق ذريتهن بشكل متكرر في الأوقاف الأكبر. وقد قيدت إحدى تلك الشروط حقوق المرأة في إيرادات الوقف في حال زواجها. ومنع شرط آخر البنات المتزوجات من الإقامة في بيت العائلة. وحرمت شروط أخرى حق جميع الذرية من الإناث من الاستفادة التامة بهذه الحقوق أو سمحت لبعضهن فقط، مثل ذرية الذكور من الإناث، من الحصول على هذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، اشترط عبد الله وعبد القادر جابري في وقفيهما حرمان النساء من حقوقهن في الوقف عندما يتزوجن، وأن يحصل بعض ذريتهن من الذكور على بعض حقوق الوقف، ولكن نصف الحقوق الممنوحة للذرية من الذكور فقط ⁽⁴²⁾. وقد وضع حسن الكواكبي قيوداً على حق إقامة الإناث العازبات من بناته وذريتهن في بيت العائلة في البندرة. ⁽⁴³⁾ بمعنى آخر، كانت هذه الأوقاف تعيل النساء العازبات أو الأرامل، إلا أنها كانت تتوقف عن إعالتهن ما أن يتزوجن. ولم تكن جميع هذه الأوقاف تفرض مثل هذه القيود، إلا أن العديد منها فعل ذلك. وهنا يبرز الفرق بين الأوقاف الكبيرة هذه والأوقاف الصغيرة التي كانت تمنح النساء حقوقاً مساوية لحقوق الرجال كمستفيدات في الكثير من الحالات، بل وحتى كن مستفيدات يتمتعن بامتيازات في البعض منها.

كما استبعدت النساء عن إدارة هذه الأوقاف الضخمة إلى درجة كبيرة، باختلاف واضح مع الأوقاف العامة والأوقاف العائلية التي كانت تعين النساء فيها

عادة متوليات عليها، وفي العديد من الحالات كان بوسعهن تحويل هذا الحق النظري إلى سيطرة حقيقية على الوقف. أما في معظم الأوقاف الكبيرة، فلم يكن يسمح للنساء بتوليها. ويستثنى من ذلك مصطفى الجابري الذي لم يحرم ذريته من النساء من هذا المنصب. فقد سمح حسن الكواكبي لأبناء الإناث من ذريته العمل كمتولين، وهو شرط تبين أنه هام، وذلك لأن ذريته المتبقين على قيد الحياة كانوا من البنات فقط (44). فقد انتقلت إدارة وقفه إلى يد زوج ابنته مصطفى إبراهيم زادة وذريته. وقد سمح إبراهيم سيف لذريته من النساء العمل كمتوليات، ولكن بعد انقراض ذريته من الذكور جميعهم (45).

إن أهمية هذه الشروط المفروضة على الأوقاف الكبيرة لا تتضح بمقارنتها بالأوقاف الصغيرة فقط، بل بمقارنتها كذلك بتلك الأوقاف الكبيرة والقليلة نسبياً التي أوقفتها نساء من تلك العائلات. ولا يوجد وقف كبير من تلك التي أوقفتها نساء يزيد حجمه على أي وقف من أوقاف الرجال. بيد أنه توجد ثلاثة أوقاف أقامتها نساء وهن: شرف الجابري وصالحة طيبي وعفيفة غنام، كانت أكبر بكثير من أوقاف نسائية أخرى، وأكبر كذلك من العديد من الأوقاف التي أقامها رجال. فقد كانت شرف الجابري أخت عبد الله وعبد القادر الجابري، وأرملة محمد بن يوسف الجابري ابن عمها من الدرجة الأولى. وعندما أقامت وقفها في عام 1820، كان قد مضى على وفاة زوجها ثلاثين عاماً تقريباً، وكان ابنها محمد، ولدها الوحيد الذي بقي على قيد الحياة، قد مات مؤخراً. وقد خصص الوقف الذي أقامته لأحفادها وذريتهم على حد سواء. واشترطت على أن يكون متولي الوقف بعد وفاتها أكثر ذريتها جدارة، بغض النظر عن جنسه. وأقامت صالحة طيبي، زوجة عيسى أميري، ابن الحاج موسى أميري، وقفاً في عام 1785 يتألف من اثني عشرة قطعة معظمها من العقارات التجارية لأولادها وذريتهم. وكان على الأولاد تقاسم الإيرادات بالتساوي. وفي الأجيال اللاحقة، حصل الذكور على ضعف حصة الإناث. وفي هذه الحالة، لم يتم تعيين أي متولي (46). وأخيراً، أقامت عفيفة غنام

وقفا في عام 1794 من عقارات ورثتها من زوجها، إسماعيل زعيم، وكذلك من بعض العقارات التي اشترتها. ومن بين الاثني عشر عقاراً، تملك في اثنين منها نصف الأسهم، التي يبدو أنها حصتها من دار زوجها. أما العقارات الأخرى فكان جلها عقارات تجارية. وقد خصصت الوقف لابنتها الوحيدة شرف، الذي سيتقاسمه الذكور والإناث من ذريتها بعد وفاتها بالتساوي، ويمتلك جميعهم الحق في الإقامة في البيت. (47)

ورغم قلة عدد الأوقاف من هذا النوع، فهي تشترك في بعض الأنماط المثيرة للاهتمام. إذ يضم ثلاثتها عقارات هامة، تكفي لتوفير قدر من الأمان الاقتصادي إلى المستفيدين منها، حتى لو لم تكن تمثل كامل ميراثهم أو جزءاً هاماً منه. وقد أقيمت جميع هذه الأوقاف في الفترة التي أعقبت وفاة الرجال الهامين: بالنسبة لشرف الجابري بعد وفاة ابنها بفترة وجيزة، الذي عاشت معه خلال فترة ترميلها الطويلة، والمراأتان الأخريان بعد وفاة زوجيهما. علاوة على ذلك، فعندما تقيم المرأة وقفاً، فإن احتمال معاملتها للذكور والإناث بالتساوي أكبر. أي أنهن لم يكن يبدن اهتماماً كبيراً بتخصيص العقارات والإيرادات للأفراد الذكور من العائلة فقط ووضعها تحت إدارتهم، كما كان يفعل الرجال. فلم تكن الفروق بين الجنسين هامة في هذا المجال.

وبالمقارنة مع الشروط الأكثر شمولاً المتعلقة بالمرأة في العديد من الأوقاف الصغيرة والكبيرة التي أوقفها النساء، تعتبر القيود المفروضة على المستفيدات في الأوقاف الكبيرة التي أوقفها الرجال هامة. ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه لم تكن تحرم النساء تماماً من فوائد الأوقاف. وبشكل عام، لم تستخدم عائلات الأعيان في حلب أوقاف العائلة لحرمان المرأة من أي سهم من الميراث، أو لترسيخ مكانة الابن البكر، باستثناء وقف واحد بدا أنه يأخذ هذا المنحى:

فقد أقام قاسم فنصة وقفا منح فيه لابنه عبد الله أفضلية واضحة على أولاده الآخرين. إذ تم تخصيص نصف إيرادات الوقف لعبد الله، في حين يتقاسم النصف الآخر كل من عبد الله وأخواته الخمس وزوجة قاسم فنصة أمة الله خانجي، وكذلك أي طفل آخر ينجبه الواقف، بحيث يحصل الذكور على ضعف ما تحصل عليه الإناث. وفي وقف عائلي ثان، أقيم بعد هذا الوقف بخمس سنوات، لم يخص قاسم فنصة إيرادات الوقف لابنه عبد الله هذه المرة، بل كان أحد المستفيدين مع أخواته الأربع، لكنه يحصل على نسبة الضعف. (توفيت الأخت الأخرى وزوجة قاسم خلال السنوات الخمس التي تخللت ذلك) ⁽⁴⁸⁾ وتعد شروط وقف فنصة الأول هامة لفراستها. إذ لم تكن هناك أمثلة أخرى عن حصول ذكور على حصص كبيرة من الإيرادات على نحو غير اعتيادي. وفي جميع الحالات الأخرى، كانت البنات يحصلن على نصف حصة الأبناء، وفق نظام الميراث الإسلامي.

إلا أن الجهود التي بذلها الواقفون الذكور لضمان بقاء ميراث العائلة سليما وتحت سيطرة كبير العائلة الذكر لم تتكلل بالنجاح دائما. وحتى في حال تقييد حقوقهن، كانت النساء مسؤوليات الوقف تقع على عاتقهن في نهاية الأمر. ففي عام عائلتين من هذه العائلات، تولت نساء إدارة الأوقاف خلال جيل واحد. ففي عام 1832، بعد وفاة قاسم فنصة بحوالي سنتين، نشأ نزاع بين أولاده وأحفاده الباقين على قيد الحياة بشأن أحقية الوقف. وفي هذه الفترة، تولت زينب ابنة قاسم إدارة الوقف، وذلك لأن ابنه عبد الله، وإحدى بناته ليلي، كانا قد توفيا قبل وفاة قاسم. وادعت زينب وأختها الباقيتان على قيد الحياة، عيشة وفاطمة، أن جميع إيرادات الوقف هي من حقهما. وفي هذه الحالة، رفعا ابنتا أختيهما القاصرتين، وهما عفيفة ابنة ليلي وخديجة ابنة عبد الله دعوى عليهما. وادعتا أنهما بصفتيهما من أولاد المستفيدين الأصليين بالوقف، فينبغي أن تحصلا على نصيبهما من إيرادات الوقف لفترة السنتين السابقتين. وأنكرت زينب ذلك، وقالت إنه بما أن

أخاها وأختها قد توفيا قبل وفاة أبيهم، فإنهن لم يحصلن على ذات الحق الذي كانتا ستحصلان عليه قبل وفاته، ولذا لا يحق لذريتهما الحصول على إيرادات الوقف. بمعنى آخر، فقد مات أي حق كانتا تتوقعان الحصول عليه مع وفاتهما. وأحيلت القضية إلى المفتي، الذي حكم لصالح المدعيتين. (49) وتثير هذه القضية بعض الأسئلة المعقدة المتعلقة بالحقوق المتعلقة بالأوقاف بالأسلوب الذي أنشأت فيه، وتعرض أحد القرارات الواضحة بشأن القضايا القانونية التي تكتنف هذه الحقوق، وتوضح كيف يمكن أن تكون الحقيقة مغايرة لنوايا الواقف. فقد بدا أن قاسم أراد أن يخصص جزءاً من هذا الميراث على الأقل لكي يستخدمه ابنه وذرية ابنه فقط. إلا أنه بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالوراثة، فإن ابنه لم يتوف قبله فحسب، بل توفي مخلفاً ابنة صغيرة. وانتقلت العقارات كلها بالإضافة إلى إدارة الوقف، إلى يد بنات قاسم الثلاث الباقيات على قيد الحياة.

وكانت حالة حسن الكواكبي مشابهة. فقد كان لديه عند وفاته ثلاث بنات فقط على قيد الحياة، ولم تكن إحداهن مؤهلة عقلياً. وتولت إحدى بناته منصب متولي على أوقافه، وكذلك على وقفين آخرين من أوقاف العائلة، وهما وقف جدما أحمد، ووقف سلفهما أحمد علي لفترة قصيرة. وتسلم بعدها ابنها ثم ابن ابنة عمتها خديجة. وأصبح بيت العائلة في البندرة مكان إقامة أولادها وأحفادها من عائلة إبراهيم باشا. وانتقلت أوقاف الكواكبي الأقدم، بما فيها الأوقاف المتصلة بجامع العائلة في حي الجلوم إلى ابن عمها، لكنه لم يطالب بأوقاف العائلة الأحدث تلك. وفي غياب الأولاد الذكور، انتقلت الأوقاف الأخيرة إلى عائلتي إبراهيم باشا ومؤقت. (50)

ومن الشروط الواردة في الوقفيات، لم يظهر هؤلاء الواقفون تحيزهم إلى السلطة الأبوية فحسب، بل كانوا أيضاً في غاية الوضوح فيما يتعلق بمن ينتمي إلى العائلة ومن لا ينتمي إليها. وفي معظم الأوقاف، كان يعين الواقف، وأحياناً زوجته أو زوجاته، وذريته المباشرين كمستفيدين أصليين. ومن بين هذه الأوقاف، كان هناك

استثناء واحد فقط لهذا النمط: وهي الأوقاف التي أقامها إسماعيل الشريف. فقد كانت أختاه نفيسة وأمانة المستفيدتين الأصليتين لمجمل أوقافه بعد وفاته. وفي ذلك الحين توفي أخوه نعمان وأخته الأخرى زبيدة. ويبدو أن أخته الباقيتين على قيد الحياة كانتا أرملتين، وذلك لعدم وجود أي إشارة في المصادر إلى وجود زوج في كلتا الحالتين. وبعد أخته، كان المستفيدون أولاد أخيه المتوفى الثمانية، وكذلك أحفاد إسماعيل (كان ابنه الاثنان، وهما ولداه الوحيدان متوفيين في ذلك الحين). (51) ويعكس إسماعيل عند اختياره أولاد أخيه كمستفيدين لهذا الوقف، العلاقة الوثيقة بينه وبين أخيه. وخلال حياة نعمان، لم يرتبط الأخوان برباط أسري فحسب، بل كانا كذلك شريكين في المسائل السياسية والاقتصادية. وفي واقع الأمر، كان هذا وقفاً مشتركاً، رغم اغتيال نعمان قبل إقامة الوقف. ومن الواضح أن إسماعيل انتابه إحساس بالالتزام تجاه أولاد أخيه، وكذلك تجاه أخته الأرملتين. وبالإضافة إلى هذا الاستثناء، كان المستفيدون الأصليون لجميع الأوقاف الأخرى من ذرية الواقفين المباشرين، ولم يكونوا من الأشقاء أو أولاد الأشقاء.

ولكي نفهم بوضوح أكبر حدود العائلة على النحو الذي حددته الوقفيات تلك، ينبغي أن نبحث في مآل الأوقاف إذا ما انقرض الفرع المباشر للواقف. فحسب القانون، يتحول المستفيد النهائي من الوقف إلى صندوق استثماري للأغراض الخيرية لإفادة الفقراء في مدينة الواقف أو حيه، وفقراء المدن المقدسة، أو مؤسسة دينية محددة يكون للواقف أو عائلته صلة ما بها. وبهذه الطريقة تحفظ النوايا الخيرية لمؤسسة الوقف. غير أن الواقف يتمتع بشيء من المرونة حيال التصرف بالوقف إذا ما انقرضت سلالته المباشرة. إذ يمكن للواقف أن يحدد إمكانية حصول بعض الأقرباء أو الشركاء الآخرين على الأوقاف قبل انتقالها إلى يد المستفيد النهائي. إلا أن هؤلاء الواقفين نادراً ما استغلوا هذه الفرصة لتسمية مستفيدين ثانويين لنقل الأوقاف إلى فروع العائلة. ولم يحدد انتقال الأوقاف إلى أقرباء (دون تسمية) في حال انقراض نسلهم إلا عبد الله وعبد القادر الجابري. وفي جميع

الحالات الأخرى، وجدت فروع من العائلة، إلا أنه لم يتم تعيينهم كمستفيدين أبداً. وبدلاً من ذلك، تم تسمية موكلين أو رقيق محررين تابعين للواقف وعينت ذريتهم كمستفيدين ثانويين، في حين أسقط أبناء العمومة. ويوحى هذا النمط بوضوح أن الموارد الاقتصادية لم تكن تعد من أملاك الأفراد الذين ينتمون إلى النسب، والذين يحملون اسم عائلة واحدة وسليلو جد واحد، بل ينتمون إلى دائرة ضيقة نسبياً من الأقارب.

إن عدم تسمية الأقارب من الفروع الأخرى من العائلة كمستفيدين متبقيين للأوقاف يعيدنا إلى الصلة التي تربط بين تاريخ العائلة واستخدام الأوقاف كوسيلة من وسائل نقل الميراث. ويبدو أن إقامة هذه الأوقاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمرحلة التغيير الجارية داخل العائلة - وخاصة انقسام العائلة إلى فروع متميزة. وأفيد أن العديد من عائلات الأعيان التي أقامت أوقافاً عائلية، فعلت ذلك أثناء ترسيخ مكانتها في المجتمع. (52) وبصورة عامه فإن ذلك صحيحاً، إلا أن الأمر ينطوي في الوقت ذاته على عملية أكثر تعقيداً. وإذا أمعنا النظر في هذه الأوقاف، نرى أنها أقيمت لتعزيز مكانة أحد فروع العائلة، وليس لتوطيد مكانة النسب كله. وكان إنشاء الوقف يؤذن بانقسام العائلة الكبيرة إلى فروع متميزة وبتقسيم الموارد الاقتصادية. وكان ذلك يرتبط عادة بالتفاوت في زيادة الثروة والمكانة بين مختلف فروع العائلة. ويتجلى ذلك بوضوح في العائلات التي كانت مستفيدة من أوقاف قديمة، وأقامت أوقافاً جديدة خلال هذه الفترة. فقد كانت عائلة الشريف مثلاً حديثة العهد نسبياً في حلب، وبرزت في منتصف القرن الثامن عشر. وحصل أولاد عبد الوهاب الستة من زوجته الثانية فاطمة عمادي على حقوق إيرادات وقف العمادي الكبير عن طريق أمهم، واستمروا هم وذريتهم في الاستفادة من ذلك. إلا أن إسماعيل الشريف، حفيد عبد الوهاب، أقام وقفه الخاص بعد ذلك، واستبعد منه الجميع ما عدا ذريته وذرية أشقائه. وقد أدى هذا الوقف إلى فصل فرع عائلته عن فروع العائلة الأخرى. وظلت ذريته وذرية أخيه بارزة في المدينة حتى القرن

العشرين، في حين لم يعد يعرف عن ذرية أبنائه. وقد ساعد الوقف في الحيلولة دون قيام الأقرباء الآخرين بالمطالبة بثروة هذا الفرع من العائلة.

الخلاصة

كان الوقف مؤسسة متعددة الجوانب يلبي احتياجات دينية واجتماعية واقتصادية عديدة في حلب، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم الإسلامي. ومن بين الأدوار الأخرى التي كان يؤديها، كان الوقف يتيح وسيلة من وسائل نقل الثروة من جيل إلى آخر في العائلة. وكان يستخدم إلى جانب نظام الميراث الإسلامي، إلا أنه لم يحل محله أبداً على أنه الشكل الرئيسي للميراث. وكان في بعض الحالات يوفر وسيلة لنقل أنواع محددة ومحدودة من الموارد، من قبيل مكان إقامة العائلة لتأدية غرض محدد جداً. وفي حالات أخرى، كان المرء ينقل جزءاً هاماً من ميراثه إلى ورثته أو ورثتها بهذه الطريقة. وكان القرار المتخذ لنقل الثروة بهذه الطريقة اقتصادياً، وكان ثمة عوامل أخرى تجعل إنشاء الوقف الوسيلة المفضلة لنقل الميراث.

ولم يكن تأثير استخدام هذا الأسلوب من نقل الثروة على العائلة، سواء ليكمل نقل ثروة العائلة أو ليحل محلها، يختلف كثيراً عن تأثير الميراث. بمعنى آخر، لم يكن يستخدم هذا الأسلوب من نقل الثروة للالتفاف على خصائص نظام الميراث "غير المرغوبة". ولم يكن يستخدم لتكريس نظام البكورة بين الذرية، وباستثناءات قليلة جداً، كان يعامل جميع أفراد العائلة بالتساوي، أو كانوا يحصلون على الحصص المحددة لهم بموجب نظام الميراث. وكانت الثروة تدور في دائرة صغيرة نسبياً من الأقارب، هم عادة الأولاد والأزواج، وفي بعض الأحيان الأقارب الأدنى الآخرين كالأخوة أو الأخوات وأولادهم. ولم يكن الوقف يستخدم، على نحو خاص، وسيلة لحرمان المرأة من حصتها من الميراث. ولم تكن المرأة تقيم الأوقاف

فحسب، بل كانت تعمل أيضاً متولية على وقفها وعلى أوقاف آخرين، وكانت تجني فوائد من وقف أبيها وزوجها وأخوتها وأعمامها، إلا أنها لعبت دوراً هاماً أيضاً في توريث هذه الأوقاف مع مرور الزمن. وفي عدد قليل من الحالات، كانت الوقائع الديمغرافية تعني أن المرأة الباقية على قيد الحياة هي التي تصبح المستفيدة من هذه الأوقاف، ولذلك كانت تضطلع بمسؤولية رئيسية تجاهها وتورثها إلى نسلها. وحتى في حالات الأوقاف الكبيرة، حيث كانت الفوائد التي تحصل عليها وحققها في إدارة الوقف مقيدة أكثر فيما يتعلق بالوقف، كانت تجد نفسها مسؤولة عن الأوقاف لأنها كانت تعيش في أغلب الأحيان أطول من أقربائها الذكور.

ومن الناحية النظرية، أحدثت الأوقاف شبكة اقتصادية أكثر ديمومة بين أفراد العائلة ممن كانوا يستفيدون منها، أكثر من استفادتهم من نظام الميراث. وتقدم لنا المصادر أمثلة عن وجود تواصل بين جميع الذين يتمتعون بحق في الوقف، على مدى أجيال عديدة من إقامة الأوقاف الأصلية. ولعل تلك الفوائد المشتركة ساعدت في الإبقاء على الإحساس بهوية العائلة. إلا أنه ليس من الواضح مدى قوة هذه الصلات. ومع مرور الزمن، كانت أهمية الوقف الاقتصادية تتدنى في العديد من الحالات، وكانت قيمة سهم كل فرد من المستفيدين تتناقص مع ازدياد عدد الأشخاص الذين يتمتعون بحق في الأوقاف. إلا أنه لم تكن الحالة كذلك دائماً، وذلك لأنه لم يكن حجم العائلات يزداد بالضرورة مع الزمن، كما بحثنا في الفصل الثاني. ولم تكن الإيرادات المستمدة من الوقف المصدر الهام الوحيد أو المصدر الأكثر أهمية لإعالة معظم الأشخاص الذين كانوا يستفيدون منه إلا في حالات نادرة. لذلك كان يتعين عليهم بناء قاعدتهم الاقتصادية الخاصة بهم بمعزل عن الأوقاف. وكان الوقف يصبح في بعض الحالات جزءاً من عملية انقسام العائلة، عندما تنفصل موارد أحد الفروع عن الموارد الأخرى. لذلك كان الوقف، شأن نظام الميراث، يقيم شبكة اقتصادية بين أفراد العائلة الذين يشكلون دائرة صغيرة نسبياً من الأقارب - العائلة الممتدة قليلاً في أكثر الأحيان - وكان ذلك يتغير خلال دورة حياة أفراد الأسرة.

الخاتمة

يوشي الشطر الأول من عنوان هذا الكتاب "القرباة الحققة" بأن الروابط والصلات الأكثر أهمية وتماسكا في العائلة هي التي توجد بين الأقارب الذين "يهبّون" إلى نجدة أقربائهم عند الشدائد والتي تنبع من الإحساس بالمسؤولية أو الالتزامات المتبادلة أو مشاعر المودة أو كلها جميعاً، التي قد توجد بمعزل عن البنية الرسمية للصلات العائلية والأسرية وحقوق الميراث وصكوك الزواج. بعد كل ذلك، وبعد الجهود المبذولة لتحديد بنى القرباة والحدود الأسرية وتحليل مؤسستي العائلة والزواج، يبقى فهم جوهر العائلة - من هم الأقارب الذين يعول عليهم ولماذا، سؤالاً محيراً. ولا تجيب مصادرها عن العديد من الأسئلة التي نرغب في طرحها، وهي مصادر مستمدة من شعور مؤرخي العائلة الذين يحاولون فهم ديناميات العائلة منذ (في هذه الحالة) مائتي سنة بالإحباط.

إلا أن ما يمكننا جمعه من سجلات المحكمة الشرعية عبارة عن صورة حيوية عن العائلات، بل وفي بعض الأحيان، لمحات عن سيرورة الحياة العائلية، فيما يقوم الناس بأداء أعمالهم الحياتية اليومية: الزواج، وشراء وبيع العقارات، والتفاوض بشأن حقوق الميراث، وترتيب الوصاية على الأطفال، وتشكل العائلة وانقسامها، وتسوية النزاعات. وما يتضح من كل ذلك تنوع السبل التي نظم من خلالها هؤلاء الأعيان عائلاتهم، والتغير المستمر الذي طرأ على هذه العائلات، وتعدد العوامل التي أثرت على الترتيبات الفعلية للعائلة والحياة الأسرية، رغم أنها كانت جميعها تنتمي إلى الطبقة ذاتها، وتشترك في مجموعة واسعة من المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية، وتتصرف وفق نظام قانون العائلة نفسه.

ومن هذه الصورة المعقدة وغير المتناسقة عن حياة الأسرة، يمكننا استخلاص بعض النتائج، إحداها أن معظم أفراد هذه النخبة " كانوا ينتمون " إلى ثلاث فئات تتسم بها العائلة: النسب، العائلة الممتدة قليلاً (الزوج، والزوجة أو

الزوجات الأولاد، والآباء والأشقاء وأطفالهم)، والأسرة الرئيسية (الزوج والزوجة أو الزوجات والأولاد). وتتوقف أهمية الروابط التي تتوقف عليها كل فئة على السياق. فقد كان النسب يوفر إحساسا بالهوية والارتباط بالأجيال الماضية والقادمة، ويمنح مكانة وإحساسا بموقع الفرد في الترتيب الاجتماعي. وما وراء ذلك، لم يكن يبدو وجود تواصل وثيق، يعكس روابط قرابة قوية بين أفراد النسب الذين لم يكونوا على قرابة وثيقة. ولم تكن الأنساب الأبوية مجموعات مكونة بشكل رسمي، ولم تكن تجمع بين الأفراد مصالح اقتصادية مشتركة لمجرد انتمائهم إلى نسب واحد. ورغم القانون الذي اعتبر أن الذكور من فرع الأب جميعهم هم أفراد "من العائلة الداخلية" كان من النادر أن يرث الذكور من فرع الأب الذين لم يكونوا أخوة أو أعمام أو أبناء عم من الدرجة الأولى. فعند إقامة الأوقاف، كان جميع المستفيدين تقريبا ينتمون إلى ذرية الواقف المباشرين، سواء كانوا من الذكور أو الإناث، حتى أنه لم يكن يعين الأقارب من الفروع الجانبية من طرف الأب كمستفيدين متبقين. ومع مرور الوقت، من الممكن أن يشارك فيها أبناء العم البعيدين مع تزايد النسب مع مرور الأجيال. وعند ذاك، تكون قد تضاعفت حصة كل مستفيد إلى جد كبير، بحيث لا يعد بوسع الوقف أن يوفر أساسا للمصالح الاقتصادية المشتركة. علاوة على ذلك، لم يكن أبناء العمومة البعيدون يعيشون في بيت العائلة، لذا يندر اختيارهم كشركاء في الزواج، وكان من الشائع أكثر اختيار شركاء الزواج من عائلات أخرى، وليس من أبناء العم الأبعد من فرع الأب. ولم تكن مجموعات القرابة الأوسع مستقرة. وكانت تتوسع ثم تنقلص مع الزمن، مع بروز صعوبات لاستمرار النسب في كل جيل. وإذا استمرت العائلة في الازدياد والتوسع، كانت تنقسم إلى فروع متميزة يجمعها الإحساس بالهوية العائلية المشتركة لأنها تحمل اسم العائلة نفسه، إلا أنه لم يكن لديها كثير من السبل الأخرى للتواصل. وكانت أقوى الروابط مع أقرباء الشخص الأدينين تتوطد بالولادة والزواج: الوالدان، الأزواج، الأولاد، والأشقاء، وبنات الأخت وأبناء

الأخ، وأبناء العم من الدرجة الأولى. ومن هذه المجموعة كان المرء يختار شريك حياته ويبحثون عن أوصياء للأطفال. وكان يشترك هؤلاء في المعيشة والميراث والمصالح الاقتصادية الأخرى. وخلال دورات حياة الفرد، كانت قوة هذه الروابط تتغير في الغالب مع تغير حدود هذه العائلات. وكان الفرد ينضم إلى هذه المجموعات العائلية وينفصل عنها، وبهذا تتغير مجموعة القرابة الهامة. وفي فترات معينة، أو تحت ظروف محددة، كانت الصلات العائلية أكثر حيوية بين أفراد العائلة الزوجية. فعندما يعقب وفاة الوالدين في عائلة مشتركة انقسام العائلة وحصر الإرث على الفور، يؤدي قطع الصلات الاقتصادية والعودة إلى الأسرة البسيطة إلى تعزيز الأسرة الزوجية. وفي أحيان أخرى، تتشكل العائلة الممتدة — الوالدان والأشقاء والعمات والأعمام أو أبناء العم أو جميعهم. وتضم العائلة المشتركة دائرة أوسع من الأقارب، رغم أن أيا منهم يتوقف على فيما إذا كانت هذه العائلات من الآباء والأبناء، أو من الأخوة، أو من الأعمام، وأبناء الأخ، وأبناء العم. وكانت الزيجات الجديدة بين أبناء العمومة والخؤولة، توفر الفرصة لاستحداث طبقات جديدة من أواصر القرابة التي كانت تؤثر على العلاقات بين الأقارب داخل الأسرة وخارجها. أما الأفراد الذين يستقلون بنشاطاتهم الاقتصادية وحيازتهم على الموارد استقلالا تاما، فيجدون أنفسهم مرتبطين بالمصالح الاقتصادية المشتركة التي أسفرت عن الميراث أو إنشاء الأوقاف العائلية. وثمة مجموعة من العوامل تحدد فيما إذا كان الفرد قد أمضى معظم فترة حياته أو حياتها في أسرة بسيطة أو في عائلة مشتركة، ومدى احتكاكه بين أفرادها، ومن هم أفراد العائلة هؤلاء: مدى الثروة ونوعها، ومستويات الخصوبة ومعدل الوفيات، والعلاقات الشخصية بين أفراد العائلة، والطريقة التي تأثرت فيها عائلة ما من تقلبات الحياة السياسية والتغييرات الاقتصادية التي طرأت.

إن وجود أقوى الروابط بين الأقارب هي التي تكون بين الأقارب الأدنى ينطوي على آثار هامة أخرى على طبيعة نظام القرابة. فرغم التأكيد على قوة

القربة الأبوية في القانون وفي مبدأ القربة المتعارف عليه، فإن الأقارب من فرع الأم يعتبرون في غاية الأهمية أيضاً. إذ كانت الزيجات من أقارب الأم، وكذلك الروابط الاقتصادية المشتركة بسبب الميراث والأوقاف، تعزز هذه الروابط خارج فرع الأب. وفي الواقع، فإن نظام القربة السائد يضم الطرفين.

من خلال التأكيد على صلات القربة بين الأقارب الأدينين، تُبرز نقطتان هامتان تتعلقان بعائلات الأعيان في حلب خلال هذه الفترة مرونة حدود العائلة، وتُعد العوازل التي تؤثر على بنى العائلة، واختيار شريك الزواج، والترتيبات الاقتصادية. وتتمثل إحدى هاتين النقطتين في أنه قلما تحققت العائلة الأبوية الكبيرة، التي تُكرر ذاتها جيلاً بعد جيل، وتتسم بقوة الأب الكبيرة، والملكية أو الإدارة المشتركة للموارد الاقتصادية، ووجود العائلة المشتركة، والقيود المفروضة على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الأسرة، وخاصة النساء. وكانت بعض العائلات على وشك تحقيق ذلك في حلب خلال هذه الفترة: حيث ظهر عدد قليل من التجار الأغنياء، وعدد من الطموحين وذوي النفوذ السياسي. إلا أنه حتى بين تلك العائلات، قلما استمرت العائلة الأبوية الكبيرة بعد وفاة الأب القوي الذي كانت تتمركز حوله العائلة. ولم يكن بوسع الأجيال اللاحقة من تكرار ذلك. وفي حين كان الممكن أن تشترك العديد من العائلات في هذا الأمر، ففي الواقع كان تحقيق ذلك أمراً في غاية الصعوبة لفترات طويلة من الزمن؛ وقد تتدخل عوامل كثيرة للحيلولة دون حدوث ذلك.

أما النقطة الثانية فتتمثل في أن لمختلف الترتيبات العائلية آثار هامة على المرأة. إذ إن الصعوبات التي تكتنف إعادة تصوير حياة النساء في الماضي لا تزال كبيرة، رغم التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة. وتتمثل الصعوبة الكبرى في عدم قدرتنا على رؤية حياة النساء من خلال وجهة نظرهن. إذ إن غياب صوت المرأة قبل القرن التاسع عشر يشكل عقبة كاداء. وتبرز الاستثناءات القليلة لهذه الصورة القائمة ما نفتقده في عدم وجود هذه الأصوات. ويعد عمل ليزلي بيرس عن

الحريم السلطاني العثماني دراسة رائعة عن بنية هذه المؤسسة المعقدة وآلياتها وطبيعة السلطة والنفوذ الذي كانت تتمتع به المرأة في البلاط. كما يعطي "صوتا" لتلك النساء بطريقة لا تجعلهن بشرا فقط، بل تضطرننا أيضاً إلى إعادة تقييم مفاهيمنا عن نساء الحريم أولئك ودورهن كأطراف سياسية. إذ لم يعدن أولئك المناورات، المتعطشات للنفوذ، والمديرات للمكائد والأثانيات في "حكم النساء"، بل يظهرن كناشطات سياسيات شرعيات، رسمت طبيعة النظام العثماني دورهن، ومارسن السلطة والنفوذ بأساليب تُتوقع منهن، وكن مهتمات بمصالح الدولة العثمانية. (1) وبدون أصوات النساء، والمناقشات المتعلقة بالمرأة والنظام الأبوي التي تحاول اكتساب رؤية تاريخية، تجعلنا نقع بسهولة كبيرة في فخ الثبات وعدم التغير، حتى بين الدارسين الذين يدركون التعقيدات وأوجه الغموض، والفروق الدقيقة في العلاقات بين الجنسين في الحاضر والماضي القريب.

لا يقدم لنا أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في سورية الشيء الكثير من النصوص التي يمكن للمرأة أن تتكلم من خلالها. ومع ذلك، توفر لنا سجلات المحكمة الشرعية، باعتبارها مصدراً تظهر فيه المرأة في غالب الأحيان أنها حيوية وناشطة، سجلاً عن التجارب اليومية لحياة النساء، وتقدم لنا أفضل بديل عن الأصوات الحقيقية. ويشير بروز النساء بوضوح في هذه المصادر إلى أن العديد منهن استخدمن السبل المتاحة لهن من خلال القانون والمحاكم لإثبات موقعهن داخل الأسرة، وكن في بعض الأحيان يؤدين دوراً نشطاً في العالم الخارجي أيضاً. إن ما تكشف عنه سجلات المحكمة عن طبيعة العائلة المشتركة، وأهمية الزواج كاستراتيجية اجتماعية وآلية لاندماج هذه الفئة الاجتماعية، ودور المرأة في نقل الثروة والأموال إلى الأجيال التالية، يبدي كل ذلك أنه كانت تتاح فرص للمرأة في حياة الأسرة. فقد كانت ترتيبات العائلة المشتركة مرنة ودينامية. إذ كانت أهمية التراتبية العمرية داخل العائلة المشتركة، بنفس قدر أهمية التراتبية بين الرجل والمرأة، إن لم تكن أكثر أهمية. فقد كانت النساء الأكبر سناً يمارسن

نفوذاً كبيراً في بيوت العائلات المشتركة هذه على كل من الذكور والإناث. وكان الشباب في غالب الأحيان ضعفاء، لا حول لهم ولا قوة شأنهم شأن الشابات. ومع تقدم العمر، كانت المرأة، شأن الرجل، تكتسب مكانة تنطوي على سلطة ومسؤولية أكبر داخل الأسرة. كما أن قصر العمر ووفاة الذكور كان يجعل المرأة أحياناً كبيرة العائلة بحكم الواقع. وكان الزواج وسيلة رئيسية لتشكيل أسرة، بالمعنى الحرفي والرمزي. وكان الزواج يؤدي إلى إنجاب ذرية لاستمرارية النسب، إلا أنه كان مفيداً أيضاً في الحفاظ على ثروة العائلة ونفوذها ومكانتها مع مرور الزمن. وكانت المرأة، التي تعتبر عنصراً هاماً في النظام بصفتها شريكة في الزواج، ووسيطاً في الزواج، عاملاً أساسياً لنجاحه. وكان الاهتمام بمكانة البنات والروابط الأسرية التي كانت تحافظ عليها الأنثى مع أسرتها الأصلية، وخاصة الروابط الوثيقة بين الأخوة والأخوات، يوفر لها الحماية، لا سيما في السنوات الأولى من الزواج وانتقالها إلى عائلة جديدة حيث لا يوجد لها وجود قوي بعد. وقد أدى حصول المرأة على الممتلكات وحيازتها، ودورها كناقلة للميراث إلى منحها شيئاً من النفوذ والقوة أيضاً. وقد أثرت هذه العوامل على حياة المرأة وأصلحت من الخلل بين الجنسين.

غير أن ذلك لا يجعلنا ننكر السبل العديدة التي قيدت من حرية المرأة في التصرف، وقدرتها على التصدي لأوامر الذكور ممن لهم سلطة عليها بقرها القانون والأعراف الاجتماعية. وظل النظام الجنساني في حلب في العهد العثماني نظاماً أبوياً حيث يحتل فيه الرجل، وفق القانون والتقاليد والممارسة، الموقع المهيمن. وكانت السلطة التي يمارسها الرجال على النساء، والطرائق التي يمكن فيها إساءة معاملة المرأة وحرمانها من حقوقها، أمراً حقيقياً وواقعياً. غير أنه في معظم الحالات، كان لأهمية المرأة بالنسبة للأسرة تأثير على طريقة معاملتها، وقد أتاح لها ذلك بفرص تم إغفالها في معظم الأحيان. وقد تكون الأسرة هي البنية التي تعززت من خلالها تبعية المرأة وتكررت في بعض الظروف. إلا أنه يمكن أن تعتبر

الأسرة بنية منحيتها السلطة والقوة أيضاً . إن الطريقة التي نظمت فيها العائلات من خلالها حياتها وأنماط الحياة الأسرية منحت المرأة مع مرور الزمن دوراً هاماً كما منحها السلطة والمكانة المرتبطتين بهذه الأدوار.

إن أهمية هذه الخلاصة حول الأسرة والعلاقات بين الجنسين في حلب في العهد العثماني لا تزال غير واضحة بسبب عدم توافر دراسات عن الأسرة في الفترة الحديثة المبكرة، في أصقاع أخرى من الشرق الأوسط، وعن الطبقات الأخرى. هل كانت الترتيبات العائلية هذه والعلاقات بين الجنسين نموذجية إلى حد ما، على الأقل بين عائلات الأعيان قبل التحولات الاجتماعية التي طرأت في القرن التاسع عشر، أم هل شهدت الفترة الحديثة المبكرة تغيرات هامة تتعلق بالأسرة والقرابة، كما اقترحنا في هذا الكتاب؟ هل إن استخدام أسماء العائلات في صفوف الأعيان يعكس معنى جديداً "للسلالة" التي كانت تحمل سمات تأكيد جديد على الروابط الأسرية والقرابة؟ هل أصبحت بنى القرابة الأكبر أكثر أهمية أم أقل أهمية من ذي قبل؟ هل كان وجود دولة عثمانية تتمتع باللامركزية يعني زيادة نفوذ أبوية الأسرة أم إتاحة مزيد من الفرص للمرأة لكي تحصل على الثروة، والاستفادة من المناخ السياسي، مما يجعلها تتمتع باستقلال ذاتي أكبر؟ هل كانت هذه العائلات أكثر أبوية أم أقل؟ لا توجد أجوبة عن أي من هذه الأسئلة في هذه الدراسة، وذلك لأننا ما زلنا لا نعرف سوى اليسير عن الأسرة في السلطنة العثمانية في الفترة الحديثة المبكرة لكي نتمكن من إطلاق تعميمات عن أنماط العائلة. بل إن معرفتنا بالأسرة قبل هذه الفترة أقل، لذا لا يمكننا أن نبدأ في تحديد أهمية التغيرات التي قد تطرأ. بيد إنني آمل أن تساعد هذه الدراسة في طرح بعض الأسئلة الهامة التي يجب متابعتها، والتأكيد على الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات الفردية لكي تساعدنا في التوصل إلى إجابات شافية.



الملحق الأول

عائلات النبلاء في حلب

يضم الجدول التالي قائمة بأسماء العائلات الـ 104 التي شملتها هذه الدراسة. فبالإضافة إلى اسم العائلة، هناك معلومات عن كل عائلة يساعدنا في المناقشة التي أجريناها في الفصل الأول عن القواعد الاجتماعية لمكانة الأعيان والحراك الاجتماعي بين هؤلاء الأعيان. إذ تشير "المهنة" إلى الفئة المهنية التي كان أفراد العائلة يرتبطون بها عندما ارتقت العائلة إلى مركز الصدارة في المدينة: عالم (رجل دين) أو تاجر أو عسكري. ولا تندرج اثنتان من هذه العائلات، وهما عائلتا الغوري ومنقار، في أي من هذه الفئات، بل يشار إليهما بوصفهما عائلات من الممالك، وذلك لأن كلا العائلتين تدعيان أن جذورهما تعود إلى أحد أتباع المسؤولين الممالك المعتوقين. وتندرجان في فئة عائلات العسكر، أي بين العائلات التي أطلق عليها حوراني "الأعيان العلمانيون"، عند حساب العدد النسبي للعائلات في كل فئة مهنية. ويدل عامود "الأشراف" إن كانت العائلة تنتمي إلى الأشراف أم لا، الذين يدعون أنهم ينحدرون من سلالة الرسول الكريم. ويشير عامود "مقيم في حلب" إلى التواريخ التقريبية التي أصبحت فيها هذه العائلات من الأعيان في حلب، قبل الفترة التي أجريت فيها الدراسة أو خلالها أو بعدها. ويظهر عامود "1770" من هي العائلات التي كانت من الأعيان في بداية الفترة قيد الدراسة. ويشير العامود "1830" إلى العائلات التي كانت من الأعيان في العقد الأخير من هذه الفترة لتبيان

مدى الحراك الاجتماعي المساعد، وكذلك العائلات التي اختفت من المصادر في نهاية هذه الفترة. وتظهر عواميد "1570"، و "1670" و "1930" أنماط الحراك طويلة الأجل.

الإقامة في حلب						
اسم العائلة	المهنة	مركز الشريف	1570	1670	1770	1830 1930
إبراهيم باشا	عسكري	نعم			×	×
أحمد باشا	عسكري	لا			×	×
إخلاصي	عالم	نعم			×	×
الواند باشا	عسكري	نعم		×	×	×
أميري	تاجر	نعم			×	×
أوبري	تاجر	نعم			×	×
اسدي	عالم	نعم			×	
بابي	عسكري	نعم			×	
بتروني	عالم	نعم	×	×	×	
بخشا	عالم	نعم		×	×	
بيازيد	تاجر	لا			×	×
بيان	عسكري/تاجر	لا			×	
بيري	عالم/عسكري	نعم			×	×
جابر	عالم	نعم			×	×
جالق	تاجر	نعم			×	×
جرجي	تاجر	لا			×	
جزماتي	تاجر	نعم			×	×
جميلي	تاجر	نعم			×	×
جوبي	غير معروف	لا			×	×

الإقامة في حلب						
اسم العائلة	المهنة	مركز الشريف	1570	1670	1770	1830 1930
حجازي	عالم	نعم			x	
حريري	تاجر	نعم			x	x
حسبي	عالم	نعم			x	x
حطاب	تاجر	نعم			x	
حلوي	عالم	نعم			x	x
حمزة بك	عسكري	نعم			x	x
حموي	تاجر	نعم			x	x
حميد	عالم	نعم			x	
حنبلي	عالم	نعم	x	x	x	
خانجي	تاجر	لا			x	x
خنكرلي	عسكري	نعم			x	
دادخي	عالم	نعم			x	x
دهنة	تاجر	؟			x	x
رجب باشا	عسكري	لا			x	x
رفاعي	عالم	نعم			x	x
الريحاوي	تاجر	نعم	x	x		
زعيم	غير معروف	نعم			x	
زنابيلي	تاجر	نعم			x	x
زيات	تاجر	نعم			x	
سباعي	تاجر	لا			x	x
سعيد آغا	عسكري	لا			x	
سفاري	غير معروف	نعم	x	x		
سياف	تاجر	نعم			x	x
شرباتي	عالم	نعم	x	x		

الإقامة في حلب						
اسم العائلة	المهنة	مركز الشريف	1570	1670	1770	1830 1930
شريف	تاجر	نعم			x	x
شكري	عالم	نعم		x	x	
شيخبندر	عسكري	نعم		x	x	
صادق	غير معروف	نعم		x		
ضاهر	تاجر	؟				x
طباخ	عالم/تاجر	نعم			x	x
طيلة	تاجر	نعم			x	
طرابلسي	عالم	نعم		x	x	x
طه	عالم	نعم		x	x	x
طبيبي	غير معروف	نعم			x	
عبد الباقي	عسكري	نعم			x	x
عبد الرحمن باشا	عسكري	لا			x	x
عبيد آغا	عسكري	لا				
عثماني	تاجر	نعم			x	
عجمي	تاجر	نعم				
عداس	تاجر	نعم				x
عادلبي	عسكري	نعم	x	x	x	x
عصابي	غير معروف	نعم			x	
عقاد	عالم	نعم			x	x
عقيلي	عالم	نعم				x
عليبي	تاجر	نعم	x	x	x	
عمادي	عالم	نعم	x			
غزو	تاجر	نعم			x	
غزولي	تاجر	نعم			x	x

الإقامة في حلب						
اسم العائلة	المهنة	مركز الشريف	1570	1670	1770	1830 1930
غنام	عالم/تاجر	نعم			x	x
غوري	مملوك	نعم	x	x	x	x
فخري	غير معروف	نعم			x	
فنصة	عالم/تاجر	نعم			x	x
قباض بك	عسكري	نعم	x		x	
قبانى	عالم	نعم			x	x
قييسى	عالم	نعم			x	
قدسى	عالم	نعم			x	x
قرنة	تاجر	نعم			x	x
قرنى	عالم	نعم	x	x	x	x
قمري	تاجر	نعم			x	
قناعة	تاجر	لا			x	x
قولاغسوز	عالم	نعم	x		x	
كنخدا	غير معروف	نعم			x	x
كنج علي	عسكري	لا			x	x
كواكبي	عالم	نعم	x	x	x	x
كوجك علي آغا	عسكري	نعم			x	x
كيالى	عالم	نعم			x	x
كيخيا	غير معروف	لا			x	
لبق	عالم/تاجر	نعم	x	x	x	x
محرم	عالم	نعم			x	
مدرس	عالم	نعم			x	x
مصري	عالم	نعم			x	
مظهر	غير معروف	لا			x	

الإقامة في حلب						
اسم العائلة	المهنة	مركز الشريف	1570	1670	1770	1830 1930
مقيد	عالم	نعم			x	x
منتقار	ممالك	نعم	x	x	x	
مواهبى	عالم	نعم			x	
موقت	عالم/ تاجر	نعم			x	x
موقع	عالم	نعم			x	x
ميري	عالم/ تاجر	نعم			x	x
ناصر الدين بك	عسكري	نعم		x	x	
نسيمى	عالم	نعم			x	
نقيب	عالم	نعم		x	x	
نواي	غير معروفة	نعم			x	x
هيكل	تاجر	نعم			x	
يحيى بك	عسكري	نعم			x	
يكن	عسكري	لا			x	x

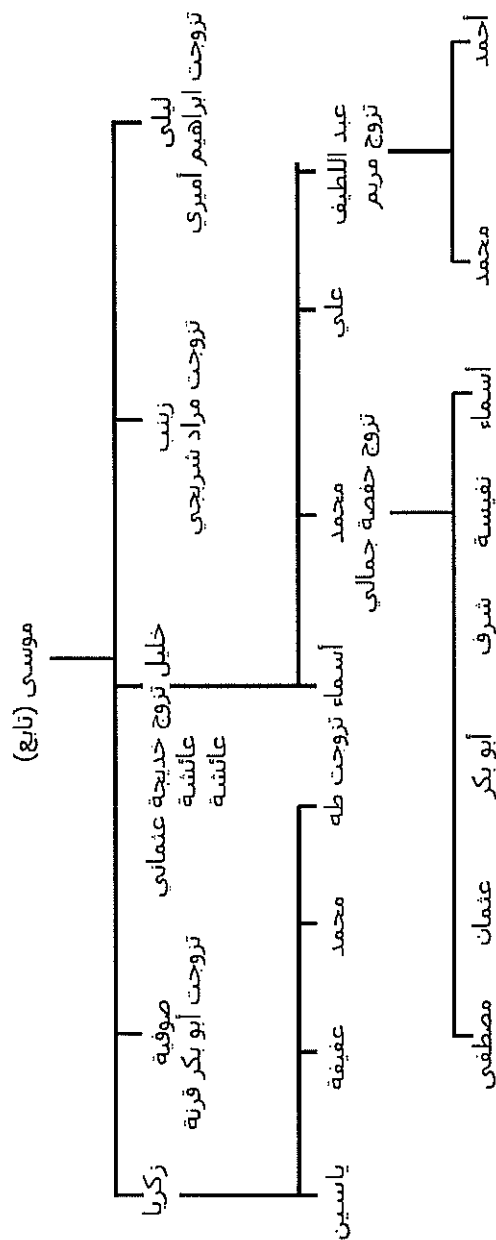
الملحق الثاني

أنساب مختارة

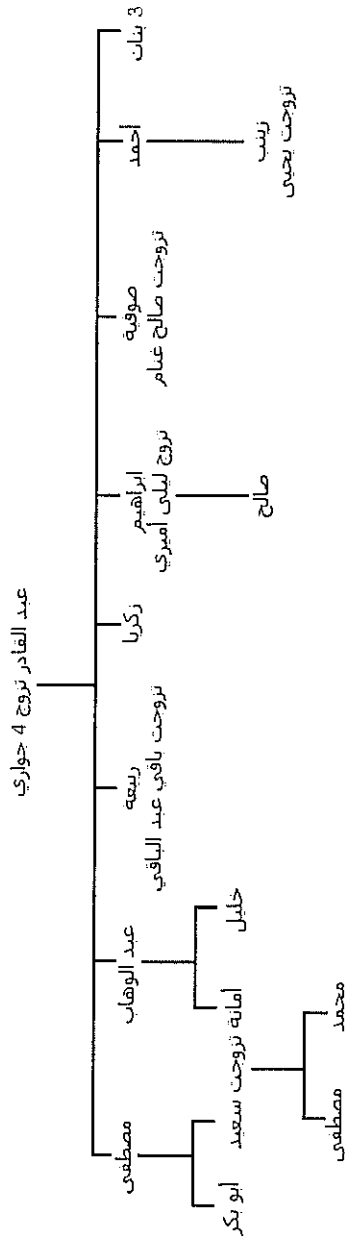
أدرجت في هذا الملحق شجرة نسب عشر عائلات في هذه الدراسة فقط لجعل طول هذا الملحق معقولاً. وقد تم اختيار العائلات العشر لأسباب شتى. وقد ورد ذكرها جميعها في مناسبات عديدة في النص. فقد استخدمت عائلات طه وشيخبندر، والشريف كأثلة "نموذجية" عن عائلات الأعيان في الفصل الأول. وتستخدم عائلة الجابري لتصوير أنماط العائلات المشتركة في الفصل الثاني، وعائلات الغوري والحموي والقدسي لتصوير أنماط الزواج في الفصل الثالث. وقد ورد ذكر العائلات الثلاث الأخيرة أيضاً في أماكن أخرى. وكان اختيار العائلات الثلاث الأخرى وهي أميري والكواكبي وإبراهيم باشا - اعتبارياً، وكان الممكن أيضاً اختيار العديد من العائلات الأخرى. وكانت جميع هذه العائلات بارزة في حلب خلال فترة الدراسة، لأسباب مختلفة، وتوضح كل منها بعض الميزات الهامة التي كانت تنسم بها عائلات الأعيان خلال هذه الفترة. وتمثل العائلات العشر هذه مختلف الفئات المهنية والمناصب السياسية. وكانت بعضها عائلات قديمة وبعضها عائلات جديدة. ومن حيث الخصائص الاجتماعية تمثل هذه المجموعة من العائلات شتى العناصر في طبقة الأعيان الاجتماعية في حلب.

وقد رتبتم شجرة النسب ترتيباً أبجدياً. وتم اختصار أو حذف أسماء في بعضها لضيق الحيز. وفي الحالات القليلة التي حذفت فيها الأسماء، أشير إلى الجنس (قد يستخدم "ابنتان" أو "ثلاثة أبناء" بدلاً من ذكر اسم كل منهم). وتم حذف أسماء الأفراد الذين لم يعرف أنهم كانوا متزوجين، ولم تكن لديهم ذرية معروفة. وأشير إلى النساء، أو في حالتين، إلى الرجال الذين كانوا أصلاً من الرقيق، كما كانوا في المصادر، بـ (بنت) "عبد الله" أو "بن" عبد الله.

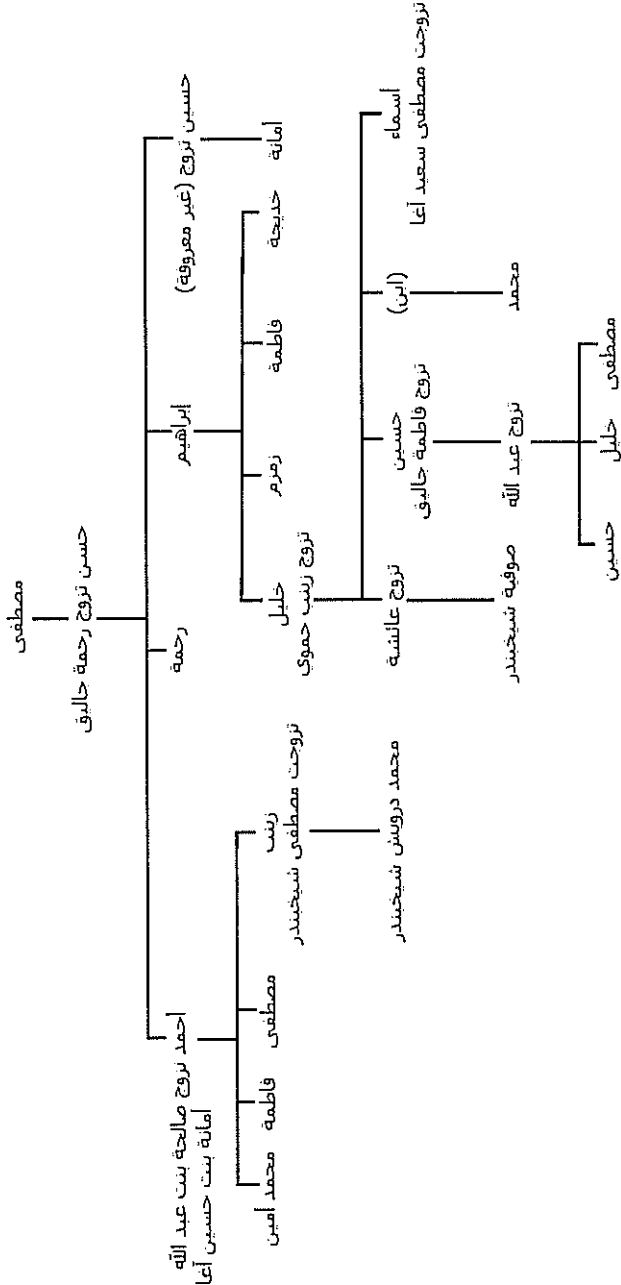
امتری (2)



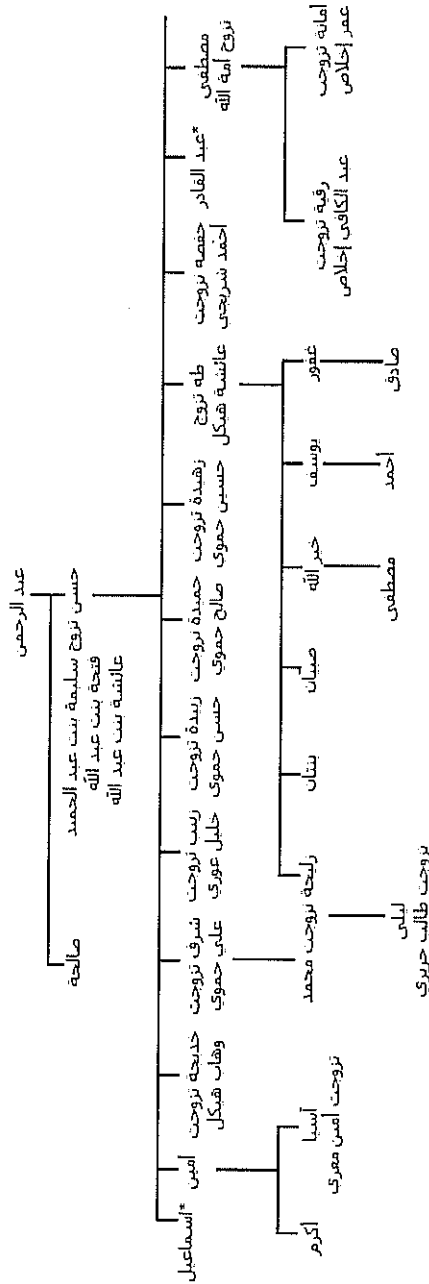
أميري (3)



غوري

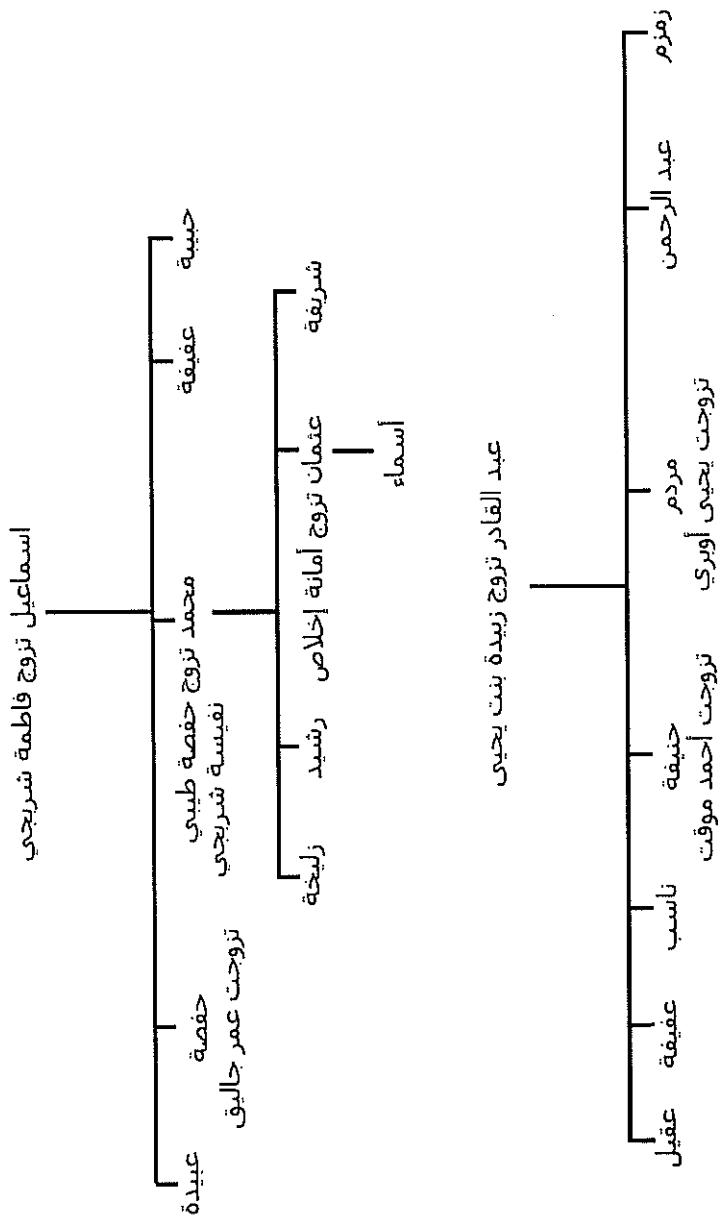


حموي

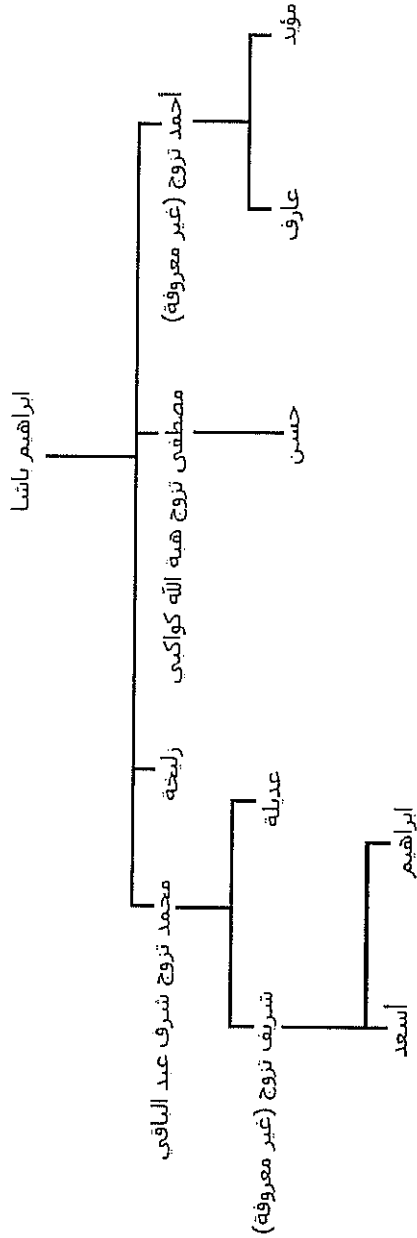


(* انظر الصفحة التالية)

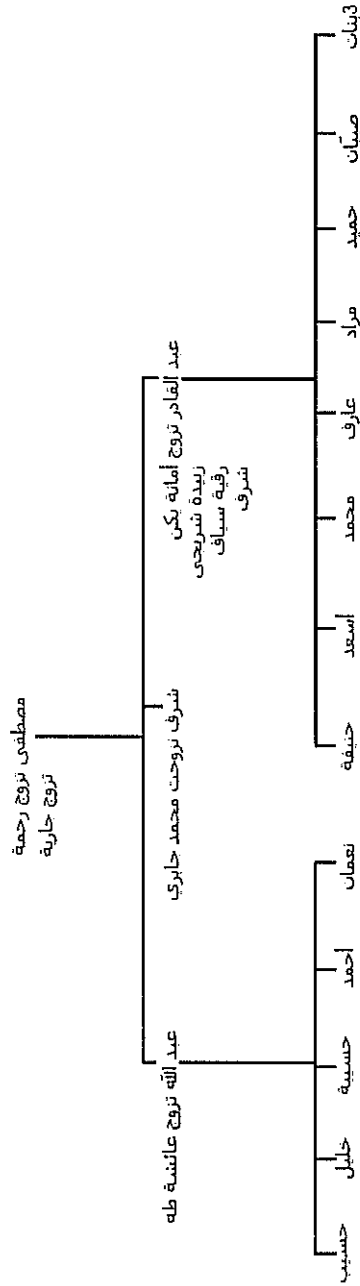
حموي (2)



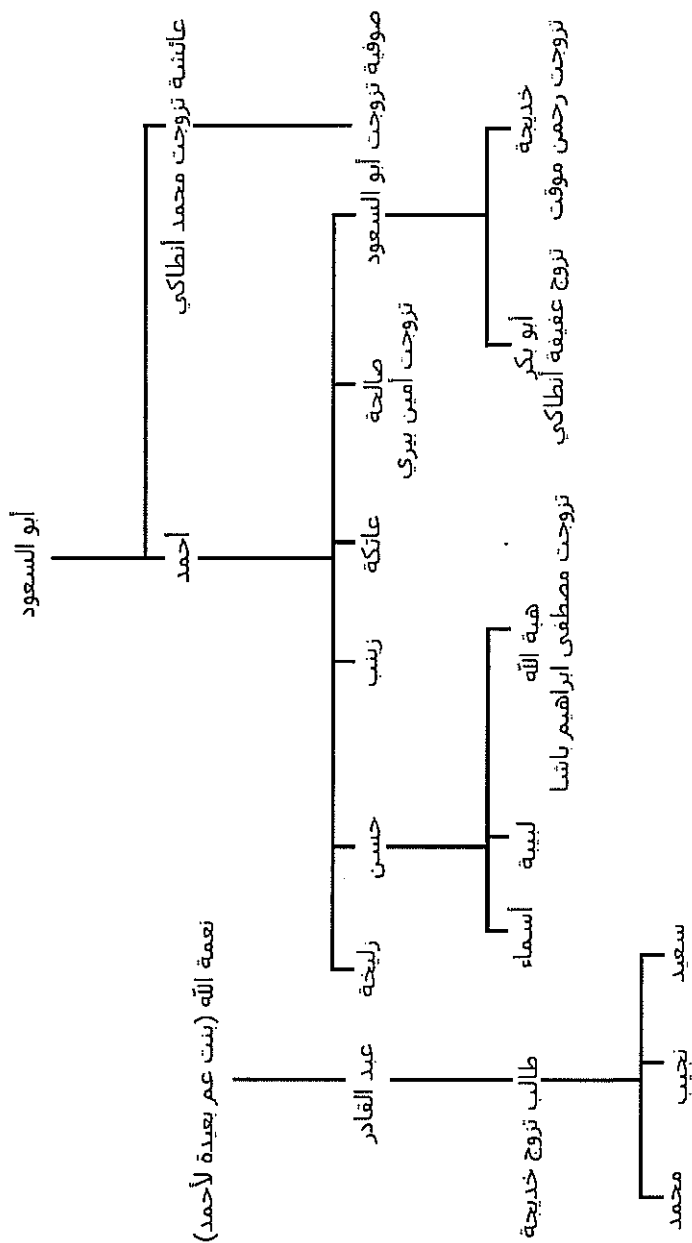
ابراهيم باشا



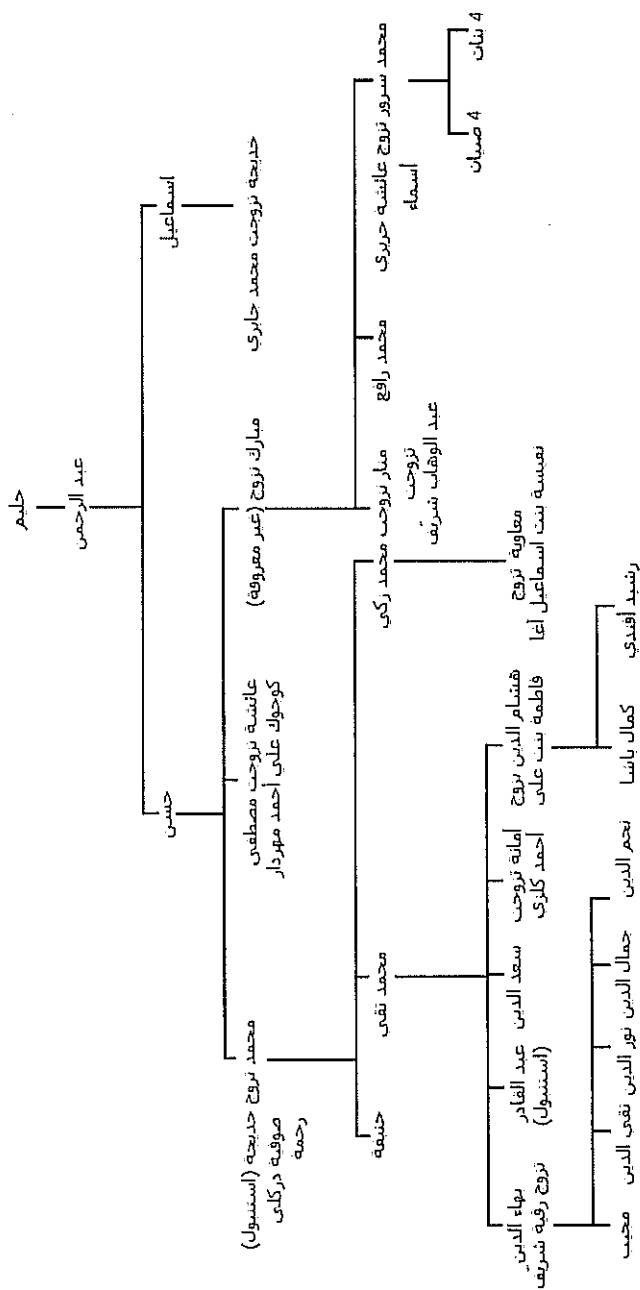
جباري (2)



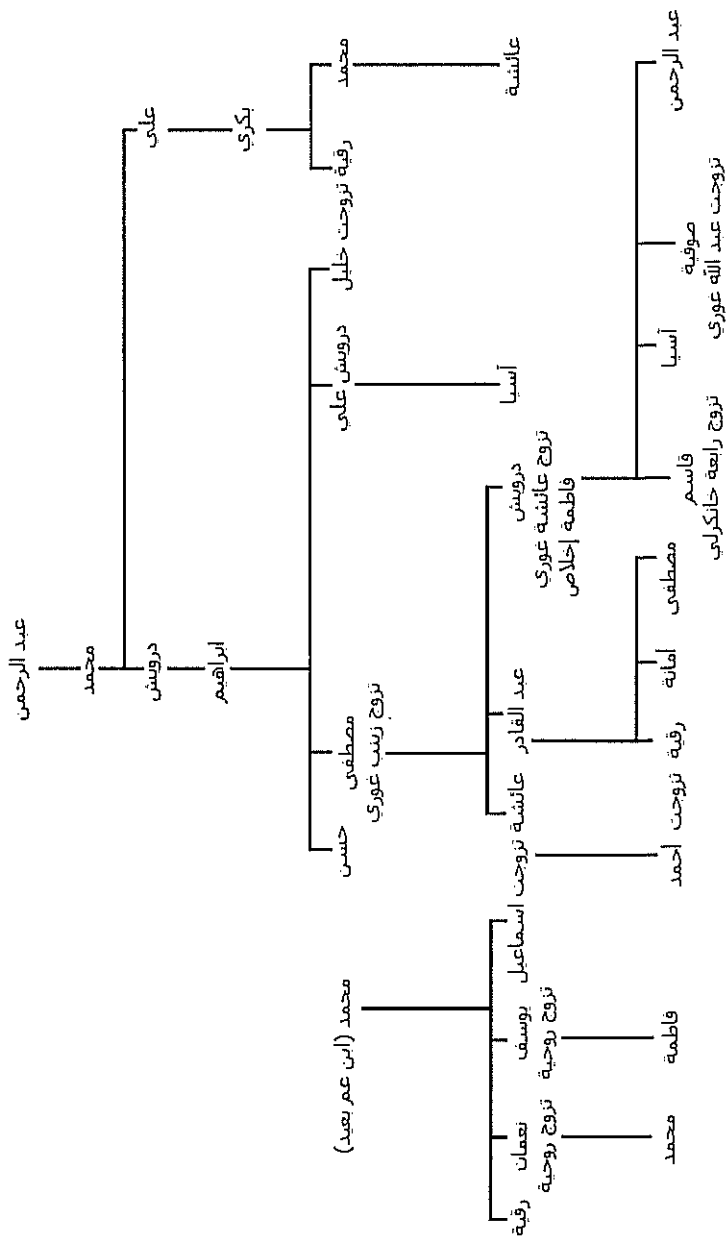
سید علی



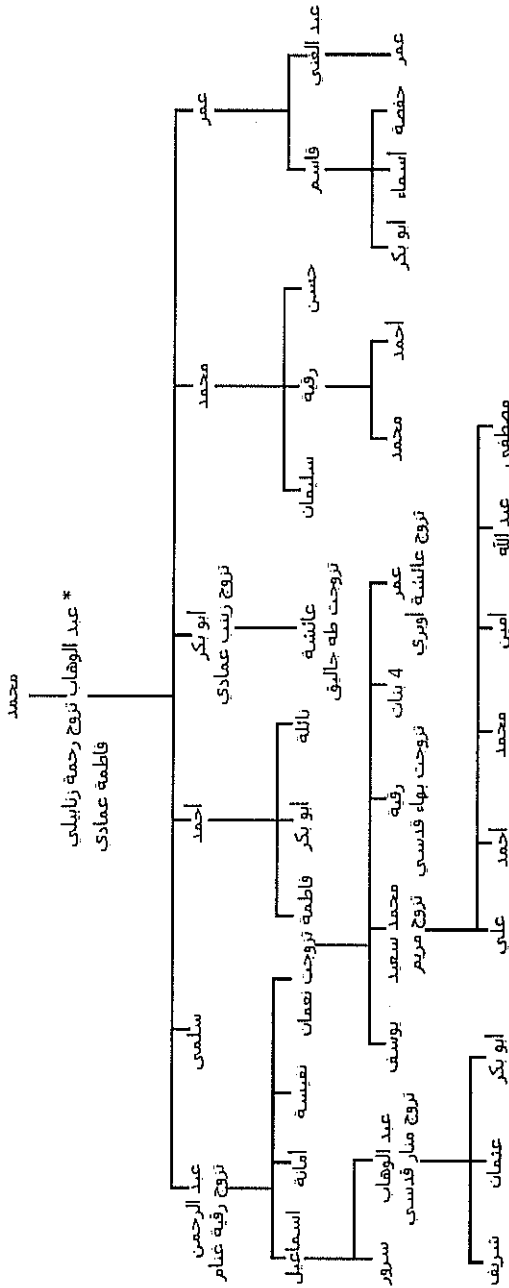
قدسي



تشیخ و بندار

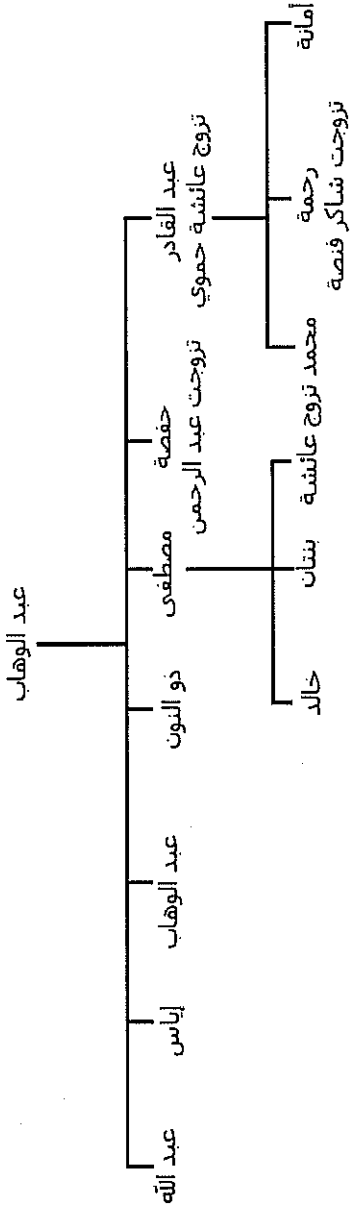


شريف

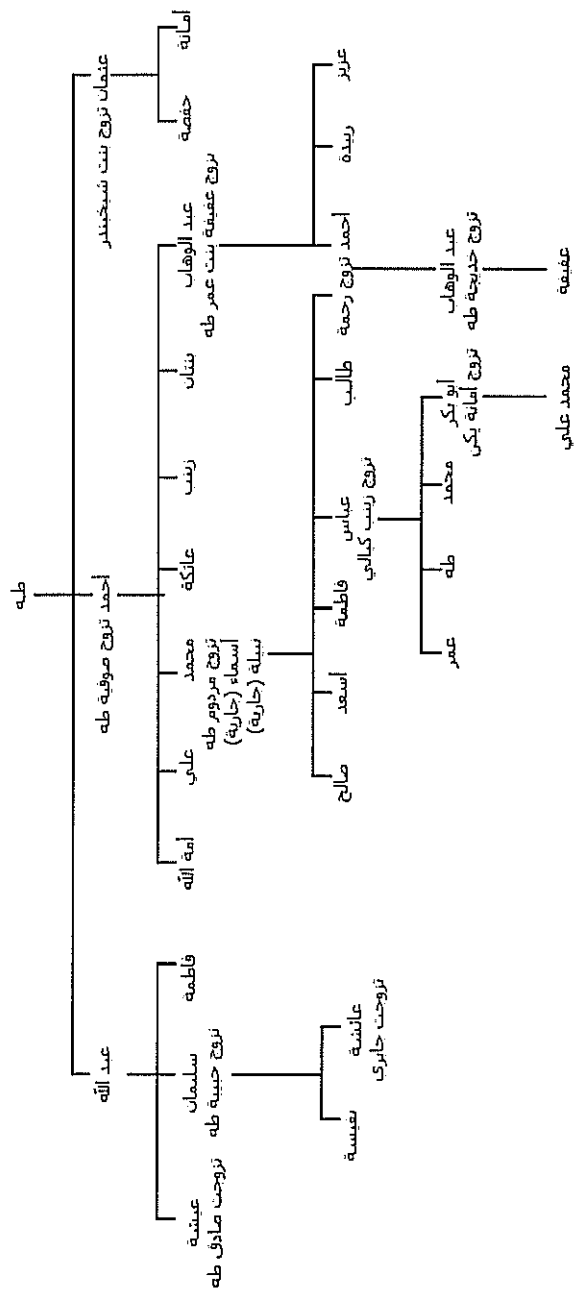


(*) لعبد الوهاب الكبير من الأولاد بحيث لا تنسج الصفحة له. انظر الصفحة التالية للاطلاع على بقية ذريته وقروعها)

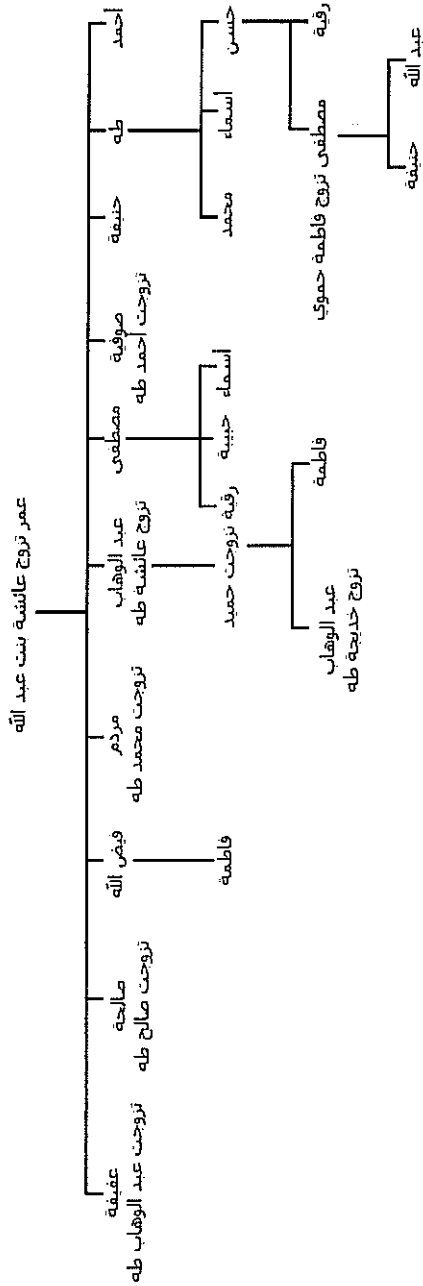
شريف (تابع)



(2) طه



طه (3)



الحواشي

المقدمة

1. لورنس ستون (Stone Lawrence) "تاريخ الأسرة في الثمانينيات"، المنشور في (Journal of Interdisciplinary History 12 (1981))، ص. 82.

2. المصدر نفسه، ص. 87.

3. إن الدراسة التاريخية الوحيدة عن الأسرة المنشورة في حجم كتاب حتى الآن، هي الدراسة التي أجراها ألن دوين وجيم بيهاربينوان "أسر اسطنبول: الزواج، الأسرة، والخصوبة، 1880 - 1940"

(Istanbul Households: Marriage, Family, and Fertility, 1880-1940)

.. وكتب دوين أيضاً مقاليتين حول مواضيع ذات صلة "الأسر والعائلات التركية من المنظور التاريخي"، نشرتا في "مجلة تاريخ الأسرة" 10 (1985): 75 - 97، و "فهم العائلات المسلمة في أواخر الفترة العثمانية"، 15 Journal of family History (1990): 71 - 86؛ وكتب كينيث كونو (Kenneth Cuno) مقاليتين عن الأسر المصرية بعنوان "العائلات المشتركة وأعيان الأرياف في مصر في القرن التاسع عشر" International Journal of Middle East Studies 27 (1995) و "حكاية قريتين: الأسرة، والملكية، والنشاط الاقتصادي في ريف مصر في الأربعينيات من القرن التاسع عشر" ونشرت جوديث تاكر مقاليتين عن الأسرة في نابلس (فلسطين)، "الزواج والأسرة في نابلس"، 1720 - 1856 نحو تاريخ الزواج العربي. 13 "Journal of family History" و "الروابط الملزمة: المرأة والأسرة في نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر" 233 - 253، وكتبت أيضاً الأسرة العربية في التاريخ، بعنوان "في

المرأة العربية: حدود قديمة، آفاق جديدة"، ويوجد في المجلد الذي حرره كل من نيكي كيدي وبث بارون فصل عن الزواج في مصر بقلم بث بارون بعنوان: "إقامة الروابط الزوجية وتفككها في مصر الحديثة". ومن بين المقالات الأخرى عن الأسرة مقالة بشارة دوماني "الوقف العائلي: انتقال الملكية والمرأة في سورية الكبرى، 1800 - 1860" المنشورة في *Comparative Studies in Society and History* 40 (1998) (المجتمع والتاريخ): 3 - 41؛ ليندا س. شيلتشر (Linda S. Schlicher) "المعرفة وحقيقة النظام الأبوي في الشرق الأوسط"، *Die Welt des Islams* 28 (1988) : 496 - 512؛ هايم جيربر "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة: العائلات العثمانية والتركية"

Journal of family History 14 (1989) : 409 - 421؛ والفصول التي كتبها بيتر جران (Peter Gran)، وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ونيللي حنا وماري آن فاي في المجلد الذي حررته أميرة سونبول، "المرأة والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي" (Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History).

4. دوبن وبيهار، أسر اسطنبول، ص. 48 - 86؛ دوبن، "الأسر التركية"، ص. 81 - 82. توجد مناقشة مكتملة عن أعمال دوبن عن العائلة في الفصل 2.

5. جيربر، "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة"، ص. 419.

6. يتناول الفصل الثاني العائلة، وترد ايضا مناقشة كاملة عن الوضع الراهن للعائلة العثمانية.

7. كمثال على ذلك، انظر آخر كتاب لجوديث تاكر، "في بيت القانون: المرأة والقانون الإسلامي في سورية وفلسطين في العهد العثماني" (In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine).

8. تاكر، "الزواج والأسرة في نابلس"، ص. 177 - 178.

9. تاكر، "الروابط الملزمة"، ص. 250.

10. دوبن وبيهار، أسر اسطنبول، الفصلان 3 و 4؛ بيث بارون، "أواصر الزواج في مصر المعاصرة"، ص. 275 - 291.

11. دينيز كانديوتي (Deniz Kandiyoti)، "الإسلام والنظام الأبوي: وجهة نظر مقارنة" نشرت في "المرأة في تاريخ الشرق الأوسط: الحدود المتغيرة في الجنس والمرأة"، تحرير نيكى كيدي وبيث بارون، ص 23 - 42؛ ميرفت حاتم، الطبقة والنظام الأبوي كأمثلة لدراسة المرأة في الشرق الأوسط" دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ" 29 (1987): 811 - 818.
12. يلخص رافائيل باتاي هذه الخصائص في "المجتمع والثقافة والتغيير في الشرق الأوسط"، ص 84.
13. جيربر "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة"، ص. 411.
14. انظر الأسئلة التي طرحها تاكر في "الروابط الملزمة"، ص. 234.
15. حاتم، "الطبقة والنظام الأبوي"، ص. 816 - 818.
16. ميرفت حاتم، "السياسات المتعلقة بالجنسانية والمرأة في الأنظمة الأبوية المنفصلة: حالة مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، (Feminist Studies) ص. 255.
17. شيلتشير، "المعرفة والحقيقة"، ص. 497 - 498.
18. نيللي حنا، "الزواج فيما بين عائلات التجار في القاهرة في القرن السابع عشر" المرأة والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي "المحررة: أميرة سونبول، ص. 143 - 144؛ وعفاف مارسوت، "المرأة والرجل في مصر في أواخر القرن الثامن عشر"، ص. 14 - 15، 153 - 154.
19. انظر "المصادر والمنهج" في المقدمة لمناقشة المصطلحات.
20. تاكر، في "بيت القانون"؛ أجرى أنيليس مورز مراجعة ممتازة عن هذه الأدبيات في أحد الفصول، "مناقشة قانون العائلة الإسلامي: نصوص قانونية وممارسات اجتماعية" نشرت في "التاريخ الاجتماعي للمرأة والفروق بين الجنسين في الشرق الأوسط"، (Social History of Women and Gender in the Middle East)، حررته كل من مارغريت ل. ميرري ويثر وجوديث تاكر.
21. حاتم، "السياسات المتعلقة بالجنسانية"، ص. 256.

22. ليون ب. ألبرتي، "الأسرة في فلورنسا في عصر النهضة".
23. تستند مقالة تاكر "الزواج والأسرة في نابلس" إلى عقود الزواج التي عثر عليها في سجلات المحكمة الشرعية في تلك المدينة، وفصول بقلم حنا وعبد الرحيم في سونبول تستند إلى العقود المتعلقة بالقاهرة التي تتوافر فيها مجموعة كبيرة من هذه العقود بشكل خاص.
24. جلال النحال، "الإدارة القضائية في مصر العثمانية في القرن السابع عشر" ص. 13.
25. هايم جيربر، "الدولة، والمجتمع، والقانون في الإسلام"، ص. 56.
26. أبراهام ماركوس، "الشرق الأوسط في عشية الحداثة"، ص. 10؛ جوديث تاكر، المرأة في مصر في القرن التاسع عشر"، ص. 13.
27. تاكر مقارنة، المرأة في مصر، ص. 13.
28. يوليوس كيرشنير، "بعض المشاكل في تفسير النصوص القانونية في المدن الدول الإيطالية" (1975): 16 - 27.
29. يتبع شكل أسماء الأسر الواردة في المصادر الطريقة التي كانت متبعة في السلطنة العثمانية في ذلك الحين: اسم علم (يكون عادة اسم أول شخص بارز في الأسرة)، أو صفة تشير إلى المهنة أو المكان أو الأصل، أو إحدى الخصائص المميّزة الأخرى، تليها لاحقة بالفارسية "زادة" التي تعني "ابن فلان". وقد ميّز استخدام - زادة أسماء العائلة من الصفات المستخدمة بطريقة وصفية. ويستمد تأكيد ارتباط العائلات هذه بأسماء الأسر وعائلات الأعيان من ألقاب التفخيم التي تمنح غالبا إلى أفراد هذه العائلات ومن السجلات الببليوغرافية والمصادر الأدبية الأخرى. انظر تعليقات حنا بطاطو في "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق" ص. 319، لاستخدام أسماء العائلات المماثلة بين الطبقة الراقية في بقاع أخرى من السلطنة العثمانية.
30. لمناقشة إعادة تكوين العائلة، انظر أندرياس بلاكانس، (Andrejs Plakans) "القرباة في الماضي: انثروبولوجيا حياة الأسرة الأوروبية"، 1500 - 1900، ص. 25 - 50 (Kinship. in the past: An Anthropology of European Family Life)؛

ريتشارد ت. فان "التاريخ الديمغرافي الجديد" المنشور في (International Handbook of Historical Studies: Contemporary Research and Theory)

المحرران: George E. Izzus و Harold T. Parker ؛ و E. Anthony Wrigley ، "تأملات في تاريخ الأسرة" (Reflections on the History of the Family). ودايدالوس (Daedalus): "الأسرة 106" (The Family) (1977): 71 - 85.

31. ديان أوين هيوز (Diane Owen Hughes)، "نحو وصف الأعراق البشرية تاريخياً: سجلات توثيقية وتاريخ الأسرة في العصور الوسطى"، Historical Methods Newsletter 7 (1974): 63 و 61 - 71.

32. بلاكانس (Plakans)، "القراءة في الماضي"، ص. 39.

33. كاظم داغستاني، "دراسة اجتماعية عن الأسرة المسلمة المعاصرة في سورية"، ص. 147 - 149، 189 - 190 (Etude sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie)

34. تعمدت عدم استخدام تعبير الأسرة "النووية"، وذلك لارتباطها بنوع خاص من الأسرة الموجودة في المجتمعات الصناعية الغربية الذي أضفى عليها معنى لا يلائم سياق مطلع الشرق الأوسط المعاصر.

35. ماركوس، عشية الحداثة، ص. 330 - 331.

36. كارل باربير (Karl Barbir)، الحكم العثماني في دمشق، 1708 - 1758، ص. 8 - 10 (Ottoman Rule in Damascus).

37. أندريه ريموند (Andre Raymond)، "المدن العربية الكبرى من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر: مدخل"، ص. 3.

38. لا تزال أكثر المناقشات شمولاً عن هذا التاريخ السياسي، الدراسة التي أجراها هيربرت بودمان (Herbert Bodman) بعنوان "الفصائل السياسية في حلب، 1760 - 1826" (Political Factions in Aleppo, 1760-1826). انظر أيضاً ماركوس، "عشية الحداثة" ص. 73 - 101.

39. لمزيد من مناقشة هذه الأحداث، انظر أدناه.

40. تشارلز عيساوي (Charles Issawi)، "التغيير الاقتصادي والتمدين في الشرق الأوسط،" المنشور في "المدن الشرق أوسطية" (Middle Eastern Cities)، تحرير ل. كارل براون؛ جان سوفاجية، "حلب: بحث في تطور إحدى المدن السورية الكبيرة، وأصولها في منتصف القرن التاسع عشر؛ (Alep: Essai sur le developpement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siecle)؛ نيلز ستينسجارد، "ثورة التجارة الآسيوية في القرن السابع عشر: شركة الهند الشرقية وتدهور تجارة القوافل".

41. بروس ماسترز (Bruce Masters)، "أصول الهيمنة الاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط: التجارة والاقتصاد الإسلامي في حلب، 1600 - 1750، ص. 3، 29. (The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, (1600-1750)

42. أنطوان عبد النور "مدخل إلى تاريخ التمددين في سورية في العهد العثماني"، ص. 271. (Introduction a l'histoire urbaine de la Syrie ottomane).

43. المصدر نفسه، ص. 66 - 69. يقبل مؤرخون آخرون النتيجة التي توصل إليها أنطوان عبد النور حول الاتجاهات السكانية في المدينة - أي بلغ عدد سكان المدينة 60000 نسمة في العقود الأولى من القرن السادس عشر، ثم انخفض انخفاضاً كبيراً بعد عام 1570؛ ثم ازداد عدد السكان بسرعة في القرن السابع عشر، أعقبته زيادة بمعدلات بطيئة في الشطر الأول من القرن الثامن عشر. ويوجد خلاف حول حجم السكان في نهاية القرن السابع عشر، وحول الاتجاهات السكانية في الشطر الثاني من القرن الثامن عشر. ويشير ماسترز إلى أن عدد السكان بلغ 115000 نسمة في عام 1683، بخلاف الرقم الذي أعطاه عبد النور البالغ 83000 نسمة. ورأى ماسترز أيضاً أنه حدث انخفاض حاد في عدد السكان بين الأعوام 1750 و 1800، لذلك فإن عدد السكان في عام 1800 كان حوالي 80000 نسمة (ص. 41). ويقدر عبد النور عدد السكان في عام 1800 بحوالي 120000 نسمة بسبب الهجرة الواسعة من الريف بسبب سوء الأحوال في الريف في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر (ص. 67 - 70)؛ ويقبل ريموند هذا الرقم أيضاً.

44. للإطلاع على مناقشة شاملة عن الهجرة إلى حلب، انظر بروس ماسترز، " أنماط الهجرة إلى حلب في العهد العثماني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، " *International Journal of Turkish Studies* 4 (1987): 75-89.
45. لمعرفة المزيد عن هذه العائلات وأصولها، انظر الفصل الأول.
46. استخدمت ثريا فاروقي عبارة "رجال من جوهر متواضع" لوصف أصحاب الأملاك في مدينتين في الأناضول (انظر "رجال من جوهر متواضع: ملاك البيوت وحيازة البيوت في أنقرة والقيصرية في القرن السابع عشر. ويبدو أن هذه المجموعة من الملاك الصغار تماثل ما وجد في حلب.
47. رالف دافيز (Ralph Davis)، حلب وميدان ديفونشاير، (Aleppo and Devonshire Square) ص. 27.
48. عبد النور، مدخل، ص. 279.
49. ماسترز، الهيمنة الاقتصادية، ص. 217 - 218.
50. المصدر نفسه، ص. 218.
51. كريستينا فيليبس هاريس (Christina Phelps Harris)، الصحراء السورية: القوافل، الرحلات والاستكشافات، ص. 76. (The Syrian Desert: Caravan, Travel, and Exploration).
52. وليام ج. براون، رحلات في أفريقيا ومصر وسورية، ص. 386. (Travels in Africa, Egypt, and Syria).
53. بطاطو، طبقات اجتماعية قديمة، ص. 226 - 234 (Old Social Classes).
54. قارن تعليقات بطاطو بشأن طبيعة "الترحال" لتجارة القوافل وقدرتها على الازدهار رغم صعوبة الظروف، بسبب تحويل طرق التجارة. انظر "طبقات اجتماعية قديمة"، ص. 233.
55. بول ماسون (Paul Masson)، "تاريخ التجارة الفرنسية في المشرق في القرن الثامن عشر"
- (Histoire du commerce francais dans le Levant an XVIIIe siecle). ص. 325.

56. عبد النور، "مدخل"، ص. 118 - 124. بعض المناقشات التي قدمها عبد النور عن التغيرات التي طرأت على سوق العقارات وظروف السكن من القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر، لذلك فإن تفسيراته والنتائج التي يخلص إليها مثيرة للجدل، إلا أن النقطة الأساسية حول وجود نقص في البيوت في آواخر القرن الثامن عشر تبدو صحيحة.

57. إدوارد ب. ب. باركر، (Edward B. B. Barker) "سورية ومصر في ظل آخر خمسة سلاطين حكموا تركيا: تجارب السيد القنصل العام باركر خلال خمسين عاماً". الجزء الأول: 24 - 25

Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey: Being the Experiences during Fifty Years of Mr. Consul General Barker.

58. محمد راغب الطباخ، "أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء"، الجزء الثالث: 376.

59. إن أوضح دليل على هذا وجود قضايا كثيرة خلال السنوات العشر القادمة في سجلات المحكمة عن عقارات الأوقاف الدينية. فقد ذكر المتولون في هذه القضايا أن الزلزال دمر البيوت ولم تكن تتوافر أموال في الأوقاف لإعادة تشييدها، وعدم ورود إيرادات إلى الوقف من تأجير العقار.

60. بروس ماسترز "أحداث 1850 في حلب: الصدمة التي أعقبت اندماج سورية في النظام الرأسمالي العالمي"، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية 22 (1990): 3 - 20.

"The 1850 Events in Aleppo: An Aftershock of Syria's Incorporation into the World Capitalist System," International journal of Middle East Studies 22 (1990).

61. جون بورينج، "تقرير عن الإحصائيات التجارية في سورية"، ص. 77، 88. (Report on the Commercial Statistics of Syria)

62. ماسترز، "أحداث 1850 في حلب" ص. 5.

63. المصدر نفسه، ص. 3 - 20.

الفصل الأول

1. إيرلا لابييدوس (Ira Lapidus)، "تطور المجتمع الحضري المسلم،" دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، "The Evolution of Muslim Urban Society," Comparative Studies in Society and History 15 (1973): 21-50
2. ريتشارد بوليت (Richard Bulliet)، "أرستقراطيو نيسابور"، (The Patricians of Nishapur) ص. 20 - 21 و 26 - 27؛ إيرلا لابييدوس، "المدن المسلمة في أواخر العصور الوسطى" ص. 188 - 190. (Muslim Cities in the Later Middle Ages).
3. ريتشارد بوليت، "اعتناق الإسلام في فترة القرون الوسطى" ص. 137 - 138. (Conversion to Islam in the Medieval Period).
4. ألبرت حوراني، "إصلاح الدولة العثمانية وسياسات الأعيان" "Ottoman Reform and the Politics of Notables" في "بدايات التحديث في الشرق الأوسط" (Beginnings of Modernization in the Middle East)، تحرير وليام بولك وريتشارد تشامبرز. وفرت هذه المقالة إطارا للكثير من المناقشات حول سياسات الأعيان، خاصة للأقاليم السورية.
5. حوراني، "سياسات الأعيان" ص. 48.
6. خليل إنالجيك، "المركزية واللامركزية في الإدارة العثمانية" "Centralization and Decentralization in Ottoman Administration," في "دراسات في التاريخ الإسلامي في القرن الثامن عشر"، Studies in Eighteenth-Century Islamic History، تحرير توماس ناف وروجير أوين، ص. 37 - 38.
7. بودمان، "الفصائل السياسية"، ص. 35.
8. كارل باربير، "الحكم العثماني في دمشق"، 1708 - 1758، ص. 72 - 73.
9. فيليب خوري، "الأعيان في المدن والقومية العربية: سياسات دمشق" 1860 - 1920، ص. 11 - 12.

10. كمال كاريكات، "تحول الدولة العثمانية"،
The Transformation of the Ottoman State, 1789-1908، نشر في
International journal of Middle East Studies 3 (1972): 243 - 281.
11. خوري، الأعيان في المدن. ص. 12 - 13.
12. بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص. 11.
13. استخدمت تعبير الطبقة الراقية في هذه الدراسة كعبارة وصفية بالتبادل مع
النخبة الاجتماعية أو الأعيان. ولا أعني أن هؤلاء الأعيان كانوا يشكلون طبقة
خاصة بالمعنى التحليلي.
14. ماسترز، "الهيمنة الاقتصادية"، ص. 48 - 53.
15. ماركوس، "عشية الحداثة" ص. 48.
16. بطاطو، "طبقات اجتماعية قديمة"، ص. 319.
17. ظهرت 91 عائلة في السجلات في العقد الأول من الفترة قيد الدراسة؛
ووجدت 99 عائلة في منتصف العقد من هذه الفترة، و82 عائلة فقط في العقد
الأخير. يورد الملحق الأول قائمة كاملة بهذه العائلات.
18. ألكساندر راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 337.
19. من بين المصادر التي تورد سيرة عائلة طه هذه: بودمان، "الفصائل
السياسية" ص. 100 - 101؛ والطباخ، "أعلام النبلاء" 6: 469 - 474، 484
- 486 و 7: 59 - 60، 67 - 78، 522 - 523؛ ولورينت دارفيو، "مذكرات
الفرانس دارفيو" (Memoires de Chevalier d'Arvieux)؛ بالإضافة إلى مداخل
عديدة في سجلات المحكمة الشرعية.
20. جون لويس بوركهاردت (John Lewis Burckhardt) "رحلات إلى سورية والأرض
المقدسة"، (Travels in Syria and the Holy Land)، ص. 649.
21. من بين المصادر التي تورد سيرة عائلة شيخيندر، الطباخ، "أعلام النبلاء"،
3: 354 - 355، والمداخل العديدة جدا في سجلات المحكمة الشرعية.

22. سأستخدم تعبير "عسكري" للتفريق بين الطبقة الحاكمة عن طبقة الرعية في السلطنة العثمانية للدلالة على العائلات المنحدرة من جنود أو موظفين عثمانيين ("الأعيان العلمانيون" بقلم حوراني)، سواء كانت لا تزال هذه العائلات عسكرية أم لا. وستدرج في هذه الفئة العائلتان اللتان تنحدران من سلالة بعض رقيق المسؤولين الماليك المعتوقين، وهما عائلتا الغوري ومونقرس.
23. استمدت سيرة عائلة الشريّف من "أعلام النبلاء" للطباخ، 7: 14 و 239؛ و"الفصائل السياسية" لبودمان، ص. 117 - 126، ومن مداخل عديدة من سجلات المحكمة الشرعية.
24. انظر الملحق الأول للإطلاع على تفصيل لهذه العائلات حسب المهنة.
25. خوري، "أعيان المدن"، ص. 13.
26. ماسترز، "الهيمنة الاقتصادية"، ص. 167.
27. سجلات المحكمة الشرعية في حلب، 223: 127 (28 شعبان 1248)
28. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 5: 310
29. يعتبر هذا الرقم تقديرياً وذلك لأنه كان لمحمد ديون غير مسددة بذمة 86 قرية؛ وقد تراوحت هذه الديون من بضعة آلاف قروش إلى 65000 قرشاً. وتم تسديد الجزء الأكبر من الديون مع الزمن - من 25 عاماً إلى 30 عاماً. ولعل رقم هذه الإيرادات السنوية قليل. ويمكن الإطلاع على عقارات عبد الرحمن أوبري من سجل المحكمة الشرعية 230: 264 (24 محرم 1252).
30. حوراني، "سياسات النبلاء" ص. 54.
31. بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة"، ص. 153
32. انظر الملحق الأول. وكانت هذه الحالة في العراق أيضاً. قارن بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة"، ص. 153.
33. حوراني، "سياسات النبلاء" ص. 46.
34. الطباخ، "أعلام النبلاء" 3: 373 - 374، 7: 172 - 174

35. محمد خليل المرادي، "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر" 4: 248
36. خوري، "أعيان المدن"، ص. 12.
37. للإطلاع على مناقشة أوسع عن أنماط الزواج ودورها في توطيد التحالفات العائلية، انظر الفصل الثالث.
38. للإطلاع على موضوع دمشق، انظر ليندا س. شيلشير (Linda S. Schilcher)، عائلات في السياسة: الفصائل الدمشقية والعقارات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ص. 8 - 10. (Families in Politics: Damascene Factions and Estates in the Eighteenth and Nineteenth Centuries)
39. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 11 - 12.
40. ماركوس، "عشية الحداثة"، ص. 63.
41. ثريا فاروقي وآخرون، "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة العثمانية، 550، 590 - 592 (An Economic and Social History of the Ottoman Empire)؛ جيربر، "الدولة والمجتمع والقانون"، ص. 147. (State, Society, and Law).
42. جيربر، "الدولة والمجتمع والقانون"، ص. 149 - 151.
43. كارتر فيندلي (Carter Findley)، "الإصلاح البيروقراطي في السلطنة العثمانية"، ص. 31 - 32 (Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire)؛ مادلين زيلفي (Madeline Zilfi)، "توزع الأعيان في السلطنة العثمانية: كبار الملا في القرن الثامن عشر"، (Elite Circulation in the Ottoman Empire: The Great Mollas in the Eighteenth Century) جريدة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرف Journal of the Economic and Social History of the Orient 320: (1983) 26؛ بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة"، ص. 319.
44. زيلفي، "توزع الأعيان"، ص. 320.
45. شيلتشر، "المعرفة والحقيقة" ص. 497 - 498.
46. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 7: 163؛ المرادي، "سلك الدرر"، 3: 176 - 177.
47. سجلات المحكمة الشرعية 108: 23 (22 جمادى الأولى)؛ 117: 112 (4 ذو الحجة 1192)؛ 117: (15 صفر 1193).

48. سيتمثل الإستثناء الجزئي لهذا في الوقف الذي سنناقشه بالتفصيل في الفصل 5.
49. سنناقش مدى السلطة والقوة الأبوية على نحو شامل أكبر في الفصول التالية، وخاصة في الفصل الثاني.
50. ليس من الضروري أن يكون جميع هؤلاء الأفراد أحياء في الوقت ذاته. على الأقل قد يكون بعض أفراد الجيل السابق متوفين عند ولادة الجيل الأصغر بكامله.
51. كامل الغزي، "نهر الذهب في تاريخ حلب"، 2: 85.
52. يشير الرقم 104 إلى جميع عائلات الأعيان التي وردت في هذه الدراسة بين الأعوام 1770 و 1840، رغم عدم تواجد كل هذه العائلات في وقت واحد وفي فترة واحدة، بسبب الحراك الاجتماعي والجغرافي وكذلك الواقع السكاني. انظر التعليقات في الصفحة 36 والملحق الأول.
53. الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 15.
54. بالنسبة لدمشق، انظر شيلتشير، عائلات في السياسة، ص. 234 - 236؛ وبالنسبة لحلب، انظر ميري ويثير، "عائلات الأعيان في حلب 1770 - 1830 : الشبكات والبنية الاجتماعية" ص. 240.
- (The Notable Families of Aleppo, 1770-1830: Networks and Social Structure p.240)
55. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 3: 349، 356 - 357؛ 14:4.
56. لمزيد من المناقشة حول هذه المعارك القانونية والآثار المترتبة عنها، انظر الفصل 5.
57. ماركوس، "عشية الحداثة"، ص. 68.
58. بوليت، "أرستقراطيون نيسابور"، ص. 57.
59. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 7: 337 - 338.

60. بودمان، "الفصائل السياسية"، ص. 56 - 57؛ بوركهاردت، "رحلات إلى سورية والأرض المقدسة"، ص. 649؛ الغزي، "نهر الذهب"، 2: 156 و 203 و 3: 316 - 317 و 334؛ الطباخ، "أعلام النبلاء" 3: 373 - 374، و 413 - 414.
61. ماسترز، "الهيمنة الاقتصادية"، ص. 64.
62. المصدر نفسه ص. 64.
63. سجلات المحكمة الشرعية 140: 267 (23 جمادى الآخرة 1208)
64. ماسترز، "الهيمنة الاقتصادية"، ص. 64.
65. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 7: 136.
66. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 6: 510 - 512؛ 7: 160 و 178.
67. سجلات المحكمة الشرعية 137: 194 (22 ربيع الأول 1205)؛ 116: 348 (19 ربيع الأول 1193)؛ 108: 106 (7 جمادى الآخرة 1188).
68. روث رودد (Ruth Rodd)، "أنماط اجتماعية بين أعيان المدن في سورية خلال آواخر الفترة العثمانية (1876 - 1918)"، (Social Patterns among the Urban Elite of Syria during the Late Ottoman Period 1876 - 1918) في كتاب "فلسطين في آواخر الفترة العثمانية" (Palestine in the Late Ottoman Period). تحرير د. كوشنير، ص. 152.
69. محمد أمين المحبي، "خلاصة الأثر في تراجم القرن الحادي عشر" 2: 84 - 87.
70. الطباخ، "أعلام النبلاء"، 7: 169 - 171.
71. الغزي، "نهر الذهب"، 2: 177 - 324.
72. الطباخ "أعلام النبلاء" 3: 373 - 374، 413 - 414؛ 7: 305 - 308.
73. الطباخ، "أعلام النبلاء" 6: 469 - 474، 484 - 486؛ 7: 59 - 60، 67 - 78، 523 - 522.
74. رودد، "أنماط اجتماعية" ص. 161.

الفصل الثاني

1. وليام غوود (William Goode)، "الثورات في العالم وأنماط الأسرة"، ص. 124. (World Revolutions and Family Patterns).
2. بسبب الغموض الذي يكتنف كلمة "العائلة" (household)، سأورد بعض التعليقات الأولية. ففي سياق المجتمع العثماني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت العائلة تستخدم غالباً لوصف شبكة من الروابط بين شخصية سياسية قوية وأتباعه وخدمه وفئات مختلفة من الأشخاص الذين يعيّلهم. وباستخدامها بهذه الطريقة، تعتبر العائلة بنية سياسية في قلب النظام السياسي في كل من مركز السلطنة العثمانية في هذه القرون التي سادت فيها اللامركزية وفي بعض المناطق في الأطراف، وعلى رأسها مصر في ظل بكوات الماليك. وقد تشكل هذه العائلات أو لا تشكل مجموعات سكنية، وذلك حسب الظروف. كما أن دور روابط القرابة في تدعيم العلاقات داخل العائلة متنوعة كثيراً. ففي العديد من الحالات لم تكن روابط "الدم" الحقيقية موجودة. انظر فاي، "الأواصر الملزمة"، ص. 161 و جين هاثاواي "سياسات العائلات في مصر في العهد العثماني"، ص. 17 - 31. وعندما استخدم كلمة العائلة فإنني أشير بالتحديد إلى وحدة سكنية تقيم فيها مجموعة من الأقارب التي كانت تعيش وتُأكل وتشرب معا في الدار ذاتها. إن دورات حياة أفراد هذه العائلات، والعلاقات فيما بينها وإدراكها لما كان يخدم مصالح الأسرة كانت تحدد آليات تشكل العائلة وانفصالها.
3. يقترح جيربر بأن اللغة عن الأجيال القادمة كانت مجرد "صياغة" وكان ينصب اهتمام الواهبين أساساً بأولادهم فقط. وأعتقد أنه لم تدرك أهمية صكوك الأوقاف هذه التي قد نتعرف منها وجهة نظر الأفراد في العائلة، إن لم يكن ما كان يحدث في الواقع. انظر كتابه "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة" ص. 417. ويفند بشارة دوماني "الأسرة الواهبة" في مقالة كتبها مؤخراً أفضل

- تفنيدها لفكرة جيرير. إذ يعرض دومانى فروق هامة في المستفيدين المعينين بين نابلس وطرابلس، وهي دلالة واضحة بأنها لم تكن مجرد صيغ.
4. عبد النور، "المقدمة"، ص. 98. استنادا إلى عبد النور، يرجح أنه كان لبيوت دمشق طابق ثان، (ص. 129). ومن المحتمل أنه كان للبيوت في القاهرة وفي أماكن أخرى عدة طوابق.
5. بشأن العلاقة بين الهندسة المعمارية المحلية وحجم الأسرة وبنيتها، انظر جان لويس فلاندرين (Jean-Louis-Flandrin)، "الأسر في الأزمنة السابقة" (Families in Former Times)، ص. 92 - 93. وبالنسبة للشرق الأوسط، انظر دوين، "الأسر التركية"، ص. 79 - 80، وفاروقي، "رجال من جوهر متواضع"، لمناقشة مساهمة الهندسة المعمارية الحضرية وترتيب واستخدامات الحيز المنزلي.
6. بيتر لاسليت، "العائلة والأسرة في الماضي"، ص. 1 - 16.
7. جون هاجنال (John Hajnal)، "أنماط الزواج الأوروبي في منظورها الصحيح" (European Marriage Patterns in Perspective) المنشورة في (Population and History). تحرير. D. V. Glass and D. E. C. Eversley. ص. 23 - 69.
8. دوين، "الأسر التركية"، ص. 84 - 86.
9. المصدر نفسه، ص. 92.
10. جوستين مكارثي، (Justin McCarthy) "العمر، الأسرة والهجرة في القرن التاسع عشر في ولايات البحر الأسود من السلطنة العثمانية"، (Age, Family, and Migration in Nineteenth-Century Black Sea Provinces of the Ottoman Empire) المنشور في International Journal of Middle East Studies 10 (1979). ص. 314.
11. كونو، "الأسر العائلية المشتركة"، ص. 486.
12. كونو، "حكاية قريتين" ص. 23 - 24.
13. كينيث كونو، "أسر الأعيان الريفية المصرية: قرية ساندوب، 1847 - 68"، ورقة قدمت إلى مؤتمر كارلتون الثالث عن تاريخ الأسرة في أوتاوا، أيار / مايو 1997، ص. 5 - 6.

14. كونو، "العائلة المشتركة" ص. 491. يأخذ كونو هذا النموذج من مقالة بقلم جيمس لي وجون ججيرد (James Lee and Jon Gjerde) بعنوان (Comparative Household Morphology of Stem, joint, and Nuclear Household Systems: Norway, China, and the United States, "Continuity and Change I (1986):90
15. دوين، "الأسر التركية"، ص. 83 - 84.
16. كونو، "العائلة المشتركة" ص. 495 - 496.
17. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 75.
18. المصدر نفسه، الفصل 3.
19. المصدر نفسه، ص. 4 - 5.
20. جيربر، "الدولة، المجتمع، والقانون"، ص. 149، "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة" ص. 419.
21. جيربر، "الانثروبولوجيا وتاريخ الأسرة" ص. 413 - 419؛ مثله، "الدولة، المجتمع والقانون"، ص. 149.
22. تعتبر هذه الطريقة غير المباشرة في التعرف على حجم العائلة من خلال سجلات الميراث غير ملائمة وتنطوي على مجازفة. إلا أن حساب حجم الأسرة بهذه الطريقة يقدم لنا تقديراً إجمالياً مفيداً. علاوة على ذلك، إذا كانت المسألة التي تهمننا هي أثر حجم الأسرة على بنية العائلة وتشكلها، وليس معدلات الخصوبة المطلقة، فإن العدد الكلي للأطفال المولودين لزوجين أقل أهمية من عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة إلى سن الرشد ويتزوجون وينجبون أطفالاً. أما بالنسبة لعائلات الطبقة العليا في هذه الدراسة، فلم نعتمد على سجلات الميراث للحصول على المعلومات المتعلقة بحجم الأسرة. إن عملية إعادة تشكل الأسرة تتيح لنا إمكانية رؤية هذه العائلات في أوقات غير الأوقات التي تتم فيها وفاة أحد أفراد الأسرة. وفي حين ليست جميع أنساب العائلات كاملة، فإن العديد منها كامل، وبعضها الآخر أكثر كمالاً مما تشير إليه سجلات الميراث وحدها.

23. تستخدم عبارة "الأسرة الزوجية" هنا بدلاً من الزوجين لمراعاة آثار تعدد الزوجات والسراري. وتضم الأسرة الزوجية زوجاً وزوجة أو زوجات و (في أحوال نادرة) سراري وأطفال. وكانت معظم الأسر الزوجية تتألف من زوجين، وذلك لعدم شيوع عادة تعدد الزوجات بين أفراد هذه الطبقة من الأعيان. وتم تحديد متوسط عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة في الأسرة الزوجية بالنسبة للسكان ككل باستخدام عينة مؤلفة من 427 وثيقة من وثائق المخلفات. أما بالنسبة للطبقة الراقية، فقد تم الحصول على معلومات إضافية عن حجم الأسرة من خلال إعادة تشكيل بنية الأسرة.

24. هايم جيرير "موقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي في مدينة عثمانية، بورصة، 1600-1700" المنشور في "International Journal of Middle East Studies 12 (1980)", ص. 244، الحاشية 79؛ تاكر، "الأواصر الملزمة" ص. 243؛ عمر باركان، "Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'Empire ottomane au XVe et XVIe siècles" منشور في Journal of the Economic and Social History of the Orient 1 (1958)؛ ص 12 مكارثي، "العمر، الأسرة، والهجرة"، ص. 313؛ دوين، "الأسر التركية"، ص. 88.

25. هنري غايز (Guys (Henri)، "مقال حول الاحصاءات السياسية والدينية في بشالغ حلب في عام 1845" ص. 61، (Essai sur la statistique politique et religieuse du Pachalik d'Alep, en 1845).

26. تاكر، "الأواصر الملزمة" ص. 241.

27. تبدي الأدلة انخفاض سن الزواج بالنسبة لكل من الرجال والنساء. وسنبحث هذا الموضوع ومسألة نسبة الأشخاص المتزوجين في الفصل 3.

28. باسم مسلم، "الجنس والمجتمع في الإسلام"، ص. 118 - 119.

29. سجلات المحكمة الشرعية - 139: 12 - 17 (12 جمادى الآخرة 1205).

30. بودمان، "الفصائل السياسية"، ص. 48، 116 - 117؛ الغزي، "نهر الذهب"، 2: 197، الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 154 - 160، 214.

31. سجلات المحكمة الشرعية 181/110:1 (12 جمادى الأولى 1229)؛ 196 : 20 (16محرم 1237)؛ 219 : 99 (16 شوال 1245).

32. سجلات المحكمة الشرعية 141/1 : 48 - 5 1 (7 جمادى الأولى 1207)؛ 140:191 (9 ربيع الأول 1236)؛ 197 : 79 - 80 (6 شعبان 1237).

33. استمدت معظم الأدلة المتعلقة بانقسام العائلة من الوثائق المتعلقة بتوزيع الميراث، وذلك لأن هاتين العمليتين كانتا تسييران جنباً إلى جنب. إلا أن أدلة أخرى تظهر عند مصادفتها، فمثلاً سيشار إلى حياة فرد يقيم في حي أو شارع غير الحي أو الشارع الذي كان يعيش فيه من قبل، ولعل ذلك يعود في غالب الأحيان بسبب عملية انقسام العائلة. فعند الحصول على معلومات كهذه، يعتبر "علم وصف الأعراق البشرية التاريخي" - وهو التمكن من تعقب نشاطات الأفراد على مر الزمن - مفيداً بصورة خاصة بالنسبة لهذه الدراسة.

34. أظهر جيربير أنه في حالة بورسة كان لدى الأبناء البالغين ممن توفوا قبل آبائهم في الغالب أملاكاً تدر أرباحاً، ويرى أن ذلك قد يشير إلى أن الأبناء البالغين كانوا يتركون عائلة آبائهم وينشؤون أسرهم الخاصة بهم ("الانثروبولوجيا والتاريخ" ص. 414).

35. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1 : 281.

36. داغستاني، "الأسرة المسلمة"، ص. 186.

37. سجلات المحكمة الشرعية 117: 172 (22 جمادى الأولى 1192)

38. سجلات المحكمة الشرعية: 204 : 7 - 11 (6 شعبان 1240)؛ بودمان، "الفصائل السياسية" ص. 117 - 126.

39. الطباخ، "أعلام النبلاء" 3 : 373 - 374، 413 - 414؛ بودمان، "الفصائل السياسية" ص. 117 - 126.

40. أندريه ريمون، "الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر"، 245:2 (Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle)

41. سجلات المحكمة الشرعية 113 : 287 - 288 (27 شوال 1190).

42. داغستاني، "الأسرة المسلمة" ص. 154.
43. سجلات المحكمة الشرعية 139 : 229 (8 ربيع الثاني 1206)؛ 141 / 1 : 17 (13 جمادى الأولى 1207) 185 / 2 : 132 (15 ربيع الأول 1232).
44. سجلات المحكمة الشرعية (16 جمادى الآخرة 1231).
45. سجلات المحكمة الشرعية 117 : 172 (22 جمادى الأولى 1192)؛ 144 / 1 : 13 (12 ربيع الثاني 1210)؛ 185 / 1 : 171 (13 ذو الحجة 1231)؛ 203 : 80 - 81 (8 ذو القعدة 1241).
46. يناقش عبد النور الفرق بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. ففي القرن السابع عشر كانت لا تزال توجد مساحات كبيرة من الأراضي الشاغرة في وسط المدينة؛ وأقيمت مباني فوق هذه الأراضي في منتصف القرن الثامن عشر. وحدث نقص كبير في البيوت بسبب الضغط السكاني. انظر المقدمة.
47. سجلات المحكمة الشرعية 107 : 411 - 415 (5 محرم 1188)؛ 145 : 124 (1 صفر 1214)؛ الغزي، "نهر الذهب" 2 : 106.
48. سجلات المحكمة الشرعية 139 : 12 - 17 (17 جمادى الأولى 1205)؛ 149 : 149 - 150 (20 شعبان 1216)؛ الطباخ، "أعلام النبلاء" 6 : 90.
49. لمناقشة هذه المواضيع، انظر أبراهام ماركوس، "الخصوصية في حلب القرن الثامن عشر: حدود العناصر التقليدية الثقافية" (Privacy in Eighteenth Century Aleppo: The Limits of a Cultural Ideal)، المنشور في International journal of Middle East Studies 18 (1986): 165 - 183.
50. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 61.
51. فيندلي، "الإصلاح البيروقراطي"، ص. 35.
52. هاثواي، "سياسات العائلات"، ص. 19 - 20.
53. عبد النور، "المقدمة"، ص. 130.
53. بودمان، "الفصائل السياسية"، ص. 39.

55. دوين، "الأسر التركية"، ص. 78 - 79.
56. تاكر، "المرأة في مصر"، ص. 179.
57. فيندلي، "الإصلاح البيروقراطي"، ص. 35.
58. تاكر، "المرأة في مصر"، ص. 165 - 166.
59. بورينج، "إحصائيات تجارية"، ص. 39 - 40.
60. تاكر، "المرأة في مصر"، ص. 167.
61. لا يعني ذلك أنه كانت لجميع الجواري علاقة جنسية مع أسيادهن. وفي الواقع فمن المحتمل أن عددا قليلا نسبيا من الجواري كن يفعلن ذلك، إلا أن هذا العدد القليل هو الأكثر بروزا في المصادر.
62. إس. إي. مارمون (S. E. Marmon)، "التسري في الإسلام"، (Concubinage, Islamic) في "قاموس العصور الوسطى"، تحرير Joseph R. Strayer et al. الجزء الثالث : 527 - 529.
63. سجلات المحكمة الشرعية 108 : 547 (12 شوال 1191).
64. سجلات المحكمة الشرعية 237 : 188 (8 محرم 1257).
65. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1 : 271.
66. سجلات المحكمة الشرعية 231 : 143 (1 صفر 1252).
67. سجلات المحكمة الشرعية 108 : 37 - 38 (28 ربيع الأول 1189).
68. مارسوت، "المرأة والرجل في مصر في أواخر القرن الثامن عشر"، ص. 85.
69. تاكر، "الروابط الملزمة" ص. 250.
70. حنا، "الزواج بين عائلات التجار" ص. 149.
71. كانديوتي، "الإسلام والنظام الأبوي" ص. 32.
72. تاكر، "الأسرة العربية في التاريخ" ص. 199.

73. مارتا موندي (Martha Mundy)، "وراثة المرأة للأرض في المناطق المرتفعة في اليمن" ("Women's Inheritance of Land in Highland Yemen," *Arabian Studies* 5 (1979), P. 165.)
74. سجلات المحكمة الشرعية 223 : 127 (28 شعبان 1248).
75. كونو، "العائلة المشتركة" ص. 494.
76. دوبن، "الأسر التركية" ص. 87.
77. ليزلي بيرس (Leslie Peirce)، "الحريم في السلطنة: المرأة والسيادة في السلطنة العثمانية" ص. 48 -- 49.
78. موندي، "وراثة المرأة"، ص. 165.
79. كونو، "العائلة المشتركة"، ص. 491.
80. سجلات المحكمة الشرعية 223 : 127 (28 شعبان 1248).
81. بيرس، "الحريم في السلطنة"، في أماكن مختلفة من الكتاب.
82. عفاف مرسوت "السيدة الثورية" (The Revolutionary Gentlewoman)، منشور في (Women in the Muslim Middle East) تحرير Lois Beck and Nikki Keddie، ص. 265.
83. سجلات المحكمة الشرعية، 194 : 50 - 52 (بدون تاريخ).
84. سجلات المحكمة الشرعية 110 : 92 (3 شوال 1187).
85. سجلات المحكمة الشرعية 143 : 34 (5 ربيع الأول 1209)؛ 196 : 248 (1 جمادى الآخرة 1237)؛ 229 : 283 - 284 (12 ربيع الأول).
86. كانديوتي، "الإسلام والنظام الأبوي"، ص. 32.
87. بيرس، "الحريم في السلطنة"، ص. ix.
88. للإطلاع على مناقشة كاملة عن هذه المسألة، انظر مارغريت ل. ميريوثير، "حقوق الأطفال ومسؤوليات المرأة: المرأة كوصية في حلب في العهد العثماني، 1770 - 1840" منشور في كتاب سونبول، ص. 219 - 235.
89. دوبن وبيهار، "العائلات في إسطنبول" ص. 9 - 10.

الفصل الثالث

1. مسلم "الجنس والمجتمع في الإسلام"، ص. 11.
2. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 283.
3. المصدر نفسه، 1: 282. قارنها مع تعليقات دايل إيكلمان (Dale Eickelmad) حول المباحثات المتعلقة بالزواج حالياً: "إذا ما سئل الرجال فإنهم يؤكدون أن ترتيبات الزواج هي من شأنهم وحدهم، لأنهم يدعون أنهم يفهمون الالتزامات الاجتماعية أكثر مما تفهمها المرأة. وتأخذ المرأة وجهة نظر مختلفة في هذه المسألة، وفي الواقع فهي تقوم بدور نشط تماماً في اقتراح شريك الزواج وفي المباحثات الأولية" (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مقارنة أنثروبولوجية) ص. 165-166. (The Middle East and Central Asia: An Anthropological Approach).
4. أنيليس مورز (Annelies Moors)، "المرأة والأموال والإسلام: تجارب فلسطينية، 1920 - 1990"، ص. 85؛ إن. جي. كولسون (N. J. Coulson)، "توارث قانون الأسرة الإسلامي"، ص. 11.
5. سجلات المحكمة الشرعية 1: 81/143 (1 ذو القعدة 1209).
6. سجلات المحكمة الشرعية 222: 60 (28 جمادى الأول 1247).
7. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 281.
8. تاكر، "الزواج والأسرة في نابلس"، ص. 173.
9. سجلات المحكمة الشرعية 222: 160 (28 جمادى الأول 1247).
10. سجلات المحكمة الشرعية 141/1: 61 (27 رجب 1207).
11. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 283.
12. وخاصة فيليب أريس (Phillipe Aries)، "قرون من الطفولة" (Centuries of Childhood).
13. يقدم ليزلي بيرس في فصل كتبه مؤخراً في كتاب بعنوان "المرأة في السلطنة العثمانية: المرأة في الشرق الأوسط في بداية العصر الحديث"

، (Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern Women in the Early Modern Era) تحرير ماديلن ك. زيلفي، بعض الأبحاث الجديدة المثيرة للاهتمام حول دورات حياة بعض الأفراد والطرائق التي تغير فيها الإحساس بالهوية المتعلقة بالجنس مع الزمن. انظر "الكهولة، والجنسانية، والنظام الاجتماعي: المفردات المتعلقة بالجنس في مطلع المجتمع العثماني الحديث" (Seniority, Sexuality, and Social Order: The Vocabulary of Gender in Early Modern Ottoman Society)، ص. 169 - 196.

14. دوين وبيهار، "العائلات في إسطنبول"، ص. 141.
15. حنا، "الزواج بين عائلات التجار"، ص. 150 - 153؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "الأسرة والقوانين المتعلقة بالمرأة في مصر خلال الفترة العثمانية"، (Family and Gender Laws in Egypt during the Ottoman Period) نشرت في كتاب سونبول، 98 - 101، 110.
16. مورز، "المرأة والأملك والإسلام"، ص. 149 - 150.
17. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 285؛ داغستاني، "الأسرة المسلمة"، ص. 27.
18. مورز، "المرأة والأملك والإسلام"، ص. 127.
19. بما أنه يجب عادة دفع مؤخر المهر إلى الزوجة عند طلاقها، فقد كان يسجل هذا المبلغ في سجل الطلاق. وكان يسجل أيضا كدين مؤجل على عقار الزوج المتوفى أو كمال من حق المرأة عند الميراث.
20. وجد تاكر نطاقا مماثلا في مبالغ المؤخر في نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. انظر "الزواج والأسرة في نابلس"، ص. 169.
21. سجلات المحكمة الشرعية، 238: 120 - 121 (13 ذو الحجة 1250)؛ 226: 120 (13 ذو الحجة 1250). لم يجد مورز أيضا ارتباطا بين الطبقة ومبلغ المهر. انظر "المرأة والأملك والإسلام"، ص. 94.
22. جي. لويس فارلي (J. Lewis Farley)، "سنتان في سورية"، (Two Years in Syria) ص. 38 - 39.

23. سجلات المحكمة الشرعية 105 : 59 (11 محرم 1186)
24. بارون، "الروابط الزوجية في مصر الحديثة" (Marital Bonds in Modern Egypt)، ص. 292 - 309.
25. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 96.
26. داغستاني، "الأسرة المسلمة" ص. 13.
27. إس. دي. غويتان (S. D. Goitein)، "أحد المجتمعات في حوض البحر المتوسط" (A Mediterranean Society)، المجلد 3، "الأسرة"، ص. 165.
28. بيرس، "الحريم في السلطنة"، ص. 63 - 87.
29. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1 : 291 - 293.
30. دوين، "الأسر التركية"، ص. 90.
31. بورينج، "إحصائيات تجارية"، ص. 4؛ راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1 : 277 - 278.
32. جيرير، "المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة" (Social and Economic Position of Women)، ص. 232.
33. تاكر، "الزواج والأسرة في نابلس"، ص. 176.
34. كونو، "حكاية قريتين"، ص. 23.
35. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 148 - 152.
36. المصدر نفسه، ص. 122.
37. مكارثي، "العمر والأسرة والهجرة" ص. 320 - 323.
38. كونو، "حكاية قريتين"، ص. 23.
39. باربارا أسود، "حياة الأملاك والاستراتيجيات الاجتماعية عند المستوطنين في وادي في الشرق الأوسط"، ص. 72 - 75.
40. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 156.

41. حنا، "الزواج بين عائلات التجار"، ص. 147.
42. عبد الرحيم، "الأسرة والقوانين المتعلقة بالمرأة"، ص. 99 - 100، 109.
43. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 271.
44. المصدر نفسه، 1: 280.
45. تاكر، "الروابط الملزمة"، ص. 240 - 241.
46. مورز، "البحث في قانون الأسرة الإسلامي"، ص. 5؛ عبد الرحيم، "الأسرة والقوانين المتعلقة بالمرأة" ص. 102 - 103؛ سفيتلانا إيفانوففا "الطلاق بين زبيدة خاتون وسعيد عثمان آغا"، في سونبول، ص. 123.
47. كتبت ماديلن زيلفي بحثاً مثيراً للاهتمام عن طلاق الخلع في إسطنبول في القرن الثامن عشر بعنوان "إننا لسنا متفقين: المرأة وطلاق الخلع في القرن الثامن عشر"، نشر في "المرأة في السلطنة العثمانية"، ص. 264 - 296.
48. راسل، "تاريخ حلب الطبيعي"، 1: 280.
49. سجلات المحكمة الشرعية 144: 175 (23 ذي الحجة 1212).
50. دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 125.
51. مكارثي، "العمر والأسرة والهجرة"، ص. 323.
52. ماركوس، "عشية الحداثة"، ص. 196 - 198؛ تاكر، "الزواج والأسرة في نابلس" ص. 176 - 177؛ دوين وبيهار، "أسر اسطنبول"، ص. 129.
53. سيلتشير، "المعرفة والواقع"، ص. 502.
54. هيلدا غيرتز، (Hilda Geertz) "معنى الروابط الأسرية" "The Meaning of family Ties" في "المعنى والنظام في المجتمع المغربي" (Meaning and Order in Moroccan Society) تحرير Clifford Geertz, Hilda Geertz, and Lawrence Rosen، ص. 327.
55. تورّد بعض الأمثلة عن هذه المناقشة مقالات بقلم James M. B. Keyser في "حالة الشرق الأوسط: هل توجد قاعدة للزواج؟" "The Middle Eastern Case: Is There a Marriage Rule?" المنشور في Ethnology 13 (1974): 293-309؛ فؤاد خوري،

"Parallel Cousin Marriage Reconsidered: A Middle East Practice That Nullifies the Effects of marriage on the Intensity of family Relations," أبناء العمومة: ممارسة متبعة في الشرق الأوسط التي تبطل تأثيرات الزواج على قوة العلاقات الأسرية" (Man 5 (1970) : 597-618 ؛ آر. إف. ميرفي وليونارد كاسدان، (R. F. Murphy and Leonard Kasdan) "القربة من فرع الأب والتزاوج بين الأقارب: بعض الإعتبارات الأخرى" المنشور في

Southwestern journal of Athropology 23 (1959): 1 - 14.

56. ريتشارد أنطون، "الانثروبولوجيا" في (The Study of the Middle East) ، تحرير ليونارد بايندر ص. 166 - 168.

57. بياتريس غوتليب (Beatrice Gottlieb) ، "الأسرة في العالم الغربي منذ تفشي الطاعون إلى العصر الصناعي" (The Family in the Western World from the Black Death to the Industrial Age) ، ص. 57.

58. مورز، "المرأة والأملاك والإسلام"، ص. 87 - 90.

59. باتاي، "المجتمع والثقافة والتغيير"، ص. 84 (Patai, Society, Culture, and Change)

60. شيلتشر، "المعرفة والحقيقة"، ص. 509.

61. أنطون، "الانثروبولوجيا"، ص. 168؛ غيرتز، "الروابط الأسرية"، ص. 325؛

باربارا أسود، "الأدوار الرئيسية والفرعية للنساء من طبقة الأعيان في إحدى قرى سهول الشرق الأوسط" ("Key and Peripheral Roles of Noble Women in a Middle Eastern Plains Village," Anthropological Quarterly 40 (1967) : 141 ؛ مايكل ميكر، "المعنى والمجتمع في الشرق الأدنى: أمثلة من أتراك البحر الأسود والعرب المشرقيين"

Michael Meeker, "Meaning and Society in the Near East: Examples from the Black Sea Turks and Levantine Arabs," International Journal of Middle East Studies 7 (1976), P. 394.

62. أمين فوات توجاي (Emine Foat Tugay)، "ثلاثة قرون: سجلات عن أسر في مصر وتركيا (Three Centuries: Family Chronicles of Egypt and Turkey)؛ عبد الرحمن حميد، "مدينة حلب: دراسة في الجغرافية الحضرية" ص. 32 - 33؛ داغستاني، "الأسرة المسلمة"، ص. 21.
63. شيلتسير، "المعرفة والحقيقة"، ص. 508؛ تاكر، "الزواج والأسرة في نابلس"، ص. 174؛ أسود، "الأدوار الرئيسية والفرعية" ص. 139.
64. لتحديد الأنماط الزوجية، تم حساب عدد الزيجات بحساب عدد اختيارات الزواج وليس العدد المطلق للزيجات.
65. رافائيل باتاي، "Structure of Endogamous Unilineal Descent Groups"، Southwestern Journal of Anthropology 21 (1965): 325 - 350.
66. سجلات المحكمة الشرعية 118:107 (6 ذو القعدة 1185)؛ الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 329.
67. انظر شجرة نسب عائلة شيخبندر في الملحق 2.
68. رايموند، "الحرفيون والتجار"، 2: 425؛ بشارة دومانلي، "إعادة إكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس"، ص. 66 - 67.
69. الغزي، "نهر الذهب"، 2: 177، و3: 299؛ المرادي، "سلك الدرر"، 3: 151 - 159؛ سجلات المحكمة الشرعية 137: 194 (22 ربيع الأول 1205)؛ سجلات المحكمة الشرعية 214: 194 (1 ربيع الأول 1243).
70. ولفرام إبيرهارد، (Wolfram Eberhard) "التغيير الذي طرأ على العائلات البارزة في جنوب تركيا" (Change in Leading Families in Southern Turkey) المنشور في (Peoples and Cultures of the Middle East)؛ المجلد 2، "الحياة في المدن، والبلدات، والريف"، تحرير: لويس إ. سويت، ص. 251 - 254؛ أسود، "حياة الأملاك"، ص. 92.

71. أسود، "حيازة الأملاك" ص. 64؛ أسود، "الأدوار الرئيسية والفرعية"، ص. 141.
72. شيلتشر، "المعرفة والحقيقة"، ص. 502.
73. سجلات المحكمة الشرعية 108: 37 - 38 (28 ربيع الأول 1189).
74. راسل، تاريخ حلب الطبيعي، المجلد الأول، هنا وهناك.
75. استمدت المعلومات المتعلقة بالزيجات في عائلة الغوري من عدد كبير من سجلات المحكمة الشرعية. لمزيد من المناقشة حول المصالح الاقتصادية لهذه العائلة، انظر الفصل 5.
76. استمدت المعلومات المتعلقة بعائلة الحموي والزيجات فيها من عدد كبير من سجلات المحكمة الشرعية.
77. للحصول على معلومات عامة عن عائلة القدسي، انظر الغزي، "نهر الذهب"، 2: 156 و 3: 315؛ الطباخ، "أعلام النبلاء" 3: 373 - 374 و 7: 172 - 174. وقد استمدت المعلومات المتعلقة بزيجات عائلة القدسي من سجلات مختلفة.
78. الطباخ، "أعلام النبلاء" 6: 251 - 269 و 7: 114 - 116، 236 - 237.
79. خوري، "الأعيان في المدن"، ص. 12. على الأقل كان الوضع هكذا على النحو الذي ذكرته عائلات العلماء. إلا أنه كما أشار أنطون في بحثه إلى الفرق بين الرغبة المعلنة بالزواج من ابنة العم ونسبة انخفاض حدوثها، أن ما يقوله الناس أنهم يفعلونه في اختيار شركاء الزواج وما يفعلونه في نهاية الأمر ليس بالضرورة أن يكون ذاته (انظر أنطون، "الانثروبولوجيا" ص. 166) وسواء كان علماء دمشق دقيقين في اختيارهم لشركاء الزواج كما أفادوا لا يمكن إقراره إلا بتحليل أنماط الزواج الذي لم يتم حتى الآن.
80. بطاطو، "طبقات اجتماعية قديمة"، ص. 160.
81. لمناقشة هذا الأمر في دمشق، انظر كارل باربير، (Karl Barbir) "من الباشا إلى الأفندي: استيعاب العثمانيين في المجتمع الدمشقي" "From Pasha to Effendi: The Assimilation of Ottomans in Damascene Society," International journal of Turkish Studies 1 (1980): 68 - 83.

82. انظر شجرة نسب عائلة الكواكبي والغوري وشيخبندر في الملحق 2.
83. بورينج، "إحصائيات تجارية"، ص. 80.
84. سجلات المحكمة الشرعية 116: 63 (23 ذو القعدة 1190)
85. سجلات المحكمة الشرعية 210: 127 (4 ربيع الأول 1242).
86. سجلات المحكمة الشرعية 148: 48 (15 شوال 1214)؛ سجلات المحكمة الشرعية 212: 14 (11 رمضان 1242).
87. سجلات المحكمة الشرعية 219: 190 (28 ذو القعدة 1245).
88. سجلات المحكمة الشرعية 11: 34 (؟ جمادى الثاني 1187).
89. فيندلي، "الإصلاح البيروقراطي"، ص. 32 - 33.
90. المصدر نفسه، ص. 33.
91. الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 154.
92. بودمان، "الفصائل السياسية"، ص. 142.
93. انظر شجرة نسب عائلتي الجابري والقدسي في الملحق 2.
94. جولي أوهلير (Julie Oehler)، "بيبي مريام: امرأة من قبيلة باختيار" ("Bibi Maryam: A Bakhtiyari Tribal Woman," in *Struggle and Survival in the Modern Middle East*, ed. Edmund Burke, p. 13 6)
95. غويتاين، "الأسرة"، ص. 21 - 26.
96. إمريس ل. بيترز (Emrys L. Peters)، "وضع المرأة في أربعة مجتمعات شرق أوسطية" ("Status of Women in Four Middle Eastern Communities" in *Women in the Muslim World*, ed. Lois Beck and Nikki Keddie, p. 318)
97. انظر ميرى وذر، "حقوق الطفل" في سونبول، ص. 230.
98. الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 317.

الفصل الرابع

1. ديفيد إس. باورز (David S. Powers)، "نظام الميراث الإسلامي: مقارنة تاريخية اجتماعية" "The Islamic Inheritance System: A Sociohistorical Approach," in Islamic Family Law, ed. Chibli Mallet and Jane Connors, P. 29.
2. مارثا موندي (Martha Mundy)، "العائلة، الميراث والإسلام: دراسة ثانية لعلم اجتماع قانون الفرائض" المنشور في القانون الإسلامي: السياق الاجتماعي والتاريخي"، تحرير عزيز العظمة، ص. 4.
3. جوزيف أندرسون (Joseph Anderson) "ظهور الأسرة الأبوية في القانون الإسلامي المعاصر"، منشورة في "قانون العائلة في آسيا وأفريقيا"، "The Eclipse of the Patriarchal Family in Contemporary Islamic Law," المنشور في Family Law in Asia and Africa, ed. J. N. D. Anderson، ص. 8.
4. موندي، "العائلة، الميراث، والإسلام"، ص. 8.
5. بيترز، "وضع المرأة"، ص. 324.
6. كولسون، "الخلافة"، ص. 22.
7. يعد المدى الذي طرأ على التغيير في قوانين الميراث موضع شيء من الجدل. فحتى وقت قريب كان التصور السائد هو نظرية "الإضافة"، والتي تقول إن أحكام المواريث في الشرع الإسلامي ليست أحكاماً جديدة بل هي إضافة إلى النظام القبلي الموجود. تلك كانت وجهة نظر المستشرق جوزيف شاخت Joseph Schacht، والتي أقرها كولسون (Succession P.33). حالياً، رفض David S. Powers هذه الفكرة معتبراً أن أحكام المواريث في القرآن قد حلت محل - لا غيّرت - النظام القبلي.

(Studies in Quran and Hadith: The Formation of the Islamic Law of Inheritance P.87)

كما اعتبر Powers أن أحكام المواريث كما جاءت في القرآن ليست كالتي شرّعت في أحكام الشرع الإسلامي. لقد قام المجتهد بإعادة صياغة هذه

الأحكام لتنسجم مع الظروف الإجتماعية والسياسية والشرعية الراهنة. (انظر خاصة 101 - 102 و 188).

8. للإطلاع على مناقشة جيدة عن التغيرات التي طرأت، انظر ي. مونتغمري وات (W. Montgomery Watt)، "محمد: النبي ورجل الدولة". Mohammad: (Prophet and Statesman)

9. كولسون، "الخلافة"، ص. 30.

10. المصدر نفسه، ص. 30 - 40.

11. المصدر نفسه، ص. 2؛ للإطلاع على مختصر لوجهة النظر هذه، انظر، "المشروع الإسلامي: الضمير والتاريخ في الحضارة العالمية" 2: 123 - 124 بقلم مارشال هودغسون.

Marshal Hodgson, Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization, 2: 123 - 124.

12. هودغسون، "المشروع" 2: 124.

13. بيترز، "وضع المرأة" ص. 329 - 330.

14. موندي، "العائلة، والميراث والإسلام" ص. 60 - 61؛ تستند موندي في ملاحظاتها إلى دراسة أجراها أ. لاترون، "الحياة الريفية في سورية ولبنان". A. Latron. "La vie rurale en Syrie et au Liban"

15. دوبن، "الأسر التركية"، ص. 86.

16. لوزك. بيركنير، "الميراث، وحياسة أرض، وبنية الأسرة الفلاحية: مقارنة إقليمية ألمانية" نشرت في "الأسرة والميراث: المجتمع الريفي في أوروبا الغربية، 1200 - 1800.

Lutz K. Berkner, "Inheritance, Land Tenure, and Peasant Family Structure: A German Regional Comparison," in Family and Inheritance.. Rural Society in Western Europe, 1200 - 1800, ed. Jack Goody, Joan Thirsk, and E. P. Thompson, PP. 71 - 72

17. بيركنير، "الميراث"، ص. 71 - 74؛ لوزك. بيركنير و، فرانكلين ف. مينديلس، "أنظمة الميراث، وبنية الأسرة، والأنماط السكانية في أوروبا الغربية، 1700 - 1900" نشرت في دراسات تاريخية حول الخصوبة المتغيرة"، تحرير تشارلز تيلي، ص. 213.

Berkner, "Inheritance," pp. 71 - 74; Lutz K. Berkner and, Franklin F. Mendels, "Inheritance Systems, Family Structure, and Demographic Patterns in Western Europe, 1700 - 1900," in *Historical Studies in Changing Fertility*, ed. Charles Tilly, p. 213.

18. لمناقشة مسائل مشابهة في سياق تاريخي مختلف، انظر جاك غودي، "الميراث، الملكية، والمرأة"، في العائلة والمجتمع، تحرير: روبرت فورستر وأوريس رانوم، ص. 36.

Jack Goody, "Inheritance, Property, and Women," in *Family and Society*, ed. Robert Forster and Orest Ranum, p. 36.

19. لمناقشة مفصلة أكثر عن هذه التغيرات الاقتصادية، انظر مارغريت ل. ميري ويثير، "الأعيان في المدن والموارد الريفية في حلب في العهد العثماني، 1770 - 1830"، المجلة الدولية للدراسات التركية 4 (1987): 55 - 73؛ ومقدمة هذا الكتاب.

Margaret L. Meriwether, "Urban Notables and Rural Resources in Ottoman Aleppo, 1770 - 1830," *International Journal of Turkish Studies* 4 (1987): 55 - 73

20. سجلات المحكمة الشرعية 209 (1 ذو الحجة 1242)؛ 238: 107 - 108 (25 ربيع الأول 1250)؛ 238: 151 - 154 (5 ربيع الأول 1250). إلا أن ثروة أحمد الأخرى لم تفد ورثته، وذلك لأنه كان مثقلاً بالديون عند وفاته. وقد ذهبت معظم أملاكه لتسديد هذه الديون، إلا أن ورثته كانوا لا يزالون مهتمين في الحصول على عقارات جدهم الضخمة.

21. انظر الفصل 2 لبحث حجم الأسرة.

22. سجلات المحكمة الشرعية 133: 159 - 160 (3 محرم 1201).

23. سجلات المحكمة الشرعية 144/1: 109 (1 ذو الحجة 1210).

24. سجلات المحكمة الشرعية: 134 : 193 - 194 (24 صفر 1203) ؛ 152 : 113 - 117 (20 شوال 1216).
25. سجلات المحكمة الشرعية، 191 : 140 (9 ربيع الأول 1236) : 197 : 79 - 80 (6 شعبان 1237).
26. موندي، "ميراث المرأة"، ص. 164.
27. انظر مورز، "المرأة والأموال والإسلام"، ص. 48 - 50.
28. بيترز، "وضع المرأة" ص. 324.
29. أسود، "حيازة الملكية" ص. 55.
30. بيترز، "وضع المرأة" ص. 337.
31. لمناقشة كاملة عن المرأة والملكية، انظر ميري ويثير، "المرأة والتغير الاقتصادي في سورية في القرن التاسع عشر: حالة حلب" نشرت في "المرأة العربية: حدود قديمة، أفاق جديدة"، تحرير جوديث تاكر ص. 69 - 72. "Women and Economic Change in Nineteenth Century Syria: The Case of Aleppo" المنشور في "Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers, ed. Judith Tucker".
32. فاروقي، "رجال من جوهر متواضع"، ص. 180. إن ما وجدته فاروقي هو أن المرأة كانت تباع عقارات أكثر بكثير مما كانت تشتري، مما يوحي بأن المرأة رغم أنها كانت ترث عقارات، فإنها لم تكن تتمسك بها بصورة عامة.
33. سجلات المحكمة الشرعية: 107 : 411 - 415 (15 محرم 1188).
34. للحصول على مثال عن السابق، انظر سجلات المحكمة الشرعية 1/144 : 109 (1 ذو الحجة 1210).
35. سجلات المحكمة الشرعية 228 : 332 (25 جمادى الآخرة 1251).
36. بيترز، "وضع المرأة" ص. 325؛ مورز، "المرأة، والأموال والإسلام"، ص. 54.
37. سجلات المحكمة الشرعية - 152 : 113 - 117 (20 شوال 1217) ؛ 134 : 193 - 194 (24 صفر 1203) ؛ 158 : 239 - 240 (17 شوال 1220).
38. سجلات المحكمة الشرعية: 201 : 177 - 178 (18 صفر 1239).
39. سجلات المحكمة الشرعية: 201 : 142 (19 صفر 1239).

40. سجلات المحكمة الشرعية 108 : 429 (17 رجب 1188)
41. سجلات المحكمة الشرعية 219 : 190 - 191 (28 ذو القعدة 1245)
42. سجلات المحكمة الشرعية 201 : 118 (27 صفر 1139).
43. كولسون، "الخلافة"، ص. 33.
44. باورز، "نظام الميراث الإسلامي"، ص. 12، يلخص نتائج كولسون.
45. سجلات المحكمة الشرعية : 197 : 77 - 80 (6 شعبان 1237).
46. سجلات المحكمة الشرعية 180 : 170 (27 جمادى الأولى 1228).
47. انظر تعليقات جاك غودي بشأن تفضيل البنات كوارثات على الأقارب الذكور من فرع الأب في أوروبا وأجزاء من آسيا ("الميراث، والملكية، والمرأة"، ص. 10).
48. انظر الفصل 3 لمناقشة كاملة عن أنماط الزواج واستراتيجياته.
49. غودي، "الشرقي، والقديم، والبدائي"، ص. 2.

الفصل الخامس

1. كتب بشارة دوماني مقالة ممتازة يقارن فيها الأوقاف في مدينتي نابلس وطرابلس، يبين كيف أنها تعكس رؤى مختلفة عن الأسرة والمرأة. انظر "الأسرة الواقعة".
2. كانت الطريقة التي تسجل فيها الوقفيات ترفع من قيمتها كمصدر للمعلومات عن الأسرة. إذ كانت تحدد من هم المستفيدون من الوقف وكيفية إدارته مع مرور الزمن، ويرد فيها غالباً شروط محددة تتعلق بالوقف (مثلاً، هل ستظل المرأة مستفيدة في حال زواجها، أو إذا كان العقار يشمل مكان إقامة العائلة، وما إلى هنالك). ومن هذه المعلومات يمكننا أن نتعرف على شيء من بنية العائلة وعلاقاتها، ودور المرأة، والمواقف إزاء الأقارب الأبعد، وإدارة السلطة والتحكم بالموارد داخل العائلة. كما يسهم اكتمال الوثائق في هذه المصادر وضخامة عددها في الاستفادة منها كمصدر. ومن المهم التأكيد على أن

الوقفيات نفسها تتمتع بقيمة عالية للتعرف على الأشخاص الذين يفضلونهم الواقفون، ومواقفهم وقيمهم، وليس بالضرورة الترتيبات الفعلية داخل العائلة. وتتيح معلومات أخرى في سجلات المحكمة الشرعية التعرف على مدى وضع هذه الأفضليات قيد الممارسة.

3. لمناقشة المحاولات العثمانية في السيطرة على الأوقاف، انظر جون روبرت بارنز، "مقدمة إلى المؤسسات الدينية في السلطنة العثمانية، الفصلان 2 - 3، John Pobert Introduction to Religious Foundations in the Ottoman Empire." Barnes,

4. جيمس ريلي: "الأوقاف الريفية في دمشق في العهد العثماني: حقوق الملكية، الحيازة، والإيجار"

James Keilly, Rural Waqfs of Ottoman Damascus: Rights of Ownership, Possession, and Tenancy," Acta Orientalia 51 (1990), pp. 28

5. يقدم الغزي ملخصات عن هذه الوقفيات في "نهر الذهب"، 2: 47 - 52، 113 - 124، 535 - 537، 606 - 630.

6. اندريه ريمون "العواصم العربية": ص. 87 - 89، 94 - 95.

7. المصدر نفسه، ص. 9. كانت قرية حيلان، الواقعة شمال شرق المدينة. تشكل أيضا جزءا من هذا الوقف، فضلا عن 30000 دينار ذهبي. انظر الغزي، "نهر الذهب" 2: 113 - 115. للإطلاع على مناقشة مهمة عن موضوع الأوقاف النقدية، انظر جون ماندفيل،

John Mandavilie, Usurious Piety: The Cash - Waqf Controversy in the Ottoman Empire," International journal of middle East Studies 10 (1979): 289 - 308.

8. انظر جان كلود ديفيد، Le waqf d'Ibshir Pasa a Alep، لمناقشة هذا الوقف ونشوء حي الجديدة.

9. قارن تعليقات ببلي عن دمشق، "الأوقاف الريفية"، ص. 29.

10. تستند هذه الأرقام إلى قوائم الأوقاف التي قدمها الغزي في "نهر الذهب"، 2: 535 - 586، 606 - 609 و 610 - 630.

11. تم التوصل إلى هذا الرقم بجمع الأرقام التي أوردها الغزي مع الوقفيات الأخرى التي عثر عليها في سجلات المحكمة الشرعية التي لم ترد في قائمة الغزي.

12. المرادي، "سلك الدرر"، 3: 151 - 159.

13. مثال على ذلك وقف الحاج موسى أميري، وهو واحد من أكبر ثلاثة أوقاف شيدت في القرن الثامن عشر. ويقدم الغزي خلاصة عن هذا الوقف في "نهر الذهب"، المجلد 2. للإطلاع على منحى مشابه في دمشق، انظر ريلي، "الأوقاف الريفية"، ص. 36 - 37.

14. يعتبر موضوع المرأة والأوقاف موضوعاً هاماً ومثيراً للإهتمام في حد ذاته. للإطلاع على مناقشة موضوع المرأة والأوقاف في حلب بمزيد من التفصيل، التي تتناول عدداً من المواضيع أكثر مما هو وارد هنا، انظر مارغريت ل. ميري ويثير، "المرأة والوقف مرة أخرى: حالة حلب، 1770 - 1840" نشر في "المرأة في السلطنة العثمانية"، تحرير، ماديلن ج. زيلفي.

— Margaret L. Meriwether, "Women and Waqf Revisited: The Case of Aleppo, 1770 - 1840," in *Women in the Ottoman Empire*, ed. Madeline C. Zilfi.

15. في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان 52 في المائة من الأوقاف وقفاً خيرياً. وكانت النسبة أقل في القرن السادس عشر (41 في المائة) وأعلى في القرن التاسع عشر (59 في المائة). وقد استمدت هذه النسب من المعلومات الواردة في نهر الذهب" للغزي، 2: 561 - 586، 606 - 630.

16. كتبت روث رودد مقالا مثيرا للاهتمام عن أنواع الأوقاف الخيرية التي أقيمت في حلب خلال هذه الفترة. وقد تبين لها أن معظمها كان قد أنشئ لإفادة الجامع الكبير، أو الجوامع الموجودة في المناطق أو الزوايا. انظر رودد، "الجوامع الكبرى، الزوايا، والجوامع في المناطق الموجودة فيها: المستفيدون الشعبيون من وقف الأوقاف في حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر".

Roded, " Great Mosques, Zawiya, and Neighbourhood Mosques: Popular Beneficiaries of Waqf Endowments in Eighteenth — and Nineteenth — Century Aleppo," Journal of the American Oriental Society 110 (1990): 33 — 38.

17. سجلات المحكمة الشرعية 211 : 268 (27 شعبان 1242).
18. سجلات المحكمة الشرعية 149 : 5 - 6 و 7 - 8 (25 شعبان 1216).
19. سجلات المحكمة الشرعية 225 : 21 - 23 (لا يوجد تاريخ).
20. تاكر، " المرأة في مصر"، ص. 95 - 96.
21. سجلات المحكمة الشرعية 162 : 223 - 224 (29 محرم 1222).
22. سجلات المحكمة الشرعية 149 : 116 - 117 (7 ربيع الأول 1217).
23. تاكر، " الروابط الملزمة"، ص. 248.
24. سجلات المحكمة الشرعية 182 : 101 (8 شوال 1229).
25. سجلات المحكمة الشرعية 141 : 143 (حتى رمضان 1206).
26. سجلات المحكمة الشرعية : 132 : 17 - 18 (25 ربيع الثاني 1201).
27. بسبب أهمية الأوقاف الكبيرة بالنسبة للمدينة، ومنه طبيعتها الظاهرة، لا تتوفر في المصادر مواد عن الأوقاف الكبيرة التي أنشئت بين الأعوام 1770 و 1840 فحسب، بل كذلك عن العديد من الأوقاف الكبيرة التي أنشئت قبل عام 1770. ورغم أنه لا تتوفر لدينا الوقفيات الفعلية عن الأوقاف للفترة التي تسبق عام 1770، كما لدينا عن الفترة المشمولة في الدراسة، ترد خلاصات عن بعض الأوقاف الكبيرة في الغزي، كما أن عددا قليلا من قضايا المحكمة تتناول مسائل عنها. لذلك، يمكننا أن نبحث في بعض هذه الأوقاف عند إنشائها ونجيب عن بعض الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين الوقف وبنية العائلة، إلا أنه ثمة إقادة أخرى تتمثل في معرفة آثار هذه الأوقاف الكبيرة على العائلة مع الزمن لكي نتمكن من تقييم أهميتها من منظور مختلف.
28. تستمد المعلومات المتعلقة بحجم الأوقاف من قائمة الغزي في نهر الذهب 2 : 535 - 537، 561 - 586، 605 - 630. وهو يعطينا رقما عن معظم هذه

الأوقاف التي تشير إلى حجمها. وكانت أكبر الأوقاف هي الأوقاف التي أشير إليها كواحدة أو اثنتين، والتي كان يوجد منها ثلاثة عشر وقفاً.

29. سجلات المحكمة الشرعية 108:22 (بدون تاريخ).

30. الطباخ، "أعلام النبلاء" 7: 109 - 111؛ سجلات المحكمة الشرعية 182: 16، 20 - 21 (16 رجب 1229).

31. انظر الغزي، نهر الذهب"، 2: 53 - 63، 157 - 173، للإطلاع على موجز عن وقفية هذه الأوقاف.

32. عندما قمت بحساب عدد الأوقاف الكبيرة خلال هذه الفترة، حسبت أوقافاً عديدة التي أنشأها شخص واحد على أنها وقف واحد، وكذلك اعتبرت الوقف الذي أنشأه مصطفى الجابري وابنه وقفاً واحداً. ومن الناحية النظرية يكون ذلك ذا معنى وذلك لأن المستفيدين وشروط هذه الأوقاف كانت نفسها من الناحية العملية.

33. سجلات المحكمة الشرعية 111: 60 (15 شوال 1189)

34. انظر مناقشة سابقة في هذا الفصل بالإضافة إلى بارنز، "المقدمة"، الفصائل 2 و3.

35. سجلات المحكمة الشرعية 117: 90 (21 شعبان 1192) انظر أيضاً ميري ويثير، "الأعيان في المدن والموارد الريفية"، ص. 55 - 73، لمزيد من المناقشة عن العلاقة بين الأعيان في المدن والموارد الريفية ومسألة المديونية.

36. سجلات المحكمة الشرعية 121: 111 (23 شوال 1195).

37. سجلات المحكمة الشرعية 116:86 (1 صفر 1191).

38. بالنسبة للأوقاف التي أنشئت في مطلع القرن الثامن عشر، كأوقاف أحمد طه وعثمان باشا، فإن الأجيال السابقة هذه تعود إلى الشطر الأخير من القرن السابع عشر.

39. انظر مناقشة روث رودد عن هذا الموضوع في مقالتها "الوقف والنخبة الاجتماعية في حلب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"

"The Waqf and the Social Elite of Aleppo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries,

91. — (1988): 71 Turcica 20

40. الغزي، "نهر الذهب" 3: 334 ؛ بودمان، الفصائل السياسية، ص. 136 — 137.

41. سجلات المحكمة الشرعية: 227: 240 — 243 (17 محرم 1250)؛ ؛ 228: 26

— 28 — 21 رجب 1250).

42. سجلات المحكمة الشرعية 130: 190 — 191 (23 ربيع الول 1201).

43. سجلات المحكمة الشرعية 149: 149 — 150 (20 شعبان 1216)

44. المصدر نفسه.

45. سجلات المحكمة الشرعية 127: 196 — 207 (23 ربيع الأول 1199)؛ ؛ 227:

240 — 243 (17 محرم 1250).

46. سجلات المحكمة الشرعية 129: 134 — 137 (18 ربيع الأول 1200).

47. سجلات المحكمة الشرعية 140: 204 — 205 (7 ذو القعدة 1209).

48. سجلات المحكمة الشرعية 184: 217 — 220 (26 جمادى الأولى 1231).

49. سجلات المحكمة الشرعية 224: 112 — 113 (25 رجب 1248).

50. سجلات المحكمة الشرعية 224: 382 (1 رجب 1249)؛ ؛ 182: 16 و 20 (29

رجب 1229)؛ ؛ 220: 88 (1 ربيع الثاني 1246).

51. سجلات المحكمة الشرعية 204: 7 — 11 (6 شعبان 1240).

52. رودد، "الواقف والنخبة الإجتماعية في حلب" 91 — 71 هنا وهناك.

الخاتمة

1. بيرس، "الحريم في السلطنة"، خاصة الفصل 9.

الفهرس

- أغا جاليق، رحمة 193
 أبشير باشا 243
 أتراك، البحر الأسود 108
 أحمد طه 38
 أسماء العائلات 76, 56
 أسود، بربارة 189, 186, 184, 172
 أمير بشير 95
 أميري، حاج موسى 38, 70, 93, 115, 126, 142, 173, 243, 245, 253, 258, 264
 أميري، رقية 142
 أميري، شرف خان 253
 أميري، عائلة 72, 80, 88, 125, 197, 253, 254
 أميري، عبد القادر 142
 أميري، عثمان 254
 أميري، عيسى 254, 267
 أنطون، ريتشارد 182
 أوبري، عائلة 188, 197, 200
 أوبري، فاطمة 253
 إخلاص، حبيبة 120
 إخلاص، حسن 156
 إخلاصي، عمر 194
 إزمير 119
 إنالجيك، خليل 52
 إنكشاريون 34, 43, 46, 61, 62
 إيران 40, 42
 إبراهيم باشا 124
 إبراهيم باشا قاطار أغاسي 59, 61, 89, 136, 137, 199, 229
 إبراهيم باشا، أحمد بك 64
 إبراهيم باشا، أحمد ومحمد 124
 إبراهيم باشا، عائلة 97, 199, 202
 إبراهيم باشا، محمد 125
 إبراهيم باشا، مصطفى بك 83, 132
 إبراهيم زادة، مصطفى 267
 ابن اللقب 92
 ابن المشط 92
 احتلال مصري لسورية 44, 65
 اسطنبول 52, 61, 64, 71, 76, 111, 119
 التزام 63, 67, 68, 93
 الريحاي، عائلة 81, 91, 94
 الريحاي، نعمة الله 91, 94
 السامرلي 92
 السلطان محمد الرابع 58
 أوبري، عبد الرحمن 69
 باب النصر 132
 باب قنشرين 126
 باريير، كارل 34
 باركر، جون 43
 بارون، بيت 12
 باورز، ديفيد 208
 بتروني، عائلة 81
 بث، بارون 165
 بحسيتا 217
 بخاش، عائلة 81, 94
 بريير، كارل 52
 بركان، عمر لطفي 115
 بركر، لوتز 214
 بروس، ماسترز 93
 بشير باشا 242
 بطاطو، حنا 42, 53, 70, 197
 بغداد 58
 بلاكانس، أندريجس 28
 بندرة 132, 266, 270
 بهرام باشا 64, 242, 256
 بودمان، هيربرت 51, 203
 بورسة 52, 113, 169
 بوركهاردت، جون 58

- بورنغ، جون 199، 169، 139
 بياضة 60، 74، 94، 111، 105، 130، 254، 261
 بيت أسدي زادة 102
 بيت قرنة زادة 102
 بيترس 228
 بيرس، ليسلي 278
 بيري، عبد الرحمن 157
 بيلوني، مصطفى باشا 64
 بهار، جيم 111
 بيوني أغري محمد باشا 60، 257
 تاكر، جوديث 12، 114، 143، 169، 171، 176، 180، 177، 252
 تكير 138، 172
 تليسيم 126
 توتونجي، حسين 231
 توغاي، أمين فؤاد 185
 تيمار 60، 62
 ثورة عام 1819 35، 44، 95
 جابر حلبى 78
 جابري 61
 جابري عبد القادر 149
 جابري، أحمد 118، 122، 222
 جابري، أحمد ابن عبد الله 120
 جابري، أسعد 118
 جابري، شرف 120، 149، 220، 267، 268
 جابري، طالب 120
 جابري، طه 119
 جابري، عائلة 78، 90، 125، 131، 190، 127، 194، 263، 266
 جابري، عارف 119
 جابري، عبد الحميد 200
 جابري، عبد القادر 70، 119، 124، 173، 195، 203، 222، 258، 263، 266، 271
 جابري، عبد الله 119، 124، 125، 149، 173، 222، 258، 263، 266، 271
 جابري، فاطمة 120
 جابري، محمد ابن يوسف 120
 جابري، مصطفى 70، 119، 120، 124، 173، 222، 258، 263، 264، 267
 جابري، موسى 78
 جابري، يوسف 71، 119، 120، 127، 220
 جبيلة 132
 جديدة 46، 243
 جزار باشا 52
 جزماني، أحمد 125
 جزماني، خليل 125، 126، 201
 جزماني، عائلة 88، 105، 188، 126، 127
 جزماني، عبد الرزاق 231
 جزماني، ليلى 201
 جزماني، مصطفى 173
 جلق، عائلة 193
 جلوم 38، 58، 74، 102، 132، 243، 270
 جلوم كبرى 228
 جنبلاط، عائلة 96
 جندي، عائلة 120
 جوستن مكارثي 170
 جولي، أوهرل 203
 جيربير، هايم 11، 13، 25، 77، 112، 113، 169
 حاتم، ميرفت 16
 حجم الأسرة 81
 حرملك 105
 حريري، عائلة 196
 حريري، محمد 252
 حسيبي، أحمد 216، 222
 حسيبي، عائلة 216
 حسيبي، عبد القادر 216، 222
 خطاب، عائلة 73
 حماين، خانين 257
 حموي، حسن 173، 193، 194
 حموي، زليخة 251
 حموي، زينب 194، 199
 حموي، عائلة 194، 193، 195، 202، 252
 حموي، عبد القادر 254

- حموي، ليلي 251
حميد، عبد الرحمن 185
حنا، نيلي 143
حورانبي، ألبير 84, 71, 69, 51
حي باب النصر 96
خانجي، أمة الله 269
خانكرلي 203
خانكرلي، عائلة 130, 105, 61
خانكرلي، عبد الرحمن 131
خسرو باشا 256
خوري، فيليب 73, 53
داخل، باب النصر 243, 105, 101, 38, 74
دار إماملي 120
دار حموي زادة 251
دارفيو، لورنت 57
داغستاني، كاظم 185, 165, 129, 122, 30
دركلي، عائلة 95
دقاقين محمد باشا 243, 242
دمشق 125, 85, 76, 73, 66, 52, 50, 34
دوين 179, 165, 152
دوين، آلن 11, 107, 109, 115, 118, 146, 213, 137, 168, 169, 170
دور جزماني باشا 126, 105
دوقاقين محمد باشا 257
دوماني، بشارة 188
رئيس البوابين 65
راسل، الكساندر 168, 167, 122, 121, 74, 175, 174, 149, 141, 191
160, 158
رفاعي شاهين 69
رفاعي عائلة 90, 85, 79, 78
رودد، روث 65
روم الأرثوذكس 93
ريمون، أندريه 188, 127
زادة 56
زعيم، اسماعيل 268
زلزال 44
زلزال عام 1922 95
- زنابيلي، رحمة 63
زنابيلي، زينب 254
زنابيلي، عائلة 63
زنابيلي، فاطمة 172
زنابيلي، مريم 254
زهراوي، أحمد 257
زهراوي، عفيفة 257
زيلفي، ماديلن 76
ساحة بزة 131
ستون، لورانس 9
ستينسجارد، نيلز 36
سعيد آغا، عائلة 194
سليمان آغا 141
سنان باشا 242
سورية 116
سويقة حاتم 126, 105, 111, 74, 38
سويقة علي 243, 126, 119, 101, 74
سياف، ابراهيم 267, 266, 258
سياف، عائلة 65
سياف، عبد الرحمن 96
سياف، عبد الله 96
شرايبي، عائلة (القاهرة) 141
شربجي، أحمد 194
شربجي، عائلة 194, 80
شربجي، فاطمة 194
شريف 61
شريف، أبو بكر 131
شريف، أحمد 131
شريف، اسماعيل 124, 71, 68, 64, 63, 145, 141, 139, 125, 271, 264, 258, 196
شريف، حفصة 131
شريف، زبيدة 271
شريف، عائلة 95, 84, 82, 72, 71, 68, 66, 272, 203, 196, 146,
شريف، عبد الرحمن 222, 131, 124, 81, 63
شريف، عبد القادر 63
شريف، عبد الوهاب 172, 113, 81, 62

- 137, 136
 طه، مصطفى 67, 59, 57
 طه، ياسين 58
 عادل، عائلة 261, 257, 86
 عادل، عبد اللطيف 262
 عادل، لطفي بك 70
 عبد الباقي، عائلة 84
 عبد الرحمن باشا 258
 عبد النور، أنطون 136, 40, 37
 عثمان باشا 195, 189, 149, 132, 93, 63
 243, 264, 258, 245
 عراق 69, 54, 42, 40
 عظم 135, 52, 34
 علي، أحمد 270
 علي، عثمان 257
 علي، محمد 257
 عمادي، عائلة 131, 95, 63
 عمادي، عبد الوهاب 258
 عمادي، فاطمة 172, 131, 63
 عيسابي، عائلة 190
 عيين 119, 118
 غاي، هنري 115
 غزولي، عائشة 27
 غزي، كامل 97
 غنام، أبو بكر 173
 غنام، عائلة 197
 غنام، عبد القادر 140
 غنام، عفيفة 267
 غودي، جاك 236
 غوري، زينب 194
 غوري، عائلة 194, 193, 130, 105, 86
 261, 259, 257, 241, 198
 غوري، فانصوه 241, 193
 غوري، وقف 260, 259
 غوري، خليل 199, 196
 غوود، وليام 101
 غويتين، شلومو 166
 غيرتر، هيلدا 179, 166
 شريف، محمد 63
 شريف، محمد سعيد 125, 64
 شريف، نعمان 145, 125, 124, 81, 70, 63
 271, 264, 196, 173
 شريف، نفيسة 145
 شريف، يوسف 147, 145, 125, 68, 64
 شكري، عائلة 198, 95, 83
 شلبي زادة 59
 شمالي، عائلة 92
 شهندر 59
 شيخبندر، أحمد 187
 شيخبندر، رقية 230
 شيخبندر، صوفية 194
 شيخبندر، عائلة 81, 79, 72, 68, 66, 60
 257, 193, 130, 86, 84
 شيخبندر، عبد القادر 61
 شيخبندر، محمد درويش 193, 130, 61
 شيخبندر، مصطفى 230, 61
 شيلتشير 76
 شيلتشير، ليندا 185, 184, 183, 179, 16
 190
 صباهي 60
 طباخ، أحمد 218
 طباخ، حسن 88
 طباخ، عائلة 88, 74
 طباخ، علي 88
 طرابلسي، عائلة 198, 95, 83
 طرابلسي، محمد 96, 70
 طه، أحمد 243, 258, 245, 132, 93, 58
 طه، زليخة 194
 طه، طه 58
 طه، عائلة 81, 80, 71, 70, 68, 66, 62
 189, 188, 132, 85, 84
 طه، عبد الوهاب 140
 طه، علي 59
 طه، عمر 227, 222, 132, 58
 طه، فيض الله 222
 طه، محمد جليبي 188,
 طه، محمد شلبي 96, 89, 83, 69, 59, 58

- 233 كولسون، نوبل
 95، 44 كوليرا
 171، 169، 147، 145، 109، 107 كونو، كين
 205، 85 كيالي، عائلة
 62، 61 لاذقية
 106 لاسليت، بيتر
 166، 150 ليزلي بيرث
 156 ليلي قطنجي
 270، 199 مؤقت
 179، 87، 75، 55 ماركوس، أبراهام
 92، 55، 45، 40، 36 ماسترز، بروس
 124، 64، 62، 61 متسلم
 64، 63، 62، 61 محصل
 139، 44 محمد علي
 114، 68 مخلقات
 90 مدرّس، حسن
 68 مدينة (مركز المدينة)
 242 مراد باخا
 149 مرسوت، عفاف
 257 مرعشلي، أحمد باشا
 116 مسلم، باسم
 74، 35 مسيحيون
 101 مصابن
 120، 116، 16 مصر
 253، 251 مقيد، هاشم
 179، 115، 108 مكارثي، جوستن
 94 مواهبيي، عائلة
 181 مورتني
 229، 183 مورز
 257 موضاب، أحمد باشا
 222، 147، 147 موندني، مارثا
 61 ميرالاي
 187 ميري، أحمد
 126 ميري، اسماعيل
 126 ميري، حسن
 228، 188، 127، 126، 125 ميري، عائلة
 228، 222، 127، 126 ميري، عبد الله
 126 ميري، عبد الوهاب
 226 فاروقي، ثريا
 251، 132، 131، 130، 119، 105، 74 فرافرة
 231 فلاح، مصطفى
 201، 135، 76 فندلي، كارتر
 228 فنصة، حنيقة
 269 فنصة، زينب
 228 فنصة، عائكة
 228 فنصة، عبد الرحمن
 269 فنصة، عبد الله
 269 فنصة، عفيفة
 269، 264، 258 فنصة، قاسم
 269 فنصة، ليلي
 108 فيز
 257، 79 قباد بيك، عائلة
 257 فانصوه الغوري
 138، 50 قاهرة
 58 قدس
 70 قدسي، تقى الدين
 203 قدسي، خديجة
 203، 199، 195، 193، 88 قدسي، عائلة
 203، 70 قدسي، محمد
 173 قدسي، مصطفى
 222 قرنة، صالح
 197، 188، 173، 130، 105، 88 قرنة، عائلة
 73 قلعة
 217 قمري، محمد
 196 قوسي، محمد
 150، 144 كانديوتي، دنيز
 199 كواكبي، أبو السعود
 270، 257، 222، 70 كواكبي، أحمد
 258، 229، 199، 132، 83 كواكبي، حسن
 270، 267، 266، 263 كواكبي، عائلة
 132، 103، 85، 83، 71 كواكبي، عائلة
 257، 203، 201 كواكبي، هبة الله
 132 كوجوك علي آغا عائلة
 195، 131، 84، 61، 199 كوراني، عائلة
 197

- ميكرو، مايكل 184
 نابلس 60، 114، 169، 173، 176، 177،
 186، 180
 ناصر الدين بك، عائلة 79
 ناصر الدين بك 257
 نقيب الأشراف 57، 58، 59، 85، 96، 119، 124
 نيسابور 50
 هيكل، عائشة 194
 هيكل، عائلة 194
 هيوز، دايان أوين 28
 وزان الحرير 200
 ولغرام، إبيرهارد 189
 وهاييون 42
 يكن، عائلة 90، 94، 188، 199
 يوسف أعا 71

جدول المحتويات

5	مقدمة
7	استهلال
9	المقدمة
18	إطار الدراسة
23	المصادر والمنهجية
32	السياق التاريخي

الفصل الأول

الأسرة والنسب أعيان حلب

50	الأعيان في التاريخ العثماني
56	أعيان حلب
75	العائلة والنسب
87	الحراك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي
98	الخلاصة

الفصل الثاني

الأسرة والعائلة

- 102 _____ المثل والعادات الاجتماعية السائدة والترتيبات المكانية
- 106 _____ الأسرة العثمانية من منظور المقارنة
- 114 _____ حجم العائلة وبنية الأسرة والدورة الأسرية في حلب
- 134 _____ الأشخاص من غير الأقارب في العائلة
- 143 _____ بنية الأسرة والسلطة الأبوية
- 151 _____ الخلاصة

الفصل الثالث

الروابط الزوجية وشركاء الزواج

- 155 _____ الرابطة الزوجية
- 167 _____ تعدد الزوجات، الطلاق والموت
- 180 _____ أنماط الزواج : الزواج من الأقارب
- 192 _____ أنماط الزواج : الزواج من غير الأقارب
- 205 _____ الخاتمة

الفصل الرابع

الميراث وبنية العائلة

209	قانون الإرث الإسلامي
212	الميراث القابل للقسمة
223	المرأة والميراث
233	الميراث وبنية العائلة
238	الخاتمة

الفصل الخامس

الأوقاف وبنية العائلة

241	الأوقاف في حلب في العهد العثماني
248	الأوقاف العائلية والعلاقات العائلية
256	الأوقاف وانتقال الملكية وبنية العائلة
273	الخلاصة
275	الخاتمة

الملحق الأول: عائلات النبلاء في حلب 283

الملحق الثاني: أنساب مختارة 289

307 الحواشي

307 المقدمة

315 الفصل الأول

321 الفصل الثاني

329 الفصل الثالث

337 الفصل الرابع

341 الفصل الخامس

346 الخاتمة

347 الفهرس

353 جدول المحتويات

صدر في نفس الموضوع

تاريخ حلب الطبيعي

في القرن الثامن عشر

تأليف الأخوين الكسندر وباتريك راسل

ترجمة خالد الجبيلي

يعد كتاب تاريخ حلب الطبيعي للأخوين الكسندر وباتريك راسل وثيقة هامة عن مدينة حلب في القرن الثامن عشر، التي يعتبرها دارسو المدن نموذجاً لمدن الشرق الأوسط في ذلك الوقت وتنبع أهمية هذا الكتاب من أن مؤلفيه كانا قد أقاما في مدينة حلب زهاء ثلاثين عاماً بصفتهم طبيبين، وسجلا مشاهداتهما وانطباعاتهما عن سكان المدينة بمختلف فئاتهم ومشاربهم، بالإضافة إلى رصدتهما للحياة الطبيعية في المدينة والمناطق المجاورة لها، فتحدثا بتفصيل ودقة علمية متناهية عن عادات وطبائع أهلها بمختلف أديانهم وطوائفهم. فضلاً عن الأوروبيين الذين كانوا يقيمون فيها، وعن المدينة وأزقتها وبيوتها وخاناتها وقلعتها وأبوابها وبساتينها والمحاصيل المزروعة فيها، بالإضافة إلى رصد دقيق عن الطيور والنباتات والأسماك التي كانت سائدة فيها آنذاك كما يقدم لنا الكتاب رسداً علمياً وهاماً عن الأحوال الجوية التي سادت المدينة طوال عشر سنوات وتسجيلاً دقيقاً عن الأمراض المتفشية فيها، ويصف أهم أعراض هذه الأمراض وطرق الإصابة بها وأساليب العلاج المتبعة آنذاك. ويفرد المؤلفان فصلاً كاملاً عن الطاعون الذي كان يعصف بسكان المدينة.

إن كتاب تاريخ حلب الطبيعي وثيقة هامة عن هذه المدينة العريقة التي احتلت مكانة تجارية متميزة بحكم موقعها على مدى عصور طويلة، وكفي القول إن جميع المستشرقين والدارسين الذين كتبوا عن هذه المدينة بل وحتى عن المدن السورية الأخرى عن هذه الفترة استندوا إلى هذا الكتاب وجعلوه مرجعهم الرئيسي لما يزخر به من معلومات لم يوردها أحد من قبل، لأنه أول عمل موسوعي هام يكتب عن هذه المدينة بهذه الدقة والموضوعية وبأسلوب علمي ومنهجي من قبل طبيبين، عاشا وتعايشا مع أهلها واحتلطا بهم، فكتبنا عنهم بشكل مباشر وليس كما فعل ويفعل بقية المستشرقين الذين يكتبون عن هذه المنطقة بوساطة السماع والنقل.

The Kin Who Count

Family and Society in Ottoman Aleppo 1770-1840

دراسة اجتماعية تاريخية لعائلات الأعيان
والأشراف في الفترة ما بين 1770 وحتى 1840
في مدينة حلب
شجرة الأنساب لبعض العائلات وجدول الأعيان
لـ 104 عائلة

كتخدا	عادلي	زعيم	اخلاصي
كواكبي	عقباد	زنايلي	أميري
كيالي	عقيلي	زيات	اوبيري
كيخيا	علي	سباعي	بيازيد
لقبق	عمادي	سياف	جابري
مدرس	غزولي	شرباتي	جزماتي
مظهر	غنام	شريف	جوبي
مقيد	غوري	شكري	اسدي
مقار	قنطرة	شيخبندر	حريري
موقت	قبحاني	طباخ	حموي
موقع	قدس	طنجة	حليوة
ميسري	قونة	طسيبي	خانجي
ميسري	قرني	عجمي	دادلخي
ميسري	قسري	مسلمان	مستومة
ميسري			رحب باشا
ميسري			و...

الفرز الحفنة
للمرأة

